

﴿ الجزء الثاني ﴾  
من حاشية العلامة الصبان على شرح  
العلامة الأشموني على ألفية الامام  
ابن مالك في النحو والصرف

نفعنا الله به

والمسلمين

آمين

٢

﴿ وبها مشه شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات ﴾  
﴿ لعلام العلامة الشيخ أحمد الرفاعي أحداً كبير العلماء ﴾  
﴿ السادة المالكية بالازهر حفظه الله ﴾

ما شاء الله كان



ولا التي انفي الجنس  
اعلم أنه اذا قصد بالانفي  
الجنس على سبيل  
الاستغراق اختصت  
بالاسم لان قصد  
الاستغراق على سبيل  
التنصيص يستلزم وجود  
من لفظاً أو معنى ولا يليق  
ذلك الا بالاسماء النكرات  
فوجب للاعتماد ذلك  
القصد عمل فيما يليق وذلك  
العمل اما رفع واما نصب  
واما جزم لم يكن جراً لئلا  
يعتمد

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا التي انفي الجنس

أي انفي الخبر عن الجنس الواقع بعده انصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراد وسمى لا التبرئة  
بإضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم ونفيه عن الجنس عن الخبر والمراد بكونها انفي الجنس نصا كونه ماله في  
الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون فصافي نفي الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مشى نحو لارجلين أو جمعاً  
نحو لارجل كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الانثوية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله وأما لا العاملة  
عمل ليس فانها عند أفراد اسمها لنفي الجنس ظهوراً للعموم النكرة مطلقاً في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها  
المفرد بمرجوحية فتحتمل الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان نفي اسمها أو جمع  
كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا نفي اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة  
عمل ليس انما هو عند أفراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلغ في كلام البعض وغيره بما  
يخالفه والمهملة كالعامة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس فصاعداً أفراد اسمها  
ان الجنس منفي نصافي \* تعز فلا شيء على الارض باقيا \* مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية  
(قوله على سبيل الاستغراق) أي نصا وقوله اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله  
لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفي الجنس نصا على  
سبيل الاستغراق لفظاً لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أي الاستغراقية كما في التصريح  
وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنهم بالرائدة وفي سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان  
صح فوجهه أن أصل لارجل لا شيء من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أي وجود من لفظاً أو معنى وقوله الا بالاسماء  
النكرات أي لانها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما

قول الشارح اختصت  
الخ قال السيد أقول ظاهر  
العبارة ان قصد نفي الجنس  
على جهة الاستغراق انما  
يستلزم الاختصاص  
بالاسم بواسطة كونه  
مستلزماً لمن مع ان  
استغراق افراد الجنس  
كاف في الاختصاص  
بالاسم وتضمن من انما  
هو علة لاستغراق النفي  
الأن يريد بقوله ولا يليق  
ذلك الا بالاسماء أي النفي  
على الوجه المذكور من  
قصد استغراق الافراد  
ومن تضمن من لم يكون  
نصاً ثم رأيت الشخوافي  
قال ما نصه بياناً لهذه  
العبارة كان الحاصل  
انهم وضعوا النفي في  
الجنس فصاعداً على سبيل  
الاستغراق لفظاً لا

مضمنة معنى من البيانية فلزم من ذلك أنهم اذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم فليتبأمل اه

وجب

وسأتي عن الورداني ما في قوله انهم الخ





أنه من المنوبة فانه في حكم الوجوده لظهورها في بعض الاحيان كقوله فقام يذود الناس عنها بسيفه (٣) وقال الألامن سبيل الى شد

ولم يكن رفاً لا يعتد  
أنه بالابتداء فتنع  
ولان في ذلك الحاقاً للأمان  
لمشابهتها بالها في التوكيد  
فان لا تكيد النفي وان  
لأمان كيد الاثبات ولفظ  
لا مساو للفظان اذا خففت  
في تضمن متحرك بعده  
ساكن فلما ناسبت احكام  
عليها في العمل وقد أشار  
الى عملها على وجه يؤذن  
بذلك فقال (عمل ان  
اجعل للآتي نكرة مفردة  
جاءت) فحول غلام رجل  
قائم (أو مكرره) فحول  
لاحول ولا قوة الا بالله  
وهو مع المفردة على سبيل  
الوجوب ومع المكررة على  
سبيل الجواز كما ستراه  
في تنبيهه في مشروط اعمال  
لا العمل المذكور على  
ما أفهمه كآدمه تصريحا  
ولو يحاسبه أن تكون  
نافية وأن يكون مفقدا  
الجنس وأن يكون نفيه  
نصا وان لا يدخل عليه  
جاء وأن يكون اسمها نكرة  
وأن يتصل بها وأن يكون  
خبرها أيضا نكرة فان كانت  
غير نافية لم تعمل وشذاعمال  
الرائدة في قوله لم تكن  
غطفان لا ذنوب لها اذ  
للأم ذو وأحسابها عمر  
وان كانت لففي  
الوحدة أولنفي الجنس  
لا على سبيل التخصيص  
عملت عمل ليس كـ

وجب ذلك لان حق المختص بقيل أن يعمل فيه (قوله عن المنوبة) أي تضمننا لا نقدر انما يفهم من الدما مني  
وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أي  
يطرد (قوله لا يعتد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يحشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه  
الآن يقال اعتنا وهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من  
العاملة عمل ليس للاجتماع على اعتنا لها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدر  
مفهوم مما سبق والتقدير فتنع النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أولسلامته مما ذكره ولان الخ  
(قوله لتأ كيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفياً أكيداً أقوى باو هذا لا يقتضي وجود النفي أولاً بغيرها  
فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأ كيد الاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيًا  
كما في القضية المدونة المحمول نحو ان زيد ليس في الدار فادفع الاعتراض بانها التوكيد النسبة مطلقاً اثباتاً  
أو نفيًا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت مخطئة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجوز تقديم خبرها على  
اسمها ظرفاً أو مجروراً (قوله يؤذن بذلك) أي بالمثل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته  
اعمال النصب في المضاف والشبيه به وحيث دفعه من الشروط كون النفي للجنس وكونه ناصرياً في أن لا نفي  
الجنس ناصراً وبني اسمها أو نصب وهو كذلك خلا للنتاج السبكي حيث خص افادته اذ ان بنى اسمها  
ولان الهمام حيث ذهب الى أن المنوبة أيضا ليست نصا في العموم وأنه يجوز لارجل بل رجلان كما جاز ذلك في  
رافعة الاسم وكما جاز لارجل بل رجلان اتفاقاً قيل تقدم عن اسم أن الموضوع عن نفي الجنس نصا على سبيل  
الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقودة عند عملها في المضاف وشبهه والالفاظات لا تسلم الفقد كما  
صرح به غير واحد كالروداني وانما أعبر بالمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت  
من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله  
سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان اجعل للآتي نكرة فعمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم  
أن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لالم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها محمولاً للجار  
لأفادته لعل لها حيث تد وتذكر الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك الخ به اذ كرر  
لأفادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالأولى عدم جواز تغييره قاله بعضهم ومحت فيه بأنه انما  
يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذ كرر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم  
لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا امتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصا)  
أي أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولاشك في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون  
النفي نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرط السبق الشرط على  
المشروط (قوله وشذاعمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها بحقها الاحمال (قوله لم تكن الخ) وجه كونها  
زائدة أن معنى لمبت لم يكن لغطفان ذنوب لا لاموا عمر أي امتنع لو بهم عمر من هيبة الغزاري الذي كان يهجو  
قبيلة غطفان لشبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي  
اثبات فلم يستفد من لانني أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البت امتناع لو بهم لان لو تدل على امتناع  
جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الروداني التصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب لا لاموا  
عمر لان ذنوبهم كذا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فبالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال  
كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه هو وما ذكره محتمل لا متعين فالنصب في غير محله (قوله أولنفي  
الجنس) أي مطلقا عن قيد الوحدة والافاتي لنفي الوحدة لنفي الجنس أيضا لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة  
على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أي أو عملت  
وكررت (قوله خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حيث تد اسم

مروان دخل عليها جار خفض النكرة فخرجت بلا زاد وغضبت من لاشي وشذجئت

يعني غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا اليه (قوله بلاشيء بالفخ) وجه بان الجار دخل بعد التركيب  
فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فعمله جر بالباء ولا خبر لا حينئذ لصيرورتها فضلا لقوله في التصريح (قوله  
وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترزته كبر الخبر لعلمه من محترزته كبر الاسم بالمقايسة (قوله ووجب  
تكرارها) أي عند الجمهور أما في المعرفة فغير المافاتها من نفي الجنس وأما في الانقصال فتبينها بالتكرار على كونها  
لنفي الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده اندماحي ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها  
لنفي الجنس في المنكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا بأحسن لها) أي  
هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع  
لا شطرييت ولهذا لم يذكره العيني في شواهد وصار مثالا يضرب عند الأمر العسير فقول البعض هو من كلام علي  
وهو من الكامل ودخله الوقص في جزأيه الأول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو  
عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالثلاثة اسم سارق أرواع أو واحد أقوال وهذا شطرييت من الرجز (قوله فؤول)  
أي بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من انصف بالامني المشهور به  
اسم مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بنقوين العليين على معنى اكل جبار  
قهار قاله الرضي والثاني أولى من الاول لانه معترض بان العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال  
من آل فلم يقولوا ولا بأحسن مثلالو كانت اضافة مثل منو به لم يحتاج الى ذلك الالتزام لعدم منافاة آل حينئذ  
تكرار اسم لا في الحقيقة وبان العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كافي قوله \* يبيكي على زيد ولا زيد مثله \* ولو  
كانت اضافة مثل منو به لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بان آل في أبي  
الحسن وان كانت للحم لأن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها  
الأنه معنوي فلو وجدت آل مع علامة التذكير وهي لا لزم القبح ظاهرا وعن الثاني بان الفساد في موضع  
لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك لمقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل وأما التأويل  
بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل معنى بهذا الاسم بملك المزينة لانها ليست للأسم حتى تلزم مسماه  
(قوله حتى لا يزال) الاظهر أن حتى ابتداءية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شخنا والبعض  
تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شافي أي باغض اخبر لا يزال وقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة ولما يتعلق به وما موضوعة أو موصوفة والرباط محذوف أي شائته ومن شأنه متعلق  
بشائته على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أوصفة (قوله ومثبه بالضاف) من حيث ان كلا منهما  
اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أي بفعل غير الجار أو عطف فلا اعتراض  
بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضي في النداء أن الموصوف بالجملة من  
الشبه بالضاف بل صرح صاحب الجمع في النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد  
بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم يبين لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما يبي ظريف  
في لارجل ظريف لان الصفة وموصوفها واحد في المعنى اهو هذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركبه  
معها أ ما على القول بانه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التي هي من خصائص الاسماء  
شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل في المضاف مافصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا بالك ولا  
أخالك ولا غلامك ولا يندى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول المضاف حقيقة الى المجرور  
باللام الزائدة لئلا تدخل لا على مظاهر التعريف والحد بـ محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل مثلك لانه لم  
يقصد نفي أب معين مثلال هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أي لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست  
محصورة في اضافة الوصف العامل الى محموله فلم تجعل لاف معرفة ولو سلم أن الاسم معرفة فهو كـ صورة ويؤيد  
مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذاً وأوله جماعة كـ فارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي  
بان مدخول لا مفرد لكن جاء أبالك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت فون غلامي وندى

بلاشيء بالفخ وان كان  
الاسم معرفة أو منفصلاً  
أهملت ووجب تكرارها  
نحو ولا زيد في الدار ولا  
عمر ولا في الدار رجل ولا  
امرأته وأما نحو قضية ولا  
أبأحسن لها ولا هيثم  
الليته للطلعي وقوله يكن  
ولا أمية في البلاد فؤول  
وعدم التكرار في قوله  
شام ما شئت حتى لا يزال  
لما لانت شائبة من  
شائنا شافي ضرورة اه  
واعلم أن اسم لا على ثلاثة  
أضرب مضاف ومثبه  
بالمضاف وهو ما بعده شيء  
من تمام معناه ويسمى  
مطولا ومطولا أي محدودا  
ومفرد وهو ما سواه  
(فانصب بها مضافا)  
نحو لا صاحب برعمقوت  
(أو مضارعه) أي مشابهه  
نحو لا طالعاً جبلاً  
ظاهر (وبعد ذلك)  
المنصوب (الخبر اذكر)  
حال كونك (رافعه)



للتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر  
لا بد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا بألفها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام  
ومجرورها صفة وجعل الاسم شيئا بالاضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه  
به (قوله أو مضارعه) جواز المقادير بكون ترك تنوينه جلاله في هذا على المضاف كما حل عليه في الاعراب وخرج  
ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدماميني ويمكن تخرجه على مذهب  
البصريين الموجهين تنوينه أيضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت  
واللام للتنوين وكذا القول في ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معاد لها محذوف أي أما الرفع فلا  
خلاف فيه وأما الرفع الخ (قوله لا خلاف) أي بين البصريين إذا لم يكونوا يقولون برفع الخبر فلا أولى  
بذلك إفاده الدماميني (قوله فذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحدثت به العمل باقي التركيب لا يطله  
(قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول  
الناسخ وفي النص يرجح أن العامل فيه الرفع لاسمها لأن موضعها مرفوع بالابتداء عند سيبويه والذي يتجه كما  
أشار إليه ابن قاسم حل عبارة التصريح ونحوها على التسامح وأن العامل في الحقيقة هو الذكر فقط التي هي  
المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا تجزئ منها نسبوا ذلك إلى المجموع تسميها به يندفع الاستشكال  
بأنه لو كانت لامع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجزئ وعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون  
معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراد أو ورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير ساكن فان قلت  
كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهي الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلت يجب بما ذكره المصنف  
في شرح تسميها وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باقي تقديرا قال  
ولهذا اتبعنا اسمها رفعا باعتبار محلها ولم نفعل ذلك في اسم ان لغوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتخلص ان  
ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا في الخبر  
بضعف شبهها بان حالة التركيب لا نهضت كجزء كلمة وإنما عملت في الاسم لقربه وقال في المغني الذي عندي  
أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظرفا بالنصب فانه عنده  
مثل يازيد الفاضل بالرفع اه أي أن النصب بالتمعية على اللفظ كما أن الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح  
الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الاخفش وسيبويه في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمنع ما  
فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد ما يوضح  
وسياق عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا ما يرد (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا وجارا ومجرورا وكذا معمول  
خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر لا قرب عندي نعم وبر شحه قوله \* تعز فلا الفين بالعيش متعا \*  
(قوله فاتحاه) فتحا ظاهرا أو مقدر كما في المبنى ولوعلى الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله  
فاتحا قصور شير الشارح إليه عدم شهولة المثني والمجوع على حده لانهما يفتيان على الياء وجمع المؤنث  
السالم لانه يبنى على الكسر كما فتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الاصل أو مراعاة لذهب المبرد  
الآتي قريباً في المثني والجمع على حده ومذهب ابن عصفور والآتي قريباً في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح)  
وقيل فتحا عراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو  
لانفسها ورده الروداني بانه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى  
حرف آخر والمتضمن انما عهد في الاسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجهه فينبغي  
حمل من قال يتضمن لامعنى من على التسامح فافهم (قوله مبنى) أي مرتب على جواب سؤال وكان الصواب  
اسقاط جواب لان لارجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بان  
المراد موضوع ومنذ كور لا جعل احابة لسؤال الخ (قوله أو مقدر) أي مقروض وانما فرض لان الكلام  
بعد السؤال أو وقع في النفس (قوله من الواجب) أي المستحسن (قوله فتضمن من فبنى لذلك) كلامه

حقما وأما الرفع له فتعال  
الشابوين لا خلاف في  
أن لا هي الرافعة عنه  
عدم تركيبها فان ركبته  
مع الاسم المفرد فذهب  
الاخفش أنها أيضا  
الرافعة له وقال في التسمي  
انه الاصح ومذهب  
سيبويه أنه مرفوع  
بما كان مرفوعا قبل  
دخولها ولم تعمل الا في  
الاسم (تنبيه) أفهم  
قوله وبمد ذلك الخ  
اذكر أنه لا يجوز تقديم  
خبرها على اسمها وهو  
ظاهر (وركب) الاسم  
(المفرد) وهو ما ليس  
مضافا ولا مشبها به مع  
لا تركيب خمسة عشر  
(فاتحا) له من غا  
تنوين وهذه الفتحه فتح  
بناء على الصحيح وانما في  
والحالة هذه لتضمنه  
خوف الجسر لان قوله  
لارجل في الدار سبغ  
على جواب سؤال سائل  
محقق أو مقدر سأ  
فقال هل من رجل في  
الدار وكان من الواجب  
أن يقال لا من رجل في  
الدار لانه يكون الجواب  
مطابقا لسؤال الأثر  
لما جرى ذكر من في  
السؤال استغنى عنه في  
الجواب فحذف فقيل  
لارجل في الدار فتضمن  
من فبنى لذلك وبنى على  
الحركة ايدانا بعبارة

يؤهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وخيمت فاعراب المضاف وشبهه لمعارضه  
 الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح في أن تضمن معنى من ليس مختص بالمبنى غير  
 مسلم واعتراض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخوله لا والتضمن المقتضى للبناء  
 يشترط فيه أن يكون باصل الوضع ولهذا علل سيمويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار  
 اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح  
 لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضى البناء كضمن الحال معنى في والتمييز معنى  
 من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بأن اشتراط كون التضمن باصل  
 الوضع انما هو في البناء الاصل لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلي وهو الماشر ووطفيه ذلك وهو  
 الذي حصر ابن مالك شبهه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد  
 أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبهني وازدادة الظرف الى الجملة المصدرة  
 بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفع في مواطن كثيرة وعن الثاني بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس  
 هذا التضمن كضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لخلفته) ولأنه اعراب هذا النوع غريبا (قوله وهو  
 المفرد) أي في باب الاعراب والضمير للغير (قوله فيبينان الخ) لم يعارض التشبيه والجمع هنا سبب البناء مع  
 معارضتهما اياه في اللذين والذين على القول باعتبارهما لان سبب البناء وارد هنا على التشبيه والجمع والوارد له قوة  
 وهناك بالكس ولا يخفى أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بأن تشبيه اللذين وجمع اللذين حقيقة فقول  
 البعض انها غير حقيقيةين انما أتى على مذهب القائل بينهما ماوليس الكلام فيه (قوله تعز) أي تسئل  
 وتعتبر (قوله وقد عنتمهم) أي أهمهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب قال في التصريح والجملة أي جملة وقد  
 عنتمهم شؤون في موضع رفع خبر لا ولا يضمر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي فاسمى  
 وهو عريان وقولهم ما أحد الاولة نفس أماره وليست حالا خلافا للمعنى لان واو الحال لا تدخل على الماضي  
 التالي الا كما قاله الموضح في باب الحال اذ قال الروداني قوله لان خبر الناسخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على اطلاقه  
 وحاصل ما في التسهيل والجمع أن الخبر ان كان جملة بعد لام يقترب بالواو لا بعد ليس وكان المنفية دون غيرها  
 من النواسخ وغيره لا يقترب بالواو بعد كان وجميع اخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن  
 مالك وغيرهما لا يجوز اقتران الخبر بالواو أصلا وحلوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف  
 الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتمهم شؤون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد الا لا يجابية  
 وسبأني في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المفتي بأن من شروط عملها أن  
 لا يبطل نفيها كما الجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال المعنى وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران  
 الماضي التالي بالواو وخبر لا محذوف قبل الاف لم يبطل نفيها لان بعد استثناء عملها نحو ما زيد قائما الا في  
 الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ ما نصه فيه أن ما لا يبطل نفيها بالاليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على  
 مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالخبر هذا الناسخ لا يقترب بالواو لما تقدم فاحصبت د محذوف  
 الخبر والجملة بعد الاحال لأنه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر في لابن لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال  
 الشارح في شرحه على الموضح الجملة صفة للكرة عند الرخشمري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها  
 تكاب معلوم فان ولها الخ جملة وقعت صفة للكرة وتوسط الواو انما كيد لصوق الصفة بالوصف وتابعه على  
 ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهم ما عريان) لم يذهب بالتشبيه والجمع عن مشابهة  
 الحرف ولوضح هذا الغريب يازيدان ويازيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في  
 التصريح وتظهر ثمة الخلاف في نحو لابن كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز  
 (قوله وهو الكسر) أي بلاتنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا لالتكن مشبهه تنوين التمكن وجوز  
 بعضهم تنوينه قياسا لامعا نظرا الى أن التنوين للمقابلة وهو متقوض بخبر ما سلمات بلاتنوين قاله الرضي

البناء وعلى الفتح لخلفته  
 هذا اذا كان المفرد بالمعنى  
 المذكور غير مثني أو  
 مجموع جمع سلامة وهو  
 المفرد (كلا حول ولا  
 قوة) الا بالله وجمع  
 التكميل مثل لا علمان  
 لك أما المثني والمجموع  
 جمع سلامة لم يذكر  
 فيبينان على ما ينصبان  
 به وهو الماء كتوله  
 تعز فلا يقين بالعيش  
 نعم

ولا يمكن لوزاد المنون تتابع  
 وقوله  
 يحذف الناس لابنين ولا  
 جاء الا وقد عنتمهم شؤون  
 وذهب المبرد الى انهما  
 مع عريان وأما جمع  
 السلامة مؤنث فيبنى  
 على ما ينصب به وهو  
 الكسر ويجوز أيضا  
 فتحه وأوجب ابن  
 عصفور وقال الناظم



الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله ان الفصاح الذي محمد وعائمه \* فيه ناذر ولا ذات للشيب (٧) وقوله لاسابغات ولا جأوا بأسملة \*

نقي المنون لدى استيقاظ  
آجال (والثاني) وهو  
المعطوف مع ذكره لا كقوة  
من لا حول ولا قوة الا  
بالله (احد لام رفوعا)  
كقوله لا أم لي ان كان ذلك  
ولا أب (أو منصوبا)  
كقوله لا نسب اليوم ولا  
خلة (أومركا) كالأول نحو  
لا بيع فيه ولا خلة ولا  
شفاعة في قراءة أبي عمرو  
وابن كثير فاما الرفع فانه  
على أحد ثلاثة أوجه  
العطف على محل لامع  
اسمها فان محلها ما رفع  
بالابتداء عند سيمويه  
وحينئذ تكون الثانية  
زائدة بين العاطف  
والمعطوف لتأكيد النفي  
أو بالابتداء وليس للأعمال  
فيه

(قوله وقد روى بالوجهين) ثم وثم ما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر  
من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي لدى الشيب وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب  
وهو أنسب بعمية القوافي (قوله لاسابغات) أي دروعا سابغات أي واسعة الجأوا حكماء فأوهاجهم وعينها  
هجرة الجماعة التي يعولها الجأوا أي السواد لكثرة الدروع وبأسلة نعت الجأوا من البأسلة وهي الشجاعة (قوله  
والثاني) مفعول أول لا جعل لكن سكن الباء ضرورة وحذفها للسان كنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف  
الأوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر الأول وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأول أي  
ولا خلة اليوم وقامه قيل \* اتسع الخرق على الراقع \* وقيل اتسع الفتق على الراتق \* وعلى هذا الثاني  
وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أومركا) يجوز على هذا عند سيمويه أن  
يقدر بعدها خبر واحد لهما ما أي لا حول ولا قوة موجودان لما لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا  
قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالقادر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة  
واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدة أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة  
وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما ما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وان كانتا عامتين إلا أنهما  
متماثلتان فيجوز أن يعلى اسم واحد على واحد كما في أن زيدا وان عمرا قائمان وان يقدر لكل خبر على حدة  
كذا في التصريح والدمامي وكتب عليه هم قوله فالقادر خبر عن مجموعهما ظاهر أنه خبر عن مجموع  
المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي  
على الخبر وذلك مناف لكون النفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كان  
يراد أن الخبر للاسم بين المتصلين باللامع لا اه ببعض تصرف وكتب الروداني قوله متماثلتان أي لفظا  
ومعنى فلا يرد أن زيد من جلس وقدر زيد ليس فاعلاهما بل باحدهما لندم مماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه  
أن رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو مجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معقول لعمامين  
لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثرين مؤثرين مطلقا ولا قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين  
لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه مجموعا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيدا وعمرو قائمان فالرفع  
للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا ان التثنية في الأول بحرف العطف وفي الثاني بالصبغة  
ولا أثر له اه واقصر في المعنى على تقدير خبرين عند غير سيمويه (قوله فاما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح  
الأول (قوله على محل لامع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفي  
عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميع المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا  
تعقل (قوله فان محلهما الخ) نقل ميم عن الدمامي أن الامر كذلك عند سيمويه مع المضاف وشبهه وهذا  
أيضافه التسميع المتقدم وفيه بعد عندى نظرا لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيمويه لان رفع  
الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا وشبهه كما مر الا أن يقال النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما  
كانه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف  
عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون الثانية زائدة والجواب أن في الكلام تسميها كما مر ايضا  
والمحل للاسم فقط باعتبارها قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشك عليه  
هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملقاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها  
أصالة والملقاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفي وبنا فيه قوطهم  
الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا أن يكون أغلبا وبالوجه الفرق بان الزائدة  
يستغنى الكلام عنها بخلاف الملقاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للأعمال فيه) أي بل هي ملغاة عن العمل

(قوله وخبر الثانية) فيه  
نظرا لانها الاخبار لها كما يأتي  
(قوله موجودان لما  
لم يجعل الخبر الا بالله بل  
قدره لا شتراط نفي خبرها  
كما مر اذ لا يعقل هذا بالنسبة  
للأمور الوجودية دون  
الاعتبارية كما هنا لا سيما  
وهناك من يقول يجتمع  
معرفان على معرف واحد  
(قوله والعطف عليه) أي  
فتكون الأولى مسيطرة  
على ما بعد الثانية فان  
قلت كون لا الثانية  
لنا كبد النفي يقتضي

مهمة الاستغناء في افادة المقصود وهو نفي كل من الامرين وليس كذلك لان الكلام بدونها يشتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد فليت  
كونها التأكيد النفي لا ينافي ان تأكيده بها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم اه من خط الشنوياني

في الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لاقاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح  
حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما في الوجه الذي قبله ان يكون المرفوع مبتدأ مستقلا  
ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا ان يقدر لكل خبر ثلثا يلزم توارد  
عاملين وهما الاول والمبتدأ عند غير سيمويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل عند سيمويه على مجهول واحد هو  
الخبر هذا ما ظهر لي (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من الاولين ولا الثانية خبر والعطف من عطف  
الجمل ولا يصح ان يكون المقدر واحد خبرا عنهما لا متناع توارد عاملين على مجهول واحد وتزوم كون الخبر مرفوعا  
منصوبا (قوله أو أن لا النصب في العطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيمويه ان يقدر لكل خبر على حدثه فيكون  
الكلام جملتين ويمتنع عنده ان يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد الاول مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل  
دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاول لان الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عامل في الخبر عنده  
كغيره فليزوم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيرهم فيقدر لهما خبر واحد لان العامل واحد  
وهو الاول كذا في شرح الجامع بإيضاح ومثله في التصريح وفيه عندى نظرا أما أولا فلان مقتضى جعل  
النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة  
والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيمويه وبلا الاول عند غيره وأما ثانيا فلانه بعد رفع ما بعد  
الثانية بالاولى مع عدم رفعها ما بعده او تعليل ذلك بان الاول ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فيكون عاملة  
في الخبر بعد الثانية برده اناطة عمل في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كافي عبارة الشارح السابقة وعبرة  
الهمع وغيرهما ولا في مجتمعا مركبة فلا عمل لها في الخبر عند سيمويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة  
لا سمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولوللعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد في التصريح أنه يجوز  
أن يقدر لكل خبر عند غير سيمويه وفي هذه الزيادة من النظر ما فهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على  
لفظه وان كان مبنيا المشابهة حركته حركة الاعراب في العروض وبمثل ذلك جائز مطلعا عند سيمويه وفي الضرورة  
عند الاخفش كما في شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر  
(قوله أما رفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعده معطوفا سواء جعلت لا الاولى مهملة أو  
عاملة عمل ليس ويجب خبر ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا  
بقسميه أى ان يكون الخبر واحد ان لا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا أو منصوبا وتوارد عاملين على مجهول واحد فان  
جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حاله بناء ما معا  
على الفتح وتنبيهه واقته مرفى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وأما بناؤه على الفتح)  
وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذور ان السابقان وكذا ان  
جعلت مهملة عند غير سيمويه لذلك وأما عند سيمويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين  
ان كان سيمويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب  
خبران هكذا اظهر لي ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلعا حيث قال الخامس لا حول ولا  
قد يرفع الاول على الغاء لا أو عاظا عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان اهـ (قوله فلا لغوا الخ) اللغو  
القول الباطل والتأنيم قولك لا خرائم والضمير للجنة (قوله في نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت  
فيه لا وسبقت الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعميل لا فان لم تتكرر لا فسماني حكمه في قول  
المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ اول وسبقت الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين  
غير مفرد فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما في  
التنبيه الاول وان كان الثاني تعين رفعه أو نصبه بنحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعميل لا تعين  
الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبنى على  
الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها

أو أن لا الثانية عاملة  
عمل ليس وأما النصب  
فبالعطف على محل اسم  
لا وتكون لا الثانية زائدة  
بين العاطف والمعطوف  
كأمر (وان رفعت أولا)  
أما بالابتداء أو على أعمال  
لا عمل ليس فالثاني وهو  
المعطوف (لا تنصبا)  
لان نصبه انما يكون  
بالعطف على منصوب  
لفظا أو محلا وهو حيث  
مفعول يدل يتعين أما رفعه  
كقوله

فما عبرت لك حتى قلت  
معلنة

لا ناقة لي في هذا ولا جمل  
وأما بناؤه على الفتح كقوله  
فلا لغوا ولا تأنيب فيها

وما فاهوا به أبدا مقيم  
فما صل ما يجب وزنى نحو  
لا حول ولا قوة الا بالله  
خسة أو جه فتحهما وفتح  
الاول مع نصب الثاني  
وفتح الاول مع رفع الثاني  
ورفعهما ورفع الاول  
مع فتح الثاني (تنبيهان)



الاول أفهم كلامه انه اذا كان الاول منصوباً بخارفي المعطوف أيضاً الوجه الثلاثة الفتح (٩) والنصب والرفع نحو لا غلام رجل

فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية وهي بالقسمه العقلية عشرون  
 حاصله من ضرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع  
 بالعطف على محل لامع اسمها بسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبة في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى  
 بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلونا عليه عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنا عشر  
 تقصيراً لم يوافق القسمه لواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعني قوله وان رفعت أولاً لا تنصب بالانه علق منع  
 النصب على رفع الاول فافهم انه اذا كان مفتوحاً أو منصوباً بان كان مضارعاً أو شبهه بخارفيه الوجه الثلاثة (قوله  
 صالح العمل لا) بان كان نكرة (قوله تعين رفعه) أي بالابتداء أو بالعطف على محل لامع اسمها بالاعمال لا عمل  
 ليس لان العامله عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لا فتح لان فاء زائدة للتخسين  
 ولا تمنع من عمل ما بعد فاعلمها فاقوله أخرفيه الخ حل معنى لاجل أعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولبني  
 صفة نعتا ولي صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لاماء ماء بارداً عندنا فاء الثاني نعت للاول فيجوز فيه  
 الوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامدا اذا وصف بمشقة نحو مررت برجل رجل صالح وبسعى نعتا موطئاً  
 ولا بد من تنوين بارداً لان العرب لا تتركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثاني توكيداً للفظ الاول لا بد لانه  
 مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فاحتي يكون توكيداً ولا مساوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه  
 قاله شيخنا وقيل هو توكيد لفظي وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى انصبه تاذبه خاطئة وقال في  
 النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الزوائد جواز كونه توكيداً  
 أو بدلاً لانه لا مانع من اعتبار كونه وصف الثاني طارئة بعد التوكيد أو الابدال أو يكون وصف الاول محذوفاً  
 دلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لان ما ذكره من الوجهين انما يصلح توجيهاً للتوكيد لا الابدال لان حاصل  
 الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقاً وحاصل الثاني اتحادهما تقييداً أو مثلاً جاء في رجل رجل أو رجل عاقل رجل  
 عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لا من الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والافتقار يكون مبنياً على غير الفتح  
 كالباء في النعت المثنى والمجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب  
 أو يحكم بالحل على كل اختيار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لاصفة المنادى المبني  
 حيث لم تبين لان الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى في المعنى كما قاله سم  
 (قوله على نية) أي لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقاً من أن بناء الاسم  
 لتضمنه معنى من الا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله  
 بعد التعمير وجب البناء لان المراده التركيب فالاولى أن يقال مشى في كل من الموضعين على قول من القولين  
 في غلة البناء إشارة الى الخلاف فيها وهذا يجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار الحل لكن حذف  
 تنوينها للنشأ كل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لا يلزم تركيب  
 ثلاثة أشياء (قوله أو انصب) مفعوله محذوف وكذا الرفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله  
 مراعاة الحل اسم لا) أو اتباعاً للحركة المماثلة (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها  
 النصب لتعينه لو باشرتها باو عدم تعيينه لو باشرت النعت ههنا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب  
 البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير ما يلي لان الفاصل لاحظ له في البناء  
 حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد  
 أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف مبني (قوله أو ما ههنا) بالرفع على  
 القطع قبل أو بالعطف على محل لامع اسمها لان موضعها مرفوع بالابتداء عند سميويه في غير البناء أيضاً كما تقدم  
 وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد يتناول قوله وغير المفرد) أي بان يراد غير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه  
 عنه قوله أو الرفع اقصد بالان يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال لا عمل ليس أو الغشما (قوله دون

ولا امرأة ولا امرأة \* الثاني محمل  
 جواز الوجه الثلاثة  
 في المعطوف اذا كان  
 صالح العمل لان لم يكن  
 صالحاً تعين رفعه نحو  
 لا امرأة فيها ولا زيد  
 غلام رجل فيها ولا عمر  
 (ومفردا نعتا مبني على  
 منعوت أخرفيه الوجه  
 الثلاثة (فافتح) على نية  
 تركيب الصفة مع  
 الموصوف قبل دخول  
 لا مثل خمسة عشر نحو  
 لا رجل ظريف فيها (أ  
 انصب) مراعاة الحل اسم  
 لا نحو لا رجل ظريف  
 فيها (أو ارفع تعذر  
 مراعاة الحل لامع المنعوت  
 نحو لا رجل ظريف  
 فيها (وغير ما يلي) منعوت  
 (وغير المفرد) وه  
 المضاف والمشبّه به (ت  
 تبعاً لزم وجب  
 البناء بالطول (واقصبه  
 نحو لا رجل فيها ظريف  
 ولا رجل صاحب برفق  
 ولا رجل طالع جبا  
 ظاهر (أو الرفع اقصد  
 نحو لا رجل فيها ظريف  
 ولا رجل صاحب برفق  
 ولا رجل طالع جبا  
 ظاهر وكذا عتبه  
 البناء ويجوز الأمر  
 الآخر ان اذا كان  
 المنعوت غير مفرد نحو  
 لا غلام سفر ماهر

البناء كقوله فلا أب وابنا مثل (١٠) مروان وابنه بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ما حكاه الاخفش من نحو لارجل

البناء أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف مثل مرفوع أو منصوب  
أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذا) وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت  
لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى ان كان لفظيا  
فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التثنية وبما جاز الرفع والنصب اه أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيده  
المنفى المبني به أى لانه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيده النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز  
يتعين الرفع اذا عمل لاقى معرفة فاحفظه وجوز الاندلسى بناء البدل اذا كان مقدر نكرة نحو لارجل  
صاحب لى قال الرضى وقوله أقرب اذا لم يفصل عن المنفى المبني لانه لا يصرح عن النعت الذى يبنى جواز بل يربو  
عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع ضائه بانه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه  
لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلا) أى منه أى من الاحد فوجد الضمير المشترك  
فى بدل البعض والنصب اما اتباع المحل أو لفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لاسمع اسمها (قوله تعين الرفع)  
أى على الابدال من محل لاسمع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتغال  
المضافان الى ضمير البدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جرح ضميره بعدهما بالخرف كانا من الصالح (قوله هذه)  
الاولى حذفه لشمول الاعطاء لاماملة عمل ليس أيضا (قوله مع ههنا استفهام) هذا باعتبار ما كان وهى الآن  
ههنا توبيخ وانكار كذا فى الشيخ مجبى والروادى وكلاهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال  
الهزة فى غير الاستفهام الحقيقي مجازا كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان  
وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد  
لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على  
الفعل الماضى والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عدة منكرات يجى  
لا الجحد والنفي (قوله الاطمان) أى موجودا والافسان أى موجودا على رواية من نصب عادية نعتا  
افسان أفعال على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية والافسان بضم الفاء جمع فارس وعادية بربى بالعين  
المهمل من العدو وهو امرع السيرا والعدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمجتمعة من العدو ضد  
الروح وقوله الانجشؤ كم أى الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنوير ما يحيز فيه من شرح شواهد  
المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله الارعاء) أى انكشاف والشبهة الشباب وهو لغة حداداة السن وعند الاطباء  
كون الحبوبان فى زمان تكون حرارية الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو  
خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قبل الشيب وقيل دخول الرجل فى حد الشيب والشيب بياض الشعر  
والهرم كبر السن شئ مع زيادة قال الدمامين وأذنت ان كان حالا على تقديره فلا اشكال أو عطف على الصلة  
فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبهة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع  
الجلتين فيكون ضمير شبيته فى الربط لان مجموعهما حيثئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقتل ذلك)  
أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفي يتعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض  
العبارة بما لا يبنى فاحذره (قوله لاسلى) هى زوجته وقوله الذى لا قاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال  
فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعمين والانتطاع فتكون اضربا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام  
عن الصبر وما يبنى (قوله أما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا لا مجموع هو الدال على التثنية على المذهبين الآتين  
وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي  
عن لا فاده الروادى (قوله فيراب) أى يصلح منصوب فى جواب التثنية أثبات أخرت (قوله بمنزلة أمتى فلا خبرها)  
أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامين كما أن أمتى كذلك اذا لا خبر للفعل وبحث فيه الروادى بان كونه بمنزلة  
أمتى ان أوجب أن لا يكون لها خبر أو جاب أيضا أن لا يكون لها أم فان أمتى كما لا خبر له لأمه وذلك باطل  
قال والحق انهم ان أرادوا بانه لا خبر لها انه محذوف ولا يذ كر فسلم والافتسليم التثنية على مجرد الامم دون معنى

وامرأة بالفتح فشاذا وما  
ذكره فى معطوف يصلح  
لعمل لافان لم يصلح تعين  
رفعه نحو لارجل وهند  
فيها (تثنيته) حكم  
البدل الصالح لعمل  
لا حكم النعت المفصول  
نحو لا أحد رجلا  
وامرأة فيها ولا أحد  
رجل وامرأة فيها فان  
لم يصلح له تعين الرفع  
نحو لا أحد زيد وعمرو  
فيها (وأعظلا) ههنا  
(مع هزة استفهام ما  
تستحق) من الاحكام  
(دون الاستفهام) على  
ما سبق بيانه وأكثر  
ما يكون ذلك اذا قصد  
بالاستفهام معها  
التوبيخ والانكار كقوله  
الاطمان ألافسان  
صادية ألاتجشؤ كم حول  
التناير وقوله  
ألا ارعاء لمن وات  
شبيته \* وأذنت بمشيب  
بعده هرم ويقل ذلك  
اذا كان مجرد استفهام  
عن النفي حتى توهى  
الشواهد ان غير واقع  
كقوله  
ألا اصطبغار لاسلى أم  
لهما جلد  
اذا لاقى الذى لا قاه  
أشكال أما اذا قصد  
بالاستفهام التثنية وهو  
كثير كقوله  
ألا عمرو لى مستطاع  
رجوعه  
فیرأب ما أثبات بد العفلات



فيه لا يعقل والمعقول إنما هو معنى المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبراً له وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله لا تسمى ماء حصلت بما هو بمنزلة فلم يتجوز خبر فلا يرد قوله والافتساض الخ والحاصل أن الأسماء كلام تام جلالاً على معناه وهو أن تسمى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتت له مفعول به فلا يرد قوله أن أو جب كونها بمنزلة أن تسمى الخ (قوله وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالجملة من الهمزة واستدل بالبيت لأن مستطاع إما خبر لا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة محل لاجتماع اسمها والخبر على هذا محذوف أي راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يطل المذهب الأول قال في الجمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التثنية واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا حجة لهما) أي لا مازني والمبرد (قوله خبراً) أي حتى يمنع قول الخليل وسيدويه لا خبر لها وقوله أو صفة أي حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة محالها مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أي على الوجهين فاعلاً أي نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أي في محل نصب اتباعاً لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البناءية بحركة الأعراب في عروضها بعروض لاو والهايز والها فكانت عاملة لها قاله الشمني وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكك عليه ما صرح به الرضي في المنادى من أن الموصوف بالجملة من الشبهة بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أحازه المصنف من ترك تنوين الشبهة بالمضاف مع إعرابه اسم أو يقال هو من وصف المنفي لأن في الموصوف فيكون الوصف متأخراً عن البناء كما يقال في صورة النداء من وصف المنادى لأن نداء الموصوف وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضاً لأن جملة في صفة أمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسأتي في باب النداء جواز جعل نحو يا حليم لا يعجل من المفرد وجعله من الشبهة بالمضاف هذا ويبحث الرواداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كما كبر مقتضى العقل الأدلش عاقل تأمل في أن المتثني إنما هو استطاعة رجوع عمر ولي فيكون مستطاع خبراً ولا يعقل أن المتثني هو الخبر المبرر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أي قد بدل على تحقيق ما بهداه وتقوية لتركيبها في الأصل من جهة الانكار الأبطال ولا الغافية ونفي النفي يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بئينة كذا في المعنى والدماميني عليه قال الشمني قال النفاذاني لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل إلا أن زيد أقام وكذا الكلام في أموالاً أكثر على أنها حرفان موضوعان لا تركيب فيهما (قوله الألوهم بأنهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن الأداة في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أي الطالب برفق والتخصيص أي الطالب بازجاج وقد مثل لها على ألف والنشر المرتب (قوله فتخص بالفعلية) أي ولو تقديراً كما في البيت ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو موقول به كما سأتي (قوله الإرجلا الخ) بعده

ترجل لمتى وتقيم بيتي \* وأعطيها الأناوة إن رضى

قال الأزهرى هو الأعرابي أراد أن يترجج امرأة بجمعة ورجلها منصوب بمعدوف أي أن تزني رجلاً أو هو منصوب بما يفسره جراه فله البعض تبعاً لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جراه يخرج إلا عن كونها للعرض أو للتخصيص لكون الفعل انشئ فلا يطلب وبصيرتها استفتاحية فلا يكون البيت شاهداً للمعنى الشارح ثم رأيت في الدماميني على المعنى ثم رأيت صاحب المعنى اعترض أيضاً بجعله من الاشتغال بأن طالب رجل هذه صفة أهم من الدعاء فالجمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلنا نكرة واجب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محبة تبيت وبات لزمانه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بان ذلك جائز كقوله نعماني أن امرؤ هلك ليس له ولد وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا لمتي ونون الاسم ضرورة ويروي بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عوناً له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً واسمه الضمير الذي فيه وخبره قوله في البيت الثاني ترجل لمتى الخ وقبل بضم التاء من بات أي تبيت عند دها وقيل بعينه تكون لي بيتاً أي امرأة بشكاح وقوله ترجل لمتى أي تسرخ شعر رأسي والله بكسر اللام هي في الأصل

اسمها ولا الغاؤها إذا  
ذكرت وخالفهما  
المازني والمبرد ولا حجة  
لهما في البيت إذ لا يتعين  
كون مستطاع خبراً أو  
صفة ورجوعه فاعلاً بل  
يجوز كون مستطاع  
خبراً مقدماً ورجوعه  
مبتدأ مؤخر أو الجملة صفة  
ثانية ولا خبر هنالك  
(تنبيه) تأتي ألا  
لمجرد التنبيه وهي  
الاستفتاحية فتدخل  
على الجملة من نحو ألان  
أولياء الله لا خوف  
عليهم اليوم بأنهم  
ليس مصر وفا عنهم  
والعرض والتخصيص  
فتخص بالفعلية نحو  
التحيمون أن يغفر الله  
لهم ألا تقتلون قوماً  
نكثوا إيمانهم وقوله  
الأرجلا جراه الله خيراً  
يدل على محصلة تبيت

(قوله بجمعة) هــذا من  
خارج (قوله هذه صفة  
الخ) أي بجملة جراه الخ  
خبرية حينئذ ويحتمل  
أنها معترضة

جواز ان عند المجازين  
ولزم ما عند التميميين  
والطائيين (اذا المراد مع  
سقوطه ظهر) بقرينة  
نحو ولو ترى اذ فرغوا  
فلا فوت قالوا الاضيقان  
بحق المراد وجب ذكره  
عند الجميع ولا فرق بين  
الظرف وغيره قال حاتم  
وردد جازرهم حرفا مصرعة  
ولا كريم من ولدان  
مصباح  
(تنبيه) ندر في هذا  
الباب حذف الاسم  
وابقاء الخبر من ذلك  
قوله لا عليا يري دون  
لاباس عليا (خاتمة)  
اذا اتصل بالخبر او  
نعت او حال وجب  
تكرارها نحو لا فيها  
غرل ولا هم عنها يزفون  
قوله من شجرة مباركة  
زينة لا شربة ولا  
غريبة وجاء زيدا خاتما  
ولا اسفا واما قوله  
وانت امرؤ منا خلعت  
لغيرنا  
حياتك لا نفع وموتك  
فاجع  
وقوله بكت جرحا  
واسترجعت ثم اذنت  
ركائبها ان لا البنا  
رجوعا وقوله  
قهوت البد المستعينا  
بوصية  
ولكن بانواع الخدائع  
والمكر فضرورة والله  
اعلم (ظن واخواتها)

الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو حجة بضم الجيم وقوله وقم بيتي بضم القاف اي تكذبه  
والا نواة بكسر الميم موزونة بالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وايست الاولى) اي  
لاستقناحية مركبة اي من هزنة الاستقناحية ولا النافية (قوله على الاظهر) اي من الخلاف بدليل تعبير  
التعريض بالاصح فايومه قوله وفي الاخيرين خلاف من انه لا خلاف في تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه  
صنيعه انه لم يظهر له ترجيح في الاخيرين بخلاف الاول لكن في التصريح ان الاصح البساطة في الثلاث (قوله  
شعر بالتركيب) الا انها انسجما عن المعنى الاصل (قوله اسقاط الخبر) ومنه لاسيما ولا اله الا الله فلنفظ الجلالة  
بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولا لخبرها خبر في الاصل  
لاسمها ولا يصح ان يكون لفظ الجلالة خبرا له لتعريفه وتنكيره ولما قال ابن الحاجب من ان المسئلة من  
مذكور لا يكون خبرا عن المسئلة منه لانه لم يذكرا الا لبيان ما قصد بالمسئلة منه واحترز بقوله من مذكور من  
نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لامع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وسقطت كالم على القوانين في  
الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلمية فيفيد التركيب ضد المطالب  
قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي بالافعال هو المقصود بالنفي المعبر في المبدل منه لكن بعد نقضه  
وفي النفي اثبات افاده الدمايني (قوله اذا المراد) باذا الشرطية او اذا التعليلية والشرط اولي لايهام التعليل  
طهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وائس كذلك (قوله لا فوت) اي لهم بدليل واخذوا من مكان قريب  
قالوا الاضيق اي عليا بدليل واما الي ربنا المتقلبون (قوله قال حاتم) فوزع في نسبه الى حاتم والحرف النافية  
المهزولة وقيل المسئلة والمصرعة بفتح الزاء المشددة التي يعالج ضرعها المنة قطع لئلا يكون اقوى لها والولدان جمع  
وليد من صبي وعبد والمصوح اسم بفعول من صبحته اي سقيته الصبح وهو الشراب صبا حاقا وقد لفق الشارح  
عجزيت الى صديريت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب الخ) كما ندر حذنها معاني قولك لا في جواب  
القاتل اعلى باس (قوله اذا اتصل بالخبر الخ) وتكون حينئذ مبهمة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر او  
النعت او الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم اخاه رجلا زيدا لا يركب فرسا (قوله لا نفع) اي  
لا نفعه ويحتمل انها عايلة على ليس والخبر محذوف اي لا نفع فيما افلاشا هدفه

(ظن واخواتها)

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما افلا لا المبتدأ الذي هو اسم استفهام او مضاف اليه فان هذه  
الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يقدم عليها واما الخبر  
فيحوز ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه في البابين اذ لا مانع من تقديمه فيها نحو اين كنت واين ظننت عمرا  
قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قديما خرو يتقدم المبتدأ  
والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدأ والخبر) بشكل عليه حسب ان زيدا  
قائم وان يقوم زيد كلاما على مذهب سيبويه انه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد ان الخبر محذوف  
اي ثابته او مستقرا وحسب زيد اعمر او افعال التصدير كصيرت الطين خزفا واجيب عن الجميع بانه ليس في  
العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر وعن الاخيرين بان اصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر  
اكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي اولهما باعتبار اعتقاد ان المسميين بالاسمين واحد كما قاله البعض  
وفيه ان الفاعل ظننت زيد اعمر اربع اعتقادا للغير كما هو الواقع ولكن اعتقاد ان المرثي له عمر وهو في الواقع زيد  
فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كأن يقال باعتبار اعتقاد اريد هو عمر وراي انهما  
متحدان وان المرثي الذي هو زيد في الواقع عمر و (قوله وهي على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع  
المتعلقة بعين الخبر بهما فعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بسموع نحو سمعت كلاما  
ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بانها لما  
دخلت على غير مسموع اتي بفعول ثان بدل على المسموع كما ان ظن لما دخلت على غير مظهر اتي بمد ذلك

هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتصحبها مفعولين وهي على نوعين افعال قابلية بسميت بذلك بفعول



بمعول ثان بدل على المظنون والجمهور رأوا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان كان جمعا  
يسمع فهو ذلك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى  
سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السكيت لقولهم بأنهم من أفعال الخواس  
وأفعال الخواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها لو تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب  
ظن ويطلب الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويطلب الثاني أنها لا يجوز  
الغاوؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اهـ جمع وللا خفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من  
باب ظن لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التمييز كما يأتي فلو لم تكن سمع مثل ما ذكر قدبر (قوله لقيام  
معانيها) أى التضمنية (قوله خراى ابتدا) أى خراى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم حوار كون المفعول الثاني  
جملة أنه نشأ وتعلم كذلك وطذا قال في تسميته ولهما في التقديم وانما أخير ما ظاهرا من أى  
عن هذه الأفعال وإثانها من الأقسام والأحوال ما خبر كان اهـ قال الدماميني فن الأحوال أنه لا يكون جملة  
طلمية وطذا قال ما خبر كان ولم يقل ما خبر المبتدأ أو ما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبرته فقل على اضممار  
القول أى وجدت الناس مقولا في حق كل واحد منهم أخبرته فقل كما أول قول الشاعر وكفى بالمارك ذكري  
بأنه خبر معنى أى تذكرنى (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستغنى منه رأى المبني للمفعول فإنه استعمل بمعنى أظن ولم  
يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل في الأكثر أى علمت فقله اللقاني عن الرضى (قوله برونه) أى  
يظنون البعث معتمدا ونعمه وأفعال العرب تستعمل البعد في الانتقاء والقرب في الحصول قال الشيخ يحيى  
لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فقله على الظن مشكل لأن يجعل الظن على ما يشتمل الاعتقاد الجازم المخالف  
للواقع (قوله أو من رأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتراحه يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد  
حله فبمعنى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا لا يجوز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح  
بعضهم كما في الدماميني بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين وقال الرضى لادلالة في قولك رأى أبو حنيفة حل  
كذا على أن رأى التى من رأى متعدية إلى واحد لا يجوز أن تعدى فائدة إلى مفعولين كراى أبو حنيفة  
كذا لا لا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا  
كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنتين هذا الاستعمال اهـ وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا  
الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثانى الجزأين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثانى لأن هذا المصدر  
هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة وفي الدماميني ما يخالف  
ذلك وعلمه بأن المضاف إليه غير مقصور دلالة بل لغيره وهذه الأفعال مستندة في المعنى لشئين يتعقد منهما  
المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كائنة لآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه  
عن الرضى أوجه فتأمل (قوله أصاب رثته) بالجمهور عسود وشعبتين في القلب (قوله أخالك) بكسر الهمزة  
غير قياس وقد تفتح وذاهرى مفعوله الثاني تغضض الطرف أى تكفه يسويل أى يكفل والضمير المستتر  
لللهوى (قوله دعانى) أى سماني الغواني جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمها لها عن الحلى والحلل وخلتني  
الباء مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله الثاني وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير هزيمة الاستفهام الانكارى  
أى أفلا أدعى به وهو أول اسم لى وجملة وهو أول حال وقد عمل حال هاتين ضميرين اثني واحد وهو خاص بأفعال  
القلب فلا يقال ضربتني كما سبسطه (قوله أو ظلم) من باب نفع كما في المصباح أى عرج (قوله المعروف)  
بالنصب مفعول المبالأ أو الجرباضة المبالأ إليه فأنه ثبت أى انطلقت وأحفات الشوق أى دواعيه وأسبابه  
(قوله سنانا) أى معدد لانهم والندى الجود والغرنا بفتح المجمة فسكون الراء بعد هاء مثلثة الجائز (قوله علم  
الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحين فتعد إلى واحد أى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته  
العليا) أما مشقوق السفلى فالفتح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان)

القلب (رأى) بمعنى علم وهو الأكثر كقوله رأيت الله أكبر كل شحاولة وأكثرهم جند ومعنى ظن وهو قليل واجتمعا في قوله دعانى اسم برونه بعد ادوة قريبا أى يظنونونه فان كانت بصريه من رأى أو بمعنى أصاب رثته تعدت واحد وأما الخليل فستأى و (خال) ظن كقوله أخالك تغضض الطرف ظاهر يسويل مالا يستط من الوجد ومعنى وهو قليل كقوله دعانى الغواني عهـ وخلتني \* لى اسم ادعى به وهو أول كانت بمعنى تكبر أو ففى لازمة و (علم) بمعنى تيقنت كقوله علمت البازل المعر فأنه ثبت \* البذل وأحفات الشوق وال وقوله علمت فاست بآمل \* قد ولوطها أن غمرنا و ومعنى ظننت وهو قليل فحوفان علمته وهـ مؤمنات فان كانت قوطهم علم الرجل انشقت شفته العليا أعلم ففى لازمة وأما بمعنى عرف فسـ

و (وجدا) بمعنى علم فحوفان وجدا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان (أى التضمنية) أى فى الجملة فلا يردزعم على بعض الأقوال (قوله تعلقه) قال الشيخ المداغنى فى باب التوابع قلى يقلى كرمى ويقلى كبرى

وان كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله ظننت أن شيت لظي الحرب صاليا \* فعردت فمين  
كان عنهما عردا ومعنى اليقين وهو قليل فهو وظنوا أنهم ملاقور بهم وأما التي بمعنى اتهم فستأتي و (حسبت) بمعنى ظنت كقوله تعالى  
يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف (١٤) ونحسبهم أيقاظا وهم رقود وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله حسبت النقي والجود خير شجرة

بكسر الواو كافي القاموس قبل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الاولى وجد بفتح الواو ومصدر  
الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجودة اه سم أي بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شيت) بفتح الشين  
ومعناها كافي القاموس أي اتعدت صالها واسم فاعل من صلى الفار كرضى فاسى حرها فعدت بالعين المهملة  
فالراء المشددة أي انخرست (قوله وظنوا أنهم ملاقور بهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقور بهم ولعله لم يرد  
نظم القرآن (قوله ناظلا) أي سميتا (قوله وفي مضارعها الغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين  
ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسر هـ كذا  
في القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أي بفتح السين وكسرها  
(قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أي عشى متهلا (قوله ومصدرها الزعم) بفتح  
الزاي كافي القاموس (قوله قال السبيري الخ) ساق كلام السبيري في دليله لاقوله للرجحان لكن قد يقال  
الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل منافي للدلول لأن يجب أن المراد بالاعتقاد الظن كقول المصنف  
وجعل اللذ كاعتقاد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لأن دليل المسمى اعتقاد أو ساق كلام الجرجاني  
وكلام ابن الأنباري ليقابل بكل منهما القول الاول أما ما قبلته بكلام الجرجاني فلا شترط الجرجاني في الزعم  
العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما ما قبلته بكلام ابن الأنباري فلا شترط ابن الأنباري عدم الصحة  
وإطلاق القول عن قسده اقترا به بالاعتقاد فاعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد  
بالاعتقاد في الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما روي أن بين الاول وقول ابن الأنباري الغموم والخصوص  
من وجه نعم أن جعل كلام ابن الأنباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما كان كلام كثير فلا  
ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كافي قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم

و دعوتني وزعمت أن لناصح \* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينهما وبين كلام السبيري في الغموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الأنباري فالتباين  
لا شترط الصحة في أولهما لأن المعلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشترط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد  
الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه نأثي عن  
عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الجمع فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر  
الزعامة أو بمعنى رأس تعدت قارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اه وفي القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به  
زعم أو زعمته ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أي الباء في الاولى وعلى في الثانية (قوله  
هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للجهول وأما هزل المبني للفاعل فصد الجحد كافي الصحاح (قوله الى  
أن) أي المشددة والمخففة متبادلان لامتثالهم وكزعهم في أكثرية التعدى الى أن وصلتها تعلم كما سبقت كره  
الشارح وبكسرهما هب فان تعدى الى أن وصلتها قليل حتى منعها الجوهرى والحريري كذا في المغنى والدمايني  
(قوله والثاني) أي عد (قوله المولى) أي الصاحب مفعول ثان وشريك مفعول أول أي محال الطل في حال  
الغنى والعلم كقفل الفقر (قوله بمعنى حسب) أي بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخافه في ثقة موثوقا به  
أو الخفض بأضافته اليه بمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله في الحاجة) في القاموس  
حاجيته محاجة وحجاء فحجوة فاطمته فغلبته (قوله أورد) أي أوساق أو حفظ أو كتم كافي التمهيل (قوله  
درت) التاء المفتوحة كافي شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف  
للمعهد أو ناصبه أو رافع له والنصب أرجحهم أو الرفع أضعفها وعر ومادى مرخم عروة فاعقب أي دم على

ربا إذا ما البرء أصبح ناظلا  
وفي مضارعها الغتان  
فتح السين وهو القياس  
وكسرها وهو الأكثر  
في الاستعمال ومصدرها  
الحسبان بكسر الحاء  
والمحسبة والمحسبة فان  
كانت بمعنى صار أجسب  
أي ذاسقرة أو حجرة  
وبياض كالبرص فهي  
لازمة (وزعمت مع عد)  
في الرجحان فالاول كقوله  
زعمتني شيئا وليست بشيخ  
أما الشيخ من يدب ذبيبا  
ومصدرها الزعم قال  
السبيري هو قول مقرون  
باعتقاد صح أم لا وقال  
الجرجاني هو قول مع علم  
وقال ابن الأنباري أنه  
يستعمل في القول من  
غير صحة يقوى هذا  
قوله زعم مطية الكذب  
أي هذه اللفظة مركب  
الكذب فان كانت بمعنى  
تكفل أو رأس تعدت  
لواحد تارة بنفسها وتارة  
بالحرف وان كانت بمعنى  
ضم أو هزل فهي لازمة  
(تنبه) لا أكثر تعدى  
زعم الى أن وصلتها نحو  
زعم الذين كفروا أن لن  
يمعشروا وقوله

قد زعمت اني تغيرت بعدها  
ومن الذي لا يتغير

والثاني كقوله فلا تعد المولى شريك في الغنى \* ولكنه المولى شريك في العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت  
لواحد و (حجا) بمعنى ظن كقوله قد كنت أحجوا بأعمر وأخانة \* حتى أملت بنايها ملمات وان كانت بمعنى غلب في المحاجة أو قصد أو رد تعدت  
الى واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهي لازمة و (دري) بمعنى علم كقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاعقبط \* فان اغتباطا بالوفاء جميعه

والاكثر فيه أن تعدى الى واحد بالباء تقول ضربت بكذا فان دخلت عليه هجرة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخره بالباء نحو قول لوط  
 الله ما تلوته عليكم ولا أدراكه وتمكون بمعنى ختل أى خدع فتعدى لواحد نحو دريت الصيد أى ختلته (وجعل اللز كاعتقد) فى المعنى  
 وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انانافان كانت بمعنى أوجد وأوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلته  
 للعامل كذا والى معنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) (١٥) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله فعلمت

أجرتى أبخالدا \* وا  
 فهبنى امرأها لكا أو  
 اعتقدنى (تعلم) بمعنى  
 اعلم كقوله \* تعلم شفا  
 النفس قهر علوها \*  
 فباخ بلطف فى التحيل  
 والمكر والكثير المشهور  
 اسمها لطفى أن وصلته  
 كقوله فقلت تعلم أم  
 للصمد غرة \* والاضحية  
 فالت فالتله وقوله فـ  
 رسول الله أنك مدر كـ  
 \* وفى حديث الدجال  
 تعلم وان ربكم ليس  
 باعور أى اعلم وافار  
 كانت بمعنى تعلم الحساب  
 ونحو تعدت لواحد فقط  
 بان لك أن أفعال القلوب  
 المذكورة على أربعة  
 أنواع \* الاول ما يقع  
 فى الخبر يقينا وهو ثلاث  
 وجد وتعلم ودرى والثانى  
 ما يقع فيه رجحاناً  
 خمسة جعل وحجود  
 وزعم وهب \* والثالث  
 ما يدل على امرين والغالب  
 كونه للمقين وهو ثلاث  
 رأى وعلم \* والرابع  
 برهنا والغالب كونه  
 للرجحان وهو ثلاثه  
 وحال وحسب (تنبه)  
 أمّا قال أعنى رأى

الاغتباط وهى معنى مثل حال المغبوط من غير أن ينزل عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدّمه  
 الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثرة لا كثرته فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه هجرة النقل الخ)  
 محله اذ لم يدخل على الفعل استهفاهم فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك  
 ما القارعة قال الكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد  
 وجعل الجملة سادة مسد الثانية المتعدى اليه بالحرف لسا فى الجمع والمعنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى اليه  
 بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فسكت أهدأ الصبح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه  
 عد الشارح وغيره مما يدل على الرجحان كما سيأتى إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لأن دليل  
 كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية اثنين أن اعتقد تعدى الى اثنين وقد نقل فى الجمع عن السكاكى  
 زيادة أفعال منها الاعتد وقوم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناطم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن  
 الناطم أى ظنوا وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى فالتمثيل بالآية بمعنى على غير ما ذكره الزمخشري  
 (قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا يتأنى ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما فى المثال  
 (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمر من الهبة وهب أمر من الهبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به  
 فى الجمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله  
 والاضحية أى هذه الوصية فالت فالتله أى مدر كوه مصدبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى  
 المستقبل بتعطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالاتفاق  
 الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى  
 فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى قبوته للخبر عنه سم (قوله كصيرا) تضعيف صار أخت كان ورعا أى  
 بالهزة يدل التضعيف تقبل أصار كما فى التمثيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار لللازم بمعنى انتقل فليست  
 من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) أمّا قال نحو لا دخل ما زاده كثير من حذف النجاة كما فى الغزى وهو  
 ضرب العامل فى المثل نحو ضرب الله مثلاً قريه واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية لىكن الذى اختاره المصنف فى  
 تسهيله عدم عدّه من أفعال هذا الباب وعلمه فهو بمعنى ذكر متعدى لواحد والمتصرب الآخر بيان أو بدل وما زاده  
 بعضهم من تبدى فى نحو تبدى ريق من اللبن أو توالى الكتاب كآب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء  
 مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً لغيره لأن الظرف لابد أن يكون حاوياً بالفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا  
 كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضى أن ما كان بمعنى تبدى كرمى وطرح مثلها فى  
 ذلك وأن الظرفية للعامل لا تصح فى نحو وخافت زيد ورأى وأجلست عمر أماًحى وهو بعيد جداً ثم رأيت  
 الفاضل الروادى قال ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى اذ لا شك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين  
 السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجدين  
 وتارة يحوى المفعول كالذى مرو تارة يحوى مامعا كضربت زيداً فى السوق فلا نسلم الحاق تبدى بأفعال  
 التصيير (قوله وهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف مأ كول) هو مجزئ من  
 السريع الموقوف فلام مأ كول ساكنه وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن  
 العمل بلا كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثلنا كيد مثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما

آخره أيضاً بان أفعال القلوب ليست كلها انتصب مفعولين اذ منها ما لا ينصب الامفعولاً واحداً نحو وعرف وفهم ومنها لا يزم نحو جسد وخز  
 وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التصيير (والتي كتصيرا) من الأفعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ ونحو  
 وهب وترك ورد (أيضاها انتصب) بعد أن تستوفى فاعلها (مبتداً وخبراً) نحو \* فصيروا مثل كعصف مأ كول \* ونحو خلعناه هباء منثور  
 ونحو واتخذ الله إبراهيم خليلاً وكقوله



تخذت غرازا ثم دليلا

وما حكامه ابن الاعرابي  
من قولهم وهبني الله  
فداءك ونحو وتركتنا  
بعضهم يومئذ يوج في  
بعض وقوله وربيتك  
حتى اذا مات ركتك \* أها  
القوم واستغنى عن  
المسح شاربه ونحو لو  
يردونكم من بعد ايمانكم  
كفاراً وقوله فرد  
شعورهن السود بيضاء  
ورد وجوههن البيض  
سوداً (وخص بالتعليق)  
وهو ابطال الحمل لفظاً  
لا محلاً (والانغاء) وهو  
ابطاله لفظاً ومحلاً (ما)  
ذكر (من قبل هب)  
من أفعال القلوب وهو  
أحد عشر فعلاً وذلك  
لأن هذه الأفعال لا تؤثر  
فيما دخلت عليه تأثير  
الفعل في المفعول لأن  
متناولها في الحقيقة  
ليس هو الأشخاص وإنما  
متناولها الأحداث التي  
تدل عليها أسماء الفاعلين  
والمفعولين فهي ضعيفة  
العمل بخلاف أفعال  
التصيير وأفعال يدخل  
التعليق والانغاء هب  
وتعلم وان كانا قلوبين  
كضعف شهما بأفعال  
القلوب من حيث خفاء  
ترويضه الأمر كما أشار  
إليه بقوله (والامر هب)  
قد أُرْزِمَ كذا (تم) أُرْزِمَ  
فماض مجنون قبله ضمير

في الورداني بأنه نظير لأبالك حيث جر الضمير بالمتضاف وزيدت اللام عند الجمهر ورأى العصف زرع أكل حبه  
وبقي منه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المجعولة وفتح الراء ثم زاي اسم وادومع من المصروف المقصد  
المفعلة أثرهم أي عقب رحلتهم ودليلاً بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصير وقد يفتح المقصور كذا في  
القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع إلى الحدثان في البيت قبله وهو قوله

رعى الحدثان نسوة آل حرب \* بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما في القاموس وحدثان الأمر ابتداءً وحدثان الدهر كما هنا تجد مصائبه وفي العيني  
ما يقتضي أنه محرك مثني لأنه فسر بالليل والبار وعليه فالضمير في فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من  
القاموس أي حزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسماد الساكت والحزين الحاشع اه في كلامه تناف  
لأن فاعلاً غائباً يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والحق كصير أيضاً  
بها انصب مبتدأ وخبر أن يكون خص فعل أمر وما بعده من قوله والامر هب قد أُرْزِمَ أن يكون خص ماضياً  
مبنيًا للجهول ويرجع الأول قوله اجعل كل ماله زكناً وقوله وانضمير الشأن وقوله وجوز الانغاء وقوله والترنم  
التعليق بناء على أن الرواية في هذين بضميغة الأمر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافي أي بالنسبة لـ هب وما بعده  
فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبدر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الانغاء والتعليق والبناء داخلية على  
المقصود ومما خص به الأفعال التامية المتصرفة أيضاً جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين  
معنى نحو أن رأته استغنى وظننتني داخلًا وظننتني داخلًا وهو يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت  
نفسى عالماً قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والخلمية بكثرة وعدمه وقيل ووجد  
بقائه ولا يجوز ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضرب بقى مثلاً بالاتفاق وعليه سيمويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو  
قال رب اني تأملت نفسي وقيل لتلا يكون الفاعل مفعولاً وقبل لتلا يجمع ضمير أن أحدهما مفعول والآخر  
منصوب وهما الشيء واحد وقيل لأن القالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو كان بقى مثلاً  
لربما سبق إلى انهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس  
المنصوب الأول في الحقيقة بل مصدر الثاني مصنف إلى الأول فجاء فيها ذلك وأما المس الغالب فيها المتغيرة لأن  
علم الإنسان بصفات نفسه وطقنه أبداً أكثر من أن كان أحد الضميرين منفصلاً بخلاف كل فعل نحو ما ضربت الأ  
ياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب في غير ما أضمر الفاعل متصلاً بمصدره المفعول فلا يجوز زيدان  
فأما لا يزيد أضمر تريد ظن نفسه وضرب نفسه أما مع الانفصال والبروز فخاطر نحو من زيد قائماً الأ وهو ما  
ضرب عمر الأ وهو هذا حاصل ما في الجمع مع زيادة من الدمايني وفي المعنى وغيرها أنه يجب فيما أودهم كون الفاعل  
والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقد بر نفس نحو زهري المثل مجذع الخلة واضمير المثل جنانك من  
الزهب أسأل عليك زواجك أي إلى نفسك ونفس (قوله وذلك) أي تخصيص مذكر من قبل هب بالتعليق  
والانغاء ثابت لأن الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثير أثار الفعل غير ما في المفعول وذلك لأنك اذا قلت ضربت  
زيداً كان متعاقب الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الأحداث كقيام زيد في قولك  
علمت زيداً قائماً فإدغم متناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها  
لكونها باطنية (قوله التي تدل) أي دلالة تضمينية (قوله أسامي) أي الواقعة مفاعيل ثمانية عالماً (قوله بخلاف  
أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شهما بأفعال القلوب) أي غيرها أي  
فلا يضمن اليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضاً من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح أن لضعف آخر  
وهو دخول الانغاء والتعليق لتلا يجمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال أن تعلم لال شارح يقتضي  
ثبوت التعليق والانغاء بما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدمايني هذا من ذهب العلم وذهب غيره إلى  
أنها تصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلان خارج قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها الانغاء  
والتعليق (قوله أُرْزِمَ ماض مجنون الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف

والبصر يوجب جزمه ولورفع الامر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد انما خبر المبتدأ الثاني والرابع محذوف تقديره لا يوجب جزمه من ذلك (قوله واغتر الماض) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أن يبين الواقع أى جعل كل الاحكام التي علمت للماض ثابتة لغير الماض حال كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) فيه بالحصر على أن دخول الصيغة المشبهة بأفعال التفضيل وفعل التمجيد غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا من لازم والاخير من لا ينصب بان مفعولين وما نقله البعض عن الموقوف وأقر من التعليق بل بانهما لا يصاغان من فعل قاي لا يخفى بطلانه فلا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الانشاء) أى في غير المصدر ما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولا له أو أحدهما لان مفعول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله في القاي) قيد به لاخراج أفعال التفسير الى اخلة في قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعلمه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينطبق ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لاجترأ والمراد بجواز جواز الانشاء بسببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقع الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمؤقتة تأكيده لا لغائه ويقال اذا كذب اسم إشارة أو ضمير عائد الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذلك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنوفى على هامش شرح التمهيد للاماميين نقلا عن سم مانصه ذكر المرادى أن جواز الالغاء هنا قديين أهلها المصنف أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو زيد قائم ظننت وجب الالغاء الثاني أن لا يبنى الفعل فان نفي امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفي ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى هو محتمل نظرا قد يدفع الاول بأنه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذا انظرنا هرا نأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنع وقديده اه أى يذهب عنه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للالغاء وبقول الشاعر وما حال الدنيا من تنويل على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى في نكتته عن أبى حيان شخ المرادى قال سم وينبى أن يكون كاللام غير هان من المعينات اه وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى بلافهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الاول ولا يجوز زيد قائم ظننت ولا زيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شئ كما صرح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لان العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذى هو الابتداء وقيل الاغنى لأتوى لان اللفظي أقوى وان توسط ورجه في التوضيح وكل من التعليق لا يجرى في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وانما لا يجرى بان نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أخزك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله بروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وأن جوازها عند عدم انتماء واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا يبنى أن يقع فيه خلاف بين بصري وكوفي وأما قول المصنف في تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جاز لا واجب خلافا لكونه في ظاهر عندي أى مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فلو ما بعده مرفوعا به على القاعلية وبما ذكرناه يعلم ما في كلام البعض فانهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما في المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور والفصل بين الفعل ومرفوعه باجتناب مدفوع (قوله شجاك المفعول الثاني) أى جله في محل نصب مفعول ثان وجعل الدمايين وغيره شجاء في البيت اسم مضاف الى الكاف لافلا ماضيا والشجاء الحزن والمعنى أن سبب خزن ربع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تأثيره عندك رؤيته خالياتهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفاتنة (قوله أين يتأخر عنهما) وجملة حيثما تستأففة كما في المغنى (قوله فلا يرهبك) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخففك اضطرام أى اشتغال (قوله بل بتقديم عليه شئ)

وتعلم من أفعال الباب (اجعل كل ماله) أى للماضى (زكن) أى علم من الاحكام من نصب مفعولين هما في الاصل مبتدأ وخبر فنحو أظن زيدا قائما وبهاذا ظن زيدا قائما وأنا ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما وأعجبتى ظننا زيدا قائما ومن جواز الالغاء في القاي وتعلمه على ما ستراه (وجوز الالغاء لافى) حال (الابتداء) بالفعل بل في حال توسطه أو تأخره وصدق ذلك بثلاث صور الاولى أن توسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله شجاك أظن ربع الظاعنين

بروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أخزك وأظن لغو ونصبه على أنه مفعول أول لا ظن وشجاك المفعول الثاني مقدم الثانية أن يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرج كقوله

أت الموت تعلمون فلا يرهبك من لظى الحروب اضطرام الثلاثة أن يتقدم عليها ولا يتأخر بل يتقدم عليه شئ نحو موقى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرج

جاء في موضع المفعول  
الثاني (أو) (أو) (لام  
ابتداء) لئلا يكون المسألة  
من باب التعليل (في  
موضعهم الغاء ما تقدم)  
كتوبه

أرجو وأمل أن تدنو  
مودتها

وما اخلال لنا منك تنوير  
وقوله كذاك أدبت

حتى صار من خلفي  
أني رأيت ملاك الشيمة  
الأدب

فعلى الاول التقدير احواله  
ورأيتـه أى الشان

وعلى الثاني الملائكة ولدنا  
قال فعل عا - ل على

التقديرين مع مجوران  
يكون ما في البيت من  
اب الا ان اءاقت ما في

الاول وأنى فى الثانى  
على الفعل لكن الأربح

خلافه كما عرفت فالجمل  
على ما سبق أولي (واللزم

أى سواء صلح لأن يكون مجزول الخبر كنى في المثال أول يتصلح كفى في البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح  
الآتى نعم يجوز الخ وإنما جاز تقدم ذلك الإلغاء لتعزيله منزلة تقدم معول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد  
الشيء المتقدم بأن لا يكون معجولا للفعل فان كان معجولا كنى في المثال أن جعل معجولا للفعل لا للخبر امتنع  
الإلغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معجولا فافهم في الحقيقة فى الابتداء بخلاف معول الخبر  
لأنه أجنبي من الفعل إذ معول الجمول ليس بمجول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه  
قبل المفعولين وأن سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول  
على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه قوله  
بعد لموهم إلغاء المتقدم باليتين الآتين لأن الفعل فيه ما سبق شئ وإنما يكون هذا التمثيل مناسباً لو حل  
تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وأن سبق شئ غيرهما بما يتعلق بالجملة ويمكن أن نعم فى قول المصنف  
وأول الخ بأن يراد أن وجوده بأو ذلك اذ لم يسبق الفعل شئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا  
يجوز الخ أو استحساناً وذلك إذا سبق شئ غير مفعوله وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد  
يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله  
تزييل) أى إعطاء (قوله كذلك) أى مثل الأدب المذكور وقوله ملاك الشبهة كسر الميم وقهها ما يقوم به  
والشبهة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل فى محل كل من  
المفعولين على حدة أعنى ضمير الشأن المتدبر والجملة بعده وعلى تقدير لأم الابتداء عامل فى محل الجملة السادة  
مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما يوهم التمثيل باليتين من أنه لا يصح أن يكون من باب  
الإلغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أخرج وقيل واجب (قوله فالعامل على ما سبق) أى محل  
اليتين على نية ضمير الشأن أو لأم الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله  
لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء يستقون لفظها واحد قبل التعليق وبعبارة أخرى الفرق بينهما أن المحل  
للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق وإسكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وأن) أى سواء كانت عاملة  
أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن  
اقتصر الشارح فى التمثيل على المهمة وقيد ما شارح الباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح  
أنه ليس بقيد لكن فى المعنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيديويه أن لا النافية إنما  
يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدارة  
لحلها محل ذوات المصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلا (قوله علمت وأنت أن زيد قائم) جواب القسم  
مع الفعل المتدبر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذ لم يضم إلى غيره كما  
هنا ولا يضر وقوع المعنى بالكسر فى غير صدر الجملة المتعلقة أماً على القول بعدم اشتراط ذلك نظائر وأما على  
الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كاشئ الواحد فالمتقدم عليه كما تقدم على القسم هذا  
مقاله وللقائل أن يقول العلم إنما يتعلق بمضمون جملة الجواب فقط انتهى التى فى محل نصب سد مسد المفعولين  
ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها الجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جاز  
المصرح فى قول الناظم فى باب أعراب الفعل وستره حتم نسب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث أنها  
حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا ماقاة أو مخصوص قولهم جملة الجواب لا محل لها اذ لم يتسلط عليها  
عامل فاعرفه (قوله لأم ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كفى ما وإن ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الأولى لأم  
القسم ولا شاهد فيها والثانية لأم الارتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان محرور غن الزائدة  
وله خبر والجملة خبر من جملة من اشتراه الخ فى محل نصب سد مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لثنتين الخ)  
اللام الأولى لتأكيد الثانية لأم جواب القسم كفاً له الغنى وجملة القسم المعترضة وجوابه فى محل نصب سد  
مسد المفعولين على ما قبل وفيه ما مر ولك جعل اللام الأولى لأم جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على اللم وأقسم



(والاستفهام ذا) الحكم (له انتم) سواء كان بالحرف نحو وان أدري أقرب أم بعيد ما توقعدون أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو وان  
أي المازين أحصى ولتعلمن أيضا شدة عذابكم خبرا نحو علمت متى السفر أم مضافا إليه المبتدأ (١٩) نحو علمت أبومن زيدا مفعله في

وسيعلم الذين ظلموا أي  
منقلب يتقلبون فاء  
نصب على المصدر  
بعده أي يتعلمون متقلب  
أي انقلاب وإسبر  
منصوبا عما قبله لار  
الاستفهام له المصدر  
الماضي فيسببه ما قبله  
(تجزيات) الاول إذ  
كان الواقع به  
المعلق والمعلق غيب  
مضاف نحو علمت زيد  
من دوحار نصيبه وه  
الاجود لكونه غيب  
مستفهم به ولا مضاف  
الى مستفهم به وجار أيضا  
رفعه لانيه المستفهم عنه  
في المعنى وهذا شيء  
يتوهم ان أحد الاقوال  
ذلك فاحدا هذا  
يستعمل الابعاد في  
وهنا قد وقع قبل النفي  
لانه والضمير في لا يوقوا  
شيء واحد في المعنى الثاني  
من الملاحظات أيضا العار  
نحو وان أدري لعبل  
فتنة لكم ذكر ذلك اد  
على في التذكرة و  
الشرطية كقوله وقا  
علم لا أقوام لو ان حاتم  
أرا ثراء المال كان  
وفروان التي في خبره  
اللام نحو علمت ان زيد  
انقسام ذلك جماعة  
من المغاربة والظاهر  
المعلق انما هو اللام

على الاتيان (قوله والاستفهام) أي ولو جهل على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) أي التعليق لا  
الترامه لقوله انتم (قوله وان أدري الخ) أي ما أدري جواب هذا السؤال وما توقعدون مبتدأ خبره ما قبله أو  
فاعل بقرب لا عتاده على استفهام أو ويعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بأدري (قوله أحصى)  
فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورد في المعنى بان اللام ليس محبة ما بين محبة وشروط  
التميز المنصوب بعد فعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدي (قوله  
أم مضافا إليه المبتدأ) أي أو الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سمرق (قوله أبومن) أي باسم استفهام مبتدأ مضاف  
الى من فقول الشارح أو مضافا إليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والاقاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو بكر  
لا يقال ماله المصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبوي من لانا نقول محل ذلك اذ لم يكن العامل جارا (قوله فاي  
نصب على المصدر الخ) عبارة الفارسي فاي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بيقبلون وهو مقدم من تأخير  
لان الاصل يتقبلون أي منقلب يعني أي انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله متقلبا أي انقلاب) يوهن أن أبا  
صفة مصدر محذوف وهو بنا في ما سلفه من كونهما استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة  
لا تكون استفهامية كما نس عليه الشئني (قوله فلا يعمل فيه ما قبله) عالم يكن حرف نحو من أخذت ومث  
وعم تسأل وعلى أي حال أثبت أو مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نصيبه) أي على أنه مفعول أول والجملة  
بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيد أبومن هو بمعنى  
أخبرني عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وحوايا بالجملة بعد مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف  
فهو حرف خطاب قال الشهاب في حواشي الميضوي استعمال أرأيت بمعنى أخبرني مجازا ووجه المجاز أنه لما كان  
العلم بالشيء وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رأي التي بمعنى علم أو أبصر في الاخبار والمجزة التي للاستفهام  
عن الرؤية في طاب الاخبار لا شتر كما في مطلق الطاب وفيه مجازان اها باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه  
في التعليق ليس لأعين المفعول الثاني وقد نقل الدماميني عن صاحب الزينة مضاف أنه قال التعليق عن أحد  
المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى  
لقولك علمت زيد اجاب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير معلق بدل جواب (قوله أيضا) اعل أيضا مقدمة  
من تأخير ويختص تعليقه بأدري فلا تعلق غيره كما في الجادع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما ناله الزمخشري  
وأيده صاحب المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء  
بتعريضهم بان لها المصدر كالاستفهامية اذ كل ماله المصدر يعلق نفي لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض  
العرب من عدم الترام صدرتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو ان حاتم) أن ومعهولا هاتفا على ثبت محذوف أو ثراء  
المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله في خبرها) أي أو اسمها المتأخر نحو علمت أن في ذلك هبة أو مفعول  
خبرها نحو علمت أن زيدا في الدار قائم (قوله والنظائر ان المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في  
صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحافت عنه كراهة توالي حرفي توكيد  
كما مر في مصدره حكما كما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق أن) أي ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود  
اللام في خبرها لان أن أيضا لها الصدارة قال يسم لعل التعليق هنا جاز لا واجب فستثنى من وجوب التعليق  
ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز رسم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان فاعليق  
الفعل بما قبل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر ان فلا خلاف  
في الحقيقة (قوله الجواز) أي في غير المصدر ما اذا كان الملقى مصدرا مستوسطا أو متأخرا فالغناء واجب لان  
المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب وزيد ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الاول المتقدم على  
عوامله بلام الابتداء فالغناء حينئذ واجب على مامر (قوله والمعلق عامل في المحل) أي في محل الجملة بعد أن كان

ان الان ابن الجباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيد قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان  
به الثالث قد عرفت أن الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وأن الملقى لا يعمل له ألبته والمعلق عامل في المحل

بروي بنصب موجعات  
بالكسر عطف على  
محل قوله ما البكا ووجه  
تسميته تعليقا أن العامل  
ماغي في اللفظ عامل في  
المحل فهو عامل لا عامل  
فسمى معلقا أخذ من  
المرأة المعلقة التي لا مروجة  
ولا مطلقه ولهذا قال  
ابن الخشاب لقد أجاد  
أهل هذه الصناعة في  
هذا اللقب لهذا المعنى  
\* الرابع قد أُلحق بأفعال  
القلب في التعلق  
أفعال غير نحو فانية نظر  
أيها أزكى طعاما  
فستبصر وببصرون  
بأيكم المفتون أولم  
يتفكروا ما يصاحبهم  
من جنسة يسألون أبا  
يوم الدين ويستقبلونك  
أحق هو ومنه ما حكاها  
سيبويه من قولهم أما  
تري أي برق ههنا (اعلم  
عرفان وطن تهمة \*  
تعدية لواحد ملتزمة)  
نحو والله أخرجكم من  
بطون أمهاتكم لا تعلمون  
شيئا أي لا تعرفون  
وتقول سرق مالي وظننت  
زيدا أي اتهمته  
واسم المفعول منه  
مظنون وظنين قال الله  
تعالى وما هو على الغيب  
بظن من أي يظنهم وقد  
نهت عن استعمال بقية  
أفعال القلوب في غير  
ما يتعدى فيه إلى

عامة لافظ على من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع  
ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق انما يمنع المحل بالنسبة للمحكمة التي اتصل بها بالنسبة  
لنوابها وأن العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال  
أن تكون مازائدة والكما مفعول به أو أن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اذ لا يخفى  
كفاية النطواهر في أمثال هذه المقامات (قوله لا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هي بعد  
موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أي ولا موجعات لقلبي والالزم عمل أدري في  
مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظا ونحو  
علمت لزيد قائم بكذا قاعدا أو تقدر نحو الذي مرني الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من  
أموره لأنه بمعنى وزيد ما تتغير ذلك ونحو الذي مرني الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وغيره بدون  
تقدير وهذا التحقيق يعلم ما في كلام البهمن (قوله من المرأة المعلقة) أي المفتود وزوجها فتقوله لا مروجة أي  
بحسب الصورة (قوله ولهذا) أي أشبهه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أي الغاصبة للنعولين  
زبد له أفعال غير أي غير أفعال القلوب الناصبة لهما بان كان فعلا غير قلبي كما في الأمثلة غير أولم يتفكروا الخ أو  
فعلا لا يما غير ناصب لهم بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يعمل له الشارح أولا لشيء أصلا كما في أولم يتفكروا ويختص  
التعليق في القسم الأول أعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقوله  
تالي أولم يتفكروا ما يصاحبهم من جنسة بناء على الظاهر كما قاله الشفني ان ما نافية لكن في التسهيل والهمع  
تخصيص تعليق هذه الأفعال المحضة بالاستفهام وتعليقه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف  
قال الشفني وتعليل ما استفهامية بمعنى الغنى أي شيء يصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء فمنه اه وعليه  
لا تخافه فتأمل (قائمة) الجملة بعد المعلق سادة مسددة للنعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الأول فان نصبه  
سدت مسددة الثاني نحو علمت زيدا أبون دووان لم يتعدا اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب  
باسقاط الجار نحو فكتب أهدا نصيحه أم لا ون كان يتعدى إلى واحد سدت مسددة نحو عرفت أيهم زيد فان كان  
مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبون دووان جماعة الجملة جال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال  
آخرون بدل فتقبل بدل كل بتقدير من ناف أي عرفت شأن زيد وتقبل بدل استئمال ولا حاجة إلى تقدير وقال  
الفارسي مفعول ثان اعرفت بتضمينه مني علمت واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المعنى وزاد ان  
التول الأخير رديان النظمين لا ينتميان وهذا التركيب مقسور ورجح في محل آخر القول بالبديهة قال  
وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفاعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه  
قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن  
حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت  
زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنسة الجنون وتفكير لازم على ما عن الجورور  
اذلاصل أولم يتفكروا قايما ذكر (قوله لعلم عرفان) من إضافة الدال للدلول أي لهذه المادة الدالة على  
العرفان بأي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية وملتزمة فعت تعدية أو ملتزمة  
المجرور والجار والمجرور ممتلئ به (قوله تعدية لواحد ملتزمة) للفرق في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية  
إلى اثنين بان الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا أي عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة  
كعلمت زيدا قائما أي عرفت انصاف زيدا بالقيام كالفريق بين عرف وعلم فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت  
انصاف زيدا بالقيام لا علمت حقيقة القيام انصاف إلى زيدا في نفسه ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام  
في نفسه لا انصاف زيدا به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضي لا فرق  
بينهما في المعنى والفرق في العمل انما هو باختصار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى  
بحكم لفظي (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التي لا رجحان فظنون فقط وأراد اسم المفعول  
في المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله في غير ما) أي التركيب أو ما واقعة على

فإن الغالب والمشهور كونها مصدر للتحامية (ولا تجزئها) في هذا الباب (بالدليل بسقوط مفعولين أو مفعول)  
فبالاجماع وفي الاقول وهو حذفهما ما اقتصر خلاف فعن سيويه والاختفاء المنع



لان المحذوف لدليل كالمذكور وهذا اجمع على جواز حذفهما اختصارا واختصارا في حذفهما اختصارا (قوله  
مطلقا) أي في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الأعم الآتي (قوله فهو يرى) أي ما يعتقده حقا  
وقد يقال كما في الروداني ان قوله تعالى اعلم الغيب يشعر بالمفعولين حذفهما للدليل (قوله وظنتم ظن  
السوء) أي ظنتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهلهم منتفيا أيدوا ظن السوء منه حول مطلق ولي في كون  
الحذف هنا لغير دليل نارا لان قوله تعالى بل ظنتم ان ابنه نقاب الرسول والمؤمنون الى أهلهم أيدوا وزن ذلك  
في تلويك يشعر بالمفعولين أو بما سده مسددا وخوان ان ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أي يسمع وعه حقا  
وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل قال الروداني وينبغي أن لا يخل في أنه الحق اظهر أن يسمع دليل  
على المفعول الاول وحال الخطاب دليل على الثاني وما قيل لادالة فيه على الثاني قطعا كما كبر مقتضى الذوق  
السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بجعل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبرا يحصل له  
خيلة أي ظن بتزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعم الجواز في أفعال الظن) اكثر ذالسماع فيها انصرح (قوله  
ترغمون) التقدير ترغمونهم شركائي أو ترغمون أنهم شركائي جوا على الاكثر من تعدى زعم اني ازلصلها ولا يرد  
أن الكلام في حذف المفعولين لافي حذف ما يسده مسددا لاني ما يسده مسددا بمنزلة (قوله وتحسب) جعل  
لواو في أو ابلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ابنه يكون) ضبطة بعضهم بضم الميم فخره (قوله هو خيرا)  
هو ضمير فـ ل والمفعول الاول محذوف قدره الشارح فيما يأتي ما يخلون به ويصبح تقديره بخلافهم (قوله بالياء  
أخر الحروف) أما على قراءة الفتوة فنافه لعل استوفى مفعوليه مع تقديره مضاف أي ولا تحسب من يخل الذين  
يخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبني على أن من متعلق بنزلت وهو الظاهر أما على أنه مفعول  
نات لنقل أي فلا تظني غير ما كنت في فليس منه فقول الشارح أي لا تظني غيره واقعا مني مودم خلاف المراد  
والثناء مكسورة كما في التصريح وعل ضمير غيره للنزول المفعول من نزلت والمحجب المكرم بوزن اسم المفعول  
فيهما كما في التصريح (قوله وكنتظن) مفعول ثان لا جعل ومفعوله الاول تقول (قوله عملا ومعنى) أي عند  
الجمهور وقيل عملا فقط وتظهرثرة الخلاف كما بينه صاحب التصريح في الالغاء والتمليق فيجربان فيه على  
الاول دون الثاني (قوله جوارا) فلذا يجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكى به كالعنى  
المتألف كما في الروداني (قوله مضارع قال) وألقى به السيرة في قلت بالخطاب والكو فيون قل بالامر كما في  
التصريح (قوله بقاء الخطاب) أي لا بقيد الافراد والتد كبر دما مبني (قوله مستفهما به) أي عن الفعل  
أو عن غيره مما يتعلق به كما في الدما مبني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصريح اشتراط كون الاستفهام عن  
الفعل فالثاني فقول علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو \* متى تقول القلص  
الرواسما البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أي مفعول) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أوزادافا نمتقول  
ومفعول المفعول نحو أهنذا تقول زيد اضاروا بالمفعول غير المفعول كالحال نحو أرا كبا تقول زيد آتيا فاده سم  
(قوله وان يبعث ذي) أي مفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو بهما قال الفصل بكها كالفصل ببعضها  
على ما بينه سم قال لان الأصل في ضم الجائز الى الجائز الجواز قل يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل  
بكها قال ويشهد له النسي عن تتبع الرخص في الشرعيات وعلى هذا يدفع أن قوله وان يبعث ذي  
الخ حشو ولا نه لم يقد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما الاستفهامية حذفنا ألقها لدخول الجار عليها  
وأطعن بضم العين وفتحها بدل عليها قول القاسموس طعنه بالرجح كمنعه ونصره طعنا نصره ووخره اه قيل  
والطعن في السن من باب منع وفي المصباح طعنه بالرجح ضربه وطعن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي  
الامر أخذه فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا طعنا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب  
منع في لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الخلق اه بالمعنى واذا الاولى ظرف ليشغل  
والثانية ظرف لأم أطعن والمعنى بأي جهة أحمل السلاح اذا لم أقاتل عند كراخيل (قوله القلص) بضمتين جمع

وقوله من يسمع يخل  
وعن الأعم الجواز في  
أفعال الظن دون أفعال  
العلم أما حذفهما للدليل  
ويسمى اختصارا بخلاف  
اجتماع نحو ابن شركائي  
الذين كنتم ترغمون وقوله  
بأي كتاب أم بأية مسنة  
\* ترى حبه من عار على  
وتحسب وفي حذف  
أحدهما اختصارا  
خلاف فتعرب ابن ماله كون  
وأجاز الجمهور من ذلك  
والمحذوف الاول قوله  
تعالى ولا يحسب من الذين  
يخلون بما آتاهم الله  
من فضله هو خير لهم  
في قراءة يحسب من بالياء  
آخر الحروف أي ولا  
يحسب من الذين يخلون  
ما يخلون به هو خيرا  
ومنه والمحذوف الثاني  
قوله واقعد نزلت فلا  
تظني غيره \* متى بمنزلة  
المحب المكرم أي فلا  
تظني غيره واقعا مني  
(وكنتظن) عملا ومعنى  
(اجعل) جوارا (تقول)  
مضارع قال المبدوء  
ببناء الخطاب فان نصب به  
مفعولين (ان ولي \*  
مستفهما به) من حرف  
أو اسم (ولم يفصل)  
عنه (بفتح ي طرف أو  
كظرف) وهو الجار  
والجور (أو عمل) أي  
مفعول (وان يبعث ذي)

قلوص النافقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو المأثري في الأرض أشدة الوطء كذا في القاموس (قوله  
أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثال الفصل بالظرف المكاني أعندي تقول زيد اجلسا (قوله  
شملهم) مصدر شملهم الامر كفتح ونصر شملوا وشملوا وشملوا ولا ذاعهم كافي القاموس وفي شواهده المعنى هو  
الاجتماع وفي المصباح جمع الله شملهم أي ما تفرق من أمرهم وفرق شملهم أي ما اجتمع من أمرهم (قوله وأنت  
تقول زيد منطلق) غايته في الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف بفسره المذكور حاز  
العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا في التوضيح واستشكك في التصريح بما نقله عن الموضح في الخواشي من أن الحكم  
انما هو لزيد كوروا ما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المستعمل عنه خاصة والعمل في اعداء هذا الظاهر وهو لم يتصل  
بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للضمير وذكروا ان الظاهر مجرد التفسير (قوله  
باللام) لانها تبعه من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بها الانها  
تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه  
الاكثر بنحو قوله \* في تقول الدار تجعنا \* بنصب الدار على أنه المفعول الاول وتجب عناني موضع الثاني وقد عمل  
تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضع والدماسيني وغيرهما بان الانسليم تعلق  
متى بتقول بل هي متعلقة بتجعمنا فالمتقبل هو الجمع وأما الظن فقال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما  
مر حتى يتوجه نذر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه قال الدماسيني فان قيل المسئول عنه  
هو ما يلي اذا لاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب  
فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة  
أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسمييل وليس كذلك بل هو تفسير له فيقول كلام الشارح بان المعنى وفسره في  
شرحه بان يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا \* عند تسليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أولا يعملونه  
حتى يضمناه مع معنى الظن قولان اختارنا فيه ابن جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط  
واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سيم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة أتت عند  
هذا الشاعر ضيفا وقالت هذا السرائين لانها تفتقد في الضم باب أنها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا  
يجوز فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذي  
هو الخبر وبقى المضاف اليه على جزمه بالفحة لانه غير منصرف للعلمية والهمزة لانه لغة في اسرائيل اه تصرع  
(قوله هذا) إشارة الى ضب صاده الاعرابي قائل هذا البيت والضمير في قالت الى امرأته اسرائيل أي من  
مسوخ بنى اسرائيل لغتي اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم  
وان أجرى القول مجرى الظن وهو المفعول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند تسليم دون غيرهم  
والمفعول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أي جواز المسار أن  
الحكاية حادثة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أي  
الى أهل بلدة اسم فاعل من آيت الى بنى فلان أي تفتح لئلا كذا في شواهده المعنى وفي القاموس أنه بمعنى رجع  
وضمير عنه يعود الى الجمل والولاية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجرب بفتح الهاء وسكون الجيم  
ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن)  
المناسب لقوله سابقا وكظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان معنى الظن لا يهام عبارته أن القول في هذه الحالة  
مستعمل في معناه الأصلي أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا  
كنت تلفظت بالغة زيد مثلا صرح به الرضي (قوله من مع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية منادى أو خيرا  
لمتد محذوف (قوله واما جلة) أي ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما في قالو اسلا ما قال سلام أي سلما اسلا ما  
وعليكم سلام (قوله فتحكي به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بما قبل هذا الكلام واللام يمكن القول بحكاية لها

اجه لا تقول بنى اوى \*  
اجرا بيسل أم متجاهلينا  
فان فقد شرط من هذه  
الاربعة تبين رفع الجزأين  
على الحكاية نحو قال  
زيد عمرو منطلق ويقول  
زيد عمرو منطلق وأنت  
تقول زيد منطلق  
وأنت تقول زيد منطلق  
(تنبيه) زاد السمعيلي  
شرطا آخر وهو أن  
لا يتعدى باللام نحو  
أقول زيد عمرو ومنطلق  
وزاد في التسمييل أن  
يكون حاضرا وفي شواهده  
أن يكون مقصودا به  
الحال هذا كله في غير  
لغة سليم (وأجرى القول  
كظن مطلقا) أي ولو لم  
تقد الشروط المذكورة  
(عند تسليم \* فحول ذا  
مشقفا) وقوله  
قالت وكنت ر حلا فطينا  
هذا المعنى الله اسرائيلنا  
(تنبيه) على هذه  
اللغة تفتح أن بعد قلت  
وشبهه وهو قوله  
اذا قلت أني آيب أهل  
بلدة \* وضعت بها عنه  
الولاية بالهجـ راه  
(خاتمة) قد عرفت  
ان القول انما نصب  
المنعولين حيث تضمن  
معنى الظن والافهـ  
وفروعه مما يتعدى الى  
واحد ومفعوله اما مفرد  
وهو على نوعين مفرد في  
معنى الجملة نحو قلت

شعرا وخطبة وحديثا ومفردا به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم أي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا لافعال لنصب ابراهيم  
خلاف ما منع هذا النوع ومن أجاز ما بنى خروف والضمير في وأما جلة فتحكي به فتكون

في موضع مفعول والله أعلم (اعلم وأرى) (٢٤) (الى ثلاثة) من المفاعيل (أرى وعلم) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا)

وهو كذلك وأما الحكاية به لمسلم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم أن  
الاصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كجامع وتجاوز على المعنى بالجمع فإذا قل زيد عمر ومنطلق فلك  
أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطق عمر وكذا في الجمع وقال الرضى فلك أن تقول حكاية عن قال زيد قائم  
قال فلان قائم زيد وإذا قل زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت بحسب فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمر وأنت  
بجمل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمر وهو بحسب بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية قال زيد  
وعمرانيه غائبان اهـ وضرب صدر عبارة جواز تغيير الاسم بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنوائى والظاهر  
أن انعكس كذلك قال في الجمع ونحكي الجملة المحوكة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم الجرح قال زيد عمر وقائم  
بالرفع وهو يجوز حكايتهما باللفظ قولان صحيحان عـ فوراً المنع قال لانهم اذا جرحوا المعنى في المعربة فيذهب  
أن يترموه في المحوكة اهـ والوجه عندى الجواز اذا كان تصديداً كما حكى اللحن (قوله في موضع مفعوله)  
أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

واعلم وأرى

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم وجه هذه بان فيها موافقة الترجمة لما بعد في الترتيب ووجه  
الاولى بن شافعية لا يمتد على كل من أرى وأعلم إلا مزية لا حداً على الأخرى فليست احداً ما تابعه في العمل  
للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما رجع به يس وتبعه البعض وأصل أرى أرى فليست الياء ألها الحركتها  
وانفتاح سابقها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله أرى) ووجهية نحو اذير يكهم الله في  
منادى قبله لا ولو أرا كهم كثيراً (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لان غير الثلاثى لا تدخل عليه حزة النقل  
(قوله ان كان متعدياً) أى واحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدرا المتعلق حتى دون كان أو استقر  
مثلاً لأنه الذى يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضاً حققاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق  
قوله لمفعولى أو حقيقة متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقاً ما مطلقاً أى عن التقييد بحكم  
بخصر صفة من الاحكام المقدمة ويحتمل على جعله مرتبطاً بحقيقة متعلق قوله للثان والثالث أن الاطلاق عن  
التقييد ببعض الاحوال كبناء أعلم ونحوه للجهول رداعلى من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق في هذا الباب  
ليكون بمنزلة ظننت لفظاً في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لان أصلها المبتدأ والخبر كفعولى علمت  
وزايت (قوله فيجوز حذفها معاً) أى مع ذكر الاول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصر ارفى  
التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطابقة لوصول الفائدة اذا الاعلام قد تجاوز عنه  
الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحيثما ظننت وحيثما ظننت وحيثما ظننت (قوله وفى حذف أحدها  
اختصاراً ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما فى حذف أحدهما من الاختصار على ما هو كثر  
الكلمة كما أرشدنا فى الباب السابق (قوله وفى حذفها معاً الخ) قال سم قضية أن المانع هناك مانع هنا  
وهو غير لازم لحصول الفائدة هناك كراول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضاً كما  
علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أرى الله الخ) الاصل أرى الله أياك أمتنع عاصم فلما قدم المفعول الثانى  
أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ وانعاصم الخافض (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى العين أى مطلقاً بامتناعه  
الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصاراً على الخلاف  
(قوله فلاثنين به توصلاً) اعترض بان المسموع تعدية علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضمين نحو وعلم آدم  
الاسماء كلها الا بالهمزة وأوجب بان فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم  
السماع فالقياس على نحو أليست زيداً جنة جائز وتوهم لا ما مضى بمعنى للجهول أو فعل أمر مؤكده بالنون  
الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقوف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بخلاف الاول (قوله

دخلت عليهم امة من النمل  
و (صار أرى وأعلم) لان  
هذه الهمزة تدخل على  
الفعل الثلاثى فيتعدي  
بها الى مفعول كان فاعلاً  
قبل فيصير متعدياً بان  
كان لازماً نحو جلس زيد  
وأجلست زيدا ويزاد  
مفعولاً ان كان متعدياً  
نحو جلس زيد جنة  
وأجلست زيدا جنة  
ورأيت الحق غالباً  
وأراني الله الحق غالباً  
وعلمت الصدق نافعاً  
وأعلمنى الله الصدق  
نافعاً (وما) حقق  
(لمفعولى علمت) ورأيت  
من الاحكام (مطلقاً)  
للثان والثالث من  
مفاعيل أعلم وأرى  
(أيضاً حققاً) فيجوز  
حذفها معاً اختصاراً  
اجماعاً وفى حذف  
أحدها اختصاراً ما  
سبق ويمنع حذف  
أحدها اقتصاراً اجماعاً  
وفى حذفها معاً اختصاراً  
الخلاف السابق ويجوز  
الغاء العامل بالنسبة  
اليهما نحو وعلمت  
زيداً قائماً ومنه البركة  
أعلمنا الله سبحانه الأكبر  
وقوله وأنت أرى الله  
أمتنع عاصم  
وأرأف مستكفى وأسمع  
واقب  
وكذلك يعلق الفعل

عنه نحو أعلمت زيداً عمرو قائماً وأرأيت خالد البركة منطلق وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز  
حذفه اختصاراً واقتصاراً (وان تدبياً) أى رأى وعلم (لواحد بلا همزة) بأن كانت أى بصريه وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمزة (توصلاً)



لما عرفت فتقول أريت زيدا الظلال وأعلمته الخبر (والثاني منهما) أي من هذين المفعولين (كثاني اثنين) مفعولي (كسا) وبأيه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فهو كسوت زيدا حبة وأعطيته درهما (فهو) أي الثاني من هذين المفعولين (به) أي بالثاني من مفعولي باب كسا (في كل حكم ذواتسا) أي ذواتا فداء فيمتنع أن يخبر به عن الأول ويجوز (٢٥) الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع

الانقضاء نعم يستثنى من إطلاقه التعليق فإن أعلم وأرى هذين يعلمان عن الثاني لأن أعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقه بالقلبية في ذلك ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى رب أرنى كيف تنجي الموتي (وكأرى السابق)

المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نبأ) و (أخبرا) و (حدث) و (أنبا) و (كذلك) (خبرا) لتضمينها معناه كقوله نبتت زرة والسفاهة كاسها \* يهدي الى غرائب الاشعار وكقوله وماعلي اذا اخبرني دنقا وغاب بعلي يوما أن تعودني وكقوله أو تمنع ما تسألون فن \* حدثوه له عابنا الولاء وكقوله وأنبتت قبسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن وكقوله وخبرت سوداء الغنم مريضة \* فاقبلت من أهلي بمصر أعودها (تنبيه) دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلا بالنسبة الى ما يشأ عنها ما قد خول الهمة على الفعل يجعله متعديا الى

لما عرفت) أي في أول الداب (قوله اثنين مفعولي) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أي به دفعه لما قد بدوهم من أن التشبيه في بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر \* ومن يعلى ههنا فأسا \* لكان أحسن كما ستعرفه (قوله في كل حكم ذواتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكان هذا حكمة اقتصار الناظم على الثاني لانه لو شبه المفعولين بمفعولي كسا التوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه في غير امتناع كون الثاني جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معا كما في التصريح وغيره (قوله ويمتنع الانقضاء) تقول زيدا الظلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الانقضاء لامتناع الاخبار بالثاني عن الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثاني) أي بناء على أن الرؤية ههنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصده وفي التمثيل بالآية لتعليق الفعل بمحتمل لا محتمل أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسمنا مع ما يجوز دأ عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به في قوله تعالى ألم تركيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعد مبدأه أو يله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمتعنى أرنى كيفية احياك الموتي فظهر أن أرنى كيفية احياك نفسا كيف يردفه لا تأويله بالمصدر وأن سبب جملة تخي باحياء لكونها مضافا اليه أفاده الروادى وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالمعنى البحث بأن جملة كيف تخي الموتي محتمل كونه في تأويل مصدر مفعول أرنى أي أرنى كيفية احياك الموتي كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق برد عليه أن الكيفية ليست مصدر (قوله نبأ وأخبر الخ) قال شيخ الاسلام اعلم ان نبأ وأخبر وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب الا وهي منسبة للمفعول اهو قد وقع في القرآن تعدية نبأ بمنية للفعل اليها واحد صريح واثنين سدا مسددا ان المسدورة المتعلقة باللام وهمجولاها في قوله تعالى ينبتكم اذا تمزقتم الآية الآن يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفي الدماميني من الحق هذه الافعال بأعلم ليس قائلان الهمة والتضعيف فيها النقل اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكرنا انما هو من باب التضمين أي تضمينها معنى أعلم وفي قول الشارح لتضمينها معناه اشارة الى ذلك وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين خال الثاني منها على نزع الغافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذا حال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير اخبر زيدا بعمره وفي حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمره ولا يعطى ما المخبر به من أحوال عمره مع أن هذاهو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمة والتضعيف للنقل عن فعل مقدرفان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبتت زرة الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الأول وزرة مفعول ثان وجملة يهدي الى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسها أي قبحة اعتراضه عرض الشاعر فيها بدم زرة الذي كان يسفه عليه في أشعاره (قوله وماعلي الخ) ما للاستفهام الانكار أي أي شيء عليك وقوله ان تعودني أي في أن تعودني متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض أن تعودني مفعول لعلي فاسد (قوله ما تسألون) بالبناء للجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أي أخبره كما زعموا أي بلوا كالبلا الذي زعموه (قوله سوداء الغنم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد عطفان يسمى الغنم بفتح الغين المعجمة واسمها اليسلى وقوله بمصر صفة لاهلى أي الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فاقبلت (قوله فالذي لا يتعدى الخ) تقريع على قوله قد خول الهمة الخ ولم يقل والذي يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذي يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة ان تقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا لوطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بسابطن) أي

الثمانية معاملة ما في  
النقل الى ثلاثة بالهمزة  
فيقال على مذهبه اظننت  
زيدا عمرافاضلا وكذلك  
احسبت واخضت وازعمت  
ومذهبه في ذلك ضعيف  
لان المتعدى بالهمزة  
فرع المتعدى بالتحرر  
وايس في الافعال متعد  
بالتحرر الى ثلاثة فيعمل  
عليه متعد بالهمزة  
وكان مقتضى هذا ان  
لا ينقل علم ورأى الى  
ثلاثة اكرر ورد السماع  
بقوله اقبل ووجه  
ان لا يقاس عليه ما ولا  
يستعمل استعملهما  
الاما سمع ولساغ لقياس  
على أعلم ولم وأرى لجاز  
ان يقال أبست زيدا  
عمرافا وهذا لا يجوز  
اجاء والله أعلم

(الفاعل) (الفاعل)  
في عرف النحاة هو الاسم  
(الذي) أسند اليه فعل  
تام أصلي الصيغة أو  
مؤول به (كرفوعي)  
الفعل والصفة من قولك  
(أني) زيد منبرا وجهه  
نعم الفتي) فكل من زيد  
والفتي فاعل لانه أسند  
اليه فعل تام أصلي  
الصيغة الا ان الاول  
متصرف والثاني جاسد  
ووجهه فاعل لانه أسند  
اليه مؤول بالفعل  
المذكور وهو منبرا

في انتمى الى اثنين لاق سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتضارا  
لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطالع) هو الدال على اثر فاعل فاعل آخر ككسرتة فان كسر فقطاع  
المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كعلمته الصدق فان فاعله نافع ومطالع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد  
كعلمته الحساب فتعلمه ومطالع المتعدى الى واحد لازم ككسرتة فان كسر (قوله الثنائية) أي المتعدية الى اثنين  
اما غير الثنائية من القلبية كفهم وخرن فلا يعامل معاملة علم ورأى في النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان  
منه ما ينقل بها الى اثنين كقهم والى واحد كخرن (قوله بالتجرد) أي من الهمزة والضعيف (قوله فيعمل)  
أي يقاس بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج على القياس لا يقاس عليه  
(قوله لجاز أن يقال أبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لان ليس متعد  
واحد فالهمزة نفعاً متعدية الى الثاني فقط فكان الاول أن يتول لجاز أن يقال أ كسرتة زيداً عمرافاً

### الفاعل

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فنأوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أي على وجه الاثبات أو النفي  
أو التعلق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يعرب زيد وان ضرب زيدوه ل قام زيد والمتبادر من الاسناد  
الاسناد أم لا يخرج من التوابع البديل والمعطوف بالخرف لان الاسناد فيهما متبعي قال يس على أن لا نسلم  
الاسناد في البديل بناء على أن عاملاً مقدراً من جنس الاول قال شيخنا أي فالمد كوز لم يسند اليه أصلاً وكلاً ما  
فيه لاق المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل  
اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح لاحاجة الى هذا التيدل ان يخرج به وهو اسم كان  
خرج بتمد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوباً اليه وانما هو منسوب الى  
مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قد سلف في باب كان وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد بالاسناد عدم  
تحويلها الى صيغة ما لم يسلم فاعله لا عدم التصرف فيها مطاقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح  
فسكون أو بكسرتين لان الفاعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح فكسرتة نعم لوتاً على  
طريقة فعل كان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض الحروف والكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها  
وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤولاً بالفعل  
كونه معناه وحواله فدخل اسم الفعل (قوله كرفوعي أي) عطف على أي ونعم واحداً كما أشار اليه الشارح  
لان الزايع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قبل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما  
وقم (قوله والمؤول به) أي لوجود سايل ولو تقدير او هو هنا ان المنقوحة وأن الناصبة للفعل ومادون كي  
ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سايل عند البصريين وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير  
غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب النسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء  
عليهم خبر او ما بعده فاعلا وظهر كلام الشارح ان الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين  
المختار وقبل تقع فاعلا لم لا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بداهم من بعد ما رآوا الآيات  
ليسجنه وتبين لكم كيف فعلناهم ولا حجة فيهما أما الاول فلا احتمال أن يكون فاعل بد ضمير أسند متراكبه  
راجعاً الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله

بداء من تلك القلوص بداءه وجملة ليسجنه جواب قسم محذوف ونحو ع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء  
ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المختص من الجواب الذي هو خبر وهذا  
المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بداهم كذا في المغني وأما الثاني فلما يأتي وقبل تقع ان  
علق عنها فاعل قلبي علق وقال الدماميني تبعاً للمغني تقع ان كان التعليل بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية  
لان الاسناد حديث في الحقيقة الى مضاف محذوف لالى الجملة اذا لم ينفى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير

يخرج المبتدأ أو بالتام نحو واسم كان وبأصل الصيغة النائب عن الفاعل وذكر أو مؤول به لا دخال (٢٧) الفاعل المسند إليه صفة كذا مثل أو

مصدر أو واسم فعل أو  
ظرف أو شبهه (تثنية)  
للفعل أحكام أعطى  
الفاطم منها بالتمثيل  
البعض وسبذكر الباقي  
\* الأول لرفع وقد يحجر  
لفظه باضافة المصدر نحو  
ولو لا دفع الله الناس  
بعضهم أو واسمه نحو من  
قبلة الرجل امرأته  
الوضوء أو عن أو الباء  
ارأيتين نحو أن تقولوا  
ما جاءنا من بشير ولا  
نذير ونحو وكنى بالله  
شهيراً وقوله

ألم يأتيك والانباء تقي \*  
بما لاقت أبون بني زياد  
ويقضي حينئذ بالرفع  
على محله حتى يجوز في تابعه  
الجرح لعل اللفظ والرفق  
جاء على المحل نحو ما  
جاءني من رجل كريم  
وكريم وما جاءني من  
رجل ولا امرأة ولا امرأة  
فإن كان المعطوف معرفة  
تعين رفعه نحو ما جاءني  
من عبد ولا زيد لأن شرط  
جرح الفاعل أن يكون  
نكرة بعد نفي أو شبهه \*  
الثاني كونه عمدة لا يجوز  
حذفه

(توله كرحلته) لأن  
الائر الواحد لا ينشأ إلا  
من واحد (قوله فافاعل  
الخ) فيه أن الثاني تابع  
كأمر وتوقف معنى الفعل  
على شيء آخر لا يمنع

لا بد منه دفعا للمناقض اذ ظهور الشيء منافي للاستفهام عنه اهـ فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن اسناد  
الفعل إلى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أو رده عليه أنه يدخل في قوله أو  
مؤول به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول بالفاعل وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول  
به ما يكون المسند فيه مذ كرفقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر (قوله وبأصل  
الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا التيميد كأن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التام  
وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأن صيغة أصلية فيحتاج إلى  
إبدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفصيل  
وأشياء المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجاهل المؤول بالمتق كسبغ معنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد  
به ما يشمل اسم المصدر فالصريح نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمر واسم الفعل نحو  
هيئات نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو في الله شك وهذا من بحسب الظاهر والافقي  
الحقيقة العام في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي صيغة بحسب ما ذكره المصنف والشارح  
تسكن من أحكامه ما لم يذكر كراه كوحده فلا يتعد فالفاعل في نحو اخذت من زيد وعمر والمجموع اذ هو المسند إليه  
ولا تعدد إلا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل في أجزائه وأما قوله

\* فتلطفها رجل رجل \* فالأصل فتلقها الناس رجلا رجلا أي متناوبين فحذف الفاعل وأقيم الحال مقامه  
(قوله باضافة المصدر) أي بالمصدر المضاف أو الباء اسمية ليجري كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما  
ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم إلى أن المجرور  
بالمصدر والحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحاً (قوله عن أو الباء الزائدتين) مثلها اللام الزائدة نحو  
هيئات هيئات لما توقع دون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجهه والانباء تقي أي تشيع حاله  
(قوله على محله) جرى على أحد القولين مبني على عدم اختصاص المحل بالمبنيات والجل وأيد بعدم لزوم اجتماع  
حركتي اعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحل بهما وأيد  
بقول الرضي معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه  
أن المحل لا يكون في المعرب كما هنا وفرقهم بين المحل والتقدير يري بأن المانع في المحل قائم بوجه الكلمة وفي  
التقدير يري بالحرف الأخير منها التام المانع هنا بالحرف الأخير ويمكن اجراء كلام الشارح على هذا القول  
بأن يراى المحل ما قبل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفاعل مرفوع بعدهما لكن جواز رفع التابع  
مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال  
الفرق ضعف الجار في لأول لكونه حرفاً زائداً وقوته في الثاني لكن في حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو  
اسمه يجوز في تابعه الرفع والجرح ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله

وجزمه بجمع ما جرح من \* راعى في الاتباع المحل فحسن  
فانظر من أين أتى لبعض ما قاله (قوله فإن كان المعطوف) أي على المجرور وعن وكذا إذا كان المعطوف نكرة  
والعطف بيل أولئك لانها بعد النفي والنهي لا ثبات الحكم لما بعدها نعم ان تصديلا نقل النفي لما بعدها كما  
جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجرح فيما يظهر (قوله جرح الفاعل عن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه  
عمدة لا يجوز حذفه) عند الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكماً واحداً وقد هاهنا باب النائب عن  
الفاعل حكيم وهو ظاهر وأهل وجه ما ههنا أن العمدة لازمة لعدم جرح الحذف غالباً تأمل (قوله لا يجوز  
حذفه) أي بدون رافعه أما معه فيحوز لدليل كافي التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء  
الفعل للمجهول نحو ضرب عمر والمصدر نحو ضرب زيد أو اطعام في يوم بناء على مذ كره من عدم تحمله  
الضمير الجوده وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجاهل إذا أول يشتق يتحمل وضرب زيد أي معنى  
اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل يشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو لا يصعدك وكون الفاعل

التبعية (قوله حذف الفاعل) فيه أن المعتبر الظاهر فيكون الثاني تابعا بإسقاط العاطف ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية

فيه محذوف فالعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرر فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم محذوف فاعل الثانى والاستثناء المفرغ نحو ما قام الازيد الاصل ما قام أحد الازيد وفي استثناء هذين نظراً ما التعجب فلا احتمال أن الفاعل ضمير استعرجين حذف الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضيلة لفظاً فكأن المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والمصريين يجوز أحسن وأجمل يزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذف الباء دلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستمر كما استمر الثاني في قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه وهو نص فيما قلناه أولاً والله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد الاوهوم مذكور وكون الاصل ما قام أحد الازيد هو بالنظر إلى المعنى ونظراً إلى اللفاظ قال يس وبقي سادس وهو ما قام وقد لا يزيد لانه من الحذف لامن التنازع لان الاختيار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه في الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمير في أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقربة فالأولى أن يعمل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلوله الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليق لا كما قررره البعض (قوله تمسكاً بنحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل محذوف وفاعل يرضى أيضاً وان لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية بمعنى إلى كما في العيني وقطري بفتح القاف والطاهر جل خارجي (قوله على أن التقدير فان كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائداً على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخير) أى عند المصريين دون السكوفيين وهذا يميزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وان أحد الخ) أى على الأوضح من أن جملة الشرط لا تكون الفعلية وجوزاً المكوفيون كونها اسمية فاجازوا كون أحد مبتدأ مخبراً عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لماسياًنى) من أن الاصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصاله الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية ببيان مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخائقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقط ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لانه أمر معنوي كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالتسوية للجرم كما في غلبت نفس ويستثنى الفعل المكفوف كما قلنا وكثيراً ما وطأ الماكذ اقلوا قال الشاطبي وهو غير متعين في قلنا لانها تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفاً نافية كما فلا تطلب فاعلاً وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالباً وقد تستعمل لاثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هي وما بعدهما في تأويل مصدر فاعل ثم رأيت في المعنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما يليه الاجبة فعلية صرح يفعلها وأن ايلاها فعلاً مقدر ايقسره المذكور في قول الشاعر

صدت فأطولت الصدود وقلما \* وصال على طول الصدود يدوم

ضرورية وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما في آتاك آتاك اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذ كر لانه الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أى وبعد مفهم فعل الخ فلا اقتصر في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوخ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفاً مختصاً بالمراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمني أن يكون ما أضيف اليه الظرف صالحاً لان مبتدأه وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان مبتدأه فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاماً فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك أى الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجح الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاح اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه قامت

لان الفعل وفاعله كجراى  
كلمة لا يستغنى باحدهما  
عن الآخر وأجاز  
السكسائي حذفه تمسكاً  
بنحو قوله فان كان لا  
يرضى حتى تردى \* الى  
قطري لا اخالك راضياً  
وأوله الجهمي وهو على أن  
التقدير فان كان هو  
أى ما نحن عليه من  
السلامة \* الثالث  
وجوب تأخير عن رافعه  
فان وجد ما ظاهره  
تقدم الفاعل وجوب  
تقدير الفاعل ضميراً  
مستتراً لكون المقدم  
امام مبتدأ كما في نحو زيد  
قام واما فعلاً محذوف  
الفعل كما في نحو وان  
أحسن من المشركن  
استجارك ويجوز الامران  
في نحو أشربهم دوننا  
وأنتم تخلفونه والارج  
الفاعلية لما سمي في  
باب الاشتغال وإلى هذا  
الثالث الإشارة بقوله  
(وبعد فعل) أى وشبهه  
(فاعل) فاعل مبتدأ خبره  
في الظرف قبله أى يجب  
أن يكون الفاعل بعد  
الفعل (فان ظهر)  
في اللفظ نحو قام زيد  
والزيدان قاما (فهو)  
ذاك (والا) أى وان لم  
يظهر في اللفظ (فضمير)  
أى فهو ضمير (استتر)  
نحو قام زيد قام وهما  
قامت



لما من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تسكبا قول الزباء ما للجمال مشيا وثيدا أجنح لا يحل أم حديدا وأوله البصريون على أن مشيا مبتدا (٢٩) محذوف الخبر والتقدير مشيا يكون

أو يوجد وثيدا وقيل ضرورة وقد روى مثلهما الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر أي تمشي مشيا والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجود الفعل) من علامة التثنية والجمع (إذا ما أسندا \* لاثنين) كفازالشهيديان ويفوز الشهيديان (أو جمع كفازالشهيديان) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العززون ويسعدون العزرون ويسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله بولي قتال المارقين نفسه وقد أسلماه معدا وحسب وقوله نسيم احتم وأوس لدن فاست عطاياك يا ابن عبد العزيز وقوله نصر ورك قومي فاعترزت بنصرهم ولوانهم خذلوك كنت ذللا وقوله بلووني في اشتراء الخيل سل قومي فسلكهم بعدل

الواجب التأخير عن الفعل اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والافضح غير استتار بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعله فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما رشح) علة لقوله أي يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدا من الفاعل في نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين مجتمع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منه بالاختيار حيث قال نص الأعلام وابن عصفور في قول الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما \* وصال على طول الصدود ويدوم على رفع وصال ويدوم وقدم للبصر ورة وهو ظاهر كلام سيمويه فقد تحقق تقدم الفاعل على رافع في الجملة اه وكذا في التصريح (قوله تسكبا بقول الزباء) ما كبح الجزيرة حيث رفع مشيا فاعلا للحال أعني وثيدا ولا يجوز كونه مبتدا لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدا وخبر والوثيد صفة مشبهة من التثنية وهي التاني والخندل الحجر وانما لم يجعل مشيا فاعلا للجوار والمجرور لا يعتمد على الاستفهام لأن الجوار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتحوا الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أي وجوب بالسد الحال مسده وأورد عليه في المفتي أنه يخرج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسمعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجوزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أي من الوجهين (قوله وجود الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام في قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أي لدال اثنين أو جمع أي دال جمع ولو بطريق العطف فيه ما على الصحيح نحو قاما زيد وعمر و بكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جأوني من جاءك لانها لم تسمع في ذلك وضعفه في المفتي بانه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعة الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعة قال وقد حذو ز الرخصى في لاء لكون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جواز في قولك قام اليوم أخواك ووجوب في قولك ما قام الأخواك كما فعل في علامة التأييد أي على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وانه إذا قيل قاما وقعدا أخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الألف في المهمل ضمير وفي المعمل علامة وجوز في المفتي في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فاعلا ووقف ضمير مستتر في المهمل قال وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجيهم والمناسب أن يكون هم مبتدا أو خبر أو مخرجي خبر ما قد ما يكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناطم سابقا والثان مبتدا وذا الوصف خبر \* ان في سوى الأفراد طبعها استعبر

(قوله بولي) أي مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أي خذلاه وأسلماه إلى عدوه والمبعد قال في التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الاجنبي من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعاد بمعنى تباعد مراد به غير صاحب الجيم القريب كقافي التصريح أو صاحب الذي يهتم بصاحبه كقافي غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيت) عبر بالكوفي مع أن حقه أكلوني أو أكلني لان الواو لا تلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فاعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا كذا في شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكتني أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلي وأما الناطم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين

وقوله رأت الغواني الشيب لاح بعارضي فاعترض عني بالحدود والنواضر ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيت وعلمنا من الناطم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك في الموطأ ثم قال لكتني أقول في حديث مالك ان الواو فيه

علامة اضمحلاله حديث مختصر واما البراز مطولا مجردا فقال ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين انها لغطي وبعضهم انها لغة اشد شناعة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للفظ اهر بعد مسند) وهذه احرف دالة على تثنية الفاعل ووجهه كما دلت القاء في قامت هذه على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمير وكلا الحليين غير (٣٠) ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز رجل جمع ما جاء من ذلك على الابدال

(قوله لانه حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ القهري الذي هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوي ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار قالوا وفي يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار قالوا وفي المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتي دافعا به بحث سم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لا سنادا للفعل الى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري (قوله مجردا) أي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان الله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاحذمه مما سبق (قوله اشد شناعة) حى من اليمين ويقال ايضا اشد شناعة بالسین المهملة بدل الزاي وقد وجدته كذلك في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قالوا لا اله الا هو ما قالوا ما (قوله حل جميع ما جاء الخ) أي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كالزمت التاء الخ) الفرق بينها وبين علامة التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهم قد يتوهم فاعليتهم الوجود الفاعل على صورتها بحذف الانها وأيضاً الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه ولا إيهام قاله سم (قوله لازم) أي عند هؤلاء الانوام المخصوصين (قوله وأما اسناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) فاعل أن يقول لانهم هذه الدعوى وأي مانع من القول باحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة ولوقال وهو بعد لمكان أولى فان ذلك كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عتلا اذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استغفاهم محقق) أي ملفوظ بداله وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كافي وثبت سألهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بداله (قوله يسجد له في الخ) له نائب فاعل والأصل جمع أصيل بضمين جمع أصيل وهو المساء ويجمع أصال على أصائل (قوله وقرأ بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبله ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين خصوصية عليه للفعل المحذوف ومحتبط أي محتاج وما من يدريه أي من أجل اطاحة الاشياء المطيعة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع مفعول فاعل موضع اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أي قياسا على الأصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاسم فاعلا اسمية لاعتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمر وأم بكر الخ لا أز يد قائم أم عمر وأم بكر الخ لان الاسم فاعلا للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الترات المفصلة ولتضمنها معنى الاسم فاعلا وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فتنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الامناع هنا منه كما في آية قل من يحبكم من ظلمات البر والبحر فان

أو التقديم والتأخير لان الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يعملون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من ياتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فاعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد زلت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء للزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل فعل أضمر) أي حذف من اللفظ اما جواز كما اذا أجيب به استغفاهم محقق (كثل زيد في جواب من قسرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ما سألهم من خلق السموات

قصده

والارض أي وان الله أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسجد له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين الكثيرين من المشركين قتل أولادهم شركائهم وقوله ليعلم زيد ضارع نكرة ومحتبط طمطم الطواغيت بيناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كأنه قيل من يسجد ومن يوحى ومن زينهم ومن يكميه فتدبر يسجد رجال ويوحى الله وزينهم شركائهم ويكميه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مستندات محذوفات لاعتضاد التقدير الاول بما رجحه اما الآية الاولى

فلم يشترط فيما يشبهها وهو وثائق التسم من خلق السموات والارض لم يقول خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقته وهو قال من محي  
النظام وهي رسم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير (٣١) وأما البواقي فبإلرواية الأخرى وهي

رواية البناء للفاعل  
في غير ما ذكر يكون  
الحمل على الثاني أو  
لأن المتبادر من الخبر  
فالحذف من الثابت  
فيكون الحذف كذا  
حذف بخلاف الفعل  
فانه غير الفاعل أو واجب  
به نفي كقوله

تجلدت حتى قيل لم يعرفه  
من الوجد شيء قلت ير  
أعظم الوجد

أي بل عراه أعظم  
الوجد وأستلزمه فعل  
قوله كقوله

أسقى الإله عدوات الوادي  
وجوفه كل ملت غادي  
كل أجش حالك السوا  
أي سقاها كل أجش واه

وجوبا كما إذا مر به  
بعد الفاعل من فعل  
نسبة قد إلى ضميره

ملاسه نحو وإن أحد  
من المشركين استجارا  
وتعلاز يد قام أبوه أي وأ

استجرك أحد استجارا  
وهذا لا لاس زيد قام أبو  
الأنه لا يتكلم به لار

الفعل الظاهر كالمدار  
من اللفظ بالفاعل المضى  
فلا يجمع بينهما (وتأ

تأنيث تلي الماضي إذا  
كان لا نثي) لتدل على  
تأنيث الفاعل وكان حقه

أن لا تلحقه لأن معناها في  
الفاعل الآن الفاعل

قصد الاختصاص هنا أو يجب تقديم المسند إليه اه وفيه كما قال الورداني تبع الحذف السعد أن المسؤل عنه  
بالهمزة ما يليها في أن خلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدور من الله  
هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثاني أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم  
يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال إذا سأل عن الفاعل الله خالق أم غيره وأزيد أقام أم عمر وفلان لم أن من خلق  
بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون في صدور الخلق ولا في أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق  
أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ في معنى الله خلق أم غيره فهو وجهه اسمية لفظا ومعنى قال في الطول ونكتة ترك  
المطابقة على هذا أن في رعايتهم بأبراد الجواب جملة اسمية أيها م قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أي لأن  
التقوية شأن ما يشك فيه أو يشك واعتبار ذلك هنا غير مناسب للتمام (قوله فليشبهه فيما يشبهها) وجه الشبه  
أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه  
كذلك كقوله تعالى قل من ينهيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينهيكم من ظلمات وقوعه فاعلا أكثر  
والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقته) من حيث أن كلا سؤال عن شيء وليكون التناسب  
بين الآية الأولى والآية التي شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية قال من يحيي العظام عبر في الاول بالشبه دون  
الثاني (قوله وأما البواقي) أي وأما اعتضاد التقدير الاول في البواقي الخ (قوله فبإلرواية الأخرى) أي  
بالحمل عليها (قوله نعم في غير ما ذكر) أي في غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عطف تقدير كونه فاعلا  
مخرج وغير ما ذكر كزيد في جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف في جواب  
كيف زيد غير ظاهرا لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفي) عطف على قوله أجيب به استفهام  
والساعرات المراد النفي بالجملة الفعلية كما في الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يبرج كون المرفوع فاعلا كما لو قيل

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده • فقامت مجيب القول بل أعظم الوجد  
فالارجح أن التقدير عند أعظم الوجد ما ظهر لي (قوله أسقى الإله الخ) العدوات بضمين جمع عدوة بضم  
العين وكسر هاء مع سكون الدال فيها جانب الوادي والمثلث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والعدوى الآتي في  
الغداة والاجش بالجم والشين المجمة السحاب الذي معه رعد شديد وحالك السواد شديد والساهدي في قوله  
كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل الخ على الاستناد لمجازي لأن أسقاها الله  
عدوات الوادي وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادي وجوفه ولا يقدح في ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى  
أدناه كما ينبغي تقرير هذا الحمل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله وأما وجوبا) عطف على قوله أما جوازا  
(قوله أو ملاسه) أي الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للام بن على اللف والنشر المرتب (قوله وتأنيث الخ)  
هذا هو الحكم السادس والاضافة من إضافة الدال للدلول (قوله تلي الماضي) أي وجوبا أو جوازا على  
التفصيل الآتي وكالماضي الوصف نحو أقامة هند وقوله لا نثي أي مسند لا نثي والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو  
مجازا أو تأنيلا كالكتاب مراد به الصحيفة أو حكا كالمنصف إلى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أي من  
أول الامر لا يقال الدلالة حاصلة بتأنيث التي في الفاعل على أنه قد يحلوا الفاعل المؤنث من التأنيث كهند وقد  
تلحق المذكور كطلحة وأيضاً في عدم الاكتفاء بتأنيث الاسم اجزاء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) وقال  
تأنيث مرفوع الفعل لم يدخل في ذلك تأنيث الفاعل واسم كذا كان أحسن الآن يقال تقييد بالفاعل ليكون  
السلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم لحاق التأنيث لما هو ككشوا الكلمة فهلا ألحق بالفاعل لانه  
الآخرة لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التأنيث الفعل لما يلزم اجتماع علامتي  
تأنيث في كلمة واحدة لم يكتمف في هذا البعض بتأنيثه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء في ذلك) أي في تلونها لما تأنيث  
الماضي (قوله التأنيث الحقيقي) معنى حقيقة التأنيث حقيقة إطلاق المؤنث على الشيء ومعنى مجازي به

لما كان كجزء من الفعل جار أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الافعال الخمسة وسو  
في ذلك التأنيث الحقيقي (كأبت هند الأذى) والمجازي كمنععت الشمس (وانما تلزم) هذه التأنيث من الافعال

فمتصل (سواء عاد على مؤنث حقيقي كمنفذ قامت والهندان قامتاً مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرنا) (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهوم ذات) (أو) أي فاعل وهو المؤنث الحقيقي كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلعت والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقامت الهندات وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ولا تلزم في المضمَر المنفصل نحو هند ما قام الالهى وما قام الأنت ولا في الظاهر المجازي التأنيت نحو طلعت الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه (تبيينان) الأول يضعف اثبات التاء مع المضمَر المنفصل \* الثاني تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيت (ترك التاء) كما في نحو ألقى القاضي بنت الواقف وقوله لقد ولد الاحتفل أم سميته وقوله إن أمر آخره

مجازية إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمَر) أي فعل فاعل مضمَر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو وقت وقن فان تاء التأنيت لا تلحق فيما ذكر فضلنا عن لزومها لعدم الحاجة إليها ونحو نعمت أمره فندلان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصل يعود على التمسيز كما في الدمامني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما استغفره في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة الخ وإنما لم يمت مع المضمَر لضعفه حاله ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه مذ كرهوه هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يعقب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفي المحرور فاعله بالباء نحو كفي بهند لانه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قبل الاتصال من الثاني لدلالة الأول عليه (قوله آخر) بكسر الحاء أصله حرج بدليل تصغيره على حرج وجمعه على آخر حرج حذف لانه اعتبارا طاروا جعل كيدوم وقد يعوض من إراءه ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أي فرج) المراد به كما في بس المحل المعدل لو طغى ولو دبر فقط كما في الطير بوجه يجاب عن إيراد أن الحرج خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال في النكت برده عليه أمم الجنس الذي واحدته بالهاء كشاة وبقره وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزومها سواء كان ذكرا أو أنثى بخلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الأخبار عنه فانه بحسب ما مراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أي تأنيتا معنويا فقط كزيتب أو معنويا فقط كفاطمة ويستثنى من ذلك المحرور من التاء الذي لا يميز مذ كره من مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذي لا يميز مذ كره من مؤنثه كتملة يؤنث وان أريد به مذ كره قاله أبو حيان والخامس أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا يلزم في المضمَر المنفصل) أي بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمَر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيت أي بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهوم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهندوز كره هذا في حيز التفریع يدل على أن قوله فلا يلزم في المضمَر الخ تفریع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفریع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم بعدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الأول الخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف \* والحذف مع فصل بالافضل \* وهو ممنوع لان من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ فنحو ما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيت فيما سميأتي أيضا فلا قصور فيه كما توفيه البهوتى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبين) لا المخاطبة والمخاطبة لان تاء هي للمخاطبة لا للتأنيت والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أي بغير الابدليل ما يأتي وفي التعبير بقدر الابعاد اشعار بان الاثبات أجود (قوله كما في نحو) أي كالفصل الذي في نحو أو كالترك الذي في نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعه لانه لو لم يكن الظرف قبل (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وقرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التأنيت وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازي التأنيت أو الاجود الحذف نقل الدمامني عنهم الثاني قال اظهر الفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز يرفقه كتر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسماء الى ظاهر غير حقيقي كقوله قاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على ما تقي موضع وقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو وخسين موضعا وأ كثرية أحدا لا يستعملان دليل أرجمته فينبغي أن اثبات العلامة أحسن ونارحه سم بان كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام أيها (قوله مع فصل بالافضل) وقيل واجب ومثل الاسوى وغير وان كان مذكرا لا اكتسابه التأنيت من المضاف اليه ويدل على أنها مشتمل الاقوله اذ معناه الخ قاله سم

تتمكن واحدة بعدى وبعدك في الدنيا الممروز والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالافضل) على الاثبات (كبار كما) (قوله)



ما برئت من ريمة وذم

في حربنا الائمات العم

وقوله فابقيت الا

الضلوع الحراسع \* قال

الناظم والصحيح جوازه

في الشعر أيضا وقد قرئ

فاصبح والانرى الا

مسا كنهم ان كانت الا

ضحية واحدة (والحذف

قد باني) مع الظاهر

الحقيقي التانيث (بلا

فصل) شذوذا حتى

سيمويه قال فلانة (ومع

ضمير ذي) التانيث

(المجاز) الحذف (في

شعر وقع) أيضا كقوله

فما تروني ولي لمه

فان الحوادث أودى

بها وقوله

فلانته ودقت ودقها

ولا أرض أبقل ابقاها

(والثناء مع جمع سوى

السالم من \* مذ كر)

والسالم من مؤنث كأم

(كائنات مع) المؤنث

المجازي وهو ما ليس له

فرج حقيقي في مثلي

(احدى اللين) أعني

لبنة فكما تقول سقطت

البنة وسقط البنة تقول

قامت الرجال وقام الرجال

وقامت الهنود وقام

الهنود وقامت الطلحات

وقام الطلحات فائتات

النساء لتأوله بالجماعة

وحذفها لتأوله بالجمع

وكذا تفعل باسم الجمع

كنسوة ومنه وقال نسوة

(قوله اذ معناه ماز كأحد) أي فالسند اليه بالنظر الى المعنى الذي هو أولى من النظر الى اللفظ مذ كر (قوله الجراسع) كقنا فذ جمع حوش كقنفذ أي الضلوع المنتفحة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فاصبحوا انرى الامسا كنهم وان كان للذكسيرا لأن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا بسبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التانيث) لعله لم يقل بوضع ضميره لانه لم يسمعه (قوله بلا فصل) أي لا بالاول ولا بغيرها (قوله ذي التانيث المجاز) التانيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الاطلاق المجازي الذي يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف بالتأخر حقيقة لما تقرر في محله من أن الجزر يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التانيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذي المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاما تروني) ان شرطية ادغمت في ما الزائدة ووجهه ولي مع الحالية والملة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة أودى بها أي أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف تيسل الروي بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني وتبعه غيره وهو انما يتيم لو كان الروي هاء الضمير وهم بأون كونه رويًا كما تروني في محله فينبغي أن يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هاء الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضا (قوله فلامزنة) هي السحابة البيضاء ودقت ودقها أي أمطرت كما مطارها وأبقل ابقاها أي أثبتت البقل كائنا ما وقيل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتانيث في ابقاها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتانيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تانيثه وعن نص على أن البيت من هذا القمير البهاء السبكي في عروس الافراح فقول التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان بأاء الهاء في ابقاها غير مسلم ونص الدمايني في نقاشية المعنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التانيث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هندا مقام مثلا على تأويل هندا بشخص (قوله والثناء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبرق فأن حكما كذا قاله سم قال ابن جني اذا أثبت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا في يس والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية لا لوجوب كما يعلم مما مر في القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما خصه ان الجمع السالم اذ لم فيه تغير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كارضين جازية الوجهان وكذلك ما جاء من هذا نحو بالالف والثناء نحو لدات حكم التاء معه التحير اه وفي كلام الشارح في التنبيه الآتي ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أي من جمع مؤنث حقيقي التانيث نخرج نحو طلحات وقمرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الاول والشاطبي في الثاني (قوله حقيقي) لاحاجة اليه اذ الفرج لا ينقسم الى حقيقي ومجازي (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التذكير مطلقا والجمع بالالف والثناء كروا اسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدمايني والذي لا يسيوطي استواء الامرين في الاربعة وتقدم رجحان الاثبات في المجازي وحينئذ فقول الناظم كالثناء مع احدى اللين أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان (قوله وقام الهنود) انما يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطاريء أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهى مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التانيث في نحو النساء والهنود حقيقي لان الحقيقي الذي له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد اه وفيه عندى نظرا لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة الى آحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) فيده في التصريح بالمعرب وقال ان المعنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان تيسل انه جمع الذي اه أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم

قامت اخذت وخالف  
الكوفيون يجوز وفيهما  
الوجهين ووافقهـم في  
الثاني أبو علي الغارسي  
واحتجوا بقوله آمنت به  
فمنوا سرائيل اذا جاءك  
المؤمنات وقوله فتكى  
بناتي شجوهن وزوجتي  
• وانظروا الى ثم  
تصدعوا وأحب بان  
البنين والعنات لم يسلم  
فيهما نظم الواحد وبان  
التذكير في جاءك للفصل  
أولان الاصل النساء  
المؤمنات أولان أل  
مقدرة فاللاني وهو اسم  
جمع (والخذف في نعم  
الفتاة) وبشر الفتاة  
(استحسنوا) أي رأوه  
حسننا (لان قصد الجنس  
فيه بين) فالسند اليه  
الجنس وأل في الفتاة حنسية  
خلافاً لرغم أنها عهديه  
ومع كون الخذف حسناً  
الاثبات أحسن منه  
(والاصل في الفاعل أن  
يتضلاً بالفاعل لانه كجزء  
منه ألا ترى ان علامة  
الرفع تتأخر عنه في  
الافعال الخمسة (والاصل  
في المفعول أن يتفصلاً)  
عنه بالفاعل لانه فضيلة  
(وقد يجيء بخلاف  
الاصل) فيتم تقدم المفعول  
على الفاعل اما جوازا  
واما وجوباً وقد يمنع ذلك  
كما سيأتي (وقد يجيى  
المفعول قبل الفعل)

الجنس الجمعي كقرو نخل كامر (قوله أن يجوز في الوجهان) أي لتأتي التأويلين المتقدمين فيه (قوله أو حمت  
التذ كبر الخ) أي لان الواحد كذا كور حمة وذو عند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف  
الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل أنه الزحشري

ان قومي تجعوا • وبقتلى تحذوا لا بألى مجعهم • كل جمع مؤنث

أي وجوباً أو جوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي خزنهن وتصعدوا تنفروا (قوله لم يسلم فيهما نظم  
الواحد) أي لانه تغيير شكله وحذف لامه واعتراض على هذا الجواب بان فضيلة جواز التذ كبر في نحو جاءت  
الحملات ودفع ظهور أن التغيير المشروط في التكسير هو الاعتباطي كما في نبات لا التصريبي فانه لكونه عن  
عله كلاً تغيير (قوله وبان التذ كبر في جاءك الخ) اعترض على الاجوبة الثلاثة عن التذ كبر في جاءك أما الاول  
فلما تقدم من ان الراجح في الفصل بغير الاثبات وقد أجمعت السبعة على الخذف فلزم اجماع السبعة على  
مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث فلان أل في نحو  
المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بانه  
مشترك الالتزام اذا نظرنا أن الكوفيين أيضاً يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجتمع على  
الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة بمقام الموصوف وعن الثالث بان الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد  
كما يشهد به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فامة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز  
الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكره وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لان المرأة هنا لم  
يراد بها الجنس بل المراد واحدة والعوم لا أفراد الجنس انما جاء من الثاني بخلاف ما قامت من امرأة فبما الخمار  
لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون عن الزائدة أن  
لا تلحقه علامة التأنيث كذا في بس (قوله والاصل) أي الغالب والراجح هذا شروع في الحكم السابع (قوله  
والاصل في المفعول أن يتفصلاً) تصرح بما علم من الجملة الاولى وقال هم هذا لا يعني عنه ما قبله لاحتمال أن  
يكون الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه وتوقش بانه لا يتأتى اتصالهما معاً حتى يكون  
الاصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بان معنى كون الاصل في كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما  
أيا كان منهما الاتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول  
ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجيء بخلاف الاصل  
لا يفيد أن المجيء بخلاف الاصل في كلها (قوله وقد يجيء الخ) أفاد بقدر أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء  
المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما لا لا تقتصر على أحد الجائزين أو لكونه متممًا كما في أ كرمتم فقول  
الشارح وقد يمنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد  
يكون واجبا نحو كرمتم وقد يكون جائزاً نحو ضرب زيد عمر وقد يكون متممًا نحو ضرب بني زيد ومخالفة  
الاصل في الاول متممة وفي الثاني حادثة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجيى) قصره على لغة من يقول حايجي  
وشايشي بالقصر (قوله وواجب) في مسئلتين أن يكون المفعول مما له المصدر نحو من أ كرمت أياما تدعوا  
وغلام من أ كرمت وغلام أي رجل تضرب تضرب وأن يقع عامته بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها  
نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تنهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التصحيح (قوله ما واجب  
ناخه) كالحصر فيه نحو انما تضرب زيد عمر او التماسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً  
والفاعل اسم ظاهر نحو ضرب بني زيد ويمنع أيضاً تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها  
الأن يسميتها أما نحو أما لك فاضل فدرنت وكونه أن الخففة ومعمولها أو كونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة  
حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز مجت مجازي تضرب ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيده  
بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضاً فيمنع لم زيد أضرب ويجوز زيد لم أضرب وكذا المنصوب  
بلن أما المنصوب بان أو كنى فن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً أو أما

أو توسطه على ماسيأتي بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (إن ليس حذر) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من  
المفعول والحالة هذه لا بالرتبة كفاي فحوض رب موسى عيسى وأكرم أبي أخى فإن أمن اللبس (٣٥) لوجود قرينة تجاز التقديم فحوض رب

موسى سالى وأضنت  
سعدى الحمى (تنبيه)  
ما ذكره الناظم هو ما ذه  
إليه ابن السراج وغير  
وتظافر عليه نصوص  
المتأخرين ونازع في ذلك  
ابن الجاح في نقده على  
ابن عصفور فجاز تقديم  
المفعول والحالة هذه  
محتاجان العرب تجير  
نص غير عمر وعمر وعمر  
عمر ويان الاجمال من  
مقاصد العقلاء وبانه  
يجوز ضرب أحدهما  
الأخر ويان تأخير البيان  
الى وقت الحاجة جاز  
عقلا وشرعا وبانه قد نزل  
الزجاج انه لا اختلاف  
في أنه يجوز في نحو  
زال تلك دعواهم أن  
تكون تلك اسم زال  
ودعواهم الخبر والعكس  
قلت ومقالة ابن الجاح  
ضعيف لانه لو قدم  
المفعول وأخر الفاعل  
والحالة هذه لغضى اللفظ  
بحسب الظاهر فاعلمنا  
المفعول ومفعوليه  
الفاعل فيعظم الضرر  
ويشتد الخطر بخلاف  
ما احتج به فان الأمر في  
لا يؤدي الى مثل ذلك  
وهو ظاهر (أو أضمت  
الفاعل) أى وأخذ  
المفعول عن الفاعل

المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ  
فيه نصا للبصريين ومتقتضى قواعدهم المنع وجوزة الكسائي أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف  
المسبوقة بها فيمتنع عمر اليرضى زيد ويجوز ان زيد عمر اليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون  
توكيده هذا ما في الجمع مع زيادة من الماميني (قوله إن ليس حذر) أى إن خيف لبس المفعول بالفاعل  
(قوله بسبب خفاء الإعراب) بان كان تقدير ما أو محليا ونحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة)  
عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتظافر) هكذا  
اشتهر بالظاهر المشابهة والصواب تضافر بالضاد المججمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله  
محتاجان العرب الخ) لوقال مجتبانان العرب تجير بالاجمال وتقصده كمنصغير عمر وعمر وعمر وعلى غير ونحوض رب  
أحدهما الآخر كان أحسن وأخصر (قوله ويان الاجمال الخ) مبنى على أن لا فرقي بين اللبس والاجمال  
والحق الفرق وأن الاول تبادر فقه غير المراد والثاني اجتماع اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن  
الاول مذكرون الثاني ونصغير عمر وعمر وعلى غير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله ويان تأخير البيان  
الخ) هذا في الجملة لافى اللبس (قوله يجوز في نحو فزال الخ) أى فلم يبالوا باللبس الاسم بالخبر فكذلك  
اللباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة تغير الوجه الآخر أن ما استدلل به ابن الجاح من باب  
الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه قال سم  
قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لماسيأتي له في باب التعدي والليزوم من أن الحذف مع أن وأن يطرد  
مع أمن اللبس واحترز بان اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالباس  
فسمى ما لا يتبادر منه شيء الالباس اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض الابواب  
شموله له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الآخر فهو أنه لا يلزم من  
إيراد الرجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس  
كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى  
بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر  
أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ اذ خيف  
الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أى لان اللازم عليه اما  
الاجمال وهو لا يضرب أو الالباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخير عن الفاعل  
عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال  
الثاني وهذا حكمة تعدد الأمثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أى متصلا  
اذ لو أخر لم أن لا يكون متصلا وانفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أى منحصر  
فيه غيره كما يدل عليه قوله المنحصر (قوله المنحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعده وما  
ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضمورية بالمفعول واذا  
كان المفعول فالصفة المقصورة ضارية الفاعل فقولك ما ضرب عمر الا زيد لقصر مضمورية وعمر وعمر على زيد أى  
انه لم يحصلها لعمر والازيد وقولك ما ضرب زيد لعمر القصر ضارية زيد على عمر وأى انه لم يتعد أثرها الى عمر  
(قوله وما ضربت الاعمر) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الا اياك لان العموم السابق في قوله  
ظاهرا كن أو مضمرا في المحصور فيه وكذا يقال في انما ضربت عمر أو في نسخ اسقاط قوله وما ضربت الاعمر  
(قوله وقد يدعى الخ) قد يقال لم أحيزهما تقديم المحصور فيه مع الا ومعنى في باب المبتدأ والخبر حتى حكوا بشذوذ

أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر) نحو أكرمك وأهنت زيدا (وما بالاولي) أي ما بالانحصار من فاعل أو مفعول ظاهرا كان أو  
مضمرا (أخر) عن غير المحصور مافالفاعل المحصور ونحو ما ضرب عمر الا زيد أو الا أنا وما ضرب عمر انا أو أنا والمفعول المحصور ونحو  
ضرب زيد الاعمر أو ما ضربت الاعمر أو انما ضربت عمر أو انما ضربت عمر انا (وقد سبق) المحصور فاعلا كان أو مفعولا غير المحصور (ان قصدا

نظهر) بأن كان المحصور بالافتقار مع المحصور بها نحو ما ضرب الأزيد عمر أو ما ضرب الأعمار زيد ومن الأول قوله فلم يدر إلا الله ما هيبت لنا  
 \* عشية تاء الديار وشامها وقوله ما غاب الاثيم فعل ذى كرم \* ولا حقا قط الاجبا بطلا ومن الثاني قوله تزدت من ليل بتكلم ساعة  
 \* فجازاد الاضعف ما بى كلامها وقوله ولما أبى الاجاحا فزاده \* ولم يسل عن ليلى بعال ولا أهل فان لم يظهر القصد بان كان المحصور بانما أو  
 بالاول فتقدم مع المحصور امتنع تقديمه (٣٦) لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح (تنبيه) الذى أجاز تقديم المحصور بالامطلقا هو

قوله وهل الاعلى المعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور  
 وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعولين على الآخر لا تقدم المعول على العامل ولا كذلك المبتدأ الخبر (قوله عشية  
 الخ) منصوب على الظرفية والافاء كالأعداد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة  
 ووشامها فاعل هيبت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجمان (قوله ولما أبى الاجاحا) أى  
 امرا عا وحوا بل ما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته فهم انه تقدمت اشارة الى أن  
 هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط  
 لفظ الذى ويكون التنبيه بعناية اللغوى (قوله مطلقا) أى فاعلا كان أو مفعولا (قوله) وذهب بعض البصريين  
 الخ قال الفا كفى هو الاصح اه وعليه فماتقدم من الابيات شاذ أو مؤول بتقديم عامله للمنصوب والمرفوع  
 غير المحصورين كان يقدر قبل ما هيبت دري وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور رأى بالامطلقا  
 أى فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدمامنى هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كان قبل ما ضرب الأزيد  
 عمر انا أن زيد أو غيرهما مستثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد أحدا الأزيد عمر أفاد أن الضرب بانما وقع من  
 زيد لعمر ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمر ومحصور فى  
 زيد وهذا لا ينافى أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمر ووزم محذورا آخر وهو استثناء شيتين باداة واحدة  
 بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه فى باب الاستثناء وان أريد أن عمر اقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم  
 المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعدها ما لم يذ كر واجواز عمل ما قبل الا فيه فى قولهم  
 لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى فجوز ما قام الا زيد أو مستثنى منه فجوز ما قام الا زيد أحد  
 أو تابعه فجوز ما قام أحد الا زيد افضل اه وللكسائى اختيار الشق الثانى وزيادة المحصور والمقابل للمحصور  
 فيه فيما جوزوا عمل ما قبل الا فيه فتدبر (قوله فى نية التأخير) أى فتقدمه كذا تقدم (قوله جاء الخلافة)  
 الضمير يرجع الى المدح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله وكانت بروى بأوعنى الواو وبأذ وقوله قدرا أى  
 مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله  
 أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بعضى بعد وقوله كما يجزى أى جزى وسنما بكسر السين والفون وتشديد  
 الميم اسم لرجل رومى بنى قصر اعظميا يظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بناءه  
 ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاوبات) قيل  
 هو الضرب والرمي بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالابنة لان الكلاب اغتات معاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم  
 الطائى صحابى فلا يلقى به هذا الجمج (قوله وجهان القياس) يعنى انه فاسه على المواضع التى يجوز فيها عود  
 الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى فيما واجب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل  
 شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالأصل وعبارة الشارح  
 على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لان فى الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا  
 ومن فى كلام الشارح على الخل الاول بيانية والقياس عليه بعناية المعروف وأما على الوجهين الاخيرين فن  
 تبعضية والقياس بمعنى النظر رأى من أوجه النظر والرأى (قوله ومن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب أيضا  
 الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا فى قوله جزى الخ

الكسائى محتجا بما سبق  
 وذهب بعض البصريين  
 الى منع تقديم المحصور  
 مطلقا واختاره الجزولى  
 والشلوبين جلالا لاعلى  
 انما وذهب الجمهور من  
 البصريين والقراء وابن  
 الأبيارى الى منع تقديم  
 الفاعل المحصور وأجازوا  
 تقديم المفعول المحصور  
 لانه فى نية التأخير  
 (وشاع) فى لسان العرب  
 تقديم المفعول الملتبس  
 بضمير الفاعل عليه (نحو  
 خاف ربه عمر) وقوله  
 جاء الخلافة أو كانت له  
 قدرا \* كما اتى ربه موسى  
 على قدر لان الضمير فيه  
 وان عاد على متأخر فى  
 اللفظ الا أنه متقدم فى  
 الرتبة (وشذ) فى كلامهم  
 تقديم الفاعل الملتبس  
 بضمير المفعول عليه  
 (نحو زان نوره الشجر)  
 لم فيه من عود الضمير على  
 متأخر لفظا ورتبة قال  
 الناطم والنحو بين الأبا  
 الفتح يمكن منع هذا  
 والصحيح جوازه واستدل  
 على ذلك بالسماع وأنشد  
 على ذلك أبا تامة وقوله

الضمير

ولو أن مجدأ أخذ الدهر واحدا \* من الناس أبى مجده الدهر مطعما

وقوله وما نفعنا أعماله المرء راجيا \* جزاء عليها من سوى من له الامر وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر \* وحسن فعل كما يجزى سنما  
 وقوله كسا حله ذالم أواب سودد \* ورقى نداه ذالمندى فى ذرى المجد وقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم \* جزاء الكلاب العاوبات  
 وقد فعل وذ كر لجوازه وجهان القياس ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول  
 المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك



في الشعر دون الذر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر (تنبيهات) الاول لو كان الضمير المتصل بالفعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالفعل المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هندا امتعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف واختلف في نحو ضرب أبوها غلام هندا فنعاه قوم وأجازوه وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بماربته التقديم كان كموده على ماربته التقديم الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر أي التأديب ومنه اعدوا هو أقرب للتعوي أي العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع \* أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجل زيد وبئس (٣٧) رجلا عمر وبئس على أن المخصوص

بمتد الخبر محذوف أو خبر  
بمتد المحذوف \* الثاني  
أن يكون مرفوعا باول  
المتأخر عن المجل ثانيهما  
كقوله جفوني ولم  
أجف الاخلاء اني

\* لغير جميل من خالي  
مهمل على ماسأى في بابه  
\* الثالث أن يكون مخبرا  
عنه فيفسره خبره نحو ان  
هي الاحيانتا الدنيا  
\* الرابع ضمير الشأن  
والقصة نحو قل هو الله  
أحد فاذا هي شاحصة  
أبصار الذين كفروا  
\* الخامس أن يحس  
رب وجكم حكم  
ضمير نعم وبئس في  
وجوب كون مفسره  
ضمير أو كونه مفردا كقوله  
ربه فتنة دعوت الى ما  
يورث الجحدا دائما فاجابوا  
ولكنه يلزم أيضا التذكير  
فيقال ربه امرأة لاربها  
ويقال نبت امرأة  
هند \* السادس أن  
يكون مدلا منه الظاهر  
المفسر له كضربه زيد

الضمير عائدا الى الجزاء المفهوم من جرى أو لشخص غير عدي (قوله في الشعر) أي للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف في يجوز ان نوره الشجر لا خلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملاسه واتصافه في زان نوره الشجر فهو طالب للرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أي لما من من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب أبوها غلام هندا) أي من كل ما اتصل فيه بالفعل المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص الخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو جماعا عليه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ماسأى في بابه) أي من الخلاف فالصريح يوجب ونه والكوفون منعونه (قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لثلاثة كرمع ما بعده والاصح أن الضمير في الآية عائدا على معلوم من السياق لاعل الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقديمان حيانتا الدنيا الاحيانتا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيه أو يؤول به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن وثبوت باعتبار القصة وانما يثبت اذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيته حيث بدأ في نحو انها هندا حسنة انها لم تجاريتك فانها لا تعني الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقيت الكلام عليه سلف في باب كان وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفون مطابقة للتمييز في التانيث والتثنية والجمع وليس بمسموع معنى (قوله دائما) أي دائما (قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير) أي فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشبهه الفاعل) أي في الواقع بالفعل أي في الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي الاشتباه (قوله اسمها ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالة على معناه الا بصلة وما أشبهه مما لا يتضح معناه الابضية كما الموصوفة وبالناس ما عداه وقيل أراد بالناس خفي الايجاب وبالناس ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أي الفاعل الصواب والمفعول المصوب (قوله ان كان مرفوعا) أي في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسمها معناه) أي الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في معنى من بينا المعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أي مما لا يلائم في العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم أن المراد بكونه معناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالخوارق ما قبل الامتناع فصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أي ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالأنواع ما يشبه الافراد (قوله ونقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

### النائب عن الفاعل

هذه العبارة أولى وأجدر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقة على دينار من أعطى زيدا ديناراً وعدم صدقه على الطرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان أحسب بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالم بالثقل على

قال ابن عصفور راجزه الاخفش ومعه سيمويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى (خاتمة) قد يشبهه الفاعل بالفعل وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أحدهما اسم ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام أن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا بضمير المنصوب وتبدل من الناقص اسماء معناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز نصب زيدا كره عمر وان وقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز أن تجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز أن تجبت الثوب فان وقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أن تجبت النساء وتقول أسكن المسافر السفر من نصب المسافر لانه لا يقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنني السفر والله أعلم (النائب عن الفاعل) (ينوب مفعول به عن فاعل) حذف

ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظيره ابن هشام بان الجهل اغما يقتضي أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سألت سائلا وسام سائما وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلا لغرض اللفظي والمعنوي اهـ وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من نطف الخويين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات علم المعاني (قوله وسيأتى أنه ينوب الخ) إشارة الى سؤال وجواب من شأنها اقتصارا لمنصف هنا على المفعول به (قوله فيما له من الأحكام) لا يعترض بان من جملتها أنه اذا قدم أعرب مبتدأ والنائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤث الفاعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤث الفعل له لان كلاهما هنا فى النائب المفعول به لا منطق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكر واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفعيل السابق واغناؤه عن الخبر في نحو وأضررب العبدان وتجرىد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط لخلاف فيه دون الأولين وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل المبني للجهول خلاف فقيس بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تسلم لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والأصح الجواز حيث لا يلبس كعجبت من أكل الطعام بنويس أكل ورفع الطعام بخلاف اللبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أنصف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع بعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالصريح فى أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وروى كل أصل (قوله اضممن) أى ولو تقدرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أى ولو تقدرا كرد وطلب كسره ظاهرا إذا لم يكن مكسورا فى الأصل فان كان مكسورا فى الأصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلى ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد كسر إذا لم يكن مكسورا فى الأصل وكذلك يقال فى قوله واجعله من مضارع منفحها والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفحه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح (قوله منفحها) أى ولو تقدرا كى قال (قوله كينتهى) من الانتهاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجرح نعت له أو بالانضمام على الاستئناف (قوله والثانى) أتى به ليفيد أن هذا فى الماضى لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثا فمزيد زيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى التاء المطاوعة فى المضارع باقى على ما كان عليه فى المبني للفاعل ومماها تاء المطاوعة مع أن التالى للمطاوعة هى البنية بنفسها الاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الاثر من الاول والثانى نحو علمته فتم ولم كسره فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم نرس الشئ بمعنى رسمه أى دقنه فلا يضم نالى الفعل معها اذا بنى للجهول كما فى التصريح وانما كانت غير معتادة

لغرض اما لفظى كالإيجاز وتجهج النظم أو معنوى كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عايه وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشباه غير المفعول به لكان هو الأصل فى النيابة عنه (فيما له) من الأحكام كالرفع والعندية ووجوب التأخير وغيره ذلك (كنيل خبر نائل) تغير نائب عن الفاعل المحذوف اذا الأصل نال زيد خبر نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل عن صيغته الأصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذى تبنيه للمفعول (اضمن) مطلقا (و) الحذف (المعتل بالآخر) منه (اكسر فى معنى كوصل) ودحرج (واجعله) أى المتصل بالآخر (من) مضارع منفحها كينتهى المقول فيه) عند البناء للمفعول (ينتهى و) الحرف (الثانى التالى) بالمطاوعة) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالاول) ليجعله بلا منازعة

تقول تدخرج الشيء وتغوفل عن الامر باتباع الثاني للاول في الضم (وثالث) الفعل (الذي) بدئ (بهم من الوصل \* كالأول اجعله كاشملي)  
 الشراب واستخرج المال فتنبع الثالث أيضا للاول في الضم (واكسر أو أشمم فا) فعل (ثلاثي أعل \* عينا) واويا كان أو يائيا فقد قرئ وقيل  
 بأرض البلي ماء \* وباسماء أفغني وغيض الماء بهما والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة (٣٩) بين الضم والكسر وقد يسمى روما

(وضم جا) في بعض  
 اللغات (كبعوج) وحول  
 (فاحتمل) كقوله

لمت وهل ينفع شيئا لميت  
 لميت شيئا بوع فاشتربت  
 وكقوله حوكت على  
 نيرين اذ تحاك \* تخبط

الشوك ولا تشاك (تنبيه)  
 أشار بقوله فاحتمل الى

ضعف هذه اللغة بالنسبة  
 للغتين الاوليين وتغزى

لبني قعس وبني دبير  
 (وان بشكل) من هذه

الاشكال (خيف لبس  
 يجتنب) ذلك الشكل

ويعدل الى شكل آخر  
 لالبس فيه فاذا أسند

الفعل الثلاثي المعتل  
 العين بعد بناءه للمفعول

الى ضمير متكلم أو  
 مخاطب فان كان يائيا

كباع من البيع اجتنب  
 كسره وعدل الى الضم

أو الاشمام لئلا يلتبس  
 بفعل الفاعل نحو بعت

العبد فانه بالكسر  
 ليس الا وان كان واويا

كسام من السوم اجتنب  
 ضمه وعدل الى الكسر

أو الاشمام لئلا يلتبس  
 بفعل الفاعل نحو سميت

العبد فانه بالضم ليس  
 الا (تنبيه) ما ذكره

معادة لان الاصل في التوصل الى الساكن المصدر به الكامة أن يكون بالهمزة (قوله تدخرج الشيء وتغوفل  
 عن الامر) فيه مع قوله تا اطاعة وشبهها الف ونشر مرتب وفي التمثيل بالاول نظر لانه لا بدني للمفعول به الا  
 المتعدي (قوله وثالث الفعل) أي الماضي الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي  
 الثلاثي والرابعي (قوله كالاول) أي كالحرف الاول (قوله فتنبع) بالنصب في جواب الامر (قوله أو أشمم)  
 بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أي غيرت عنه فخرج المعتل الذي لم تغير عنه نحو عور ووصيد  
 واعتبر فانه اذا بدني للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أي كقيل أو يائيا أي كغيض وأصل قيل  
 قول نقلت كسرة الواو لاستعمالها على القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواويا اسكونها وانكسار  
 ما قبلها كما في ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أي هنا وبطلق عند  
 القراء على الإشارة بالشفة الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستمعين ومن قيل وعلى الانحاء بالكسرة  
 نحو الضمة فقيل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط المصاد بالزاي في الصراط وأصدق وقوله بين الضم  
 والكسر بان يؤتى بحرف من الضمة قليل سابق وبخ من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الياء قاله العلوي  
 فالهيمية على وجه الافراز للشوع وفي الاشياء والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست  
 الثلاث المشهورة وحركة بين الفتح والكسرة وهي التي قبل الالف المالة وحركة بين الفتح والضمة وهي التي  
 قبل الالف المفتحة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في  
 نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل (قوله لميت  
 لميت الثانية مرادها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للاولى التي لها الاسم والخبر وشيأ مفعول  
 مطلق لا مفعول به وفاقا للموضع وخلافا للعيني (قوله حوكت على نيرين) أي نسجت على طاقين لتقوى  
 والضمير للرداء وهو زيد كروثوث وقوله اذ تحاك أي اذ حيكك (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه  
 الاشكال) ظاهره ان الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الخاصة  
 للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس)  
 أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يجتنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم  
 من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون  
 الاناث كما في شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغي أن يكون مثله الواوي الذي مضارعه بفتح العين نحو  
 خفت فيضم أو يشم عند ارادة بناءه للمفعول لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت في سم  
 ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سميت العبد (قوله فانه) أي فعل  
 الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أي مضارعه على غير فعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على  
 ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهرا لاحتمال أن يراد بجنتب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله في نحو مختار  
 وتضار) أي في الاسم والفعل اذا الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه مقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول  
 فتكون مقلبة عن ياء مفتوحة والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء  
 للمفعول فتكون مفتوحة وورد بانها من باب الاجمال لامن باب اللبس الذي كلا منافيه (قوله وما لباع الخ)  
 قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد  
 لالباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما يعدل الى أحدهما في قوله تعالى ولوردوا لعدا والآن وقوعه

من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سميويه بل ظاهر كلامه جواز الواجهة  
 الثلاثة مطلقا ولم يلقه لالباس لخصوله في نحو مختار وتضار نعم الاجتناب اولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام  
 (قد يرى نحو حب) ورد من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ عليه  
 ردت الينا ولوردوا (وما لباع) ونحوه من جواز الواجهة الثلاثة نأب

فعل على وزن أوتعل أو  
انفعل نحو (اختار  
وانقاد وشبهه يفتل)  
فتقول اختنور وانقود  
واختير وانقيد بضم التاء  
والقاف وكسرهما  
والاشمام وتحرك الهزة  
بحركتهما (وقال)  
لنبيابة (من ظرف أو  
من مصدر أو) مجرور  
(حرف جرب نبيابة ح)  
أي حقيقتي وبالأفلا  
قالقابل للنبيابة من  
الظروف والمصادر هو  
المتصرف المختص نحو  
صميم رمضان وحلس  
أمام الأمير فإذا انفج في  
المجور نفخة واحدة  
بخلاف اللازم منها  
نحو عند وأذا وسبحان  
ومعاذ لا متناع الرفع  
وأجاز الاخفش جلس  
عندك وبخلاف المبهم  
نحو صميم رمضان وجلس  
مكان وسير سير لعدم  
الفائدة فامتناع ستر  
على اضممار السير أحق  
خلافا لمن أجازها فاما قوله  
وقالت متى يخل عليل  
ويعتلل  
يسؤل وان يكشف  
غرامك تدرب  
فيمناه ويعتلل هوأي  
الاعتلال المعهود أو  
اعتلال عليل فخذف  
عليل لدلالة عليل الأول  
عليه كما هو شأن الصفات  
الخاصة وبذلك يؤيده  
نوحيل بينهم وقوله

بعدلوترسنة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد الباسا  
لانه اجمال فافهم بقى أن ظاهر كلامه يوهوم أن الذي يكسر ههنا وكذا كالأشمام والضم وليس كذلك  
الافى الاشمام فن يكسر هناك يضم ههنا ومن يضم هناك يكسر ههنا ومن ضم كان الضم ههنا أفصح اللغات فلا شمام  
فالكسر وكان الامر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلي) أي للحرف الذي تلمه العين (قوله على  
وزن أوتعل أو انفعل) ولومضاعفين كشدوا نمل فان اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وان  
أوهوم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالممثل (قوله وتحرك الهزة بحركتهما) أي من ضم أو كسر  
أو اشمام وان أوهوم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أولا واقصر ههنا على جريان  
الوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة  
وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني وغيره ونأزع فيه السيد الصغوي  
وكذا الروداني فانه حقق أن الاسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشتمل اسم  
المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور تحرف ج) أجرى المثنى على مذهب البصريين  
من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أنه  
مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه ههنا عليه لكن في الروداني ما نصه  
وقول التسهيل أو جار ومجرور مستقيد بانه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور زعماء والنائب اه وكذا في الجمع  
عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والمجرور  
ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع الاختصاص  
كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون غير مجرد التوكيد (قوله لا متناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف  
اللازم منها (قوله جلس عندك) أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليست الدال مضمومة  
كما توهم اذا اخفش لا يقول بحجوجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف في نيابة عن الفاعل وعدمها فالاخفش  
يحوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل  
على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أي بالنسبة للجهول على  
اضمار السير أي اضممار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أي بالمنع من سير سير لان الضمير أكثر  
اها ما من الظاهر أما على اضممار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوما من غير العاقل لجأثر كافي بلى سيران قال  
ما سير سير شديد كافي الجمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازها) يعني ابن درستويه ومن معه كما  
يأتي (قوله ويعتلل) أي يعتذر أو يتجنى لجحى الاعتلال بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أي حواره غرامك  
بالوصال تدرب من باب فرح أي بصر لك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما ففهمه ذلك على  
اليأس والنسألولا تصنله دائما فمقتضى ذلك وبطله كل حين كذا قال العين ومقتضاه أن تدرب بالدال  
المهمة وتضبطه الدماميني والشمى بالدال المحجمة أي تحتداسانك (قوله أي الاعتلال المعهود) أي بين المتكلم  
والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ ما يفده الفعل كذا قال الشمى أي فالضمير الذي هو  
نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بالعهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليل أي  
فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل  
لامبهم فالمؤخر من مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قبل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن  
الصفات المختصة (قوله كما هو) أي الخلف جواز الدليل شأن الصفات المختصة كما في قوله تعالى فلا تنقم لهم  
يوم القيامة وزنا أي نافعاً بديل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك)  
أي يكون الضمير عائد إلى مختص بالعهدة أو الصفة فيكون التقدير ورجيل هو أي الخول المعهود أو  
حول بينهم إلا أن الصفة ههنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر جميل دونها فلا يكون فيه ما دليل لمن أجاز  
نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان



حمل دونها  
وما كل ما هو امرؤ  
هو نائله

والقابل للنيابة من  
المجزورات هو الذي لم  
يلزم الجارية طريفة  
واحدة في الاستعمال  
كذو مندوب وحروف  
القسم والاستثناء ونحو  
ذلك ولادل على تعليل  
كاللام والياء ومن اذا  
جاءت للتعليل فاما قوله  
بعضى حياء وبعضى  
من مهابته

فلا يكلم الاحبين بينهم  
فالنائب فيه ضمير  
المصدر كذلك على ما  
لا قوله من مهابته  
(تنبهات) الاول ذكر  
ابن ابا زان الياء الحالية  
في نحو خرج زيد بشابه  
لا تقوم مقام الفاعل كما  
ان الاصل الذي تنوب  
عنه كذلك وكذلك الميز  
اذا كان معه من كقولك  
طبت من نفس فانه  
لا يقوم مقام الفاعل  
ايضا وفي هذا الثاني  
نظر فقد نص ابن  
عصفور على انه لا يجوز  
ان تدخل من على الميز  
المنتصب عن تمام  
الكلام \* الثاني ذهب  
ابن درستويه والشميلي  
وتلميذه الرندي الى ان  
النائب في نحو مرزبد  
ضمير المصدر لا المجرور  
لانه لا يبيع

تاخرت الصفة او جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقية صفة او جعل تقدم مفعول  
وهو الفعل كقوله ما احتج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متاخر لفظ ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف  
نائبا لان بين ودون غير متصرفين كافي التصريح نعم بانه ان يكون بينهما نائب فاعل بنا على قول الاخفش  
بحوز انابة غير المتصرف (قوله قبالك من ذي حاجة) بالنداء واللام للاستغاثة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف  
اى استغثت من اجل ذي حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة وبالنداء لا لا يخفى ما فيه (قوله كذو مندوب  
الخ) مثال لاني قد ذومند مختصان بحر الزمان ورب بالتركات وحروف القسم بالقسم به وحروف الاستثناء  
بالاستثنى (قوله ونحو ذلك) كحكي المختصة بالظاهر الذي هو غاية ما قبلها (قوله ولادل على تعليل) لانه مبني على  
سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى وهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز واما علة منع نيابة المفعول  
معه والمستهنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث وهو ان كون المفعول له والحال منه مبني على  
سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندك لانه كما يجوز ان يقدر كيف حدثت ولم تحدث في قولك  
حدثت راكباً بجوز ان يقدر من ضربت في قولك ضربت زيداً ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سبباً لمنع  
نحو بقاء لاجل زيد ويزيد من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) اى الثلاثة للتعليل فان لم  
يتم على بان كانت لغيرة لم يمنع انابة المجرور بها (قوله بعضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين  
رضي الله تعالى عنهما والاعضاء ادناء الحفون بعضها من بعض واستتقرب الروايات جعل النائب ضمير عائدا  
على الظرف المفهوم التزاما من بعضى لان الاعضاء خاص بالظرف (قوله كذلك) اى كالمذكور من الآية  
والميتين وقوله على ما رأى على الوحة الذي مرفى ويعتدل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف  
مضاف اى لا يقوم مدخولها وقوله كما ان الاصل يعنى الحال التي تعلقت بها الياء (قوله اذا كان معه من)  
مقتضاه انه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التثنية لكون الكلام في  
المجرور بالحرف (قوله وفي هذا الثاني) اى في مثاله لان مناقشته انما هي في المثال اما الحكم وهو عدم نيابة  
التمييز المجرور عن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى قول الناظم

واخرج من ان شئت غير ذي العدد \* والفاعل المعنى كطب نفسات قد

وغيرها هو تمييز المفرد كقافية مرزبد (قوله المنتصب عن تمام الكلام) اراد بتمام الكلام متممه  
الذي يحصل به فائدة وهو الفاعل وعن متعلقه بمحذوف اى المحذوف عن تمام الكلام اى الفاعل فاندفع قول  
شعنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام اى بعده فكان الظاهر ان يقول المحذوف عن الفاعل (قوله  
ذهب ابن درستويه الخ) اعلم انه لا خلاف في انابة المجرور بحرف جزاء وانه في محل رفع كما في ما ضرب من احد  
فان جر بغير زائد ففيه اقوال اربعة احدها وعليه الجمهور ان المجرور هو النائب في محل رفع ثانيها وعليه ابن  
هشام ان النائب ضمير منهم مستتر في الفعل وجعل مبهما يحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او زمان او مكان  
اذ لا دليل على تعيين احدها ثالثها وعليه الفراء ان النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بانه وحده  
بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مرزبد رابعها وعليه ابن درستويه والشميلي والرندي ان النائب  
ضمير عائدا على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل  
وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اهـ مع باختصار ولا بعد عندى جواز تقديمه  
حتى على الاول والثالث لان علة المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مقودة هنا والمجرور بالظرف فاعرفه  
(قوله الرندي) بضم الزاء وسكون النون نسبة الى رتبة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) اى  
الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فثابت الفاعل عند ابن درستويه ومن  
معه ضمير مصدر منهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم سبيل يزيد سيرافه ولا عذرهم المراد بمن في قول  
الشارح سابقا فامتناع سبيل على اضممار السير احق خلافا لمن اجاز اهـ وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من  
الحال (قوله لانه لا يبيع الخ) فلا يقال مرزبد الظريف ولا ذهب الى زيد ونحوه برفع التابع فيه ما راعاه

على المحل بالرفع ولأنه يتقدم نحو كان عنه مسؤلاً ولا لأنه إذا تقدم لم يكن متبداً وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأً ولأن الفاعل لا يؤتى له في نحو من يندوناسير يزيد سيرا وأنه انما يراعى محل يظهر في القصص نحو لست بقائم ولا قاعد بالانصب بخلاف مرتب يزيد الفاضل بالانصب ومر يزيد الفاضل بالرفع ثالث (٤٢) تقول لست قائماً ولا تقول في القصص مرتب زيد ولا مر يزيد على أن ابن حنبل أجاز أن يتبع على

لمحل النائب كما في تابع الفاعل المجزور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولأنه يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وإن أرادوا لا منع كونه نائب فاعل لم يقدل أن الفاعل نفسه يتقدم لامع كونه فاعلاً ونائبه غير المجزور يتقدم لامع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فانه وجيه (قوله ولما) أي المقوى لتمامه شعر المجزور وقوله سير يزيد سيرا دل على عوامهم من أصلها لأن العرب لم تنصب المصدر الظاهر مع وجود المجزور فبما الأولى عدم انابة ضميره وقوله وأنه انما يراعى الخ رد أول الدليل الأول وقوله على أن ابن حنبل رد ثان له وقوله يظهر في القصص اخترا من نحو تمررون الديار وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله ضمير الخ أي لآلئنه بل المجزور في محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السباق أي لا كل كما هو مبني كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من العوامل اللفظية الأصلية رد أول الدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لأن من زائدة وهم انما يمتنعون نيابة المجزور وباصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أي صح أن يقدم يكون مبتدأً ويمكن جعله تنظيراً في عدم جواز التقدم على الابتداء لا رداً فانياً حتى يرد ما ذكره وقوله مع امتناع من أحد أي لأن من لا تزداد الابدال النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ كقوله \* إذا أحلدم ديمنه شان طارق \* نص عليه ابن مالك كما في التمهيد مع وقوله وقالوا في كفي بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند اليه في صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تنجمل من أنثى لأن جر الفاعل عن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أي خلافاً للفراء ومذهب في غاية القرابة إذ الحرف لاحظ له في الأعراب أصلاً (قوله ان وحذف اللفظ) اخترازمعاً لوجود حذف المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكان لم يند كفي اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولم ينصوب باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلا اجتماع منهصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو واخترت زيد الرجال امتنع انابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء وفاقه في التمهيد (قوله مطلقاً) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شذوذاً (قوله المنصب) من الانابة وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور والآية السابقة بيان النائب في ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يقرءوا غايه ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جازم ويجمل الجمهور والبيتين على الضرورة قال في شرح الجامع والحق أنه ان كان الغراء هم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلاً اذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الاستمرار أقيم طرف المكات مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السديد (قوله وقيل المصدر أولى) لأنه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجزور أي لأنه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أي لأن في انابة المجزور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان كذا في الجمع ومحت فيه سم بأن شرط انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصاً بهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف الزمان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبما الأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو واخترت الرجال زيداً (قوله فيما التباسه أمن) أي في تركيب أمن فيه الالتباس

نحوه بالرفع والنائب في الآية ضمير يرجع إلى ما رجح إليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحدم يضرب وقالوا في كفي بالله شهيداً أن المجزور فاعل مع امتناع كفت بهند \* الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجزور لا الحرف ولا المجموع فكلام الناطم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتشبيه بل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هـ ذى) المذكورات أعني الظرف والمصدر والمجزور (ان وحذف في اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ومذهب الكوفيون إلى جـ واز انابة غيره مع وجوده مطلقاً (وقد يرد) ذلك كقراءة أبي جعفر الجعزي قد وما عا كانوا يكسبون وقوله لم يعن بالعباءة الاسيد \* ولا شقي ذالغى الا ذو هدى وقوله وانما يرضى المنيب

ربه \* مادام معنيهاً ذكر قلبه ووافقهم الاخفش لكان بشرط تقدم النائب كما في البيتين (تنبه) اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجزور وقال أبو حيان ظرف مكان (و باتفاق قد ينوب) المفعول (الثان من \* باب كسا فيما التباسه أمن) نحو كسي زيد اجبة وأعطى عمرادرهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه

فجاءوا عليه زيد اعمر ولا يجوز اتفاقا ان يقال فيه اعطى زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلامهما يصلح لان يكون اخذا (تنبيه) فيمدح  
ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاولى معرفة حكى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وتوله قد ينوب الاشارة بقدر الى  
ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول او انها للتحقيق اه (في باب ظن و) باب (أرى المنع) (٤٣) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عز

النجاة وان أمن اللبس  
فلا يجوز عندهم ظن زيدا  
قائم ولا أعلم زيدا فرسل  
مسرجا (ولا أرى منعا)  
من ذلك (اذا قصد  
ظهر) كما في المثالين  
وفاقا لابن طلحة وان  
عصفور في الاول ولقوم  
في الثاني فان لم يظهر  
القصد تعينت انابة الاول  
اتفاقا فيقال في ظنت  
زيدا عمرا واعلمت بكرا  
خالدا منطلقا ظن زيدا  
عمرا واعلم بكرا خالدا  
منطلقا ولا يجوز ظن  
زيدا عمرا ولا أعلم بكرا  
خالدا منطلقا بالاساس  
(تنبيهات) الاول يشترط  
لانابة المفعول الثاني  
مع ما ذكره ان لا يكون  
جهة فان كان جملة  
امتنعت انابته اتفاقا  
الثاني انه لم  
لا خلاف في جواز انابة  
المفعول الاول في الابواب  
الثلاثة وقد صرح به في  
شرح الكافية واما  
النائب في باب أرى  
فتقول ابن أبي الربيع  
وابن هشام الحضري  
وابن الناطم الاتفاق  
على منع انابته والحق  
ان الخلاف موجود فقد

قال سم قد ينوهم انه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنت المفعول الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس ينسحق  
وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول  
الثاني لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالاس كما  
قيل مثله في ضرب موسى وصديقي صديق فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بانه هنا يمكن  
الاحتراز بالكتابة باقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله  
سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت انابة الثاني توهم فاعلمته بمعنى لكون الاصل انابة ما هو فاعل معنى كان  
ذلك معارضا للتأخر وما فيه من دلالة على كون المتأخر هو المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم  
المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة  
أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا الغاية يقتضي أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا)  
أي سواء كان الاول معرفة أو نكرة فطرد اللبس (قوله بالاساس) أي لنظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا  
منهما يصلح لان يكون اخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون منظونا أي لا يخفى في باب ظن ولان يكون  
معلما ومعلوما في باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثاني) أي لظن لانه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف  
ثاني كساو أرى لعدم تصور ذلك فيه وكتاب ظن في امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح اذا كانت محكية بالقول  
لانها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف  
قام زيد وفي انابة المفعول الثاني اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة في انابة غير  
المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالتائب المجزوء دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم  
قال وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اه وفيه نظروا الظاهر ان له متعلقا وان هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة  
كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه)  
قيل وجه الافهام أنه حكى خلافا في انابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على انابته في باب كساو سكبت عن  
الاول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في انابته وفيه أنه سكبت عن الثالث في باب أرى ايضا مع أنه لا اتفاق على  
انابته الا ان يقال لم يسكت عنه لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر  
كلامه أن المصنف أحمله هنا وهو ما قاله الموضع ورده المصريح بانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من  
منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف بشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أي من غير قيد ومن  
غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل مثل أفضل من زيد ومثال الثاني ظننت  
صديقك زيدا (قوله ويعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن  
قائم زيد انعم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أو لا ورتبة التقدم  
لكن لما تأنيث الثاني صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنفي عند تأخير النائب وتقدم المفعول الاول  
فهلا قال بالمنع عند تقدم النائب والجواز عند تأخير مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أو لا  
رتبة التقدم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان  
الثاني معرفة والاول نكرة لعدم (قوله بان الاول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبر بل هو مفعول  
به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو معنى صريح وقوله والآخرون مبتدأ أو خبر أي في الاصل  
شبه أي في نصبهما بمفعولي أعطى أي فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح بحدس هذه الحجة بانها

أجازها بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيدا فرسل مسرج الثالث احتج من منع انابة الثاني في باب ظن مطلقا  
بالالاس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين ويعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثاني نكرة بخو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مستتباً  
واحتج من منع انابته مطلقا في باب أعلم وهم يقوم منهم الحضري والابدي وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والآخرون مبتدأ أو خبر شبها  
بمفعولي أعطى وبان السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

ونشئت عنه الله بالجوارح صبحت \* كراما واليه الشياصمها \* الرابع حكى ابن السراج أن قوما يجمزون أنانية خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه اخمارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نمانية التميز فجاز في امثلة الدار رجالا امتلى رجالا والى ذلك أشار في الكافية بقوله وقول قوم قد ينوب الخبر (٤٤) \* بيا كان مفردا لا ينصرف وناب تميز لدى الكسائي \* لشاهد عن القياس نأى اه

واعلم أنه كما لا يرفع رافع  
الفاعل إلا فاعلا واحدا  
كذلك لا يرفع رافع النائب  
عنه إلا نائباً واحداً  
(وماسوى) ذلك (النائب  
بمعانها \* بالرفع) له  
(النصب له محققاً) اما  
لفظان لم يكن جارا  
ومحرورا أو مجحلا أن يكفه  
(تنبيه) قال في الكافية  
ورفع مفعول به لا يلتبس  
\* مع نصب فاعل رروا  
فلا تنفس أى قد حملهم  
ظهور المعنى على اعراب  
كل من الفاعل والمفعول  
به فاعراب لا تحرك قولهم  
خرق الثوب المسماز  
وقوله مثل القفاذ  
هنا جاون قد بلغت \*  
نجران أو بلغت سواتهم  
هجر ولا يقاس على ذلك اه  
(خاتمة) اذا قلت زيدى  
رزق عـ روعشرون  
دينارا تعين رفع عشرين  
على النسيابة فان قدمت  
عمر اقلت عمر وزيدى  
رزق عشرين جاز رفع  
العشرين ونصبه وعلى  
الرفع فالفعـل خال من  
الضمير فيجب توحيدهم مع  
المثنى والمجوع ويجب  
ذكر الجار والمجرور  
لأجل الضمير الراجع

لا يقتضى المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتي بعد هاجي فيدان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاسقاطى  
ولا تجرى هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونشئت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجوارح  
متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجوارح والجوارض اليامة وحلة أصبحت مفعول نائب ومواليها فاعل  
كراما والى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح (قوله انابة خبر كان  
المفرد) فحوكن قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متعنى على عدم انابته وليس كذلك لشوئ الخلاف  
عن الفرعاء والكسائي كما فى الجمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا  
لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولا استلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد  
يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسلك عن كونه خبرا وصار محذوفا عنه بالفعل المجهول كما انسلك عمر و  
ضرب عمر وعن كونه مفعولا وصار محذوفا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وماسوى النائب) أى وناب عنه مما  
علقا بالرفع أى تعلق به من حيث كونه محمولا وقوله بالرفع له أى لذلك النائب وقوله الفصل أى لماسوى  
النائب مبتدأ وخبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متعددا وقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون  
مستصحباً وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض  
عليه غير واحد كالمعنى بانه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهر اعرابه ومجحلا أو تقدير ان لم يكن كذلك  
ليدخل المبنى والمقدر وأجاب الروادى بان المراد باللفظ أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالحمل أن يتوصل  
اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بئذ ذلك فى قول الناطم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر  
ومقابلته لفظا بمحلا ظاهرة فى ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع  
مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على  
خلافه هذا ومن العرب من يرفعها معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على  
النسيابة) أى عند الجهور المائتين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النسيابة والرابط  
للخبر بالمبتدأ الضمير المحرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط  
(قوله فيبرز فى التثنية والجمع) فيقال العران زيد فى رزقهم عشرين والعمران زيدوا فى رزقهم عشرين وان شئت  
حذفت المحرور

اشتغال العامل عن المجهول

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه  
من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا ورفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله  
فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل  
غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر  
واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليه اوسع ايس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن  
لا يفصل بينهما وبين الاسم السابق كما سيأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أن يعمل فيه العامل أو  
مناسبة الرفع أو النصب لوسطا عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيداً بل  
الامم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاخمار فلا يصح الاشتغال  
عن حال وتيميز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجزى الضمير كخى وأن يكون مقترا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى  
الدار زيدنا كرمه وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب

الى المبتدأ وعلى النصب فاعل متحمل للضمير فيبرز للتثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور  
(اشتغال العامل عن المجهول) (قوله ويشترط) لا يظهر فى الرفع ودعى انه ان تأخر الاسم المرفوع عن عمل فيه الرفع خلاف مرادهم على انه  
لا معنى لمنع الاشتغال فى المصدر وما معه حينئذ (قوله وأن لا يفصل) أى بالنسبة للفعل دون الوصف (قوله لعارض) فيه ان ما امتنع كونه  
مفسرا لئلا هو لعارض والظاهر أن المرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام



النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها ليل المنصوب معطوف على ما قبله ابتدعوا من مضاف  
 أي وحسب رهبانية وابتدعوها صفة كافي الغنى وأن يكون واحدا لا متعدد على ما فيه من الخلاف الآتي قريبا  
 قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى وإياي فارهبون وإياي فاعبدون وإياي فاتقون  
 ونحوه لأن الفعل اشتغل يعمل في المياء المحذوفة بعد نون الوفاية تخفيفا والتقدير وإياي ارهبوا وفارهبون ونقل  
 عن السعدي في حواشي الكشف أنه ليس منه مكان الفاعل إياي منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو  
 من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث  
 قال إضافة ضمير إلى اسم لا دني ملائمة أي ضمير يلاقى اسماء تقدم في ذات واحد فدخل ماذا كان الشاغل  
 والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياي فارهبون فإن تقديره أن كنتم ترحبون أحدا فإياي ارهبوا والرحبون  
 فالقاء الشرطية من حلقة عن المصدر فسقط ما قبل أن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر  
 عاملا أم أي لأن الفاء انما منع إذا كانت في محله أو مشغولة به ويشترط أن يكون ضميرا مجعولا للمشغول أو من  
 تمة مجعولة كزيدا ضربته أو ضربت غلامه أو ضربت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح  
 لما فيه من القطع بعد التهمة (قوله أن ضمير اسم) المتبادر من الاسم الواحد لأنه ذكر في سياق الأسماء  
 ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيدارهبها أعطيتها إياه لأنه لم يسمع  
 وأجازة الاختصاص إذا جاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كافي المثال وعن الرضي أنه يجوز أن يتوالى  
 اسمان أو أكثر لعمالين مقدرين أو عوامل كزيدا أحياه غلامه ضربته أي لا يستزيدا هنت أخاه ضربت  
 غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرأ وبكرأ ضربتهم إلا أن يقال  
 المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح  
 بقوله عاملا وسكت المصنف عن ما هنالك كرها بعد بقوله وسوفي ذال باب الخ وقوله شغل أي ذلك المضمير والمراد  
 بشغل المضمير الفاعل ما هو أعم من شغلها إياه بنفسه أو بإعلاسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملائمة أي  
 ملائمة ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لتنبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمير نحو  
 أن زيدا قام بكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الجملة كالتوضيح يقتضي أنه منه وهو المنقول  
 عن شرح التمهيد للمصنف وأبي حيان ونوبده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحيث أنه في الضابط قصور فزيد في  
 المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان لا يعمل قام في زيد لو فرضناه فارعا من الضمير لأن عدم  
 عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لادانته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل  
 لعل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول  
 عنه ونقل الاختصاص عن العرب أن زيد اجلس عنده وهو يقتضي عدم الاشتراط لأن زيدا مفعول به وعند  
 مفعول فيه وصححه للمصنف (قوله لو تفرغ له هو وأمناسمه) ظاهره يقتضي أن المناسبات أيضا مشغول وأيسر  
 كذلك لأن يقال المراد بالرفع التسلط (قوله لنصبه) أي يصلح في حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح باعتبار العارض  
 فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي فيقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعني  
 به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لأنه كعمل التعجب واسم  
 التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال برده عليه قول المصنف الآتي في الوصف أن لم يكن مانع حصول  
 ومثله المانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لادانته لا أن تقول اشتراط المصنف عدم المانع  
 للنصب عما يفسره الوصف لا أنه من الاشتغال كما يعلم مما يأتي أفاده سم (قوله والباء في نصب الخ) ويحتمل  
 أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدي الفعل إليه بلا واسطة حرف  
 الجر كزيدا ضربته وينصب محله تعديه إليه بواسطة كزيدا ضربته ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار في  
 قوله الآتي وفصل مشغول بحرف جolan ما يأتي أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داء خلا على ضمير الاسم  
 السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرر مع ذكر الأعم قاله

(أن ضمير اسم سابق  
 فعلا شغل \* عنه بنصب  
 لفظه أو المحل) أي  
 حقيقة باب الاشتغال  
 أن يسبق اسم عاملا  
 مشغولا عنه بضميره أو  
 ملائمة لو تفرغ له هو أو  
 مناسبه لنصبه لفظا أو  
 محلا فيضمير الاسم  
 السابق عند نصبه عامل  
 مناسب للعامل الظاهر  
 مفسره على ما سيأتي  
 بيانه فالضمير في عنه وفي  
 لفظه للاسم السابق  
 والباء في نصب بمعنى  
 عن وهو بدل اشتمال

سم (قوله باعادة العامل) أي بعينه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أي على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر في كلام الناظم للإباحة بالمقابل لا يقع الصادقة بالإيجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذ الفجائية وليتأ (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصلي من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أي حال سببي أي محتوما ضميره لكن فيه حذف مرفوع السببي وهو غير جائز وأعل هذا مراد سم بقوله قوله أي محتوما فمفهومه شئ لا يخفى (قوله كالبديل) أي العوض فالمراد البديل اللغوي فلا اعتراض وقوله من اللفظ أي التلخيص (قوله فلا يجمع بينهما) أي لأن الجمع يناهض العوضه وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثاني تأ كيد لا أول أو المفعول الثاني رأيت الأول محذوف لدلالة ما بعده عليه والتقدير اني رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر مفعول المحذوف يفسره المذکور بعد الجمع على هذا في رأيهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهر) ولا محل للجملة الظاهرة على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهرة في اشتغال المنصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو زيد اضربه لا محل لها وفي نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم في محل نصب اذ لو صرح بالمعروضة المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفي نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع وهذا يظهر الرفع اذ قالت آكله وقال \* فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن \* فيجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلا متنا في تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجهور ووقع البيان أو البديل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلاف في المبدل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله لا تجزئني ان منفسا أهله كنه \* مجزومان محلا وخم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلي كنت منفسا ان أهله كنه وساغ ضمائر ان وان لم يسغ ضمير اللام الامر الافي ضرورة لا تساعدهم فيها ولقوة الدلالة عليها تقدم مثلها واستغنى بجواب ان الاول عن جواب الثانية كما استغنى في نحو زيد اظننته قائما ثانيا مفعولى ظننت المذكورة عن ثانيا مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفي جاشية البماميني عليه أنه لا يتعين كون قائما ثانيا مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثانيا مفعولى المقدرة بل هو الاول لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية تأغا في بها الضرورة التفسير (قوله وامامه) أي وامام موافقة له في المعنى قال سم بقي أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما لذكور كزيد اضربت أخاه فان ضرب أخى زيد لم يلزم أي عرفا لانه زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يبدل الملقوط به وضعا ولزوما عرفيا على معنى المقدرة فالاول كما في زيد امررت به فالمقدر جاوزت والمجازة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المجازة والثاني كما في زيد اضربت أخاه أي أهنت وزيدا اضربت عدوه أي أكرمت وكما في زيد امررت بغلامه أي لا بست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أي لا يفصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كالفصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي فيتمين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيا في الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلية على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهزمة) فجميعها الا الهزمة يختص بالفعل اذ ارأته في حيزها وانما خصوصاهل بذلك لأن الاستفهام أصلى تضمين في وضع غيرها وطارئ علمها بالتفعل على الهزمة أما الهزمة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كاخواتها لأنها أم الباء وهم يتوسعون في الامهات والكونها أم الباء اختصت بجواز الحذف والدخول على الثاني وواو العطف وفاته وتم والشرط وان كما في الجمع وأنا لا أرى بأنا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أمالان دلالة على الاستفهام بذاتها ودلالة غير هاعليه بالتضمين أو التطفل ولأنها أعم موزد لأنها تتردد لطلب التصديق نحو أقام

لفظ ذلك الاسم السابق أي نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (قال السابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجحا أو مستويا لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سياتي بيانه (بفعل) ضميرا \* حتما أي انضماما حتما أي واجبا أو هو حال من الضمير في ضمير أي محتوما وذلك لأن الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (هوائق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهر) اما لفظا ومعنى كما في نحو زيد ضربته اذ تقديره ضربت زيدا ضربته وامامه في دون لفظ كما في نحو زيد امررت به اذ تقديره جاوزت زيدا امررت به (تنبيه) يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فالوقفت زيد أنت لم تضربه لم يجز للفصل بأن (والنصب حتم ان تـ) أي تبع الاسم (السابق ما) أي شيئا (يختص بالفعل) وذلك كأدوات الشرط (كان وجيئا) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهزمة نحو ان زيد القيمة فكرمه

زيد واطالب التصور نحو أزيد قائم أم عمر ونحو قائم زيد أم قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية  
 الأدوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو أزيد قائم أم عمر والمسند في نحو قائم زيد أم  
 قاعد تصوران للتكلم فعمل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له في الاول التصديق بنسبة القيام  
 الى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين  
 التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذا الجاصل عنده في الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين  
 لا يعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا يعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين  
 والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند في الاولين وعدم التعيين في الاخيرين وكان أصل التصديق  
 حاصلًا توسعًا فالحكم بان التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قاعد من قيودهما نقله  
 الدماميني على المعنى واستحسنه هو ذكر في محل آخر أن هل أنت اطلب التصور ندور كما في قوله عليه الصلاة  
 والسلام لجابر ابن عبد الله هل تزوجت بكر أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة  
 المقدرة بيل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق ومن عدم من أدوات الاستفهام السكاكي في الافتتاح  
 وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكني استشكل عدمهم أم منها أما المتسلسلة قلان مدخولها معطوف على مدخول  
 الهمزة فشاركته له في كونه مستغنى عنه بقية العطف ألا ترى أنك اذا بدلت أم باو كان ما بعده أو مستغنى عنه  
 كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المعنى في بحث أم ولم يقل أحد بان أو من  
 أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلان سلم أن الاستفهام جزء منها أو أحد معنيها الیه بعض ايصاح قال الشمني  
 لهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها  
 والمنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخر عنها ولم يردوا أنها موضوعة للاستفهام اهل ولم يعدها من الزمخشري في  
 المفصل وابن الخياط وشرح كلاهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثل ذلك حصل  
 التصديق بان أحدا جاء الخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جاء فهو يسأله بطلب التصديق  
 الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمر وقلت فرق بينهما لان السائل عن  
 جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره هذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه  
 التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمر واذا لا يفيد جوابه تصور السائل الشخصين قبله بل مجرد  
 تصديق انه ببعض ايصاح وستأتي بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيمه عمر الخ) التمثيل  
 بهذه الامثلة مجازا لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على  
 الاسم المنسوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجيء أنه لا يابى في النثر الا الفعل المصحح ما لم تكن أداة الشرط  
 اذا مطلقا أو ان والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى قاء التفرع لتفرعه على قول المصنف والنصب  
 حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط  
 والتخصيص والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم فديجوز الخ) استدراك على قول المصنف  
 والنصب حتم الخ أفاده تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفرع على قوله ولا يجوز رفع الاسم  
 السابق على أنه مبتدأ ان كان أقرب قال سمى يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان  
 يقال المراد بفتح النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذ من قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه أن وجوب  
 النصب ليس الا لتخصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفي لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لان كلامه  
 فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا للضمير الاسم السابق (قوله لا تجزى) أي لا تخفى الفقران بنفس بضم الميم  
 وكسر الفاء أي مال بنفس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله فجوعا من الفقر قال لها  
 لا تجزى الخ عني (قوله فان أنت الخ) أي ان لم تتعظ بعلمك بموت صاحبك فانتسب الى أجدادك لتجدهم ماتوا  
 جميعا فتعسف عليهم فتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد المعنى (قوله وان لم تنتفع بعلمك)  
 أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الروداني أي لا يقع وقوعا

وحيمه عمر التقيته فأهنته  
 وهلا بكر آخر بته وأين  
 زيد أو جدته ولا يجوز  
 رفع الاسم السابق على  
 أنه مبتدأ لأنه لو رفع  
 والحالة هذه نخرجت  
 هذه الأدوات عما وضعت  
 له من الاختصاص  
 بالفعل نعم قد يجوز رفعه  
 بالفاعلية لفعل مضمير  
 مطاوع للظاهر كقوله  
 لا تجزى زعي ان بنفس  
 أهله كنه

في رواية منقش بالرفع  
 وقوله  
 فان أنت لم ينتفع بك  
 علمك فان تسب  
 لك تهديد القرون  
 الاوائل

التقدير ان هلك بنفس  
 أهله كنه وان لم تنتفع  
 بعلمك لم ينتفع علمك  
 (تنبيهه) لا يقع  
 الاشتغال بعد أدوات

(قوله وان المطلب)  
 لا يقال التصور حاصل  
 أيضا لانا نقول لما كان  
 الجواب بالمفرد أو تر  
 التصور ولك ان تقول  
 ان المطلوب تصور المعين  
 من حيث افراده تدبر  
 (قوله فرق) لا يخفى أن  
 المطلوب بالهمزة في  
 مثله التصور كجاء  
 (قوله تقييده) وان كان  
 الكلام في المنسوب  
 تدبر (قوله بان ية الخ)  
 لا يوافق ما مر

ان والفعل ماض فيقع  
في الكلام فتسوية  
الناظم بين ان وحيتها  
مردودة (وان تسلا)  
الاسم السابق ما بالابتداء  
مختص (كاذبا الفجائية  
وليتما) فالرفع التزمية أبدا  
على الابتداء وتخرج  
المسئلة عن هذا الباب  
الى باب المبتدا والخبر  
نحو خرجت فاذا زيد  
يضر به عمرو وليتما بشر  
زرته فلو نصبت زيدا  
وبشر لم يجز لان اذا  
المفاجأة وليت المقرونة  
بما لا يلزمها فعل ولا  
معمول فعل ومما يختص  
بالابتداء ايضا والحوال  
في نحو خرجت وزيد  
يضر به عمرو فلا يجوز  
وزيد يضر به عمرو ونصب  
زيدو (كذا) السترم  
رفع الاسم السابق (اذا  
الفعل) المشتغل غيبة  
(تلا) أي تسمع (ما) أي  
شيأ (لم يرد) ما قبل  
معمولا لما بعد وجند  
كأدوات الشرط  
والاستفهام والتخصيص  
ولام الابتداء وما النافية  
وكم الخبرية والحروف  
الناسخة والموصول  
والموصوف تقول زيد  
ان زرتك بكرمك وعمل  
رأيتك وهلا كلمته  
وهكذا الى آخرها بالرفع  
(قوله) حسنا سبق ان  
الايلاء لفظا واجبا

حسنا لانه يقع بعدها في النثر ايضا لكنه فيج (قوله والاستفهام) أي غير الية بقرينة ما تقدم اذا الاشتغال  
بعدها جازت نظم او نثر او سكنت الشارح عن أدوات التخصيص مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في  
النثر الاعلى الفعل الاصرح مع وكان الاولى ذكرها (قوله وأما في الكلام) أي النثر وقوله فلا يلزمها الاصرح الفعل  
أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة ايلانها الاسم اتفاقا اذا لم ير الفعل في حينها نحو أين زيد  
ويستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان في حينها فعل نحو وأما ثمود فهدى ساهم بنصب ثمود على الاشتغال  
بمقدربه ثمود أي وأما ثمود فهدى ساهم أو هو جار على القول بانها ليست أداة شرط كما تنزل عن أبي حنيفة  
أفاده ثم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أي لانها لا تجزم قال الروداني مثل اذا في ذلك كل شرط  
لا يجزم كونه نحو لو ذات سوارا لطمعتي لو غيرك قالها يا أبا عبد الله (قوله مطلقا) أي سواء كان الفعل ماضيا  
أو مضارع (قوله أو ان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الامهات (قوله والفعل ماض) أي لفظا نحو  
ان زيد القمته فاكرمه أو معنى نحو ان زيد لم تلمه فانتظروا والفرق أنها لما خرجت المضارع لفظا قوي طلبه فلا  
يلزم غيره بخلاف الماضي فانها لم تجز لفظا اما لكونه ماضيا عرفا ومضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبه  
فيلزم غيره ظاهرا قاله المصريح (قوله فتسوية الناظم الخ) أحيب بان التسوية بينهما في وجوب النصب وفي  
مطلق الاختصاص بالفعل وان كان أحدهما أقوى من الآخر وعامة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله  
ما بالابتداء) أي بذى الابتداء (قوله فالرفع التزمية أبدا) أي على الصحيح وللدل على المقابل كدبقوله أبدا  
(قوله وتخرج المسئلة عن هذا الباب الخ) أي لانه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ  
له العامل أو مناسبه لنفسه وما يجب رفعه ليس بهذه الحقيقة وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمخبر ما اقتضاه  
اطلاق كلام الناظم من عدة منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما  
تقدم عن ثم (قوله وليتما بشر زرتك) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء  
على عدم ازاله ما اختصاص ليت بالجل الاسمية وجوزة ابن أبي الربيع بناء على ازالة القول في المعنى والصواب  
أن انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما ظام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة) من إضافة الدال للدلول ولا يصح النصب  
على الوصفية لا يتكلف (قوله لا يلزم ما قبل) أي ظاهرا ولا معمولا فعل أي مقدرا فالمراد أنه لا يلزم ما قبل  
ظاهرا ولا مقدرا (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لان اختصاصه والحوال بالابتداء ليس في  
جميع الاحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مبنيا (قوله في نحو خرجت الخ) أي من كل فعل  
مضارع مثبت بعد اسم منصوب والحوال وقوله فلا يجوز الخ أي لما يأتي في الطال من أن الجملة المضارعية المثبتة  
الواقعة ما لا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولا فاعل  
ماض متصرف لم يقرن بقدر نحو ان زيد يضر به (قوله ما لم يرد الخ) أي شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده  
(قوله كأدوات الشرط الخ) أي كأدوات الامتناع نحو ومزيد الا يضر به عمرو ورفق زيد لا غير كما في التسهيل  
وشروحه وكلا الناقية في جواب القسم وهذا قال سيدي في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقسدا دون اسقاط  
الخاص لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنقيص على الراجح فيجوز النصب في نحو زيد سأل ضربه أو سوف  
أضربه كما في الجمع (قوله والتخصيص) مثله العرض (قوله وكما الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية  
في قوله والاستفهام (فائدة) كفي قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت  
كناية عن جماعة مثلا وحذف تميز عالفهم المعنى ومن زائدة وآية معمولة لآتينا فكم مبتدأ أو معمول لآتينا  
مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيان لم يجز  
واحد من الوجهين لعدم الرجوع حينئذ الى كم وتعين كونها معمولة لآتينا متدما وجوز الراجح كونه خبرية  
والجملة تيان لكثرة الآيات المسئول عنها المخدوفة والاصل سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم لخصته من  
المعنى والدما مبنى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لا ناضار به زيد ماض بضم زيد كم ضربه زيد اني ضربه زيد

الذي ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز ان نصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعده ما فيما قبلها لان لها مصدر ولوعمل ما بعده ما فيما قبلها لازم وقوعها حاشوا وقوله فلا يفسر عام لانه أى على الوجه المعترف في هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر فلو نصبت عند وقوعه الدلالة عليه بالمفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمجوز دلالة دون تعويض لا يلزم صلاحية للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بان دلوى في \* بأيتها المانع دلوى دونك \* مفعول افعل محذوف يفسره دونك ثم أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وتترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال تتم بايضاح وزيادة (قوله لانه تبدل من اللفظانه) أى لان ما بعدهما من العامل المذكور تبدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة البدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة تحريف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمفنى كان الطلب أو بالماضى فقط بذليل أمثلة الشارح ولا اشكال في الاشتغال في نحو زيد المضربة أولاً لا تضر به لما في الروايات عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعده ما فيما قبلها ما يفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليه ما كونهما يلزم المصدر كالم يلزم ذلك في نحو لم وان كان ما بعده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير بعيد وانما اختبر النصيب لان وقوع هذه الاشياء أخبار المبتدأ قبل بل قبل تبعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن في التجهيز دال على الطلب حتى احتج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماضى حتى به على صورة الامر ولا دلالة على الطلب وقد يقال الاحتجاج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما الخطاب الشارح فإذ كره لا يمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن قال كذا تخشى أنه امر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدي فاستناع نصيب زيد عنده لا ما ذكره الشارح بل لأن فعل التجهيز لجوده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً (قوله لان الضمير) أى المجزور والباء في محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذ لم يكن ضميره في محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبدأ خبره محذوف والجملة بعده مسندة لفعله فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخالت الفاء الى المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجوز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً وقال ابن السيد وابن بابشاذ هما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالأية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمنع اجماع السبعة على المرفوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمران المختار جمعاً لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل أه أى ولا يمنع من اختصار التانيث عطف مذ كره على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه إشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطافاً وقيد القراء وجماعة الجواز يكون الخبر أمراً أو نهياً تنصريح (قوله في نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً باحدهما على ما تقدم (قوله وقائمه) أى ورب قائمه ونحو لان يفتح الخاء المعجمة قبيلة بالين والفتاة الشابة (قوله معنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليل أو العموم فالعنى من زنت ومن زنى فأجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط ولهذا قال اللغائي لعنل الجمهور ولا يوافقونه على ذلك لان اذامن أسماء الشرط وهي منصوبة عندهم يجوزها ما لم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه أه وثل اذابقية أدوات الشرط التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الابراد باذا ويحتمل عندى أن المراد في فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وقوله فلم يجوز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبهة بجواب الشرط لان الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذلك لا يعمل مشبهة الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فانه وجهه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملةين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناه الفرح والسرور وقوله في التصريح (قوله

ولا يجوز ان نصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعده ما فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لانه تبدل من اللفظ به (واختير نصب) أى رجح على الرفع في ثلاثة أحوال الاول أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذى طلب) وهو الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه أو لضر به عمرو أولاته وبالله عبيدك ارحمه أو لا تؤاخذ به وبكرا غفرانته وانما وجب الرفع في نحو وحسن به لان الضمير في محل رفع وانما اتفق السبعة على أنه في نحو الزانية والزاني فأجلدوا لان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قوله وقائمه خولان فانسخ فتاتهم ان التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لعنل الشرط ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع



في العموم كالأية والنصب في (٥٠) الخصوص كزيد الضربه (و) الثاني أن يقع (بعد ما يلاؤه الفعل غلب) أي بعد ما الغالب عليه

في العموم) أي ذى العموم أشبهه بشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقدم المفعول الذي بخلافه وهو مذافر عليه قوله فإلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل في المعنى) أي لانه الذي يلي الأشياء الآتية (قوله منها جهة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أي هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فاختار الرفع أي لان الاستفهام حينئذ عن الظهير رفعت ما بعده أو نصبت في ترجح الرفع لانه لا يجوز أن لا يرفع إلى تقدير هذا ان لم يجعل الظهير فاعل فعله تدرج وازدفعه حين حذف بل جعلته مبتدأ والواجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعده الظهير والرفع يفيد أنه عن مجرى الفعل فتقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانه فصل فيه نظرا ولا ترد صورة الفصل على النظم لان البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله الا في نحو الخ) أي ما فصل فيه بنظر أو جار ونحو مجرور (قوله فالرفع) أي واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أم الفعل فهمم في ذلك فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما هو ليدخل الهمزة عليه فقط لا ليعرفه من قبله بل ليدل على أن السؤال في نحو أزيد اضرب أم عمرا ولا ضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب اجماعا (قوله أفعلة الخ) ثم عليه ورياح وطهية والخشب قبائل ومراحم مدح الاولين وذم الآخرين ولو لم يكن منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثم عليه الخ والفوارس صفة افعلة ورياحها بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى ساويت وبترغ الخائف والماء بدله ان كان بمعنى ملئت أي ملئت بدظم الى طهية والخشب بالفتح معجمة وكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله انفي بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما وان لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلفه) مقتطع من كلام أي لا يزداد رأيه ولا عمرا كلمة لان لا داخله على الماضي غير الدعاية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدونشري وأقره هو والبعض وعندى أنه بقوم مقام تكرار الا لاني لا الاول في النافية كما في المثال لانها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة اذ كل منهما اللفظ ثنائي آخره ألف لينة فافهم (قوله اختار الرفع) اعلم لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علة به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاختصاص فيصح لانه يساهم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذس) بكسر الدال المحجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجح يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا كرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو وأكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه باق على صورة النصب الضعيف في زيد اضربه اذ لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأني الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويهدله هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الزود إلى على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة فتخوز بها ضربته وأكرمته وعمرا اه وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيت في مغنيه ولو قيل بيساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للنسبة الخ) ولم يعارضه ان الاصل عدم التقدير لضعفه بأكثرة الحذف في العربية وقوله يخالف المتعاطفين جسد ابل نقل في المعنى عن الامام الرازي أن الخالف قبيح فاندفع ما قيل ان في الرفع تخلفا من تقدير العامل فكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخصيص من الخالف أقوى من اعتبار التخصيص من التقدير لان التقدير بطل خطبه مهمل والخالف قليل قبيح لكن محل ذلك

أن يليه فعل فإلاؤه مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا أشياء منها جهة الاستفهام نحو أشرنا واحدا تنبئه فان فصلت الهمزة فاختار الرفع نحو أبت زيد تضربه الا في نحو أكل يوم زيد تضربه لان الفصل بالتعريف كلا فصل وقال ابن الطراوة أن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد تضربه أم عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله أفعلة الفوارس أم رياحا عدلت بـم طهية والخشب ومنها النفي بما أولا وان نحو ما زيدا رأيت ولا عمرا كلفه وان بكرضربه وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذس وابن خروف يستويان ومنها حديث المجردة من سائحوا جلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على \* مفعول فعل مشتقأولا) سواء كان ذلك المفعول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو وقام زيد وعمرا كرمته وانما ترجح

فإن الرفع فيه أجود لان الكلام بعد ما مستأنف معطوف على غائبه وله وقوله فعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وسنة تأتي  
(تبيين) الاول تجوز الناطم في قوله على معمول فعل اذا العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت الثاني لترجيح النصب أسباب أخرى  
لم يذكرها هي هنا أحد هاتين يقع اسم الاشتغال بعد شبهه بالعاطف على الجملة الفعلية فيجوز أكرمتم (٥١) القوم حتى زيدوا كرمته ومقام

بكر لكان عبرا ضربته  
حتى ولكن خوفا بقاء  
أشبهها العاطفين فلو قلت  
أكرمتم خالد حتى زيد  
أكرمته وقام بكر لكان  
غير وضربته تعين الرفع  
لعدم المشابهة اذا تقع  
حتى العاطفة الا بين كل  
وبعض ولا تقع لكن  
العاطفة الا بعد في وشبه  
فانها أن يجاب به  
استفهام منصوب كزيدا  
ضربته جوابا لمن قال أيهم  
ضربت أو من ضربت  
ومثل المنصوب المضاف  
اليه نحو غلام زيد ضربته  
جوابا لمن قال غلام أيهم  
ضربت \* نالها أن  
يكون رفعه يومهم وصفا محلا  
بالمنصوب ويكون نسبه  
نساء المنصوب كما في أنا  
كل شيء خلقناه بقدرته  
النصب نص في عموم  
خلق الاشياء خيرا  
وشرا بقدر وهو المقصود  
وفي الرفع أيهم كون  
الفعل وصفا مخصصا  
وبقدر هو الخبر وليس  
المقصود لا بهامه وجود  
شيء لا بقدر لكونه  
غير مخلوق ولم يعتبر  
سيمويه مثل هذا الإيهام  
مرجحا للنصب وقال  
النصب في الآية مثله في

ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم  
أدعيتهم أم أنتم صاهتون (قوله فان الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل في طلب  
كأكرم زيدوا وأما عرافته قال الرضي ما بعد الفاء لا يجر في ما قبلها الا مع أمال كونها في غير محالها وإذا كانت  
زائدة قال الدمامسي ويعتبر أن بقدر الفعل قبل الفاء لا ينفصل بينهما وبين ما يابا أكثر من جزء واحد (قوله  
مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلاذ - ل  
ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لانه  
أصبح في اخراجه (قوله تجوز الناطم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبهه بالعاطف)  
اعطاء الشبهه بالعاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليهم من ترجيح النصب بعد مطابقة المناسبات بين  
المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتين عاطفتين لدخولهما على  
الجل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدهما بعض مما قبلها  
وفي لم يكن وقوعها بعد النفي ومثل لكان بل (قوله حتى زيدوا أكرمتم) محل كون زيد استنصوب بالفعل بمقدر  
اذالم يجعل معطوفا على القوم وأكرمتم تا كيد أي لا كرمتم زيد الذي تضمنه أكرمتم القوم أشبهوا لهم زيد الا  
لا كرمتم القوم وان أوجه كلام بعضهم لاختلافها ما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يمتنع بل يترجح كما  
يفيده قول المصنف الآتي والرفع في غير الذي مرجح اذ لا وجه لتعنيته غاية أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده  
سم (قوله استفهام منصوب) أي استفهام به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب لطابق الجواب  
السؤال ولهذا الرفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله  
ومثل المنصوب المضاف اليه) أي الى المنصوب ونسبته منصوب باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور  
(قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رتبة أو نصبت جعلت على الرفع  
خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يطاق جمع الكميات الغير المتناهية لان  
الخلق الابداد وغير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى  
على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه بقدره وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل  
شيء خلقناه كائن بقدره والمعيان متحدان وأجاب السعديان الشيء اسم للوجود أو تقييده فلا يرد أنه لم يخلق مالا  
يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى  
الاول نفسه وان كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر  
والحكمه عليه في الاول اعم منه في الثاني فهو ما بل وصدا عند المتبذلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة  
وحينئذ جعل الجملة صفة غير مقصودة لا بهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي الرفع أيهم كون الفعل الخ) انما قال  
أيهم لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفه أو بقدر خبره يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر حاله من  
الهاء كما سبقت كره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أي له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد  
الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيمويه مثل هذا الإيهام مرجحا للنصب) أي لانه يدفعه المقام فلا يخطر اليه  
ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا أو اردا في أن أيهم الوصفية جاصل مع  
النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدر الا من باب الاشتغال والاصل  
خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعملت التي فعلت ثم حذف العاقل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح  
لنصب وقد يدفع بان احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أي من أجل

زيد اضربه قال وهو عربي كثير وقد قرئ بالرفع لكان على أن خلقناه في موضع الخبر للابتداء والجملة خبران وبقدر حال وانما كان النصب  
تصافي المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفه لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى  
في كل شيء فاعلم في الزبر

أن الصفة لا تعمل في قولها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أي لتأتي الوصفية التي بها الاستقاسة المعنى إذا نصب  
يقتضي أنهم لم يفعلوا في الزبر أي صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا أذ لم يوقعوا فيها فعل لابل الكرام  
الساكنون أو وقعوا فيها الكتابة فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتا لكل شيء لأن المعنى  
حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وإن كان مستقيما خلاف المعنى المقصود  
جاء الرفع إذا المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية وكل  
صغير وكبير مستطر (قوله وإن تلا المعطوف) أي غير المفعول بآما أما المفعول بها نحو زيد قام وأما عمرو  
فاكرمه فالجواز رفعه مالم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطالب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة  
ذات وجهين) يعني اسمية المصدر فعلية المحز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين  
وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبو غلامه منطلق في قولنا زيد أبو غلامه منطلق (قوله بشرط  
أن يكون في الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن جملة حية تتركب من معطوفة على الخبر  
ولا بد فيها من رابط كالخبر والمثيل بما ذكره مني على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى  
الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ماله بعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف  
خزانة ولو قال أو عطفت بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وإنما قامت الفاء مقام الضمير  
لأنها لا فادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير (قوله لأن في كل منهما مشاكلة) ولأن سلامة  
الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أي للمعطوف  
عليه (قوله عنده) لا حاجة إليه أن يرجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له أن يرجع الضمير  
للمبتدأ المعنى ما هو الحاصل له على ذكره مراعاة قوله سابق بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول الخ (قوله  
فأنه لا أثر للعطف فيه) أي على الجملة الصغرى يعني أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تساط ما للتعجبية  
على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالرجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على  
خبرتها وأجواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين  
(قوله عنان النصب) أي بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما في التصريح فلا ينافي عزو المنصف  
في تنبيهه إلى الاختفاء ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبني على أن العطف على الكبرى لفوات  
التناسب في النصب حينئذ دفع عطفه (قوله يحيزونه) أي مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمايني و  
سم قال الإسقاطي فيكون سببتي مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصريح بعد ذكره أن هذا المذهب  
الثاني ظاهر كلام سيوييه مانصه ونقل ابن عصفور أن سيوييه وغيره لم يشترطوا ضمير أو واسم تدل لذلك بإجماع  
القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان من والجم والشجر يسجدان وإس فيهما ضمير يعود  
على والجم والشجر اه ووجه الاستثناء أنهم يفتقرون في الثواني ما لا يفتقرون في الأوائل اه كلام الإسقاطي  
وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوي لا لفظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على  
الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم للقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظي تقول  
باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاختفاء والسبب في وهو المختار يدل على أنه معنوي وظهر أن قوله تفرعا  
على ما ذكره مما مانصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا إلى بيان وجه استثنائه  
خلاف اسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من القساحل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي  
ومن معه اشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كتم (قوله الواو كالفاء) رد بان الواو أوقات تكون للجمع في المفردات  
ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويتعدا لكن سنعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين  
(قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلا كالفاء (قوله  
شبه العاطف) وهو حق ولكن وبالأدلة اثبات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا  
سبقت جملة ذات وجهين ولا يأتي صحة النصب هنا لا بشرط الرابط الضمير أو الفاء إلا عطف هنا حتى يحتاج إلى

(وإن تلا المعطوف)  
جملة ذات وجهين غير  
تعجبية بأن تلا (فلا محجرا  
به) مع معوله (عن  
اسم) غير ما التعجبية  
(فأعطفن محجرا) في اسم  
الإشغال بين الرفع  
والنصب على السواء  
بشرط أن يكون في  
الثانية ضمير الاسم  
الأول أو عطفت بالفاء  
نحو وزيد قام وعمرو  
أكرمه في داره أو عمرو  
أكرمه برفع عمرو  
ونصبه فالرفع مراعاة  
للكبرى والنصب مراعاة  
للصغرى ولا ترجح لأن  
في كل منهما مشاكلة  
بإشغال ما أحسن زيدا  
وعمرأ أكرمه عنده فأنه  
لا أثر للعطف فيه فأن لم  
يكن في الثانية ضمير  
الاسم الأول ولم تعطف  
بالفاء فالأخفش والسبب في  
عزوه النصب والفارسي  
وجاعة منهم الناظم  
يحيزونه وقال هشام الواو  
كالفاء وهو ما يقتضيه  
كلام الناظم  
(تنبيه) شبه العاطف  
في هذا

أيضا كالمعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو أن اضربت القوم حتى عراضرت به والثاني نحو ههنا يضرب زيد وعمرا بكرمه برفع عمرو  
ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير لذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا (٥٣) أو مساويا (رجح) على النصب

لسلامة الرفع من الاضمار  
الذي هو خلاف الاصل  
فرفع زيد بالابتداء في  
قولك زيد ضربه أرفع  
من نصبه باضمار فعل  
ونصبه عري جملته خلافا  
لنصبه وأشبهه  
الشجرى على جوارزه قوله  
فارسا ما عادره ملحه  
\* غير زميل ولا تكسر  
وكل ومنه قراة بفتح  
جناح عدن بدخولهم  
بنصب جنات ثم اذ  
عرفت ما أوردناه من  
القواعد (فأبيح) لا  
فيما يرد عليك من الكلام  
أن ترد إليه وتخرج  
عليه (أفعل) ودع ما لم يبع  
لك فيه ذلك (وفصل  
مشغول) من ضمير الاسم  
السابق (بمحرف جر  
مطلقا) (أو بإضافة) (أو  
تتابع أو به) (أو  
(كوصل بحرف جر)  
جميع ما تقدم فلاحكا  
الخمس الجارية مع اتص  
الضمير بالمشغول بخبر  
مع انفصاله منه بماذا  
فيجب النصب في نحو  
زيد مررت به أو فعلا  
أو حدثت عليه أو  
غلامه أو أكرمت أو  
أوغلام أخيه أكرمت  
يجب في نحو وان ز  
أكرمه ويمتنع النصب

الرابط (قوله أيضا) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف  
النائب للفعل بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فتقولك مثلهذا قائم الاب وعمرو بكرمه هو أرجح من قولك هذا  
قائم الاب وعمرا بكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير ناسبة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوى الرفع  
والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمرو مفعول به الأكرام وإذا رفع أجاد أنه فاعل  
الأكرام إلا إذا برز الضمير لجرى بان الخبر على غير من هو له وقيل هذا يضرب زيد وعمرو بكرمه هو مفعول عدم الأبرار  
كما في عبارة الشارح لا يتعد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بين ما يبل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده  
وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاختلاف المعنى  
ووجود التناسب على كل ولونه الشارح على الأبرار مع الرفع أو مثل بنحو هذا يضرب زيد وعمرا أكرمه في داره  
البيان أولى (قوله في غير) متعلق برفع على ما قاله الشيخ خالده الظاهر (قوله فارسا ما عادره) أي تركوه وما  
زائدة ملحما بالماء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يحد له مخلصا غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير  
حيان ولا تكسر بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل يفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره  
لجزمه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتمل على أن يكون مختصا كأمرو وفارسا بكرة  
محمضة أحجب بان ما وان كانت زائدة فهي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فأبيح الخ) فائدة دفع  
توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي  
(قوله فيما يرد الخ) حال من ما أتى هي مفعول مقدم لأفعل وقول البعض حال من ما على رأي سيئويه أو من  
ضميره في الخبر على رأي غير مني على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التفسير السقيم وقوله  
أن ترد إليه نائب فاعل أبيح كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح  
وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيح وضمير ترويه وتخرج به إلى ما أبيح وإلى عليه إلى  
ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذي أبيح لك رده إلى ما أوردناه عليك من القواعد  
وتخرج به عليه حالة كون ذلك الحكم كأنما يرد على إسنادك من الكلام ولو قال الشارح فأبيح لك مقتضى  
تلك القواعد أن فعل ودع ما لم يبع مقتضاها كان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول  
وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بمحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أي بضاف أو ذي  
إضافة وقوله أو به ما عاقبه إشارة إلى أب أو في كلام المصنف مانعة خلو فيجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام  
المصنف بان الفصل لا يقيده بما ذكره يجوز زيد اضربت راغبافيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ  
فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله في جميع ما تقدم) أي من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدور في الوصل  
مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لا يزمه كما مر والمراد التشبيه في مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا  
يبر أن النسب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سيذكره (قوله أو حجت عليه الخ) أي بهذا الإشارة إلى أنه  
لا فرق في حرف الجر بين المباء وغيره فهو مراعاة لقوله السابق بمحرف جر مطلقا (قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية  
الأحكام إلا أن يكون اسم الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أي ويختار  
النصب في زيد أمره أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيد اضربه ويستوى الأمران في نحو  
زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمرو أكرمت في داره وترجح الرفع في زيد مررت به كما  
يترجح في زيد ضربه (قوله أحسن منه في نحو زيد اضربت أخاه) لأن المقدور في الأول من لفظ المذكور ومعناه  
وفي الثاني من لازم معناه فقط وعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني وقول  
البعض بين العامل وشاغله وهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيد امرت يا أخيه لأنه في الأولى كما ستعرفه

ويتعين الرفع في نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حجت عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو وكما يجب الرفع في نحو  
زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الأمثلة (تنبيه) النصب في نحو زيد ضربه أحسن منه في نحو زيد اضربت أخاه

والفعل بمعنى الحال  
أو الاستقبال (بالفعل)  
في جواز نفسه **ير** ناصب  
الاسم السابق نحو **أزيدا**  
**أنت** ضاربه أو **مكرم**  
**أخاه** أو **مأربه** أو **محبوس**  
عليه **تريدا** الحال أو  
الاستقبال كما تقول  
**أزيدا** تضربه أو **تكرم**  
**أخاه** أو **تؤربه** أو **تحبس**  
عليه وإنما المتع **زيدا**  
**أنت** تضربه بخلاف  
**أنت** ضاربه لاحتمال  
الوصف الي ما يعتمد  
عليه بخلاف الفعل فان  
كان الوصف غير عامل لم  
يجز أن يفسر **عالم** فلا  
يجوز **أزيدا** أنت تضربه  
أو **محبوس** عليه **أنت**  
وإنما يكون الوصف  
العامل كالفعل في  
التفسير (ان لم يكن  
مانع حصل) يمنع من  
ذلك كوقوعه صلة لآل  
لامتناع عمل الصلة فيما  
قبلها وما لا يعمل لا يفسر  
عالم لا ومن ثم امتنع  
تفسير الصلة المشبهة  
بلا يجوز **زيدا** أنا تضربه  
ولا وجه الإيضاح منه  
(تنبيه) يتعين الرفع في  
**زيد** عليه **زيد** يضربا  
أي **أياه** لا **نفسه** ما غير صفة  
(قوله وقدمر) عبارة  
الشارح تفيد أنه شرط  
للتفسير **بأن** قال  
للتفسير **أن** ناصب له (قوله

(قوله وفي نحو زيد اضربت أخاه أحسن الخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيد امررت به مع زيد اضربت أخاه والمفعول عن أبي حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفعلين معني واختلاف متعلقهما معني فيه (قوله وسوفي ذا الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يخص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمتنوع والمجوع جمع تصحج كزيد انتم اضارباه وانتم ضاربوه وانتم ضارباه وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيد انتم ضارباه أو انتم ضاربوه (قوله هذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو زيد انتم ضارباه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ يرفع المذكر كونه مفسرا للمحذوف المرفوع وقتما مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل المحجة اعتماده وهو مبتدأ وانتم مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضارباه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولا جمل أو لهما جى بالاستفهام (قوله أو محبوبس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظرت الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوبس أي مقصور وانتم ان نظرت الى المبتدأ الذي هو انت وانتم نائب الفاعل الضمير المجرور وعلى الالام كن في محل نصب (قوله بخلاف انت ضارباه) أي بخلاف زيد انت ضارباه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضا وجه عدم وروده ان مراد الشارح توجيهه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيد أنت ضارباه بالاستفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيد أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لانثافي قوله سولان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو ان الوصف لا يفضل من معوله باجتنبي كالمصروف في الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهي وحينئذ لولم يشتمل الوصف بالضمير ووسط على الاسم المتقدم لينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويحاج بان المراد كما مر أنه لو سيط عليه لصلح بذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذ من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهي الفصل المنوع وقوع الاجتنبي بعد الاسم مع تأخر المجهول عنها كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المجهول عليها كما في أزيد أنت ضارب لان المجهول وان تقدم لفظة متأخرة بقرينة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يكن مانع حصل) فله يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسرا للنائب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف ان لم يكن مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لانه من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سيط عليه وان عرض مانع من ذلك وجهه أنه لا عابله لانه اذا عارضه عملها عارض وقوعها صالحة فلا وقوع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكل البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للوصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تقدير الصفة المشبهة) ظاهره ولو لمع الطرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العجز أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله بتعين الرفع في نحو زيد علمك) أي على ان زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في النهر سم قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصلح أن يكون اسم الفعل

المغائب الخ) فيه ان اسم الفعل يدل لوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا يابه اللهم الاعلى بعض الاقوال



أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب وهو هو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنى محمية اسم الفعل وحده فاعرفه ومواده بتعيين الرفع استناع النصب محذوف بفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه محذوف مدلول عليه بالمدكور لا على طريق الاشتغال أما قول كلزم واضرب إذا لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب التيسير وأما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر في معنى قوله تعالى والذين كفروا فاعلموا أنهم كافرين الذين مبتدأ ونعسان مصدر لفعل محذوف هو الخبر أي نعسان الله تعالى فاعلموا أنهم كافرين أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قوله نحو أن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نسبه على الاشتغال محذوف بفسره تعالى والذين كفروا المانع وهو الفاعل لأن ما بعده لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني وقيل له يجوز الفاء أولى من تعليل المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استئناف للبينين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وأبست لام التقوية لأنه لا زمة ولا م التقوية غير لازمة بمعنى فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل أنها تنسقط فيقال سببها زيد وأورعها ياء فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيد أسقى ما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن ظاهرها في المغنى بناء على تعليله السابق وكسب الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيد أسقى مثله أي بآبنت زيداً (قوله الذي لا يخل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضرب في المثال واحترز ما يخل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفصح عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل والظاهر الخ) يعني أن الارتباط بينهما الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا للضمير يحصل بتتابع الشاغل الاجنبي لاشتغال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء في قوله بتابع وبالأسم سببية لأن كلاً من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسبب ذكر الشارح وجه آخر (قوله سببية له) أي للاسم السابق (قوله نعمنا) أي لذلك المتبوع ومواده تقسيم التابع وبقي البديل وسبب ذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً نعم برده عليه أن العلاقة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمراً والذي يحبه أي يحب زيداً وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمراً ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيداً ضربت رجلاً وعمراً أخاه وحينئذ لا تقسم غير مستوف ولو حل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أي بشرط أن لا يعاد معه العامل كما في التمهيل واللام يحصل به الربط بخبره عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان لا حسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيداً ضربت كما في سم (قوله فتكون العلاقة بين زيداً وأكرمته) أي بسبب عمله وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذفاً أي بالعمل في مجموع تابع سببي وبالعمل في نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمنا في قوله وعلقة بين العامل والظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في) لوقال به في مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالصانف (قوله في نية تكرر بالعامل) يعني أن عامل البديل فعل مقدر فهو مع البديل جملة أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتق على البديل منه والبديل جملة واحدة باعتبار إظهار اللفظ وقال الرواد في عامل البديل وإن كان مقدر لا يمكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره فتفت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره فتفت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا

نعم يجوز النصب عنده من يجوز تنقيح معول اسم الفعل وهو الكسائي ومعول المصدر الذي لا يخل محذوف مصدرى وهو المبرد والسيرافي (وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حاصله بتابع) سببي له بغير على متبوع أجنبي منه وهو الشاغل نعمنا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كلمة بنفس الاسم السببي (الواقع) شاغلا فتكنا تقول زيداً أكرمته أخاه أو محبه فتكون العلاقة بين زيداً أكرمته عملاً في سببيه كذلك تقول زيداً أكرمته رجلاً يحبه أو أكرمته أخاه أو عمراً أخاه فتكون العلاقة محبة في متبوع سببيه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلاقة الضمير الراجح إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في أي أن وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جر ونحوه (تنبيه) لو جعلت أخاه من قولاك زيداً أكرمته عمراً أخاه بدلاً لامتعت المسئلة نصبت أو رفعت لأن

البديل في نية تكرر للعامل (قوله رد الخ) سبق أن سقيا لك بتعريفه أنها للبينين ويتردد الباب في المعنى متجه

الدامني القول بان البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين وعدوا  
 القول بان عامله العامل في متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيدي والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله  
 فتح الاول عن الرابطة) فلا يصح أن تكون خبران رفعت لعدم الرابطة بين المبتدأ والخبر ولا مقسمة لئلا يصيب الاسم  
 السابق ان نصبت لعدم الرابطة بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان  
 أو الاسماء معهما بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دماضي (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية  
 أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل على ان وقوله نحو ازيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون  
 الخ) كأنه يرفع في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التمهيد ويصرح به قول صاحب الجمع أيضا  
 الاشتغال في الرفع كأنه نصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام وبترج في نحو ازيد قام ويجب  
 العامل كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان العامل لو رفع عن  
 الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما على اللاحق لعارض أن الفاعل  
 ونائبه لا يتقدمان لالذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا قدرت ما كافة غير كافة كان الرفع جائزا الواجبا  
 لجواز الأعمال والالقاء حيث ذكروا كالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لا يعمل  
 محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليه فاعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل  
 لكان أحسن اذا الفاعلية ليست رافعة إلا أن تجعل البناء على السلبية وأعم لدخول نائب الفاعل في نحو ان زيد  
 ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أو رد عليه اللقائي أن أداة الشرط انما تطلب  
 فعلا رافعا أو ناصبا أو كون استجارك تفسير لا يتعين لجواز أن يكون نعتا أو التقدير ان وجدت أحد أو أجاب يس  
 بان مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب  
 الرواداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذ لم يرد به الاشتغال وامامنا نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى  
 الاشتغال في غيرها فيمتنع لان التلاوة ورفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجوبه من الاشتغال (قوله  
 على الفاعلية) أي بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يزداد الكوفيون فانهم قائلون  
 بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أيسر من جواز تقدمه من قال لا يتقدم قاله  
 الدماضي (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أي من نفي أو استهزام (قوله  
 نحو زيد يقيم) المتأخر تحت الفاعلية فيه فرار من الاخبار بالجملة الظلمة المختلف فيها وفيه كما قال المصريح ان ذلك  
 يستدعي حذف الفعل المقروء بلام الامر وهو شاذ وكيف يكون راجحا في نحو قام زيد وعمر وقعدت تحت  
 الفاعلية طلبا للتماس بين المتعاطفين وفي نحو أشر بهدونه لان الغالب أن ههنا الاستهزام يليه الفعل وكذا  
 في أنتم تخلفونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمر وقعدت عنده) انما استوى الامر ان  
 فيه لان في كل منهما مشاكلة المقطوف على ما فالرفع على الابتدائية هو الحاجة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى  
 والشرط المتقدم هو جوده واشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

لأن تعدى الفعل ولزومه

من اضافة الصفة الى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند الإطلاق لا المتعدي  
 بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة  
 الى الموصوف لان الذي سيذكره صراحة المتعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى المفعول به)  
 أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم (قوله امران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الآن يقال هو محل  
 مفعلي لاجل اعراب لكن لا ينبغي ما في تحجیل الشارح كلام المستغنى الامر الثاني من التكلف الذي لا حاجة اليه  
 ولا دليل عليه (قوله ان فصل) أي ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول  
 لانها ضاحية لذلك بحسب الاصل فهي متعدية واستعمالها اللازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله  
 الرواداني والمراد أن فصل من غير توسع يحذف الخبر كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف اليليه ثم والنهار

تتم بحسب ذلك أن قلنا  
 أن العامل في البدل هو  
 العامل في المبدل منه  
 وكذلك امتنع اذا كان  
 العطف بغير الواو ولا فائدة  
 الواو معنى الجمع بخلاف  
 غيرها من حروف العطف  
 (خاتمة) اذا رفع فعل  
 ضمير اسم سابق نحو  
 ازيد قام أو غضب عليه  
 أو ملاسا الضمير نحو  
 ازيد قام أبوه فقد يكون  
 ذلك الاسم السابق  
 واجب الرفع بالابتداء  
 تخرجت فاذا زيد قام  
 وليتما عمرو وقعد اذا  
 قدرت ما كافة أو بالفاعلية  
 نحو وان أحد من  
 المشركين استجارك وهلا  
 زيد قام وقد يكون راجح  
 الابتدائية على الفاعلية  
 نحو زيد قام وذلك عند  
 المبرد ومتابعيه وغيرهم  
 يوجب ابتدائية لعدم  
 تقدم طلب الفعل وقد  
 يكون راجح الفاعلية على  
 الابتدائية نحو زيد يقيم  
 ونحو قام زيد وعمر وقعد  
 ونحو أشر بهدونه  
 وأنتم تخلفونه وقد  
 يستويان نحو زيد قام  
 وعمر وقعد عنده والله أعلم  
 (تعدى الفعل ولزومه)  
 (علامة الفعل المتعدي)  
 الى مفعول به فاستمر  
 ويسمى أيضا واقع الوقوع  
 على المفعول به ونحو اوزا  
 تجاوزته الفاعل الى  
 المفعول به أمران الاول صحة (أن فصل

مفعول بخلاف مخرج  
فانه لا يقال منه زيد خرج  
مخرج ولا هو مخرج بل  
مخرج به أو اليه فلا يتبع  
الاباء الحرف والاختراز  
بها غير المصدر من هاء  
المصدر فانها اتصلت  
باللازم والمتعدي نحو  
الخرج خرج زيد  
والضرب ضرب زيد  
(تنبيه) هذه الهاء اتصلت  
بكان وأخواتها والمعروف  
أتم أو واسطة أى لا متعدي  
ولا لازمة ولعلها جعلها  
من المتعدي نظرا الى  
شيئها به ورجا طائفة  
على خبرها المفعول  
(فانصب به مفعوله ان  
لم يصب) ذلك المفعول  
(عن فاعل نحو قد برت  
الكتب) فان تاب عنه  
رفعه به كإساف (ولازم  
غير المعدي) غير المعدي  
يستأ ولازم خبره أى  
ماسوى المعدي هو اللازم  
اذ لا واسطة ويسمى  
قاصرا أيضا لقصوره  
على الفاعل وغير واقع  
وغير مجاوز لذلك (وحتم  
\* لزوم أفعال السباني)  
وهي الطائعات والمتراد  
بلفعال السباني ما دل  
على معنى قائم بالفاعل  
لازمه (كنهم) بكسر  
الهمزة الرجل اذا كثر  
أكله وشبع وجبن  
وحسن وقبح وطال

( ٨ - صبان - ثانی ) وقصر وما أشبه ذلك و ( كذا ) ما وزن ( أفعال ) نحو وأشعر وأشبأز واطمأ واما الحق به وهو أفعول  
نحووا كوهذا الفرخ اذا برئ ( و ) كذا ( المضاهي ) أي المشابه في الوزن أفعول نحووا حنجم

افعمل فيكون من المشبه به وحده فتدفع المشبه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما الحق به والذي شابه افعمل  
وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه به والمضاهي في غاية  
السقوط إذ لا داعي إلى جعل المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما الحق بافعمل أصلي اللامين من الوزنين الآخرين  
بل تمثيل الشارح المضاهي افعمل بنحو آخر نجم والمضاهي افعمل زائد إحدى اللامين بنحو اقنسس والمضاهي  
افعمل بنحو آخر بني صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهي بكسر الهاء إلا أن المشبه للصبيغ الثلاث في الوزن  
وأما أن تقولهم أن كلام الشارح في التنبية بأبائه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض  
لأن النظر لها مع تلك الصبيغ فاحفظ ما تلونه عليك (قوله وهو وزنان افعمل) لوقال كان عمل لكان شاملا لا نحو  
أخو فصل (قوله وقد جاء منه المتعدي) أي شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المدح (قوله واغرندي) بالغين المعجمة  
مرادف امرندي كما في المعنى فقول الشارح أي علا وركب راجعا لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهي)  
أي على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أي على رأى المصنف من جواز حذف عائذ ال  
الموصولة (قوله ما اقتضى) أي أفاد (قوله فحوظ الخ) أي بضم العين فيما عدا دفس فإنه بكسر هاء لا غير  
وورد فتح العين أيضا في ظهور كسرهما وفتحها أيضا في نجس وقد ر هذا مجموع ما في القاموس والمصباح ومختار  
الصالح وبه يعلم ما وقع لبعض من القصور والدعوى التي تحتاج إلى بيضة (قوله أو عرضا) زائد في المعنى أولونا  
كأخروا خضر وأدم وأحار واسود أو حلية كدعج وكل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل  
بالفتح أو فعل بالكسر ووصفه ما ليس الأعلى فعمل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار إذا كذا كأغدا البعير  
أي صار ذا غدة وكونه على استغفل كذلك كاستغفر الطين أي صار سحرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما ذو  
حركته فإنه لازم كشيء ومتمدد كمد ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهم متعديان فإن أخرجهما منه بجعلهما  
نابتين أو مترابطين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجيا أفاده الدفوشري أي لدخولهما فيه حينئذ مع  
أنهما متعديان وذ كذا ما اقتضى عرضا بعد ذ كذا ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة  
والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى  
العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذ كذا في تعريف السجية السابق هذا التقييد  
أعني ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أي غير دائم فيه وبهذا التقييد فارتقت هذه  
الأفعال أفعال السجيا (قوله كرض وكسل الخ) وكها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طواع الخ) المطاوعة  
قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر بلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الأثر من الأول والثاني مع التلاقي  
اشتقاقا والقيد الأخير لا يخرج نحو ضربته فتألم وقد يخاف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقعه على شيء من  
جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال في تألم بخلاف نحو كسرتة فلا يجوز أن يقال في أن كسر أعدم  
توقعه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبني على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب العلم  
فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعتة فنام مما  
يقضى فيه كثير الأول إلى الثاني بلا مطاوعه وكذا علمته فتعلم يلزم أن يكون مثل أضجعتة فنام لأن الحقيقة  
المتقدمة ليست حتمية لازمة لثبته ولا مستلزمة لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم إنما هو فاعله أن  
علم لما هو من جانب العلم والمعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فتعلم لاحتمال التجويز بعلمته في عالجت  
تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرتة فأنكسر على هذا التجويز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرتة في صحة  
المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا  
لازمين معا أو متعديين معاً إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو علي أنهم أجازا الاثنين سمع في شعرهم  
منه - وى ومغنى من هوى وغوى وهما لا زمان ورد بانها - حاضر ورة وقيل - مطاوعان لاهو يته وأغويته  
وضعف بان الفعل لا فعل شاذ وزعم ابن بري أنهم ما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعظمته درهما فاعطاني  
درهما وإلى واحد نحو استعظمته فمخني ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة

تقال أخرجت الأبل أي  
اجتمعت وما الحق به وهو  
وزنان افعمل زيادة  
أحدى اللامين نحو  
(اقنسس) يقال اقنسس  
البعير إذا استنع من  
الانقياد أو فملى نحو  
أخو الديك إذا انتفش  
للققال واسلق الرجل  
إذا نام على ظهره وقد جاء  
منه المتعدي نحو  
امرندي واغرندي أي  
علا وركب في قول الرازي  
قد جعل النعاس  
يسرندي \* أدفعه عنى  
ويغرندي (تنبيه)  
يجوز في اقنسس أن  
يكون مفعولا للمضاهي  
والأولى أن يكون فاعلا  
له والمفعول محذوف أي  
والمضاهي اقنسس لما  
عرفت أنه ملحق بأخر نجم  
(و) كذا حتم أيضا  
لزوم (ما اقتضى) من  
الأفعال (نظافة أو دنسا)  
نحو ونظف وظهر ووضوه  
ودنس ونجس وقد ر  
(أو عرضا) وهو ما ليس  
حركة جسم من معنى قائم  
بالفاعل غير ثابت فيه  
كمرض وكسل ونشط  
وفرح وخرن وتم إذا  
شبع (أو طواع المعدي  
لواحد كده قامتدا)  
ودرجت الشيء فتخرج  
أما مطاوع المتعدي  
لاكثر من واحد فإنه  
متعدد كالم

كافي المعنى (قوله عدلازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فدخل المتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر (قوله بمعنى اذهبته) فيه اشارة الى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعتراض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كافي الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير القاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي اتصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر في تمثيل الشارح اشارة الى أن المراد بالتعدية في المتن ما يشتمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للنحور) وناسبه عند المصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجاريس (قوله وشذ بقاؤه الخ) ويدطر في رب نحو وليل كوج البحر (قوله اشارت الخ) صدره \* اذا قيل أى الناس شرقية \* اشارت الخ والاصل اشارت الى كليب الا كف بالاصابع فدخله الحذف والقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجوع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمخدوف أى هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يمجوها جريرا (قوله فأنما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعقبا بمخدوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والوجه عند ما صنعته الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقية قوله وفي أن وأن يطرأ الخ ولان الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع بالنصب والصفة ما يفيد هذا الوصف من أن تقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن تقيض النصب عند الحذف وهو الجرح قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول واد في السعة) ظاهره تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم النذرة وحينئذ يفي عليه نوعان الوارد في الصفة مع الفصاحة والنذرة كقوله تعالى لا تعدن لهم صراطا المس- تقيم أى على صراطا والوارد في السعة مع الضعف والنذرة سمع مرت زيدا (قوله نحو شكرته ونحمته) مبنى على القول بأنهم الا زمان قال حفيدا الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون فصيح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أولم يسمع وهذا بعينه في فصيح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد والدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرونا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذ لان اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثر او لوفى منصوبه بالمجموع كاله الروداني (قوله آيت) بفتح اء أى أقسمت خطاب الملك هجاء الشاعر خلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما غسل) بالاهمال والفتحة أى اضطرب وصدر البيت \* لدن بمنز الكف يغسل متنه \* فيه كما غسل يصف رجلا بانه لدن أى لين والباء في بمنز سببية وقوله يغسل متنه أى يضطرب ويترصد وقوله فيه أى مع هذا الخ (قوله وحذفته في أن وأن) أى معهما وظاهرا اختصا اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كافي التسهيل فنحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو شئت اكراما ونحو فليمنظرا أيها الزكى طعاما وليت شعري هل قام زيدما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فليمنظري جواب أيها الزكى الخ وليت شعري بجواب هل الخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعث أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر ومنه أيضا كما سمينه عليه الشارح فنحو حدثت كى تكروني على جعل كى صدريه مقدرا قبلها الام التعليل لا تعليلية مقدرا بعد رها أن وفي الدما مبنى عن ابن عصفور أن الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والاخر بالجار أنه يجوز حذف الجاران تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بربت القلم السكين وقبضت الدراهم من يدا ومنه واختار موسى قومه من رجب لاقال ابن عصفور ويحتمل أن

(وعدا لازما بحرف جر نحو وذهبت بن يدعى أذهبته ونحمت منها وغضبت عليه (وان حذف) حرف الجر (فانه نصب للنحور) وجوبا وشذوذ بقاؤه على حروف قوله اشارت كليب بالا كف الاصابع أى الى كليب وحيث حذف الجار في غير أن وأن فأنما يحذف (نقلا) لاقياسا مطردا وذلك على نوعين الاول واد في السعة نحو شكرته ونحمته وذهبت الشام والثاني نحو وصر بالضرورة كقوله آيت حب العراق الده أطعمه \* وقوله كما غسل الطريق الثعلب أى على حب العراق وفي الطريق (و) حذفه (و) أن وأن يطرأ قياسا (مع أمن ليس كعبت أن يدوا) أو عجبتم أن جاءكم كرم من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو من أن يدوا أى يعطوا الله ومن أن جاءكم وبانه فار خيف اللبس امتنع الحذف كافي رغبته أن تفعل أو عن أن



قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أي عدم فهمه فيكون اجالا فهو مبني على مذهب المصنف من شعول اللبس للاجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبني على هذا أيضا لانها من الاجال وقد مر غير مرة أن الحاق أن بينهما فرقا وان الاجال ليس معيبا ما لم يكن المقصود التعمين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الاول أنه لا اجال في الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحذف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عين لانه لا اختلاف في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل الثاني أن الاجال مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمنع الاجال اذا لم يقصد انكساره (قوله قرينة كانت) أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى في فقطوع عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما هن وفرقة ترغب عنهن لهما متهن وهذا لا ينافي وجود القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لاجل الابهام) أي لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا تناسب المقام (قوله لهما متهن) بالجملة أي قصهن ومنه ما وراء الخلق الدمع الانخلق التسميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أي تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاب بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال في تعميدهما باجاب فافهم (قوله لطم لهما بالصلة) أو ردا أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بان العلة النحوية غير مطردة بانهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيمويه مكان الخليل والخليل مكان سيمويه كما في المغني والتصريح اه وعبارة المغني بعد نقل النص عن سيمويه أكثر الخويين وجوز سيمويه أن يكون المحل جوا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جرم كان قولا قويا اه فليس في كلام سيمويه تعيين الجرم كما يوجه جعله مذهب له فافهم (قوله تسكا بقوله الخ) أي حيث جرم العطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليه لي لان تكون حبيبة لي ولالدين انما الابهام به وانما زرتها الضرورة نزلت بي في العبارة قلب ويحتمل أن الابهام على نحو من إن تأمنه بقضار أي دين عليها قاله الهمامي ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أي الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان الجور وغيره وان فاليه يتصب لضعف حرف الجور عن أن يعمل محذوف وقائل المقول الاول قاس على مجرور ورب مع أن من النجاة من يحصل الجرم عند حذف رب وارب لا رب فأفعل التفضيل على بابه وأعمل القائل بالنصب يجب عن البيت بان جردن بالعطف على توههم اللام (قوله كي المصدريه) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المغني (قوله سبق فاعل معنى) أي وسبق مالا يجز على ما قد يجز فاختار زيد الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمر أولا يقال اخترت أحبيهم القوم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دما سني (قوله من ألبس) يضم السين أمر الجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن الأمور باللباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا عمرا) توقف سم في جواز تقديمهما مرتين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلمه بعدم اللبس أي والحاصل في الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثاني على الاول متأخرين معان الفعل أو متقدمين معانها

الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدما متهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين (تنبيهان) الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطم ولهما بالصلة \* الثاني اختلافه في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي الى أن محلهما جرمتسا بقوله وما زرت لي أن تكون حبيبة

الى ولادين بها انما طالبه يجردين وذهب سيمويه والفسراء الى أنه ماني موضع نصب وهو الاقيس ومثل أن وأن في حذف حرف الجار قياسا كي المصدريه نحو جئتكم كي تقوم أي لكي تقوم (والاصل) في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي الى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل) أي أن يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كن من قولك) ألبس من زاركم نسج اليمين) فان من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ونسج اليمين هو الملبوس فهو المفعول في المعنى ويجوز العدول عن هذا الأصل

محصورا كما أعطيت زيد الادرها وظاهر الاول ضمير متصل نحو انا أعطيتك الكوثر (وترك ذلك الاصل) مانع وحده (كما قد يرى)  
أي قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيدا (٦١) أو ظاهرا والثاني ضمير متصل

فتأمل (قوله محصورا) أي فيه (قوله أو ظاهرا أو الاول ضمير) اعتبر منه جفيدة الموضع بأنه يجوز تقديم الثاني على  
الفعل وأجيب بان لزوم الاصل اضافي بالنسبة الى امتناع تقديم الثاني على الاول لا مع الفعل (قوله أي قد يرى  
واجبا) إشارة الى أن حتما مفعول ثان يرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة الى أنه حال من ضمير يرى مقدمة  
ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أي ترك حتما أو حالا من ترك على مذهب سيبويه و يرى على هذه  
الثلاثة معني يعتد كما في رأي الشافعي حل كذا بناء على القول بان رأي يعنى اعتد متعدي الى واحد كما في  
محله (قوله كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا) أي فيه قال سم مالم تحضه انظر اذا تعارض خوف  
اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه نحو ما أعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه ان  
قدم حذف اللبس انعكس المحصر وان قدم عمر ولا حل المحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال براعى المحصر  
مع القرينة الدافعة للبس اه أي كأن يقال ما أعطيت عمرا عدي الا زيدا ويظهر لي أن من مراعاة المحصر مع دفع  
اللبس تقديم الامع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمرا بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى  
متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير  
مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الرواداني الظاهر أنه يدل  
عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال في هذا الزوج الحاربية أعطيت له أباها وفيما قبله عمر وما أعطيت له الا زيدا ونحو  
ذلك مما يؤدى الى المراد بالحدود (قوله حاز وجاز) أي حاز تقديم الثاني وحاز أخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير  
على متقدم رتبة (قوله يحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب الممتد والخبر (قوله وهى  
المفعول من غير باب ظن) لوقال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعدة لكان أعم وكان التحصيص بالمفعول  
ليكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لاقتصارا كما تقدم في قوله ولا تجز هنا بلا دليل الخ  
(قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضرب بنى زيد سم (قوله أو اقتصارا)  
لا يقال هذا لا باقى في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل عليه اجالا فلا يكون حذفه الدليل لانه قول المراد  
دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجالا وهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا  
حذف مفعول الفعل المزيل نزلة اللازم على رأى النجاة ورأى اليمانيين ووافقهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلا  
وعبارة المعنى بعدد كرأى النجاة والتحقيق أن يقال أنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير  
تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا اليه فعل كونه عام فيقال حصل حربى أو ذهب وتارة  
يتعلق بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهم ما ولا يدكر المفعول ولا ينوى اذا المنوى كالثابت ولا يسمى  
محدوفا لان الفعل ينزل لهذا المقصد منزلة ما لا مفعول له ومنه رى الذي يحى ويميت وتارة يقتصد اسناد الفعل  
الى فاعله وتعلقه بفعله فيذكر ان وهذا النوع الذى اذ لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما وعدك ربك وما فى  
أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أي حكمة فلا يشك في جانب الله تعالى اسقاطى  
(قوله كتناصب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية تصريح (قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أي  
القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكلا يجاز الخ) أي وكما يصحح النظم وهو كثير (قوله  
فان لم تفعلوا وان تفعلوا) أي الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهادتك بدليل ما قيل (قوله أو استهجنانه) أي  
استعجاب التصريح به أي وكما علم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له  
الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ماسيق) أي مفعول مسيق مع الفعل والفاعل لكن  
لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيد اضربته وفي التنارع نحو  
ضرب بنى وضربته وكحذف مفعول كرمته في نحو جاء الذى أكرمته في داره لان حذفه يوهم أن العائد  
الضمير في داره (قوله هو بكسر الصاد الخ) قال بس نقل عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل أحوف

نحو الدرهم أعطيت زيد  
أو متلصبا بضمير الثاني  
نحو أسكنت الدار بانيها  
فلو كان الثاني متلصبا  
بضمير الاول كما في نحو  
أعطيت زيدا ماله حاز وجاز  
على ما عرف في باب الفاعل  
(تنبيه) حكم الممتد مع  
خبره اذا وقع مفعول  
حكم الفاعل في المعنى  
مع المفعول في المعنى في  
هذه الامور الثلاثة بخلاف  
تقديمه في نحو طنت زيدا  
قائمًا و وجوبه في نحو  
طنت زيدا عمرا و امتناعه  
في نحو وطنت في الدار  
صاحبها (وحذف فعله)  
وهى المفعول من غير باب  
ظن (أجز) اختصارا أو  
اقتصارا (ان لم يضرب)  
حذفها كما هو الاصل  
ويكون ذلك لغرض اما  
لفظي كتناصب الفواصل  
نحو ما وعدك ربك وما فى  
ونحو لا تذكرة لمن  
يخشى وكلا يجاز في نحو  
فان لم تفعلوا وان تفعلوا  
واما معنوي كحتمقاره في  
نحو كتب الله لا غلبن أي  
الكافرين أو استهجنانه  
كقول عائشة رضي الله  
عنها ما رأيت منه ولا رأى  
منى أي السورة فان ضربه  
الحذف امتنع وذلك  
(كحذف ماسيق جوابا)  
اسؤال سائل كضربت

زيد المن قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا أو حذف عامله نحو ياك والاصد (تنبيه) قوله يضربه بكسرى  
الضاد مضارع ضارب يضرب بمعنى يضرب ضربه قال الله تعالى لا يضركم كيدهم

واوى أو على أنه ضعيف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله أى لم يضركم) المناسب  
 أى لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالاصل تقديره في مكانه الأصلي المانع أو مقتض فالأول  
 نحو أى لم يره أذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثم وقد يسهلهم فين نصب أذ لا يلى أما فاعل ونحو في الدار  
 زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيدان قدرته فعلا لأن الخبر النعملى لا يتقدم على المتداني مثل هذا ونحو أن  
 خلفك زيد فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لأن مرفوعه ان لا يسبق مقنصورهم المختلف كان خلفك زيد  
 فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا فلا تلبدس الجملة الاسمية بالفعلية  
 والثاني كتأخير متعلق بآء التسمية الشريفة لافادة الحصر كذا في المغنى وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس  
 بانك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيمادخل تجليه الناصب لا احتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة  
 خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاسم ترفيع أو كونه مبتدأ مؤخر خبره يقوم وافتراق الجملة بين بتقوى الحكيم  
 وعدمه قبل دخول الناصب لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا على أن ابن عصفور رجح منع التقدم  
 في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر في باب كان انك إذا حذفته أعاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو  
 أسقطته في المثال لم يرجع إلى ذلك وأجاب الشيخ بآء احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام  
 لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا ينبغي ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخر خبره يقوم فاعل (قوله  
 ان علما) اشترط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركزي الاسناد وعدمه فلا يستغنى  
 الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خير ابن بل ما أنزل (قوله كفى  
 باب الاشتغال والنداء) أذ لا يجمع بين العرض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاعراض  
 فشرط التحذير أن يكون بابك نحو ذلك والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بال تكرار نحو الاسد  
 الاسد وشرط الاعراض العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أذاك أذاك (قوله الكلاب على البقر) أى  
 بقرا الوحش كفى التصريح والمراد دخل الناس جميعا خبرهم وشهرهم واسلك طريق السبل لانه وقيل المراد اذا  
 أمكنك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدونشوى أن المثل  
 مستعمل في غير ما وضع له للشبهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل  
 فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه في عدم التغيير (قوله  
 انتم واخيركم) أى انتم وعن التثنية وانتم واخيركم (قوله لازما) بان ينسج عن التعدية بالكلمة بحسب  
 الظاهر وبحسب الحقيقة كافي الثاني والثالث وقوله أو في حكم اللازم بان يكون بحسب الظاهر لازما وأما  
 باعتبار المعنى أو بعض المعنى فتعبد كافي الأول والرابع والخامس فان المعنيين باعتبار دلالة المعنى على معنى  
 الفعل المتعدي متعبد والضعيف عن العمل متعبد في المعنى للمفعول وطالب له وكذلك في الضرورة وهذا  
 ما ظهر (قوله معنى لازم) بالإضافة أي معنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغير المعنيين  
 وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى أحسن بي إذا أخرجني من السجن فأتعديه أحسن بالباء لتضمينه معنى  
 لطف والأحسن هو اللطف فالأولى أن يقال الضميرين الحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما  
 في المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعمل في مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما  
 بالأخر فيكون مجازا لا في كل منهما على حدة حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه ونقله البعض  
 عن ابن كمال باشا وانظر ما عدا لاقة المجاز على هذا لا يقال العدا لاقة الجزئية لانه يقول نقل الناصر اللغاني في  
 حواشيه على المحلى عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الأجزاء حقيقيا  
 لا اعتباريا كما هنا والأقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدة وان لم يزم عليه الجمع المذكور  
 فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد  
 السلام وجرمه البداهة وغيره أنه مستعمل في حقيقة ومجاز وهذا هو التضمن النحوي وفي كونه مقبسا  
 خلاف ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه يتقاس وأما الباني فهو تقدير حال يناسبها المجهول بعدها

شيء أى لم يضركم  
 (ويحذف الناصبها)  
 أى ناصب الفضلة (ان  
 علما) بالقرينة وإذا  
 حذف فتدبر يكون حذفه  
 جائزا نحو قالوا خيرا (وقد  
 يكون حذفه ملتزما) كما  
 في باب الاشتغال والنداء  
 والتحذير والاعراض  
 بشرطه وما كان مثلا  
 نحو الكلاب على البقر  
 أى أرسل الكلاب أو  
 أجرى مجرى المثل فنحو  
 انتم واخيركم (خاتمة)  
 يصير المتعدي لازما أو في  
 حكم اللازم بحسب أشياء  
 الأول التضمن لمعنى لازم  
 والتضمن اشتراك اللفظ  
 معنى لفظ آخر وعطائه  
 حكمه لتصير الكلمة  
 مؤدى مؤدى كلمتين نحو  
 فليحذر الذين يخالفون

ولا تعد عيناك عنهم أي  
تنب أذاعوا به أي  
تحدثوا وأصلح لي في  
ذريتي أي بارك لي ومنه  
قول الفرزدق

كيف تراني قالياً يحني  
قد قتل الله زيارداً عني  
أي ضربة بالقتل وقول  
الآخر  
ضمنت برزق عيالنا  
أرما حنا

أي تكفلت وهو كذا  
جدا \* الثاني التحويل  
إلى فعل بالضم لقصد  
المبالغة والتعجب نحو  
ضرب الرجل وفهمه  
ما أضربه وأفهمه  
\* الثالث مطاوعته  
المتعدي لواحد كما مر

\* الرابع الضعف عن  
العمل أمثالاً أخيراً نحو  
ان كنتم للرؤيا تعبرون  
الذين هم لرهبهم رهبون  
أو يكونه فرعاً في العمل  
نحو صدقاً لما بين يديه  
فعال لما يريد \* الخامس

الضرورة كقوله تبارك  
فؤادك في المنام خريدة  
\* تسقى الضمير ببارد  
بسام وبصير اللازم  
متعدياً بسبعة أسماء  
الأول همزة النقل كما  
أسلفته \* الثاني تضعيف  
العين نحو فرخ زيد  
وفرحت زيداً وقد اجتمعا  
في قوله تعالى نزل عليك  
الكتاب بالحق مصدقاً  
لما بين يديه وأنزل

لكونها متعدية اليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبله لكونه لا يتعدى إلى ذلك  
المعمول على الوجه المذكور وهو قياس اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد وسابغوه  
وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين اليماني هو النحوي وانما اجاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث  
قدر خارج عن أمرهم ففهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تنفس للفعل المضمن (قوله أي  
يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده الا قوله أي ضربه بالقتل فهو بيان  
للعينين (قوله أي تنب) أي تبعد (قوله وأصلح لي في ذريتي أي بارك) جعله ابن الحاجب من باب ولان يعطى  
ويمنع ويصل ويقطع أي من تنزيل المتعدي منزلة اللازم كأنه قد فعل الفعل الاعطاء والمفعول والوصل والقطع وإذا  
قصد هذا المعنى ثم قصد كخصيص متعلقة أتى به مجزئاً باني كأنه يحمل له فالمعنى في الآية أوقع الصلاح في ذريتي  
دعاً ميني (قوله ومنه) أي من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلاً متعدياً بصار بالتضمين لازماً ولهذا  
فصله عن فائدته ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس بما نحن فيه لان الفعل فيه متعد إلى واحد وصار  
بالتضمين متعد إلى ثان بخلاف الخبر (قوله كيف تراني قالياً يحني) بكسر الميم وفتح الجيم أي في أي حال تراني باغضنا  
ترسي ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أي ذلك في حال قتل الله زيارداً عني فالاستفهام على هذا النكارى وأراد بزيادة  
أبيه الذي استلحقه معاوية ابن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لا بيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله عن  
مع أنه مما نحن فيه ليمناسب ما قبله في الفصل عن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل  
بالضم لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الغاء في نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الأصل فعل يفتح العين  
فلما سكن آخره للضمير وزم حذف عينه حول إلى فعل بالضم لمتنقل ضمة إلى فائه فيعلم أن عينه وأو كما حوّلوا نحو  
باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى بالضرورة أماً على قول ابن الحاجب أن  
الضخج أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر  
متعدى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لانه بحسب الظاهر لازم فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام  
لاتفاق كون الفعل لازماً بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة مخضة ولا معدية مخضة كما في المعنى  
فقط اعتراض البعض (قوله تبارك) بالفوقية فالوجه أي أصابت وبقية قال تبارك بالهمزة والخريدة المرأة  
الحسنة والضمير معني المضاجع يبارد أي يريق بارد بسام أي بسام محله والشاهد في قوله يبارد فان الفعل  
يتعدى إليه بنفسه فحمله الشاعر لازماً بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمه معنى تشفي فعداه بالماء  
وجوزل المتأمني أن يكون المراد نسق الضمير ريقها بقم بارد ريقه فيكون المفعول مخدوفاً والماء للاستعانة  
(قوله وبصير اللازم متعدياً) كأن علمه ان يقول أوفى حكم المتعدي لان السادس والسابع بصير أنه في حكم المتعدي  
لا متعدياً (قوله حمزة النقل) قال في المعنى الحق أن دخولها قياساً في اللازم دون المتعدي وقيل قياساً فيه وفي  
المتعدي إلى واحد وقيل النقل بالهمزة كاسمعي الله (قوله كما أسلفته) أي في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد  
كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكون همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لا يؤدي إلى ادغام الهمزة أو  
الادغام فيما قبل في غير هاتين باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذلك في التسهيل وشرحه قال في المعنى  
التضعيف سماعي في اللازم وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لاثنتين وقيل قياساً في الواو ان اه  
(فائدة) قال المحضري والسبيلي وغيرهما التضعيف يقتضي التكرار والتهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضي  
ذلك بل هو كالمهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجمله  
واحدة قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت في الكشاف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل ههنا يعني  
أنزل لا غير تخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعاً (قوله الثالث المفاعلة) أي ألف المفاعلة كما عبر به في المعنى  
أوردلته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أي المشتق منها هو عن كون المفعول الأشياء التي  
يصير بها اللازم متعدياً بالأفعال المتعدية (قوله الرابع استفعال) أي كون الفعل على استفعال أو صوغه على

لطلب أو النسبة لأشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستعجبت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه (٦٤) قوله استغفرت الله ذنبا استأخضه وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استغفرت أي

طلبت التوبة \* الخامس  
صوغ الفعل على فاعلت  
بالفتح ادفع بالضم لفائدة  
الغلبة تقول كرمت زيدا  
أكرمه أي غلبته  
في الكرم \* السادس  
التضمن نحو ولا تفرموا  
عقده النكاح أي لا  
تنو والآن عزم لا يتعدى  
الابلي تقول عزمت  
على كذا لا عزمت كذا  
ومنه رجبتمكم الطاعة  
وطلع بشر العين أي  
وسعتكم وبلغ العين \*  
السابع اسقاط الجار  
توسعا نحو انجلم امر  
ربكم أي عن امره  
واقعدوا لهم كل مرصد  
أي عليه وقوله كما غسل  
الطريق الثعلب أي في  
الطريق وليس انتصاهما  
على الظرفية ختلافا  
للمارسى في الأول وابن  
الطراوة في الثاني لعدم  
الابهام والله أعلم  
(التنازع في العمل)  
(ان غاسلان) فاكتر  
(اقتضيا) أي طلبا

استعمل كما عبره في المعنى والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احتز عن استعماله للصيرورة فانه لازم  
كاستحسنت الظن (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أي نسبة الحسن ونسبة القبح  
فصل استحسنت زيدا واستعجبت الظلم حسن زيدا وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما إلى استعمال متعددين  
(قوله وقد ينقل) أي استعمال ذا المفعول الواحد أي الفعل صاحب المفعول الواحد أي وقد لا ينقل كاستعجبت  
الخبر أي طلبت فهمه ومثل استعمال التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر وأما هزة النقل فتنقل  
كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو ربح الباب وأرجحه أي أغلقه لأن الهزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته  
الح) الأصل كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلته ما صيغة استعماله إلى التعدد لاثنين (قوله ومنه قوله استغفر  
الله ذنبا) قال سيم انظر هذا مع قولهم في باب لان هذا على معنى من الله وقد يقال يجوز ان تكون السين  
والهاء نافذة للفعل من التعدد إلى واحد إلى التعدد إلى اثنين ويجوز ان لا تكون نافذة بل لازم من وجود هاء نقله  
الله كما أشار إليه الشارح بقدرها هنا مبني على الأول وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى أطاب غفر الله وما في باب  
لا مبني على الثاني وجعل استغفر الله بمعنى استغفرت كما يشير إليه قول الشارح وانما جاز الح فلا تنافي فتأمل ونقل  
الدما مبنين عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمن)  
قال في المعنى ويختص التضمن عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت  
بقصر الهمة بمعنى قصرت إلى مقولين بعدما كان فاضرا وذلك في نحو قولهم لا أولك فصح ما تضمن معنى  
لا أفعل وعدى أخبر وخبر وحدث وأنما وإنما إلى ثلاثة ما تضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى  
واحد بنفسها وإلى آخر الجار نحو أنبأهم باسمائهم فلما أنبأهم باسمائهم نبؤي بعلم اه (قوله رجبتمكم الطاعة  
وطلع بشر العين) بضم العين فهم ما قال في المعنى ولا ثالث لهما أي ليس ثم فعل مقصوم العين عدى بالتضمن إلى  
المفعول غير هذين (قوله كما غسل الطريق الثعلب) قال الفارسي في اسناد العسلان إلى الثعلب يجوز  
لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في الزهر (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان  
على الظرفية كما سأتى وأنما كان الابهام لعدم مخالاف المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق  
اسم للمكان المستطرق فله في المعنى

### والتنازع في العمل

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن تقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله  
ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في النص صرح فلا تنازع بين محمد وفيه نحو زيداني جواب من ضربت  
وأكرمت ووجه الروداني كونه زيدا في المثال ليس من التنازع بان الجواب على سبيل السؤال وضربت وأكرمت  
لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثاني في ضميرها محمد وقافه ومثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا  
تنازع في ذلك حيث يذبح الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذ كرم مفعول أحد العاملين  
المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة لاوائل على الاواخر والعكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين  
محدوف ومنذ كورك قولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف  
مطلقا قال في المعنى أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظنتم أن لن بيعت الله أحدا اه وفيه تسميح  
لا ينبغي أو كون ثانيهما جوابا للأول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله آتوني  
أفرغ غلمه قطرا ونحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المعنى فلا يجوز قام فقد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوبا  
على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول  
سقيم نا على الله شططا لا احتمال عمل كان في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سقيم نا ولم يشترط ذلك آخرون  
نحو والتنازع في المثال على تقدير عدم علمها في ضمير الشأن وهذا هو الاظهر وانما يظهر الدما مبني الأول نعم  
لا تنازع في قام أظن زيدا على الأول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه

(قوله التجاذب) أي  
بالكلام وقوله أن يتقدم  
بل هو طلب عاملين الخ  
(قوله بان الخ) أي  
لمطابقة الفرع لاصله  
الاداع ولا داعي هنا  
يقال اذا لم يكن في الجواب



(في اسم عمل) متة

أو مختلفا (قبل) أو

حال كونه ما قبل ذلك

الاسم (فلا واحد منهم)

العمل) فسه انقضا

والاحتمال بكونه

مقتضين للعمل من نحو

أناك أناك الاحقون

اذ الثاني توكيد والافسد

اللفظ اذ حقه حينئذ أن

نقول أناك أوك أنا

أوك أناك ومن نحو

كناني ولم أطلب قليل

المال \* فان الثاني لم

يطلب قليل والافسد

المعنى اذ المراد كفاي

قليل من المال ولم

أطلب الملك وكونه ما

قبل من نحو زيد قام

وقد لان كل واحد منهما

أخذ مطلوبه أعني ضمير

الاسم السابق فلا تنازع

هكذا مثل الناظم

وغيره وعلاو في كل من

المثال والتعليم نظر أما

المثال فظاهر وأما

التعليم فلقصور العلة

لان ذلك يقتضي أن لا يمنع

تقديم مطلوبهما اذا

طلبتا نصب أو عاملان في

كلامه رقع بفعل مضمير

يفسره اقتضيا

(قوله الواو للحال)

وحينئذ تكون مؤكدة

ولكن لا يقيدها البيت

على هذا صراحة أنه

طالب الملك

له الى زيد ولا على الثاني لانها اذا لم تقدر لغة وقد تروى جهة اليه تعيين اعمالها في ضميره وليس هناك ضمير  
أفاده الدماميني (قوله في اسم) أي ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور ونحو زيد انما قام  
وقد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الاياك ونحو وثقت وثقوت بك على خلاف في الآخرين وفي اسم متعلق  
بفعل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالده الظاهر خلافا لقول المكودي متعلق باقتضيا  
(قوله انفاقا) أي بمن لا يجوز عمل العاملتين معا فلا بد من علمه أن الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا في طلب  
المرفوع كما ساقى (قوله أناك أناك الاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان  
كناهما بالاياء نص في أنها مخاطب لذكر فيكون ما قبلها كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما  
قاله العيني (قوله اذ الثاني توكيد) أي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادي في شرح  
التسهيل ويحتمل قوله أناك أناك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربتني  
وضربت قومك بالنصب أي ضربتني من تحت وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله \* فهيات هيات العقيق وأهله \*  
قال ارتفع العقيق هيات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية وأجاز ابن أبي الربيع في نحو  
قام قام زيد أن يكون زيدا فاعلا بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلا بالاول والثاني توكيد لا فاعل له وأجاز  
المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما مائشيا واحدا في اللفظ والمعنى فكان العامل واحد اه مع زيادة من  
الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أي من جهة الصناعة الخوبة (قوله والافسد المعنى) أي المني المراد اذ المعنى  
المراد كفاي الخ ومعنى قساده أفاده الكلام خلافه فاندفع ما قبله لعدم لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلى  
بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوف على كفاي ليحصل الربط المعتبر هنا  
فيلزم كونه مشبها لطلب القليل لوقوع النفي في حين لو المقيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لا امتناع شرطها ونفي  
النفي اثبات والحال أنه نقاه أولا بقوله \* ولأن ما أسعى لأدني معيشة لا تقتضيه لوالنفي كما عرفت والسعي لأدني  
معيشة هو نفس طلب القليل أو مسه لا يزم له فعلم من ذلك أن نحو بر بعض النجاة كون البيت من التنازع اذا  
جعلت الواو استثنائية غير مسلم لقوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو واسطة أقية أفاده الفارسي وصاحب المعنى  
وقال الكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع والحال الاول وفي جهة جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير  
الواو والحال وعليه الارتباط حاصل بلا تنافض فأنك لو قلت لودعوتك أجنبي غير متوان أفادت لوانتفاء الدعاء  
والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني ونظرفيه في المعنى بما نقوش فيه نعم برهان النفي اذا  
دخل على كلام مفيد توجهه إلى تقييده الآن يقال هذا أغلبي وأعل الشارح لاحظ ما ذكره في عدم التنازع  
بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثر \* وقد يدرك المجد المؤثر أمالي

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فبما قامه من  
العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلاما من  
الفعلين لم يطلب الاسم لان العمل فيه لان الله لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالتمثال خارج بقوله اقتضيا  
في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أي أفهامها لا يصح وقوله أن لا يمنع تقديم مطلوبهما أي على سبيل التنازع  
اذا طلبتا نصب كما في زيد اضربت وأكرمت أي لعدم أخذ كل منهما ما مطلوبه يعني والحال أنه ممنوع على وجه  
التنازع لأخذ الاول العمل بنحو وقوعه عقبه فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم أولانه يلزم عليه تقدم ما في  
حين حرف العطف عليه وهو ممنوع في غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا  
أما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب الضمير لكن حذف لكونه فضله مجرور ذكره وحذفه وذهب جماعة  
منهم الرضي كما هو صريح عبارة لا ظاهرها وان زعمه البعض إلى جواز التنازع في المتقدم المنصوب وأجازوه  
الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قول لا يجوز التنازع في المتقدم ولو مرفوعا  
مع كونها في غاية البعد تحتاج إلى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لا يهاهما ما ذكره فلا من تأمل

كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أي للفعل المقدّر (قوله يشبهانها) أي في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بها أو ما قرأوا كتابيه وقول الشاعر \* لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا \* وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو انهم وفعل كذلك) أي اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو أو أني أفرغ علمه قطرا) فاعمل الثاني ونوى الضمير في الأول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اجمال الأول كما سيأتي (قوله عهدت) بالبناء للجهول وثمة الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاؤم اسم فعل بمعنى خذ واسم علامة الجمع والاصل هاؤم أبدأت الكاف واواؤه الواو وهزة وفي اعراب القرآن للثمين زعم القتيبي أن الهززة بدل من الكاف فان عنى أنها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعي فليس بصحيح اه (قوله ولم أنكل) أي أنجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولأنه قد شرط صحة الاضمار في المتنازعين إذا الحروف لا يضم فيها وعندى فيه نظران المراد بالاضمار في هذا الدال ما يشمل اعتبار الضمير ولو منع حذفه كما في ميميت وضمير بني زيد وهذا يأتى في الحروف كافي علم أن سميكون منكم مرضى وقد نقل الدماميني عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه وقالوا في فعل وعسى زيد أن يخرج أنه على أعمال الثاني لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي فعل للقربة وقالوا في عمل الأول لقليل لعلى وعسى زيد خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدماميني وانظر من الذي قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العامين من الفعل وشبهه وكف وجب إذا عمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر فعل يقتربان كثيرا وانظرا أيضا أي نحو دور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر \* يا ابتاعاك أو عساكا \* وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي على الفارسي وأبي الفتح ابن جني ما قد يشهد لان التنازع قد يقع في الحروف اه قال يس واما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل في محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أي فاعين جامدين وقوله ولا جامد أي فعل جامد فلا يرده أو ما قرأوا كتابيه ولا البيت قال الروادى في نفي تقييده بما إذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم انفصال بين الجامد ومجهوله أو ما تأخر فلا مانع إذا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني نحو أعجبتى ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته في فعل التعجب) أي سواء أعملت الثاني أو الأول وبغية الفصل بين فعل التعجب ومجهوله لا متراجحة الجملة بين محرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ورجع هذا القول الرضى مع (قوله نحو ما حسن الخ) هذا في أعمال الثاني وتقرر على أعمال الأول ما حسن وأجله زيد أو أحسن وأجل به بعمرو وانما جى على أعمال الثاني مع الأول المهمل بالضمير المحرور بالبناء على الصحيح أنه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند الفاعلين انه فضيلة (قوله واختاره في التسميل) شرط في شرحه للجواز أعمال الثاني تخصا من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) أي مما تعدد فيه المتنازع وهى الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الطرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو عمل الأول لاضمر عقب الثاني والثالث فيه أياها ولو عمل الثاني لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضيلة مطلقا كما اختاره في التسميل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبلغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سبي مرفوع) أي للزوم استدادهما إلى السبي والآخى ضميره فيلزم خلوا رافع ضمير السبي من رابطته بالابتداء واعتراض بانه يكفي في الربط رفعه لضمير السبي المضاف إلى ضمير المبتدأ كما كفى المصنف تبعه للاختفاء والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالابتداء في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربص أى أزواجا هم وبان الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهملت أخاه مع أن المتنازع فيه سبي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمته وأحسن اليه أخوه مع أن المتنازع فيه سبي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السبي مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجود مع كل منهما مرفوعا كان السبي أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدأ مع كل المطفى بالفاء

وتعمل تفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربعة (تنبيهات) الأول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانها أو اسم وفعل كذلك فالأول نحو أو أني أفرغ عليه قطرا والثاني كقوله عهدت مغيا مغيا من أجرته \* والثالث نحو وهاؤم اقرؤا كتابيه وقوله لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرفين ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد اجازته في فعل التعجب نحو ما أحسن وأجل زيد وأحسن به وأجل بعمرو واختاره في التسميل \* الثاني قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين وقد تعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتسبحون وتكبرون وتكبرون فربك صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر طلبت فلم أدركك بوجهي قلبتي \* فعدت ولم أبغ الندى عند سائب الثالث اشترط في التسميل في المتنازع فيه أن يكون غير سبي مرفوع فنحو وزيد قائم وقد أخره وقوله

وعبرة مخطول معنى غريبها \* محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قوله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر  
بذ كرهذا الشرط أكثر النحويين وأجاز بعضهم البيت المتنازع (والثاني) من المتنازعين (٦٧) (أولى) بالفعل من الأول (عنه)

أهل البصرة) لقربه  
(واختصارا ركسا) مر  
هذا وهو أن الأول أول  
اسميه (غيرهم ذأسره)  
أي غير البصريين وهو  
الكوفيون مع اتفاق  
انفريقين على جوا  
اعمال كل منهما (تنبيه)  
مكتوعا عن الأوسد  
عند تنازع الثلاث  
وحكي بعضهم الاجاء  
على جواز اعمال  
كل منها ومن  
اعمال الأول قوله  
كسأك ولم تستكسأ  
فاشكرن له \* أخلك  
يعطيه الجزيل ونافعه  
ومن أعمال الثالث قوله  
جئني ثم حالف وقصفت  
بالقوم انهم  
لمن أجازوا ذو وغزبلا  
هون  
(وأعمل المهمل) منهم  
وهو الذي لم يتسلط على  
الاسم الظاهر مر  
توجه اليه في المعنى (في)  
ضمير ما تنازعا والتزم  
في ذلك (ما التزم) من  
مطابقة الضمير للظاهر  
ومن امتناع حذف هذا  
الضمير حيث كان عمدة  
وسواء في ذلك كان الأول  
هو المهمل (كحسمان  
ويسى ابناكا) أم الثاني  
(و) ذلك نحو (قد بغي  
واعتد يا عبداكا) وهذا

نحو زيد يقوم فيقد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميرهما لأن الخبر المجموع لا العامل  
وحده أي والجملة في المثال خبرا لمبتدأ الأول ولزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أي زيد الخ تقدم الخبر  
الفعل على المبتدأ والجموع على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم محمول الخبر الفعلي سمو (قوله أو غير ذلك)  
عطف على أن السببي ومن الغير كون مخطول خبرا أو معنى حال من غيرها أو غيرها نائب فاعل مخطول (قوله)  
بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي المتنازع فيه وعلاهما بانك إذا علمت  
الأول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في النص صرح الوجه امتناع  
التنازع في السببي مطلقا (قوله كما مر) كان الأول حذفا لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني  
من المتنازعين أولى بالهمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الأول في العمل اه  
ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلامة المذكورة وعلايت أيضا أولوية الثاني بسلاسة من العطف قبل  
تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمحمول باجني وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول  
أولى اسميه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلامة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد  
مرجح لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمر أوجب أعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت  
زيد انقله في التكب عن صاحب البسيط واستحسنه وعلايت أيضا أولوية الأول بسلاسة من عود الضمير على  
متأخره لظهور رتبة أن عمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين أو حذف الضمير من الأول  
أن عمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو رأي الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد أن اتفق  
العاملان في طلب المرفوع وتأخير ضمير الأول أن اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح (قوله ذأسره)  
ضبطه الشيخ خالد بن فتح الهمزة وفسره الأثرى بالجماعة القوية لكن في ألقام وس الأثرة بالضم الدرغ الحاصنة ومن  
الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز أعمال كل منهما) أي إذا لم يستلزم أعمال الثاني أن يضم في الأول ضمير  
رفع فإن الكوفيين يمنعون كما سيأتي فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن أعمال الأول) أي  
بدليل الأضمار في الثاني والثالث (قوله ومن أعمال الثالث) أي بدليل تهذيب الثالث بالجر وحذف الضمير  
من الأولين ولم يعمل لأعمال الثاني لأنه لم يحفظ أعماله في كلام العرب كما قاله المرادي (قوله في ذلك) أي في  
حال أعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لا جازة  
سيمويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ذ كروسيه كره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن  
سيمويه بوجهه فيكون المباد التزم ذلك في القصص ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكور والمؤنث والأضمر مفردا  
مذكر لا غير نحو أخرج وفتيل هند وألزبدون (قوله كحسمان الخ) المثالان من تنازع الفعلين  
ومن تنازع الوصفين قولك أقام زاهبا زيدان وأقام زاهبا زيدان وأقام زاهبا أبنما وأقام  
وزاهبا أبنما أفتا فائتا الأول في المثال الأخير مضمير الثاني المهمل وأنتما الثاني فاعل الأول المعمل  
وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني متفق على جوازه)  
قال شيخنا هذا بناء على ما سيأتي عن الفراء من أعمالهما معاني الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اه  
وبجواب ما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فندبر (قوله والأول منعه الكوفيون) أي  
من حيث اشتمال على اضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لأن حيث اشتماله على أعمال الثاني بدليل كلامه  
بعد فلا ساق هذا قوله سابقا مع اتفاق الغريتين على جواز أعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لظهور رتبة  
(قوله فذهب الكسائي الخ) تفصيل لمحدوف أي واختلفوا في كيفية أعمال الثاني مع طلب الأول الرفع قيل  
ما وقع فيه أشنع مما قرئ منه لأن حذف الفعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح  
الايضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مستتر

المثال الثاني متفق على جوازه والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب  
حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه

في الفعل مفرد في الاحوال كلها قاله يس (قوله تكملة بظاهر قوله تعق) أي استمر وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المججمة وفي النصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أي للفترة الوحشية فبذبت بتشديد الدال المججمة أي غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبه يجمع عبده ووجه التمسك به أنه لم يضم في واحد من تعقق وأراد فلم يقل تعققوا على اعمال الثاني ولا أرادوا على اعمال الاول وانما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتي في التمرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله انما يقع ما في طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الجمع ونصها وقال الفراء كلاهما فيلان فانه ان تعقق في الاعراب المطلوب (قوله فاعمل طمعا) أو رد عليه أن العوامل كما في ثبات فلا يجوز اجتماع عاملين على مجهول واحد إلا أن يريد العمل لمجوعهما كما في زيد وعمرو فاعلمان وفيه نظر للفرق بأن كلام الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتم (قوله ولا اضممار) أي على أحد فاعلمين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضممار مؤخر في حال طلب ما المرفوع أيضا فتقول قام وتعد أخوك ها (قوله أضممته مؤخر) أي إن كان الاول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسمييل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فإن أعلمته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أهملته فلا اضممار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حيث لا يكفي الجمع (قوله نحو ضربتني وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربتني لا تو كيد لمستتر في الفعل لانه يمنع أن فيه ضمير مستترا كما مر (قوله والعلمد ما عليه البصريون) أي من وجوب اضممار ضمير الرفع في الاول عند اعمال الثاني (قوله لان العمد يمنع حذفها) اعترض اللغائي هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الاضممار مخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة ككفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل يمنع فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضممار) بهذا بردي على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثلي فيقال جاء حذف الفاعل في غيره هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب ويبحث فيه اللغائي أيضا بأن جواز الاضممار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجزأ لا يفصل لا يكون أو وقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولكن دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضممار قبل الذكر في هذا الباب على الاضممار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكانه قال على أنه قد سمع الخ أي سمع كثيرا نظرا ونظرا وذلك علامة الاطراد فايدفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعقق الخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صحيح كما ستعرفه افاده يس (قوله وكذا) أي ترى خيلا كثيرا جمع أكت من الكثرة وهي حرة تضرب إلى سواد مائة أي شديدة الحرارة مثل الدم متونها وظهورها استشرت لون مذهب أي جعلته شعارا أو لباسا لها والمذهب بضم الميم الموقه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وضمير في الاول ضميره قبل الله كذا لكن هذا البيت لا يوجب به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعي خلوه منه ويوجب به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخر (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أي على تأوله بن ذكر كما يشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بان الأفراد فيجب كما مر عن الدماميني فكيف ينفي الجمية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمر جاز أو لوسع فيج بنفي جميته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كجاني العيني تعقق بضم القاف على أنه مضارع حذفته منه إحدى التاءين مسندا إلى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد دفعه للكسائي حيثئذ وقول العيني ومن تبعه كال بعض الضمير على هذا الرواية راجع إلى الفترة لا يلائم قوله لها إلا بكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أي الأفراد لا يبعد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها أي اسناد الفعل إلى الواحد والاثنين والجماعة كس الأفراد في الاثنين والجماعة فتج كامر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل إليه بواسطة

تعقق بالارطى لها وأرادها \* رجان فبذبت بيلهم وكليب وقال الفراء إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا اضممار نحو ويحسن ويسى اسباكا وان اختلفا أضمرته مؤخر فبح- وضربتني وضربت زيدا هو والعلمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمد يمنع حذفها ولان الاضممار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيويه من قبول بعضهم ضمير بوني وضربت قوبك ومنه قوله جفوني ولم أجف الاخلاء نفي لغير جيل من خيلي مهمل وقوله هو بنتي وهو بيت الغانيات إلى \* أن شبت فانصرفت عنهن آمالي وقوله

وكنا مائة كان متونها \* جري فوقها واستشمرت لون مذهب ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد أجاز ذلك البصريون في الاحوال كلها تقول ضربتني وضربت الزيد بن كاتك قلت ضربتني من على ما لا يخفى (ولا تخفى مع أول قد أهمل \* بعضهم

لغير رفع) وهو المذهب لفظا أو محلا

(أوله) أي جعل أهلا (بل حذفه الزم أن يكن غير خبر) في الأصل لأنه حينئذ فضله فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد وضربت ومرى عمرو ولا يجوز ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومرى عمرو وأما قوله إذا كنت ترضيه ويرضيك عناحب \* فضروره (وأخره أن يكن هو الخبر) لأنه منصوب فلا يخبر قبله الذكر وعده في الأصل فلا يحذف فتقول (٦٩) كنت وكان زيد قائما ياها وظنني وظننت زيداعلم ياها أما

استناع الأضمار مقدما  
فادعي الشارح الاتفاق  
عليه وفي دعواه نظر فقد  
حكى ابن عصفور ثلاثة  
مذاهب أحدها جواز  
كل رفع وفي كلام والده  
في الكافية وشرحها  
يسل إلى جواز إضمار  
المنصوب مطلقا مقدما  
واحتمله وهو أيضا ظاهر  
كلام التسهيل وأما  
الحذف فتعنه البصريون  
وأجازوه الكوفيون لأنه  
مدلول عليه بالمفسر وهم  
أقوى المذاهب لسلامة  
من الإضمار قبل  
الذكر ومن الفصل  
(تنبيهات) الأولى اقتضى  
كلامه أنه يجاء بضمير  
الفضيلة مع الثاني  
المهمل نحو وضربني  
وضربته زيد ومرى  
ومررت بهما أخوالا  
لدخوله تحت قولا  
وأعمل المهمل في ضمير  
تنازعه ولم يخرج منه  
قوله  
إذا هي لم تستك بعد  
أراكه تفعل فاستاك  
به عودا سهل وأما  
يجوز حذفه لفهوم قوله  
والترم ما استرما وهذا  
يلتزم كره لأنه فضيل

الحرف كافي التصريح بالإردان أعراب المضمرات محل دائما لبنائها (قوله أوهلا) يقال أهلك الله الخ  
بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلا (قوله بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المنصف هنا وكذا قوله وأخره  
الخ كما سيوضح (قوله أن يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب أن التي فعلها مضارع وهو ضرورة فإله  
الشاطبي (قوله فلا حاجة إلى إضمارها) أي لفظا فلا ينافي أنها متوالية وعود الضمير على مبتدأ لفظا وتربية تأنيها  
يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخره) أي إذا كره مؤخر الكلامه متضمن لشبهين ولهذا علل  
الشارح الأمرين على ألف والنشر المشوش (قوله وعده في الأصل فلا يحذف) يراد عليه أن خبر كان ومعمول  
ظن يجوز حذفه الدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان  
وظن وأخواتها كما يدل عليه كلام التوضيح لافي الأضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في  
التوضيح رابعا وهو الإظهار (قوله أحدها جواز) أي الأضمار لا يصبوب مقدما كالفروع تأنيها وجوب تأخير  
وهو مافي النظم بالتهاجوز حذفه وعليه الكوفيون (قوله يسيل إلى جواز الخ) وقصبتة نحو من إضماره  
مؤخر بالاولى بسم (قوله مطلقا) أي عده كان في الأصل أفضله (قوله واجتبه) أي بشواهد من لسان  
العرب (قوله وأجازوه الكوفيون) نقل المصريح عن أبي حنبل أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المشت  
أفراد أو نداء كبر أو فروعها واللام يجوز حذفه نحو عاني وعلمت الزيدان فلا بد أن يقول ياها متقدما أو متأخرا  
ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وانزعج سم لأن ما سيأتي مذهب  
البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حينئذ (قوله لأنه مدلول عليه  
بالمفسر) أي وحذف المعمول للدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر) أي  
إذا ضمير مقدما كما مال إليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العاجل الأول المهمل ومعموله إذا ضمير مؤخرا  
كما قال به هنا (قوله إذا هي) أي المرأة والأراكية واحدة لا رالك تفعل بالبناء للجهول والهاء المهملة على ما ذكره  
شيخنا السيد أي احتير لكن التحمل بالمجتمعة هو المفسر في القاموس وغيره بالأختيار وهو جواب إذا والاول المهمل  
يكسر المجهز فيكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة ثم جرد قبي الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أبنسا السواك  
كذا في المبني والته في القاموس والفتح الاحمال بالاكسر ثم جرد يستاك به وضبطت المساء بالقلم في نسخ  
القاموس الصحيحه بالاكسر وهو الأقرب إلى قولهما بالاكسر والشاهد في تحمل واستاك حيث تنازعا عود  
اسهل فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عودا محمل وذكرة (قوله بمكاظ) سوف كانت في الجاهلية فيجتمع فيها  
قبائل العرب فيتبايعون ويتعاطفون أي يتفانون ويتعاضدون الشاهد دون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة ثم را  
وقال في القاموس بمحرماء بين نخلة والطائف وكان قباها هلال ذي القعدة وتسمر عشرين يوما والباء في معكاظ  
ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطى أي يبسي وأبصارهم من العشا بالقصر وهو سوره البصر بالليل  
وقيل بالمجتمعة كيرضى والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يمشي ولجوا حيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول  
وأضمر في الثاني ضمير وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه  
مذهب الجمهور فإنه قال وبهم يحذف غير المرفوع لأنه فضله كقوله بمكاظ الخ ولنا أن في حذفه شبهة  
العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله تهيئة العامل) يعني لجوا العمل أي في الأعم الظاهر وقوله  
لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على أعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الأضمار  
قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إبلء العامل ما هو معمول له معني استغنى عن قوله لا يفسر معارض  
لفعل العامل الاول من المعمول بالعمل الثاني في حال أعمال الثاني مع الحذف قال سيم وكلهم أي المحوزين

ومنه قوله بمكاظ يعشى الناط \* رين إذا هم لمجوا شعاعه وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل  
وقطعه عنه لا يفسر معارض \* الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضيلة من الاول المهمل والثاني جزمه  
بتأخير الخبر ولم يجزهم في التسهيل



بل أجاز التقديم \* الثالث يشترط حذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو واستعنت واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه \* الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو وظنت منطلقه وظنتني منطلقا هندا ياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه (٧٠) وفي حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه ان لم يكن مفعول حسب \* وان

اختيارا حذفه عند افعال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال افعال العامل الآخر في المذكور دافع التهيئة هذا فتأمل فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أي ذكر الضمير مقدم ما عمدة في الاصل أو فضله فليس بالضرب راجعا لقوله والثاني حزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلاً به قصور كما توجه به البعض (قوله حذف الفضلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل على ما يظهر فلا لبس لم يجوز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم اعلم بطريق المقايضة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا \* وحذف فضلة أجزان ليعبر \* (قوله وجب التأخير) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو واستعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة مفعول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علم ما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله اغايب الخ الاجال لا اللبس لكن مرأنهم قد يطلعون اللبس على ما يع الجال وأن كان الصواب الفرق بينهما معني وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أي هل بدلول الضمير المحذوف المحذور بالحرفي شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توجه البعض فاعترض بان الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لأن من الغير المفعول الأول لانه مبتدأ في الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لأن كلا منهما عمدة في الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالأولى لا شرفيته والاتفاق على عديته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ما سبق) أي من المنع عند البصر بين والجواز عند الكوفةين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه واضماره مقدم ما سبق لأن ضميمه يشعر بانه لا خلاف في عدم جواز اضماره مقدم ما ليس كذلك لوجود الخلاف في اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أي لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادي) استدراكه على قوله تلخيص من ذلك التوهيم دفع به توهم أن هذه العبارة لا بدعها شيء أصلا (قوله أو يرى الجمدة) بكسر اللام أي منسوبة الجمدة أو يفصحها عن أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاسي المازني الخ) أي في أنه اذا عمل الأول أضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بخانه ليعودها على مقدم في الرتبة واذا عمل الثاني أضمر في الأول ضميرهما مؤخرهما متقدم وأما المفعول الأول فيه وفضله محضه فلا يجاء بضمير مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويجوز افعال الثاني) أي عند البصر بين لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعني زيد عمر فاقا ياها) لا يخفى أن آياه الأول ضمير المفعول الثاني وآياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسم ظاهر وقوله لغير ما يطابق المفسر أي المبتدأ في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أي للخبر عنه أن أتى به مطابق للمفسر وللمفسر أن أتى به مطابق للخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة الى المفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الأول لتنازعهما فيه فاعلمنا في مثالة الأول وأضمرنا في الثاني

يكن ذلك فاحره تصب تلخص من ذلك التوهيم لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كقول حسب نحو وزيد كان وكنت قائما ياها وهذا مدرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضله حتم \* وغيرها تأخير قد التزم \* لا جاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذه ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته به كان الاحسن أن يقول واحذفه لان خيف لبس أو يرى \* لهذه في به مؤخر الخامس قاسي المازني وجماعة المتعدي الى ثلاثة على المتعدي الى اثنين وعليه مشى في التسهيل فتقول على هذا عند افعال الأول أعني وأعلمته آياه آياه زيد عمر فاقا ياها ونحو أعني وأعلمت زيدا

عمر فاقا ياها وآياه وآعلمت وأعني زيد عمر فاقا ياها وآياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أي في الاصل (لغير ما يطابق المفسر) ضميره أي في الافراد والتذكير وفروعهما التعداد الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ووظناني أخاه زيد وعمر أخوين في الرخا) على افعال الأول فزيد وعمر أخوين مفعولا أظن وأخاتاني مفعولي وظناني وحي به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو أضمر فاما أن يضمر مفرد امراة للخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية وإما أن يتي مراعاة للمفسر فيخالف الخبر عنه وكلاهما متنع عند البصر بين

ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو الخ) صورته في عكس المثال مع انه يمكن فيه وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظنني زيد وعمر وأخاهاها أخوين لأن ما ذكره أشبهه في العمل بمثال المثنى وأقصر مسافة (قوله على وفق الخبر عنه) أي وإن خالف المفعول ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومفعوله إذا أمن اللبس واستدل به بقوله تعالى فإن كن نساء ثم قال وإن كانت واحدة منع أن الضمير فيها الأولاد لظهور المقصود (قوله عند أعمال الأول وأعمال الثاني) فإن أعلمت الثاني وأعلمت الأول قلت على ما يظهر أظن ويظنني الزيدان أخاهاهاها (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يذكر عليه ما تقدم نقله عن أبي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الأصل الخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح واستظهر رسم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوب الكل من العاملين على أنه مفعول ثانٍ يقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال في إيضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أي الاضمار أي عنه (قوله لا يثنائي التنازع الخ) لأن كلام من الحال والتمييز لا يضر لو جوبت تنكيره وقوله خلافه لأن من معطى حيث أجازته في الحال قال الفارسي نحو زرنى أزرك وأعمال على أعمال الثاني وزرنى أزرك في هذه الحالة راغما على أعمال الأول اه وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لأنه أن أضمر في الفعل المهمل بدون الانعكاس المعنى المراد من الاثبات على وجه المحصر إلى الثاني وإن أضمر فيه مع الابان يقال ما قام الا هو وما قدمه الا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد منع حذف الا هو ورد أن البصري لا يجيز حذف الفاعل هنا هو ذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بان هذا المنع خاص بالرفع أما المنصوب فلا يمنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الا زيد وقرى بان المنصوب فضيلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف الرفع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد أن أضمر في الفعل المهمل بدون الأول يوم حذف الغضلة المحصورة فيها أن أضمر مع الا وقد صرحوا بان المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضي الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وظننت الا زيد قائما ولو سوى بين الرفع والمنصوب في الامتناع أو الجواز كان أحسن ثم رأيت الروادني يصح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين الرفع والمنصوب وبين المحصر بالاول والمحصر بالثاني الذي يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضي أن يقال ما قام وقعد الا زيد هو لأن العاملين فرعا لما بعده لا فيجعل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله المعنى مع ظهور معنى المحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير بهين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب غوده إلى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدمة لفظه وخارطة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرًا رتبة كونه موجبا محصورا بالاول التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصل دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به ما نعلم بالاصل من المحصر وقولهم إذا قصد المحصر وجب انفصال الضمير عما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد ذلك التي يجب انفصال الضمير عنها أيضا لقاعدة المحصر مع أنها مثل القياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن المحصر من لواحق التأخير الأصلي ولا يفت بمعرض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وقيم \* الاكواعب من ذهل من شيبانا

فيقول بانه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بانه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكر وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عد ذلك من الممولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جواز في المفعول فيه جواز في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا في يقدر في المفعول له مقترنا باللام وفرق الروادني بتوسعه في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في وقيل صمت وصرت اليوم

وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو يظناني وأظن الزيدان أخوين أخاهاهاها الكوفيون الاضمار على وفق الخبر عنه نحو أظن ويظناني اياه الزيدان أخوين عند أعمال الأول وأعمال الثاني وأجازوا أيضا الحذف نحو أظن ويظناني الزيدان أخوين (تنبيه) وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظنني الزيدان أخوين فتنازع العاملين الزيدان فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فلا عملنا الاول فنصننا به الاضمارين وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدان وهو الالف وبقى علمنا المفعول الثاني يحتاج إلى اضماره فربما سمعنا من الخاسر فعد لنا به إلى الاظهار وقلنا أخاهاهاهاهاها ولم تضره مخالفتها لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما ضميره (خاتمة) لا يثنائي التنازع في التمييز وكذا الحال خلافه لأن من معطى وكذا نحو وما قام وقعد الا زيد وما ورد بها ظاهره يجوز ذلك مؤزلا ويجوز فيما عد ذلك من المعنويات والته تعالى أعلم

الحيوان اذا المصدر اعم  
مطلقا من المفعول المطلق  
لان المصدر يكون مفعولا  
مطلبا وفاعلا ومفعولا به  
وغير ذلك والمفعول المطلق  
لا يكون المصدر انظرا  
الى ان ما يقوم مقامه  
يدل عليه خلف عنه  
في ذلك وانه الاصل  
(واعلم) ان المفاعيل  
خمس مفعول به وقد  
تقدم في باب تعدي  
الفعل وزومه ومفعول  
مطلق ومفعول له  
ومفعول فيه ومفعول  
معه وهذا اول الكلام  
على هذه الاربعة  
فالمفعول المطلق ما ليس  
بخبر ان مصدر مفعول  
توكيد عام له او بيان  
نوعه او عده فليس  
خبر يخرج نحو المصدر  
المبين للنوع في قولك  
ضربك ضرب السهم  
ومن مصدر يخرج نحو  
الحال المؤكدة نحو ولي  
مدبرا ومفعول توكيد  
عام له الخ يخرج نحو  
المصدر المؤكد في قولك  
امرك تسيير سيرا  
وليس مع عام له لغير  
المعاني الثلاثة فتستو  
عرفت قياسا ومدخل  
لانواع المفعول المطلق  
ما كان منها منصوبا  
لكونه فضلة نحو  
ضربت ضربا او ضربا

على ان التقدير صحت لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قت وسرت خوفا فلا يجوز قتته أى  
الخوف لعدم التوسع فيه والنفوس الى جوارز التنازع فيه أميل فتمت  
**هو المفعول المطلق**  
(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الفاظهم بانه كان ينبغي أن يزيد عند ذلك ان يظهر  
مطابقة الترجمة للترجم لا لانه لا تصرح فيما سيذكره بان المفعول المفعول أى شيء هو وان كان يؤخذ ذلك من  
قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما ذكره كونه منصوبا بمفعول التوكيد أو  
مبين للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيد الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا  
على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال  
الأول (قوله وذلك تفسيرا لشيء الخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أى  
أصالة تدل ما بعده (قوله نظر الى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى محل محله وتوضع في مكانه مما يدل عليه  
كقوله كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد دخل خلف عنه في ذلك أى في المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر  
الاصل أى والاعتبار ليس بالاصل أما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويستبرأ باعتباره كان بينهما التعميم  
والخصوص والوحدى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا  
مطلقا ولم يقل منصوب نظر الى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سيبين في انما يخص النفي بالخبر  
دون غيره كالمتداو الفاعل لانه الذى قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سيبين في انما يخص النفي بالخبر  
ضربتان (قوله مفعول الخ) مما خرج به كراهتى في قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لك كرهت  
اذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عام له ولا عده فالاعتراض بان التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد  
عام له) أى مصدر عام له الذى تضمنه لمتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط في التأكيد اللفظى الذى هذا منه فغنى  
قولك ضربت ضربا أخذت ضربا ضرا بما قدما فاده المامى والرضى ويبحث فيه بانه يرفع التجوز كالنفس  
والعين ورد بان التأكيد اللفظى قد يكون رفع التجوز في المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص  
الامر الاثير لرفع نوعهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والافالتوكيد لازم  
للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقتضيه وأوفى قوله أو بيان نوعه أو عده لمنع الخلط لكن تجوزها الجمع  
بالنظر الى القسمين الاخيرين كما في ضربت ضربا لا يضر بالانظر الى القسم الاول لبعده ببيان النوع  
والعدد فلا يجمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فاليس خبرا) لوقال  
فليس خبر المكان أحسن ان لا يدخل لما في الخراج ما ذكره ولان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله نحو المصدر  
الخ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله نحو الحال المؤكدة) يقاد من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال  
المؤكدة لم يخرج الا بولنا من مصدر ولم يضر عليه فاعله أشار بمفعول الى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وان  
خرج عما بعده أيضا كالجملية المحكية بالقول شاء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكدة)  
هو المصدر الثانى المؤكدة للخبر ووجه تروجه أنه لم يؤكده عام له بل مثله ولا يبين نوعه لان الذى يبين نوع عام له  
هو المصدر الاول (قوله أو مفعول الخ) فيه أنه بعد دفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله)  
لان محل المفعول عليه) أى اطلاق لفظ المفعول على خبراته أو المراد الاخبار بالمفعول عن خبراته (قوله)  
لا يجوز الخ الى صلة) أى بالخبر أو الطرف أو المراد لا يجوز الخ الى ذلك لغة فلا ينافى أنه مفعول عند الحاجة بالاطلاق  
ولهذا قال في المعنى المفعول اذا أطلق في اصطلاح الحاجة انما يصرح الى المفعول به لانه أكثر دورا في الكلام  
ولا يصدق على المصدر المذكور الا بمقيد بالاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح  
استناده اليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاستناد ما يعم ماعلى جهة الايجاب أو السلب  
فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لا لأنه وبعض أفراد المفعول

شديدا أو ضربتين أو مفعولا لكونه نائباً عن الفاعل نحو غضب غضبا شديدا وانما معنى مفعولا  
مطلبا لان محل المفعول عليه لا يجوز الخ الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل

به نحو كرهت فبماحي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر  
فتأمل (قوله باعتبار اصاق الفعل به) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل فنحو خلق الله السموات فالسموات  
مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر سباه على ما ألزمه  
من أن المفعول به ما كان موجودا فافا وجد الفاعل فيه شيئا آخر غيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله إلى التقييد بحرف  
الجر) أي أو الظرف كما في المفعول معه أو أريد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أي لبيان تعدى الفعل  
وزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضمنية  
شيء آخر) أي كونه غير خبر ومقدما كما دعا له أو بيان نوعه أو عده كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله فوكندا  
الح (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لا نأقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل  
لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد بن قلة الدماميني عن ابن يعقوب وغيره وأقره إفاده من وقيل مدلوله الحدث  
كالمصدر لكن دلالة غايه بطريق النيبه عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تفيد  
الدلالة على الحدث في تعريفه بالاصالة (قوله اسم ماسوي الزمان من مدلولي الفعل) صرح السيد والرضي بأن  
المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي ايقاعه الذي بعناه أمر اعتباري وهو متعلق  
القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به الفتازاني في شرح العقائد ويطلق المصدر  
على كل منهما وأنت خير بان ما قلناه لا يظهر في نحو الحسن والتقيع والموت فبما ليس فيه تأثير فاعل الفعل  
المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كثر تأثيرا أو نعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه  
خلافه والحاصل أن المصدر يطلق بالأشهر لا وقيل بالحقيقة والحجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل  
وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو  
الضاربية والمضروبية أي المكون ضاربا والمكون مضربا ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبني للفاعل ونحو  
المضروبية بالمصدر المبني للمفعول والثاني أعني الاثر هو المختلف في كونه مخلوقا للعباد أو لا يمتنا وبين المعترلة كما في  
شرح العقائد للفتازاني وهو المكاف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته ول  
فيه بحث وهو أن الثاني يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكافا له لأن ما لا يتم المكاف به إلا به فهو مكاف  
به ويمكن دفعه بان مراده أن المكاف له أو بالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافي التكاف بالفاعل  
بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتمتع وكونه أمر الاعتبار بالأوجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعاً فتأمل (قوله من  
مدلولي الفعل) أو ردنا لفتحنا أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس وأجيب بان ما لم يوضع بقدر يس (قوله  
اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما  
مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم لفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على  
أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وعلى مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين  
جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل  
على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالاته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها  
عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلان  
دلالة اللفظ على نحو معناه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ  
العشرة بالنسبة إلى كل من الخمسين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التي يدل  
بها على الحدث لما علمت من أن دلالاته على الأول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلان  
دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنه اه وأنا نقول نختار أنها من دلالة التضمن  
ونعني اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع فنحو الرجل فان دلالاته على الذات وتعيينها ليست من جهة  
واحدة فتفظن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث باننا لا نسلم أن  
مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والالزام دلالة ضرب بكسر الصاد أو وضهها مع فتح الراء أو روض أو

منها مفعولا غائيا هو  
باعتبار اصاق الفعل به  
أو وقوعه لاجله أو فيه  
أو معه فلذلك احتاجت  
في حل المفعول عليها  
إلى التقييد بحرف الجر  
بخلافه وبهذا استحق  
أن يقدم عليه في  
الوضع وتقديم المفعول  
به لم يكن على سبيل  
القصد بل على سبيل  
الاستطراد والتبعية  
ولما كان المفعول  
المطلق هو المصدر مع  
ضمنية شيء آخر كما عرفت  
بدأت تعريف المصدر  
لأن معرفة المركب موقوفة  
على معرفة أجزائه فقال  
(المصدر اسم ماسوي  
الزمان من \* مدلولي  
الفعل) أي اسم الحدث  
لأن الفعل يدل على  
الحدث والزمان فماسوي  
الزمان من المدلولين هو  
الحدث (كأن من)  
مدلولي (أمن) وضرب  
من مدلولي ضرب

(قوله نختار الخ) لك أن  
تقول اللفظ اسم لمجموع  
المادة والصيغة فتسمية  
دلالة المجموع على كل  
نسبة واحدة هي الدلالة  
على الجزء

(بمثله) ولو لمعنى دون لفظ (أو فعل أو وصف نصب) نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء مؤفورا ونحو بحى ايمانك تصديقاً وكم الله موسى تكليماً والذاريات ذروا (وكونه) أى المصدر (٧٤) (أصلاً) فى الاشتقاق (لهذين) أى للفعل والوصف (انتخب) أى اختير وهو مذهب البصريين

وخالف بعضهم جعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع الفرع ومذهب الكوفيين الى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلمة أن كلام المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر والتصحیح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهـ المشابهة إذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيداً أو نوعاً بين) المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً (أو عدد) أى لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالوكد (كسرت) سيرا ويسمى المجهوم وبين العدد ويسمى المعدود كسرت (سيرتين) وقد كنا ذكراً واحدة وبين النوع كسرت (سيردى رشد) أو سيراً شديداً أو السير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم ثم الظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مهم

برض مثلاً على الحدث المخصوص ولا قائل به والخواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً بل بشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً فحقه على هذا التقيد قال زكريا بشرط نصب مثل المصدر له ارادة للحدث كما بئى (قوله ولو لمعنى دون لفظ) أى على الاصح عند المصنف لأن ما ذهب اليه الجمهور من أن الفاعل فى المماثل معنى فقط عامل متقدر من لفظ المصدر لا يطرده فى نحو حلفت عينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضاً واعلم تركه للمقايسة هذا قول شيخ الاسلام التحقيق انقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو بحى ايمانك تصديقاً فاقن باب المشابهة وسألقى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أى متصرف يخرج فعل التعجب وغيره فخرج كان وأخواتها وغيره ما فى عن التمثل فلا يلائم زيد قائم ظننت ظناً (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لأهم التقصير ولا الصفة المشبهة وألقى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية بيان الجزاء بحى الخنزير به بدليل حمله على جهنم فليس العامل بمصدر فى الحقيقة وذلك أن تقول لا يتبين ذلك بل يصح ابتداء الجزاء على مصدرية به بتقدير مضاف أى محمل جزاءكم أو لا بتقدير قصد المبالغة (قوله أصلاً فى الاشتقاق) معنى كونه أصلاً فى أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخره فاسم به فى المعنى والحرز (قوله الى أن الفعل) أى المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقية زماننا لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلاً وحين وجوده حالاً وبعد وجوده ومضمينه ماضياً وقيل الماضى اسبق زمانه على زمان المضارع بمضمينه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الزمنية فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما لا مرفقة قطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة فى الفعل دلالة على الزمن وفى الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لانه قول الفرع المنوع تزييته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه مرتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده التدويرى هذا وقد ناقش سم قولهم ان من شأن الفرع الزيادة على الأصل بانه لا يبرهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (قوله بين المصدر المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير بين الى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحد من تقديم المفعول (قوله كسرت سيردى رشد الخ) ذهب بعضهم كله ما يعنى الى أن المضاف من التسمية اذ يستعمل أن يفعل الانسان فعل غير غيرة وانما يفعل مثاله فالأصل سيراً مثل سيردى رشد فخذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيقى بالقبول وان رده البعض عما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل لكـ در الواقع مفعولاً مطلقاً مائناً للفرع سواء كان أصلياً أو نائباً والظاهر أن المعروف بالعهدي كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لخصه بتقديره بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المراد من منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور وناصبه فعل مقدر من لفظه تريحج والأصح الاول لما مر (قوله أى عن مصدر) أى المتأصل فى المفعول به المطلق وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه فى الاشتقاق نحو وأنتما نبأنا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضعوا وضوء العلماء (قوله كميته) أى دال كميته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله أو بعرضته أى دال بعرضته كبعض ونصف وشرط (قوله

ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (بجد) (ما عليه) أى ما على المصدر (دل) وذلك ستة عشر شياً فبينوب عن المصدر البين ثلاثة عشر شياً فالاول كميته



فلا تملوا كل الميل وقوله  
 \* يظنان كل الظن أن لا  
 تلاقي \* الثاني بعنقه  
 نحو ضربته بعض  
 الضرب \* الثالث نوعه  
 نحو ورجع القهقري  
 وقعد القرفصا \* الرابع  
 صفته نحو سرت أحسن  
 السير أو أي سير \* الخامس  
 هيئته نحو يموت الكافر  
 ستهو \* السادس  
 مرادفه نحو وقت الوقوف  
 (وافرح الجذل) ومنه  
 قوله يعجبهم السخون  
 والبرود \* والتمرحاماله  
 مزيد \* السابع ضمير  
 نحو وعبد الله أظنه جالسا  
 ومنه أعذبه عذابا  
 لأعذبه أحدا من  
 العالمين \* الثامن المشارية  
 اليه نحو ضربته ذلك  
 الضرب \* التاسع وقته  
 كقوله ألم تقمض عينك  
 ليلة أرمد  
 أي اغتمض ليلة أرمد  
 وهو عكس فعله طالع  
 الشمس إلا أنه قليل \*  
 العاشر ما الاستفهامية  
 نحو ما تضرب زيدا  
 \* الحادي عشر ما  
 الشرطية نحو ما شئت  
 فاحلس \* الثاني عشر  
 آله نحو ضربته سوطا  
 وهو طرد في آلة الفعل  
 دون غيرها فلا يجوز  
 ضربته خشبة \* الثالث  
 عشر عدده نحو فاحلدوهم  
 ثمانين جلد ووزاد بعض

يحد) أمر من جدد بذكر الجيم وضمتها أي اجتهد كذا في القاموس وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمتها  
 (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء مع دوا أو بكسرهما ٢ مقصورا أن يجلس على أليمنه ويلصق نخذه  
 به طنه ويحتج بيديه أو يجلس على ركبتيه منه كما ويلصق نخذه به طنه ويتأبط بكفيه وعدا القهقري والقرفصا  
 من النائب عن المصدر مع أنهم مصدران لقهقرو قرفص لمكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وفتح  
 الوداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعليهما نحو قهقريه قرفصه وقرفص قرفصا أما بعد نحو ورجع  
 وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ)  
 أي سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أي سيرا ومن نيابة الصفة كما قاله الهماسيني ضربت ضرب الامير  
 وسرت سير ذي رشد على ماسر نيابة ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سير طويلا ويحتمل الظرفية أي  
 زمانا طويلا والحالية أي سرت أي السير جان كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للنفق غير بعيد أي أزالا غير بعيد  
 أو زمانا غير بعيد أو أزلفت الجنة أي الأزال في حال كونه أي الأزال في غير بعيد لأن هذه الحال مؤكدة وقيل  
 حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالسمتان أو غير ذلك كذا في المفتي (قوله هيئته) أي  
 دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أي من المراد في أي مقارب المراد في لأن الحب ليس مرادفالا لعجب بل لازم  
 له ولهذا فصله عما قبله (قوله يعجبهم السخون) ماسخن من المرق والبرود ما يرد منه والسين والباء مفعولان  
 (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع  
 إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الوداني وكان الأولى التمثيل  
 برفعهما على الفاعل العامل المتوسط لتعيين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه وبعارضة مامر  
 من اشتراط عدم الفاء ناصب المفعول المطلق فتأمل ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر  
 المميز للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف والعهدي  
 والأضافة فلا تكون نائبة عن مابين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد من أن أرجع  
 الضمير إلى مابين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مابين النوع وععد لنا إلى  
 قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبع الغيرة لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام التكرار لما ردد عليه من أن قيامه  
 مقام المعرفة لا يقتضي كونه ميمنا لأنواع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرفة بالجنسية ولا يبان فيه النوع فتأمل  
 (قوله لأعذبه) الضمير للأعذاب بمعنى التعذيب فصيح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصيح كون الهاء  
 نائبة عن مابين النوع فسقط ما قيل هنا بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والاهل لأعذب تعذبا  
 مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقعة على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد  
 من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء أيما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة  
 ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول  
 المطلق أصالة فتنبه (قوله المشارية) أي وإن لم يكن مقبوعا بالمصدر عند الجموع ونحو ضربته ذلك وذهب  
 الناظم إلى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الإشارة نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل  
 ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيدا للصل فقلت ضربت ذلك الضرب  
 فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تعلق له أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر  
 المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله إلا أنه قليل) أي ما نحن فيه من انابة الظرف عن  
 المصدر أما عكسه فكثير كما يأتي (قوله نحو ما تضرب زيدا) أي أي ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاحلس أي  
 أي جالس شئت فاحلس (قوله آله) أي اسم آله وقوله ضربته سوطا أي ضربته سوطا (قوله في آلة الفعل)  
 أي المفعول (قوله اسم المصدر العلم) يظن لي أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع  
 للفظ المصدر باعتبار تعيينه ذهنا والثاني للفظه لا باعتبار التعيين أن قلنا لدلول اسم المصدر لفظ المصدر والأول  
 الحقيقة الحدث باعتبار تعيينه ذهنا والثاني لفظه لا باعتبار التعيين أن قلنا لدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما

المتأخرين اسم المصدر العلم ٢ في القاموس أنه مثلث القاف والفاء مقصورا وبضمهم أو بضم القاف والراء مع دوا



الشارح (وفي حذف عامل) (سواء الدليل متبع) عند الجمع كان يقال ما ضربت فمضبول بـ في ضرب بامرأ أو بلى ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قد وما مباركا ولأن أراد الخ أو فرغ منه حيا مبرورا تحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جازر لدلالة القرينة عليه وأيسر واجب (والحذف حتم) أي واجب (مع) مصدر (أبديلا \* من فعله) لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع في الطلب واقع في الخبر فالأول هو الواقع أمرا أو نهيًا (كنسب الدلالة كاندلا) وقوله علي حين ألقى الناس جل أمورهم فتدل لازريق المال ندلي التعالي فتدل بدل من اللفظ بائد والاصل اندل يازريق المال أي اختطفه يقال ندل الشيء إذا اختطفه ومنه ضرب الرقاب أي فاضرب بالرقاب وتقول قياما لا قعودا أي قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور بالوجوب بال تكرار قوله فصبر في مجال الموت صبرا أو دعا بنحوه قياما ورعييا

لأنه كبد مطا لآن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولى به مردودة وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لشكك تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سير الأدليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن التحليل وسميويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائبة عن الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلافه في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والحكم أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو أنت سير وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيد أو نوعا الخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل (قوله متسع) أي اتساع متدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف في سواء متسع فيكون بمعنى متسع فيه ونما جاز حذف العامل فيما ذكره لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبهه المفعول به بخاز حذف عامله (قوله ما ضربت) مانافية لاستفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفي قبلها (قوله حيا مبرورا) يقدر في الأول صحيح وفي الثاني صحيح (قوله والحذف حتم الخ) في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ بفعله ولو لم يقدر في المصدر الذي لم يستعمل له فعل كويج ويول قال الدماميني والعامل المحذوف في هذا المصدر ما قبل مرادف لفعله المهمل على حذف قدت جلا ساعد الجمهور وما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الخاتمة (قوله وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الإنشاء الذي أسس من الطالب كهم راوشكر الألفاء صبر الإخراج عا وطاعة وسماعته الدو شري عن اللغائي وفي الجمع عن الشاويين وابن مالك أن عجا ووجدا وشكر الألفاء كفر الإنشاء وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى (قوله فالأول هو الواقع) أي المصدر الواقع وإن لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن يقتل السيوطي في الجمع بخيبة خلافا لما وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الأول سقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا متكررا بخلاف النوع الثاني الآتي فسماع على الصحيح إلا ما سدد كره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا للجملة وذات شبيهة فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويجه وويله أوله يكن مفردا متكررا (قوله والاصل اندل يازريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفي المعنى أنه اسم قبيلة وعلمه فالاصل اندل أو اندلوا ويمكن جعل صنيع الشارح على ما قبل القيمة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بان الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال ودعولهم قياما لا قعودا المكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد) فيه أن حذف محذور لا الناهية ممنوع فالأولى أن يحذف قياما منصوبا بفعل محذوف ولا تعودا معطوف عليه أي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخصيص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخصيص أبي حيان منه بأن لا مافية للنس وقعودا اسمها ونون شذوذ داع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال أنه خبر بمعنى النهي (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعا) عطف على أمرا أي دعا له أو عليه وقد مثل لهما (قوله نحو سيبا ورعييا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما مع مصانف نحو ويحل ويولك وبذلك وسحق والنصب واجب عند الأضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الجمع وأطلق في التسميـل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الأضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبره إذ لا مانع من تقديره بعبارة التسميـل مع زيادة من الدماميني وقد رفع مبتدأ أو خبرا مقيد بطلب كقوله \* صبر جميل فكلانا متلى \* أي صبر جميل أجل أو أمرى صبر جميل وخبر المكرر بنحو سيبا ورعييا والموصور بنحو ما زيد الأسير والمؤكد نفسه بنحوه على ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤكد كذا غيره بنحو زيد فاقم حق والمفيد خبر انشائي كقوله عجب لملك قسبة

وجدوا وكما أومقرونا باستفهام (٧٨) توبيخني نحو أني أوقد قد قرناؤك وقوله \* ألوما أبالك واغترابا والثاني ما دل على عامله قرينة

وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمرى بحب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقبل بحب  
سند أولئك خبر والمفيد خبر غير انشائي اه أي نحو فاعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر أن ما لتفصيل  
الماقية كذلك ثم قال الدما بني وظاهر كلام سيديوه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه  
وفيه نظرا لان جاء في كلامه بنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالوجه الاطراد كما يفيد كلام  
ابن عصفور قال في الجمع ورفع المعرف بال أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال ال ليس مطردا في  
جميعها وانما هو سماع نص عليه سيديوه فلا يقال السبق لك والرعى وقال الفراء والجري بقياسه اه وبه قولهما أقول  
والجمر وور بعد نحو س قما وورعيا معول لمخدوف مسوق للتبيين أي لك أعنى أولز يد أعنى أول الجار والمجرور خبر  
لمخدوف تقديره ارادني أو دعاني وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور مخاطبا نحو س قما  
لك أما اذا لم يكن مخاطبا نحو س قما لا يندف بالمجه عندى أن يجعل معولا للمصدر واللام للتبوية فالكلام جملة  
واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المخدور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن  
المخدور انما يلزم في سقما لك أن جعل س قما نائبين اسق فان جعل نائبين سقى على أن الخبر يعنى الطلب فلا  
(قوله وحدها) بالبدال المهملة يستعمل في قطع الانف وفي قطع الاذن كما في يس (قوله أومقرونا باستفهام  
توبيخني) في كلام غيره الا كنفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا  
الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لانه خبر في المعنى وأجيب بانه من باب مجيب الصورة أو باعتبار  
استلزامه الطلب (قوله ألوما الخ) يضم اللام وسكون الهمزة أي ألوم لؤما وتغرب اغترابا وقوله لا أبالك جملة  
قصدها الدعاء على المخاطب وقد تقدم اشباع الكلام فيها والاعتراب البعد عن الاوطان (قوله والثاني) أي  
الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار اليه الشارح بقوله ما دل الخ  
والاربعة ستة أتى في المتن (قوله جدا وشكرا لا كراما) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لخرمان  
هذا التكرير مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال جددت الله جدا وشكركم مع أن الكلام  
يذكر الفعل يكون خبرا لانشاء وكلاما عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذ ذكر أحدهما  
ترك الآخر كذا قال الدماميني نقل عن الشارحين (قوله وما سبق الخ) المتبادر أن ما يمتدأ ويحذف الخ  
(٣) خبره فهو هم أن هذا قسم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فان الآتي بدلا من فعله اما واقع في الطلب  
كند لا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مع موع ولم يتعرض له واما مقبوس وهو الواقع فنفسه لا لماقية جملة  
تقدمت أو مكررا الخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على بدلا فيكون بمثابة ثانيا وعليه فقوله عامله  
يحذف ما كيد لما سبق من التمثيل به للآتي بدلا لانه حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله  
لتفصيل عاقبة ما قبله) أي لتفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب  
الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد فيحوز بدسفر فاما يصح صحة أو يعتنم اغتماما (قوله والتقدير فاه تمون الخ)  
وفي بعض النسخ فاما عوا الخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أي مثل ما سبق الخ  
(قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكرار بدليل جعلهم المكرر من أفراد  
المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر لأن يقال لما كتبت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل  
التكرار بدلا لتسميها (قوله جار الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبدى دون المؤ كذا لا متناع ضم  
عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤ كذا شنع وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح الا أن يكون جرى على  
رأي ابن الناطم (قوله والظاهر) أي ان لم يكن مستقيما عنه ولا معطوفا عليه والاعتين الاضمار لقيام  
الاستفهام أو العطف مقام للتكرار نحو أنت سير أو أنت أكل أو شر باقاه المصريح (قوله والاحترار باسم العين  
الخ) الذي يتجه عندي ان هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذا المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند  
الحاسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ)

وكذا استعماله كقولهم  
عندت كرامة جدا  
وشكرا لا كراما وعند  
تد كبراشدة صبر الاجوعا  
وعند ظهوره معجب عجا  
وعند الاستئصال سمعا  
وطاعة وعند خطاب  
مرفى عنه أفعل ذلك  
وكرامة وميسرة وعند  
خطاب مغضوب عليه  
لا أفعل ذلك ولا كيدا  
ولاها ولا فعلت ذلك  
ورغما وهوانا (وما)  
سبق من المصادر  
(لتفصيل) أي لتفصيل  
عاقبة ما قبله (كقائنا)  
من قوله تعالى فشدوا  
اليوناق فقاما بعدد واما  
فداء (عامله يحذف حيث  
عنا) أي حيث عرض  
لما ذكر من أن يبدل من  
اللفظ بعامله والتقدير  
قاما قنونا واما نقادون  
(كذا مكرروا وذا حصر  
ورد) كل منهما (نائب  
فعل لا سم عين استند)  
نحو أنت سير اسيرا وانما  
أنت سير أو ما أنت الا  
سير فالتكرار عوض  
من اللفظ بالفعل والحصر  
ينسب من باب التكرير  
فلزم يكن مكررا ولا  
مجموعا جاز الاضمار  
والظاهر نحو أنت سير  
وأنت سير سير  
والاحترار باسم العين  
عن اسم المعنى نحو أمرك

هذا

سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى اضممار فعل هنا (٣) قوله ويحذف الخبره هكذا في الاصل  
الذي يبدى ولعل صوابه وعامله يحذف الخبره تأمل اه

هذا بيان مراد وان لم يفهم من النظم انه قد فهم انه لا يحذف عامله وجوابا وهذا صادق بجواز الحذف وجوب  
 الد كمر فوعان جعل العامل المبتدأ أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أي المصدر بعد اسم العين فانه  
 يحتاج الى ضمير فاعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن منه الخ علة للحذف أي وانه اجاز حذف العامل بعد اسم  
 العين لانه يؤمن الخ قال يس ومنه تضي التعليل ان مثل اسم العين اسم المعنى الذي لا يصح وقوع المصدر خبرا  
 عنه نحو املك سيرا سيرا وحينئذ في مفهوم قوله لانه يؤمن من تفصيل (قوله الاجاز) منتهى قوله أي ذات اقبال  
 وادبار أي مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز ان يكون مجازا من العلاقة التعاقب (قوله وانه ما يدعونه مؤكدا)  
 لا يشك على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده في غير الصور المشار اليها بقوله والحذف  
 حتم الخ التي منها مؤكدا الجملة لقيام الجملة تمام العامل فكانه مذكور (قوله والواقع بعد جملة) الاصح كما  
 في التسميل منع فقد عه كاذبي بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا  
 يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هي نص في معناه) ان أراد لا تشمل غيره حقيقة فابعدده وهو المؤكد لغيره كذلك  
 وان أراد ولو مجازا فموضع سم أي لا احتمال ان تكون لانه كم مجازا ويجاب باختصار الشق الثاني على معنى أنها  
 لا تشمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكانه نفسه) الانسب بالتسمية ان يتوفا فكانه انفسه لكنه راعى  
 قوله لانه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على أف هو نفس الاعتراف) فم تسمع  
 والمراد أن التكميل بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص في الاعتراف لكان أسلم  
 وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر في الجملة) أي برفع احتمال الغير (قوله كاذبي أنت حقا) الذي يظهر لي أن حقا  
 هنا بمعنى حقيقة لانه يكون رافعا لاحتمال المجاز اما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لضعف الايمان به مع  
 ارادة المجاز كان يريد بنو قال لم يكن هذا انما يتجه على ما ذكر عليه الشارح من أن قوله لا حقيقة لرفع احتمال المجاز  
 والذي في الرضى ولدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أي عدم تحققها في الواقع قال الرضى المؤكد لغيره  
 في الحقيقة مؤكدا لنفسه والافليس مؤكدا لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذ لم يكن الشيء ثابتا  
 فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فذكره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا  
 بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الاعلى الصدق وأما  
 الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو تقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن  
 الكذب مدلول للفظ الخبر كما صدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا امتنع أن لا يكون مدلول  
 اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز ذلك أن تقول زيد قائم غير حق وهو عبد الله قولنا لا بال لان اللفظ السابق  
 لا يدل عليه قال وانما قبل مثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما مؤكدا  
 بمثل هذا التوكيد اذ توهم المخاطب ثبوت تقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغاب في ذهنه كذب مدلولها  
 فكانك أنك كذبت باللفظ النص محتمل لذلك المعنى ولتقيضه فذلك قيل مؤكدا لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا  
 يدكر مثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله لاؤكدا لغيره بنحو زيد قائم حقا  
 مانصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتة في الواقع فيكون حقا ولان  
 يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حقا فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا في الواقع وسمى مؤكدا  
 لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابني  
 حقا لا أقوله البتة أو أقوله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوب أي أبت البتة واناء لا وحدة والبت القطع  
 أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أترد بعد الجزم ثم أجز مرة أخرى فيحصل قطعان أو أكثر وكان اللام  
 للهد أي القطعة الملوحة مني التي لا أترد معها فتوكل لا أقوله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ البتة  
 محتمل لاستمراره وأل في البتة لازمة الذكرو قيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا لقطع الهمزة والقياس وصلها  
 قاله في التصريح (قوله صرفا) أي خالصا فاعتلحا (قوله مما يلزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه  
 بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هامة متوينا قولان (قوله المشعر)

بخلافه بعد اسم العين  
 لانه يؤمن معه باعتقاد  
 الخبرية اذ المعنى لا يتغير  
 به عن العين الاجاز  
 كقوله فانما هي اقبال  
 وادبار أي ذات اقبال وادبا  
 (ونمنه) أي ومن الواجب  
 حذف عامله (ما يدعونه  
 مؤكدا) وهو اما مؤكدا  
 (لنفسه أو غيره فالبتة)  
 من النوعين وهو المؤكد  
 لنفسه هو الواقع بعد جملة  
 هي نص في معناه وسمى  
 بذلك لانه بمنزلة إعادة  
 الجملة فكانه نفسه (نحو  
 له على ألف عرقا) أي  
 اعترافا ألا ترى أن له على  
 ألف هو نفس الاعتراف  
 (والثان) وهو المؤكد  
 لغيره هو الواقع بعد جملة  
 تحتمل غيره فتصير به نصا  
 وسمى بذلك لانه أثر في  
 الجملة فكانه غير هالان  
 المؤثر غير المؤثر نفسه  
 (كاذبي أنت حقا صرفا)  
 شخارفع ما احتمله أنت  
 ابني من ارادة المجاز و  
 (كذلك) بما يلزم  
 ضمير ناصبه المصدر

(قوله املك) مثال يس  
 نقصان نقصا ومثال المحشى  
 لا يتجه تأمل (قوله  
 لا يشكلى) فيه أنه  
 مؤكدا للجملة وما  
 مؤكدا للعامل الا أن يقال  
 هو مؤكدا للعامل أيضا



بالحدوث (ذو التشبيه بعد جملة) حاوية منها وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه لأجل فيه (كلى بكاء ذات عضلة) أى مجموعة من الكساح  
 وزيد ضرب ضرب المثلث وله صوت صوت جمار فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما في نحو زيد يديده أسدا لعدم  
 كونه مصدرا ونحوه علم علم الحكاء (٨٠) لعدم الإشعار بالحدوث ونحوه صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحوه صوت زيد صوت جمار لعدم

تقدم جملة ونحوه ضرب  
 صوت جمار لعدم احتواء  
 الجملة قبله على معناه ونحو  
 عليه نوح نوح الحمام  
 لعدم احتوائها على  
 صاحبها فيجب رفعه في  
 هذه الأمثلة ونحوها وقد  
 ينصب في هذا الأخير  
 لكن على الحال وبخلاف  
 ما في نحو أنا أبكى بكاء  
 ذات عضلة وزيد يضرب  
 ضرب المثلث حيث  
 يتعين كونه منصوبا  
 بالعامل المذكور في  
 الجملة قبله لا يمحذف  
 لصلحية المذكور لأجل  
 فيه وانما يصلح المصدر  
 المشتملة عليه الجملة في نحو  
 لي بكاء وزيد يضرب  
 للعمل لأن شرط أعمال  
 المصدر أن يكون بدلا  
 من الفعل أو مقبلا  
 بالحرف المصدرى والفعل  
 وهذا ليس واحدا منهما  
 (تنبيه) مثل له صوت  
 صوت جمار قوله ما ان  
 يحس الأرض الامتسك \*  
 منه وحرف الساقط  
 المحل لأن ما قبله بمنزلة  
 له طى قاله سلبويه  
 (خاتمة) المصدر الآتى  
 بدلا من اللفظ بفعله  
 على ضربين الأول  
 ماله فويل وهو ما مر

بالحدوث) أى التحد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دائما بمعنى (قوله وفاعله) أى فاعل معنى  
 المصدر كالياء في مثال المنصف وارجاع الضمير إلى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى برده عليه أن مثال  
 المنصف ومثال الشارح لم تشتمل الجملة تيماعلى فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى  
 والصوت الثانى ذات العضلة والمثلث والحمار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويحاج بان معنى بكاء ذات  
 عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال في مثالى الشارح أفاده  
 (قوله كلى بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة ولا يقال ان البكاء بالقصر اسالة الدموع وبالمدرفع  
 الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى الخ صفة للجملة أى بدجلة كالجمله في هذا  
 الكلام ليكون إشارة الى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت جمار) وهو مصدر صات  
 بصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لاسم مصدر نائب عن المصدر كذا زعمه البعض (قوله لعدم الإشعار  
 بالحدوث) لأنه من قبيل المملكات قال في الجمع لم ينصب بكاء الحكاء في لكاء الحكاء لأن نصب صوت  
 وشبهه لما كان لا يكون فاعله بمنزلة بفعل مسند الى فاعل التقدير في له صوت هو ف صوت فاستقام نصب ما بعده  
 لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في لكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبها)  
 أى لان ضمير عليه للزوج عليه لا لنا نفع فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المنصف فالفرق بينهما  
 في غاية الظهور وقد عوى البعض أن هذا المثال كمثال المنصف وأما الفرق بينهما تحكم في غاية العجب (قوله  
 فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها) الذى يتجلى صحة النصب في نحو زيد يديده أسدا وعلم علم الحكاء أو ضرب  
 صوت جمار على الحال من الضمير المستقر في الخبر بتقدير مضاف أى مثل يديده أسدا الخ أو على المتعول به لفعل  
 محذوف أى مماثل بدأسدا الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا  
 يكون حالا وهو حال من الضمير المستقر في الجار والمجرور وفى التثنية والدمامى جوار نصبه على المصدرية  
 على ضعف (قوله حيث يتعين) حجية تعليل (قوله لأن شرط الخ) ذهب الناطق في تشبيهه الى أنه لا يشترط  
 ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكر كوزيد بالجملة بل قال الدمامى بعد ذكره  
 أن كون المصدر المذكر كوزيد منصوبا بالفعل المقدوم مذهب الأكثر ما نصه قال الرضى وظاهر كلام سيبويه أن  
 المنصوب أى في قوله له صوت صوت جمار منصوب بصوت لا بفعل مقدور قال وإنما انتصب لأنك مررت به في حال  
 تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى أحداث ما يسمع وأخراجه لانفس  
 ما يسمع وان زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعى للجهه هو رالى تقدير الغائب وعدم جعله منصوبا  
 بصوت لأنه معنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد  
 رده الدمامى قال البعض وإنما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك  
 يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لا تقتضاه منع عمل كل مصدر وقع مبدأ وهو مجموع ومفاد ما مر  
 عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت جمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما ان يحس الأرض)  
 ما نافية وان زائدة وحرف الساقط مطوف على مك وبالمحل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف  
 والمعنى أن هذا الفرس مدحج الخلق كطى المحل متجاف كتحاف المحل وأنه بلغ في الضمور الى أن لا يصل بطنه  
 الى الأرض اذا اضطلع وانما يحس الأرض منسكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للشرح فطى منصوب بمحذوف  
 وجوبا على حذفه صوت صوت جمار كونه الجملة بمنزلة له طى كذا في التصريح وغيره (قوله تذر) أى السيق  
 والجماجم جمع جمجمة يضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو

والثانى ما لا قبل له أصلا كبته اذا استعمل مضافا كقوله تذر الجماجم ضاحياها ما تها به الا كف كانهم لم يخلق  
 في رواية خفض الا كف قبله حيث أنه منصوب فنصب ضرب الرقاب والعامل فيه قول من بعده وهو ترك لأن به الشئ بمعنى ترك الشئ فهو  
 على حد النصب في نحو شئت به بفتح أو حبيته مة ويجوز أن ينصب ما بعده

فَيَكُونُ اسْمٌ فَعِلٌ بِمَعْنَى اَتَرَكَ وَهِيَ اَحَدُ الزَّوَايِدِ فِي الْبَيْتِ وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ وَمِثْلُ بَابِهِ الْمُضَافُ وَبَابُهُ (٨١) وَوَيْجُوهُ وَوَيْسَةُ وَوَيْهَ وَهِيَ

كُنَايَاتُ عَنِ الْوَيْلِ وَوَيْلٌ  
كَلِمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ الشَّمِّ  
وَالْتَوْبِ بِيَجْ شَمَّ كَثُرَتْ حَتَّى  
صَارَتْ كَالْتَجْبِ يَقُولُهَا  
الْإِنْسَانُ لِمَنْ يَحِبُّ وَلَمَنْ  
يُبْغِضُ وَنَصْبُهَا يَنْتَقِبِرُ  
أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ وَلَدَلَّتْ  
لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ هُنَا

(المفعول له)

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ  
وَمِنْ أَجْلِهِ وَقَدْ مَرَّ عَلَى  
الْمَفْعُولِ فِيهِ لِأَنَّهُ ادْخَلَ  
مِنْهُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ وَأَقْرَبُ  
إِلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقُ بِكَوْنِهِ  
مَصْدَرًا كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ  
بِقَوْلِهِ (يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ  
الْمَصْدَرُ) أَيْ الْقَلْبُ (أَنْ  
أَبَانَ تَعْلِيلًا) أَيْ أَفْهَمَ  
كَوْنَهُ عَلَيْهِ لِلْحَدِّثِ وَيَشْتَرِطُ  
كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ  
(بِكَيْدِ شَكْرًا) أَيْ لِأَجْلِ  
الشُّكْرِ فَيُكُونُ كَانٍ مِنْ لَفْظِ  
أَفْعَلٍ كَيَلٌ كَيَلًا كَانٍ  
إِنْصَابُهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ  
(وَدَنْ) طَاعَةٌ (وَدُو)  
أَيْ الْمَفْعُولُ لَهُ (عَمَّا  
يَعْمَلُ فِيهِ مَقْدَمًا وَقَدْ  
وَفَاعِلًا) الْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ وَوَقْتُهَا  
وَفَاعِلُهَا لَنْصَبِ بِنَزْعٍ  
الْخَافِضُ أَيْ يَشْتَرِطُ  
لَنْصَبِ الْمَفْعُولِ لَهُ مَعَ  
كَوْنِهِ مَصْدَرًا قَلْبِيًّا سَمِيًّا  
لِلتَّعْلِيلِ أَنْ يَتَّخِذَ مَعَ  
عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَفِي  
الْفَاعِلِ فَالْشَّرْطُ  
حِينَئِذٍ تَجَسُّدُهُ كَوْنَهُ  
مَصْدَرًا فَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ  
الشَّمِّ وَالْعَمَلِ قَالَهُ

أَلَيْقَ يَقُولُهُ هَامَاتُهَا إِذْ هِيَ جَمْعُ هَامَةٍ وَهِيَ الرَّاسُ وَضَاحِيَا مَنْ ضَحَا بِضَحْوٍ إِذَا بَرَزَ عَنْ مَحَلِّهِ بِهِ الْاَكْفُ مَصْدَرُ  
بِمَعْنَى تَرَكَ لَفْعَلٌ مَهْمَلٌ أَقْبَمُ وَهُوَ مَقَامُهُ مضافًا إِلَى الْمَفْعُولِ عَلَى أَخْذِ الْأَوْجَهِ الْآتِيَةِ فِي بَابِهِ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْلُقْ مُتَعَلِّقٌ  
بِضَاحِيَا وَالضَّحِيرُ لِلْهَامَاتِ وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ السِّبُوفَ تَتَرَكَ الْقَوْمَ بِارْزُورُ وَمِنْهُمْ مَنْ غَطَّاهَا مِنْفَصِلَةً كَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْلُقْ  
عَلَى الْإِبْدَانِ فَتَرَكَ كَذَلِكَ الْاَكْفُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْلُقْ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّؤْسِ (قَوْلُهُ فَيَكُونُ اسْمٌ فَعِلٌ) وَعَلَى هَذَا فَتَحْتَهُ  
بِنَائِيَّةٍ وَبَقِيَتْ رَايَةُ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ رُفْعٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ خَبِيرَةٌ بِهِ بِمَعْنَى كَيْفَ لِأَنَّهُمَا قَسَمْتُمَا اسْمَ اسْتِفْهَامٍ بِمَعْنَى  
كَيْفَ وَفَتْحَتُهُ عَلَى هَذَا أَيْضًا بِنَائِيَّةٍ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ كَيْفَ الْاَكْفُ لَا تَبْرُكُ ضَاحِيَةً عَنِ الْإِدْيِ مَعَ أَنَّهَا أَهْمَلُ مِنَ  
الرَّؤْسِ فَعَلِيَ هَذَا بِابِهِ فِي الْبَيْتِ لِلَا اسْتِفْهَامِ التَّجْمِي (قَوْلُهُ وَمِثْلُ بَابِهِ الْخ) أَيْ فِي وَجُوبِ حَذْفِ الْمَاصِبِ وَكَوْنِ  
نَاصِبِهِ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ لَا فِي النِّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ مَاسِمَةً كَرَاهِ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ تَقْدِيرَ عَامِلِهَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ  
فَتَكُونُ مَفْعُولًا لَهُ وَفِي كَلَامٍ غَيْرِهِ أَنَّ نَصْبَهَا بِالْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ وَأَنَّ تَقْدِيرَ الْعَامِلِ اسْتَحْزَنَ (قَوْلُهُ وَهِيَ كُنَايَاتُ عَنِ  
الْوَيْلِ) أَيْ عِنْدَ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ وَجْهَ كَلِمَةِ رَجْعَةٍ وَوَيْلٌ كَلِمَةُ عَذَابٍ وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ وَجْهَ  
وَوَيْبٍ كَوَيْلٍ وَمَرَادُ الشَّارِحِ أَنَّهَا كُنَايَاتُ عَنِ الْوَيْلِ بِالنَّظَرِ لِأَصْلِ الْوَضْعِ فَلَا يَنَاقِضُ مَاسِمَةً كَرَاهِ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّهَا  
صَارَتْ كَالْتَجْبِ يَقُولُهَا الْإِنْسَانُ لِمَنْ يَحِبُّ وَلَمَنْ يُبْغِضُ (قَوْلُهُ تَقَالُ عِنْدَ الشَّمِّ وَالتَّوْبِ بِيَجْ) أَيْ عِنْدَ ارْتِدَائِهِمَا (قَوْلُهُ  
وَهُوَ قَلِيلٌ أَيْ هَذَا النُّوعُ الَّذِي لَا فَعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ

وَالْمَفْعُولُ لَهُ

أَلْ فِيهِ مَوْصُولَةٌ يُدَلِّلُ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا وَمَانِعٌ مَوْصُولِيَّةً أَلْ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ قَالِ الْمُرَادِيُّ  
فِي شَرْحِ التَّوْبِيلِ وَلَا يَجُوزُ زَعْمُهُ مَنصُوبًا أَوْ مَحْذُورًا الْإِبْدَانِ أَلْ أَوْ عَطْفٌ قَالِ فِي الْهَمْعِ وَلَدَلَّتْ مُتَعَلِّقٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى  
وَلَا تَمْسُكُوهُمْ ضُرَارًا تَتَعَدَّى وَتَعْلُقُ بِالْجَارِ بِالْفِعْلِ أَنْ جَعَلَ ضُرَارًا مَفْعُولًا لَهُ وَاتِّمَامًا مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَنْ جَعَلَ حَالًا (قَوْلُهُ  
لِأَنَّهُ ادْخَلَ مِنْهُ الْخ) أَيْ لِكَوْنِهِ مَفْعُولُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً كَمَا أَسْلَفْنَا فِي قَوْلِهِ وَأَقْرَبُ الْخُ عَطْفٌ عَلَيْهِ عَلَى مَعْلُولٍ وَمِنْ  
قَدَمِ الْمَفْعُولِ تَمَّ عَلَيْهِ بِأَنِ احْتِمَاجَ الْفِعْلِ إِلَى الزَّمَانِ وَالْمَسْكَانِ أَشَدَّ مِنْ احْتِمَاجِهِ إِلَى الْعِلَّةِ (قَوْلُهُ وَأَقْرَبُ إِلَى  
الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ) بَلْ قَالِ الزَّجَّاجُ وَالْكُوفِيُّونَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ تَصْرِيحٌ (قَوْلُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ) أَيْ إِلَى أَقْرَبِيَّتِهِ  
بِكَوْنِهِ مَصْدَرًا (قَوْلُهُ يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أَيْ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعِلَّةِ عِنْدَ جَوْهَرٍ وَالْبَصْرِيِّينَ فَعَلِيَّةً  
هُوَ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَنْصُوبُ بِمَنْزَعِ الْخَافِضِ وَقَالِ الزَّجَّاجُ نَاصِبُهُ فَعِلٌ مَقْدَرٌ مِنْ لَفْظِهِ وَالتَّقْدِيرُ حَيْثُكَ أَوْ كَرْمُكَ  
أَوْ كَرَامًا عَلَيْهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ وَقَالِ الْكُوفِيُّونَ نَاصِبُهُ الْفِعْلُ الْمَقْدَمُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَطْلُوقٌ فِي الْمَعْنَى مِثْلُ قَعْدَتِ  
جَالِسًا وَعَلَيْهِ أَيْضًا فَهُوَ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ وَلَدَلَّتْ قَالِ فِي التَّصْرِيحِ قَالِ الزَّجَّاجُ وَالْكُوفِيُّونَ أَنَّهُ أَيْ الْمَفْعُولُ لَهُ مَفْعُولٌ  
مَطْلُوقٌ أَهْ (قَوْلُهُ أَنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا) ظَاهِرٌ كَلَامُهُ وَكَلَامُ الشَّارِحِ حَيْثُ قَالِ فِيمَا بَاقِي أَيْ يَشْتَرِطُ لَنْصَبِ الْمَفْعُولِ لَهُ الْخُ  
أَنَّ هَذِهِ الشَّرْطُ شَرْطٌ لَنْصَبِهِ وَأَنَّهُ عِنْدَ جَوْهَرٍ يُسَمَّى مَفْعُولًا لَهُ وَالْجَوْهَرِيُّ عَلَى أَنَّهُ حِينَئِذٍ مَفْعُولٌ بِهِ وَعَلَيْهِ هَذِهِ  
الشَّرْطُ لِتَحْقِيقِ مَا هِيَ الْمَفْعُولُ لَهُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَبَانَ تَعْلِيلًا ظَاهِرٌ عَلَيْهِ الشَّيْءُ أَيْ الْبَاعِثُ عَلَى الْفِعْلِ سَوَاءً كَانَ غَرَضًا  
فَحَوْجِيًّا كَبَرِّ الْخَطَرِ أَوْ لَا كَقَعْدَتِ عَنِ الْحَرْبِ حِينَئِذٍ (قَوْلُهُ وَيَشْتَرِطُ كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ) أَيْ وَغَيْرِهِ  
مَعْنَاهُ وَيَقْنَى عَنْ هَذَا الشَّرْطِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا (قَوْلُهُ أَيْ لِأَجْلِ الشُّكْرِ) أَيْ لِأَجْلِ أَنْ تَكُونَ شَاكِرًا  
سَمِ (قَوْلُهُ كَيَلٌ كَيَلًا) بِقَطْعِ الْمِيمِ وَكُسْرِ الْحَاءِ وَكَوْنِ الْيَاءِ مَصْدَرًا سَمِيًّا (قَوْلُهُ طَاعَةٌ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ دَنْ مِثَالِ  
ثَانٍ بِمَعْنَى اخْضَعْ حَذْفُ مَفْعُولِهِ قَالِ الْبَعْضُ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ جَعَلَ الشَّارِحُ مَفْعُولَهُ  
الْمَحْذُوفَ شَكْرًا أَخْرَجَ الْكَانَ الْمَحْذُوفَ لِلدَّلِيلِ ثُمَّ كَلَامُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا  
دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ (قَوْلُهُ عَمَّا يَفْعَلُ) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَجَدُّدِ الْخَالِدِ (قَوْلُهُ نَصْبُ بِنَزْعٍ الْخَافِضُ) كَذَا فِي بَعْضِ  
النُّسخِ وَفِيهِ أَنَّ النِّصْبَ بِهِ سَمَاعِيٌّ عَلَى الرَّاجِحِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمَحْمُولِ عَنِ الْفَاعِلِ وَهِيَ أَوْلَى  
(قَوْلُهُ أَنْ يَتَّخِذَ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ) بِأَنِ يَقَعُ حَدِيثُ الْفِعْلِ فِي بَعْضِ زَمَانٍ الْمَصْدَرُ كَحَيْثُكَ طَمَعًا أَوْ يَكُونُ أَوَّلُ  
زَمَانٍ لِحَدِيثِ آخَرٍ زَمَانِ الْمَصْدَرِ كَحَيْثُكَ خَوْفًا مِنْ فَرَارِكَ أَوْ بِالْعَكْسِ كَحَيْثُكَ أَصْلًا كَحَالِكٍ قَالَهُ الرِّضِيُّ (قَوْلُهُ  
فَالشَّرْطُ حِينَئِذٍ تَجَسُّدُهُ) بَلْ سَمِعْتُ سَادِسًا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سَانِدًا بِقَوْلِهِ وَيَشْتَرِطُ كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ (قَوْلُهُ  
وَأَجَازُ يُونُسَ أَمَّا الْعَمِيدُ فَذُو عَمِيدٍ) كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ وَأَجَازُ يُونُسَ كَوْنَهُ غَيْرَ مَصْدَرٍ مَسْكُوتٍ عَنْهُمْ أَمَّا الْعَمِيدُ

(١١ = ضَبَان - ثَانِي) الْجَوْهَرِيُّ وَأَجَازُ يُونُسَ أَمَّا الْعَمِيدُ فَذُو عَمِيدٍ بِمَعْنَى مَهْمَا تَقِي كَرَشَخِصَ لِأَجْلِ الْعَمِيدِ قَالَهُ كُورُوزُ عَمِيدٍ

فدوعبيد لان هذا المثال ليس من عند يات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما  
الغيمد الخ من المفعول لا جملته القياسي وجعله بعض النحاة مفعولا به لحذف أي مهماتذ كرا العبيد ولم يلتزم  
هذا البعض كيونس تقدير أماعهما كمهما يكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا به  
بتقدير مضاف أي مهماتذ كره لاجل تلك العبيد (قوله وانكره سيمويه) أي أنكر القياس عليه قائلا ان رواية  
النصب خبيثة رديئة فلا يجوز الخرج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال في التنصيح لان العلة هي الحاملة على  
اليجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزاهذا الشرط السيوطي في  
الجمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضي الى بعضهم مغلطاهم ثم رده فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا  
فمنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصور راقسم ولا ينفعه وينتقض ما قاله يجوز جئت اصلها  
لا مرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أي ارادة أصلا ح وارادة تأديب فجاز أيضا جئت  
ا كرا ملى وجئت اليوم ا كرا مالك غدا بل يجوز جئت ممنا ولما فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف  
مقدروا أن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت نجما فيكون من أفعال القلوب  
وما يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضه لا يلزم كونه فعل القلب فهو ضربته تقويمها وجئت أصلا ح اه  
(قوله وأجاز الفارسي جئت ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبيا واعلم لا يقول باشتراط الاتحاد مع العامل  
فاعلا أيضا حتى يحيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الجمع شرط العلم والمتأخرون  
نشاركه لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيمويه ولا أحد من المتقدمين  
فجوزوا اختلافا في الوقت واختلافا في الفاعل اه وتقدم عن الرضي رد اشترط كونه قلبيا بقى أن  
التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال  
يندفع هذا بتقدير ارادة لانه قول يصير المعنى حينئذ أدبت ابني لارادة التأديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه  
ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشيء ليس مجرد ارادته والحامض عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل  
التأديب على التأديب الذي هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفعلا أو على ارادة التأديب الذي  
هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أي كونه مفهوما العلة وما قبل من أن العلية محل  
الشروط فكيف تكون شرطاً ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نفسه على ما مر (قوله  
خلاف لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل عسا كما بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيد كر  
الشارح جوابه وجوز ابن الضائع بمجمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قد مناعن الجمع أن سيمويه والمتقدمين لم  
يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقدير يا) أي باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أي  
ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر  
وان العامل الذي تتعلق به الاحكام الخوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية  
لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدل ابن خروف قوى جلى  
فان كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يقول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو بجعل لاهل من المخاطبين  
على اضممار ذرى أو على التأويل باسمي فاعل (قوله ماعدا قصد التعليل) أي ماعدا كونه علة فاطلاق  
السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط والمارة وإنما استثناء لانه عند قصد التعليل  
لا ينفع للجزء حرف التعليل أيضا فلا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن زاد الشاطبي الكاف  
نحو واذ كروه كما هذا كم وفي شرح اللحية لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أو سلم حتى  
تدخل الجنة وكى نحو جئت كى تكرمى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل  
الامع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه وينبغي زيادة على نحو وتسكبر والله على ما هداكم (قوله  
وفي بعض النسخ باللام) واقصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نصبت) بتخفيف الضاد أي خلعت (قوله في نحو  
أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك أي الميل عن وسط السماء الشمس وزمنها

وكونه علة فلا يجوز  
أحسن البلى أحسانا  
الميل لان الشيء لا يعمل  
نفسه وكونه متقدما مع  
المعمل به في الوقت فلا  
يجوز جئت أمسن طمعا  
غدا في معروف ولا  
يشترط تعيين الوقت في  
اللفظ بل يكفي عدم  
ظهور المناقاة وفي  
الفاعل فلا يجوز جئت  
محبتك ابى خلاف لابن  
خروف (تسميه) قد  
يكون الاتحاد في الفاعل  
تقديرا كما بقوله تعالى  
يريكم البرق خوفا  
وطمعا لان معنى يريكم  
يجعلكم ترون اه (وان  
شرط) من الشروط  
المذكورة ماعدا قصد  
التعليل (فقد فاجره  
بالحرف) الدال على  
التعليل وهو اللام أو ما  
يقوم مقامها وفي بعض  
النسخ باللام أو ما يقوم  
مقامها فقد دال اول  
وهو كونه مصدرا نحو  
والارض وضعتها للانعام  
والثاني وهو كونه قلبيا  
نحو ولا تقتلوا اولادكم  
من املاق بخلاف خشية  
املاق والثالث وهو  
الاتحاد في الوقت نحو قوله  
\* جئت وقد نصبت لنوم  
نيابها \* والرابع وهو  
الاتحاد في الفاعل نحو  
وانى لتعرونى لذكر كراك  
هزة وقد اتفق الاتحادان

(كل هذا ذائع وقيل أن يصحها) أي اللام (المجرد) من أُل والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولي (٨٣) انه بمنوع والحق جواز وجوده

قوله \* من أمك لرغبة  
فيك جبر (والعكس في  
محبوب أُل) وهو أن جره  
باللام كثير ونصبه قليل  
(وأنشدوا) شاهدنا  
لجواز قول الرازي (لا تعد  
الجن عن الهجاء \* ولو  
تواتر زمر الأعداء)

(تبيينان) الاول أفهم  
كلامه أن المضاف يجوز  
فيه الامران على السواء  
نحو حبك ابتغاء الخير  
ولا ابتغاء الخير \* الثاني  
أفهم أيضا جواز تقديم  
المفعول له على عامله منصوبا  
كان أو مجرورا كزهدا  
ذاقته ولزهدا ذاقته (خاتمة)  
إذا دخلت أُل على المفعول  
له أو أضيف الى معرفة  
تعريف بال أو بالاضافة  
خلافا لما يشي والخبري  
والسبدي قولهم انه لا  
يكون الانكسرة وان أُل فيه  
زائدة واصله غير محضة  
(المفعول فيه وهو المسمى  
ظرفا) وتقديمه على  
المفعول معه لقربه من  
المفعول المطلق بكونه  
مستلزما له في الواقع إذ  
لا يتخلو الحدث عن زمان  
ومكان ولأن العامل يصل  
اليه بنفسه لا بواسطة  
حرف ملفوظ بخلافه  
(الظرف) لغيبة الوعاء  
واصطلاح (وقت أو مكان)  
أي اسم وقت أو اسم  
مكان (ضمنا) معنى (في)

مختلف فمن الإقامة متأخر عن زمن الدلو وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قريبا وفي المقتى أن اللام في  
الدلو بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام التعليل (قوله كزهدا ذاقته) فيه تقديم معمول  
الخبر الفعلي وهو جازع عند الجمهور كما مر (قوله أي اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وحيث  
فكان المناسب أن يقول أي الحرف وتأنث الضمير حيثئذ باعتبار الكلمة (قوله أفهم كلامه أن المضاف  
الخ) وجهه أنه لم يذ كرفيه فله ولا كثرة كما فعل في قسيمه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان  
أو مجرورا) أما أفهامه جواز تقديم المجرور وظاهره وأما أفهامه جواز تقديم المنصوب فله بطريق المقايسة  
هو المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

أي عند البصريين واعتبرتهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك  
أفاده المصريح وأجيب بانهم يجوزوا في ذلك واصططحو عليه ولا مشاحة في الاصطلاح قال المصريح وسماء القراء  
محلا والكسائي وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أي المفعول المطلق أي معناه  
مستلزم له أي الظرف أي معناه في الواقع أي في نفس الامور ان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف في  
الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أي ولا يقدر بل بواسطة ترغ الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من  
مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ انذا سقط التقييد بالملفوظ ليفهم من  
بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضي لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة  
حرف مقدر أي كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة أو  
(قوله وقت) أي ولو متجلا كما في أمس قبل اليوم فان التقدير رأس في زمان قبل اليوم ومعلوم أن الزمان ليس  
في زمان فكون أمس في زمان مجرد تخيل وكفى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل  
العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أي اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات  
الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدها ولو بالتأويل فيدخل ما عرّضت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه فالاول  
نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثاني نحو أحقا بلد ذاهب كما في التوضيح ودخل في التعريف ما استعمل  
تارة زمانا وتارة مكانا نحو أي وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما إلا أنه اما  
للزمان دائماً واما للمكان دائماً قاله يس وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن  
تبتكوهن أي في أن تبتكوهن على أحد التقديرين فان التبتكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال  
البهوتي واقره الاسقاطي وشيخنا والعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد ينبغي أن يجعل طرفا لانه  
مكان اعتباري وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والعض وغيرها وسياق أن يتعدى اليه سائر الافعال  
والاطراد في نحو وترغبون أن تبتكوهن ليس بهذا المعنى وحيث يكون خارجا بقيد الاطراد جمعناه المذكور  
فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي فتدبر (قوله ضمنا معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته  
اليه لكونه في قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تصرف كعند (قوله باطراد) بان  
يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه مخرج لاسماء المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما يصع من الفعل  
فانه انما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي واجيب بانهم ما سئلوا عن شرط الاطراد بدليل ما سألوا (قوله  
لانهم ما مذكوران للواقع) أي حالة كونها ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذا المراد أنهم يخافون  
نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله أعلم الخ) اذا المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع  
الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه (قوله فانتصباها على المفعول به) أو ردد عليه أن في جعل حيث مفعولا له ضربا  
من التصرف وفي التسميل أن تصرفه انا در وحيث فلا ينبغي حمل التثنية عليه ولذا قال الدماميني لو قيل  
ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه ما خرج حيث عن الظرفية (قوله وناسب

دون لفظها (باطراد كذا أمكث أزمننا) فهنا اسم مكان وأزمننا اسم زمان وهما مضمنان معنى في لانهم ما مذكوران للواقع فيه وهو المكث  
والاحترار بقيد ضمنا في من نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانها البساعلي معنى في فانتصباها على المفعول به وناسب

حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل (٨٤) لا ينصب المفعول به إجماعاً وبغنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً

حيث (أي محلاً) قوله لا ينصب المفعول به لا يقال مالا يعمل لا يفسر عاملاً لأننا نقول ذلك الخاص بباب الاشتغال كما مر (قوله إجماعاً) فوَقَّسَ وجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصريح قال الموضع في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود الإجماع بذلك كقوله تعالى وهو أشد سيئاً وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً وقول العباس بن مرداس هو أشد من أبي سفيان أنقروا نساجاً أه وقال أبو حنيفة في الارتشاف قال محمد بن مسعود أجعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى إن ربك هو أعلم من يصل عن سبيله أه وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فرد على ابن الناطم كإساقى أيضاً (قوله فلا يقال غت البيت) قال ابن فارس كما لا يقال ذلك لا يقال غت فرسخاً ولا قرأت مكاناً الفرق أه ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو القرض والتمسك كثيرة قبل كثرة أمثلة الأطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها لم تدخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به مجازاً كما في ثمر ون الديار (قوله وأن نحو دخل متعدي بنفسه) أي يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فمه تدل على أصالتها (قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد) بل لا يصح على رأي الشاويين لأنه داخل في الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلاً وانما لم يحتج إليه على رأي الأخفش بخروج نحو دخلت البيت بقولنا مضمين معنى في (قوله وعلى الأول) أي كونه مفعولاً به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمين معنى في بمعنى أنه مشير إلى معنى في كونه في قوة تقديرها كما مر خلافاً للشارح ابن الناطم في دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضاً بخبر وجه بقوله ضمناً معنى في لأنه عليه مضمين لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظاً فيه بأن كان موجوداً ثم حذف وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملاً على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني فقيد باطراد محتاج إليه على القول الأول فرد البعض تبعاً لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناطم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يختلف الاسم الحرف على معناه) أي حالة كونه في الأعلى معناه بأن بصير الاسم مؤدياً بمعنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أي غير ملاحظ في نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه) أي ملاحظ في نظم الكلام أي فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوف (قوله بناء على أن أوعلى بابها الخ) فمه أف ونشر مرتب وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتنبيه مطلقاً (قوله وهو لا يظهر) أي المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء أوعلى حالها (قوله بالواقع فيه) أي في جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو في بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان وفي عبارة المصنف تسميع سبيله عليه الشارح (فائدة) قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والحرم والصيف والشتاء فيقع جواباً بالكم والقي ولا معدود ولا مختص فلا يقع جواباً بالواحد منهم ما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جواباً بالكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جواباً بالقي فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول فالذي يصلح جواباً بالكم فقط أو بالقي معرفة كان أو ذكره يستغرقه الحدث الذي تضمنه فاصبه إن لم يكن الحدث مختصاً ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهراً وجب أن يقع السب في جميع الشهر بل هو ونهايه إلا أن يقصد المبالغه والتجاوز وكذا إذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فإن كان حدث المناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهراً في جواب كم صمت أو كم سرت فالأول يع جميع أيامه دون ليلته والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بال وأما أبداً فلا تستغرق

الإصطلاح على الأرجح وباطرذ من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف إذ لا يطرده نسبه مع سائر الأفعال فلا يقال غت البيت ولا قرأت الدار فانتصبه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي والماتم ونسبه لسيمويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة وإن نحو دخل متعدي بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على النظرية تشبيهه بالمبهم ونسبه الشاويين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح (تنبيهان) الأول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضي البناء وهو أن يختلف الاسم الحرف على معناه وبطرح غير منظور إليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ليكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني الثاني في ضمناً يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضميراً للتنبيه بناء على أن أوعلى بابها وهو لا يظهر

أر بعني هو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لأحدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه) قول الجحشي وهو أشد سيئاً للتلاوة بلا وإيه



من فعل وشبهه (مظهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أماما وأنا سائر غدا خالف (٨٥) الركب (والا) أي وإن لم يكن ظاهرا

ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة تقول صام زيدا لا بد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وقائه ولا تقول صام أبدا أو تقول لا صوم من أبدا أو ما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالصوم واللييلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور ومضافا إليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف ضرورة عدم إضافته إليها كما موجه ذلك كما قاله الصغار أن أسماء الشهور كالبحر وصغير من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما ففي سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصالح جوابا لكم وكذا لفظ شهر يدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فعنه وقت المحرم تخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدودا إسمائا للثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم يجوز كون الحديث في جمعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكره جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الأول وبربيع الثاني ورمضان اه باختصار وفي الجمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل في جمعه نعتيا أو تقييما فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم ثم نقبل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولونا ولا نحو أنا زيدا عند الشدائد وأنا عمر ويوم القتال فعند منصوب بزيد يوم منصوب بعمر ولا نهما في باو بل المشهور وأما المعروف في قوله أبو حيان (قوله مظهرا كان) أي أن كان مظهرا تخذف حرف الشرط للدلالة المقابلة والجواب للدلالة قوله فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول أنسب بقوله والاخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين متى ولم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة ولم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما إذا وقع خبر الخ) قال في التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المعنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيدا أمام لئلا يجمع عليهم ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر اه قال يس محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم انقائده حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت له لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جوه في قوله المصريح وسيأتي عن الشاطبي أنه قد نصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكركم أن امتداد عهد أي كان ما نقوله واقعا حينئذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقوله (قوله الثاني الضمير الخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر الإلى أن فيه استخداما كإعرابه البعض اغترارا بظاهرا أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتين في حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير وألا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفي فيه مدلوله) أي للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارة (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوي لا يحذف المضاف فينا في ما بعد إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا بد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما صيغ على مفعول مراد به الزمان من فعله الناصب له نحو قدمت مقعدا فمراد به زمان العودة فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينما ومدة) حينما ومدة تأكيد بمعنى زمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله أسرى بعبد له لانه لا يزداد إلا بالسرء لا يكون إلا لا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عام له وتأكيد المفعول المطلق لحادث عام له (قوله ما دل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضي أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم بالجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله أو بالإضافة) لم تنصف العرب لفظ شهر إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة

بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً (فأنوه مقدراً) فالجواب نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وقرئ من لمن قال كم سرت والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذي معلن أو حالاً نحو ورأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو ورأيت طائراً فوق غصن أو مشتملاً عليه نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مفعولاً بالتحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن (تنبيهان) الأول العامل المقدر في هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فمتعين فيهما تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت \* الثاني التعمير في فأنصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفي فيه مدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحادث وليس هو الناصب والإصل فأنصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثاني لوضوح المقام انتهى (وكل) اسم (وقت قابل ذلك)

النصب على الظرفية مهم ما كان أو مختصاً والمراد بالهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينئذ ومدة ووقتاً والمختص ما دل على مقدار معلوماً كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالكمية اليوم ووقت العام أو بالإضافة كصمت زمن

أيضا منها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتا طويلا) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدور وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المهم منه ونظر في الزمان مطالعا بما مور منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى الى الالباس بالفعل به كثيرا ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعثت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يابس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لا تنبس بالفعل به وسنبا أن نظرف الزمان المهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة ونظر في المكان انما أكثر منه في الاستعمال المهم دون المختص فاجرى المهم لكثرة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يذكر في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أي في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أي هيئة وشكل يدرك بالحواس الظاهر وحدود أي نهايات من جهاته محصورة أي منبذوبة (قوله نحو الجهات الست) أي أسمائها وانما كانت مبهمه لعدم لزومها صسمى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أي باعتبار الكاش في المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تقول فيمنعك كس الامر ولانه ليس لها أصل معلوم تخلفك مثلا اسم ما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا في التصريح (قوله وما أشبهها في الشياخ كباحية الخ) ما مبهما أو كناية خيرة والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية وسكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من المهم جانب وما عناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار ودخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهرا وباطنا ولذا يلجئ من يقول ظاهرا باب الفتوح اه والذي في الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما اذا تصلح بكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المهم أحد مذاهب للفحاة والثاني أنها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمهم من حيث انها ليست شيئا معينيا في الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهاه ووجهه بالاعتبار في مبهمه حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمهم ما يشمل المهم حكما وسيد كر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما في بعض النسخ وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فليتنظر ما هو وكلام المصنف يكفي في صدقه وجود نحو بعض الاشياء التي ذكرها (قوله كفر سخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والغلوه بفتح الغين المجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوه بمقدار رمية المهم (قوله والثانية ما صيغ) أي أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يقدر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المهم لان الظاهر من كلامه في شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتي وعليه فما صيغ معطوف على مهمما والتقدير الا في حال كونه مهمما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أي حروفه قال سم مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الا في لما في أصله معه اجتمع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدر غيره لجرى على القوانين فيما شئت منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أن في الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضم ما عدا الشرط الذي ذكره المصنف بعد ان يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه في المادة ثم الفعل ليس بقيد اذا العامل فيه فيه قد يكون وصفا فنحو ما جالس مجلس زيد أو مصدر فنحو ما عجبني جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رمية الخ) قال شيخنا والبعض عددا لا مثله إشارة الى أنه لا فرق في المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينقض حكمة تعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا إذا تد على المقصود لشرائطه وهو الاجتماع في المادة وانما أتى به ليعلى به قوله لما في أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجح الى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام وهو ما يعلم

الاستثناء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما يقبله المكان الا) في حالتين الاولى أن يكون (مهما) لا يختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمهم م ما ليس كذلك (فحوال الجهات الست) وهي أمام ووراء وعن وشمال ومشرق وتحت وما أشبهها في الشياخ كباحية وسكان وجانب (و) فجوه (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوه تقول جلست أماما وناحية المسجد وسرت فرسخا (و) الثانية (ما صيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كرمي من) مادة (رمي) تقول رميت رمي زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت قعد بكر ومنه وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع أي لما اجتمع معه

في أصل مادته كما مثل وأما قولهم هو منى من جرح الكلب ومناطق الثريا وعرو منى مقعد القابلة ومقعد الأزار ونحوه فتشاذز التقدير هو منى  
مستقر في من جرح الكلب فاعمله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو أعمل في المزجر زجر (٨٧) وفي المناطق ناط وفي المقعد عدل

بكن شاذ (تبيين)  
الاول ظاهر كلامه أن  
هذا النوع من قبيل  
المهم وظاهر كلامه في  
شرح السكافية أنه من  
المختص وهو مانص عليه  
غيره وأما النوع الذي  
قبله فظاهر كلام  
الفارسي أنه من المهم  
هو ظاهر كلام الناطم  
ونصحه بعضهم وقال  
الشوا بين ليس داخلا  
تحت المهم وصح بعضهم  
أنه شبه بالمهم لأنهم  
الثاني انما استأثرت  
أسماء الزمان بصلاحيه  
المهم منها والمختص  
للفريضة عن أسماء  
المكان لأن أصل  
العوامل الفعل ودلالته  
على الزمان أقوى من  
دلالته على المكان لانه  
يدل على الزمان بصيغته  
وبالاستمرار ويدل على  
المكان بالاستمرار فقط  
فلم يتعد إلى كل أسمائه  
بل يتعدى إلى المهم منها  
لأن في الفعل دلالة عليه  
في الجملة وإلى المختص  
الذي صيغ من مادة  
العامل لقوة الدلالة  
عليه حيث انتهت (وما  
يرى) من أسماء الزمان  
أو المكان (طرقا) نارة  
(وغير ظرف) أخرى  
(فذلك) ذو تصرف في

ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته) الاضافة للبيان فلا يصل في المنى بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو  
منى جلوس مجلس زيد لانه ظرف لاصلة لا لما اجتمع معه في أصله وانما يكتم في نصب هذا النوع على  
الظرفية بالتوافق المعنوي كما كتم في به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا  
للتماس لكونه مختصا فلم تجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا لانه في المنى (قوله هو منى من جرح الكلب  
ومناطق الثريا) جعل الدما منى من متعلقة بضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده منى وفي المثالين الآخرين  
قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون زجروا أو خواته ظرفا أو المناسبه ما في التصريح من أن من  
والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أي هو مستقر منى في من جرح الكلب ومناطق الثريا أي في مكان  
بعيد كبعد من جرح الكلب من زجروا وكبعد مناطق الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص ولأول ذم والثاني  
مدح كما قاله الدما منى (قوله وعرو منى مقعد القابلة ومقعد الأزار) أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة  
أي المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الأزار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أي بان قدرته المحرور زجروا بالماء  
للمفعول وناطق وقعد و يظهر على هذا أن من معنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة إلى زجروا من جرح الكلب  
وناط مناطق الثريا الخ بل جعل من معنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح  
المعنى على هذا هو مستقر منى فقد مقعد القابلة وزجروا فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع  
من قبيل المهم) لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الحيات فيكون من أنواع المهم وقد يوحى بظاهر  
النظم بأنه أراد بالمهم ما يشمل المهم حكما كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو منهم من  
جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذي في غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ  
واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المهم) أي لاختصاصه  
بقدر معلوم (قوله انه شبه بالمهم) أي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع قال التل مثل اختلاف ابتدائه  
وانتهائه وجهته بالاعتبار فهي مهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمهم ما يشمل المهم حكما كما  
مر ولا حتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناطم ولم يقل كما هو صريح كلام الناطم  
(قوله بصيغته) أي بصيغته الموضوعه له مطابقة وقوله بالانتماء أي لانه يدل على الحدث عماده الموضوعه له  
مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالة على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه  
الانتماء بواسطة دلالة على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أي بنفسه (قوله في الجملة) أي من بعض الوجوه وهو  
الانتماء لانه لا بد للحدث الفعل من مكان ما (قوله وإلى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا في حل  
النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله ان قوة الدلالة عليه خمنت) لدلالة الفعل بالانتماء  
على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فتويت دلالة الفعل على مدلول  
الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حيث نذ) أي حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أي مما  
لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف الخ (قوله فذلك ذو تصرف) أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك  
حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم) أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم  
وشهر وعين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغبار الاربعه الاخيره وغيره فوق وتحت من أسماء  
الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما في التسمييل قال الدما منى وأجاز بعض النحويين  
فيهما التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك فأسنوتك وما تحتك  
الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما والذي حكاه الاخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلك هو  
النصب لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوقه وتوقد فتحة نار برفع تحت وانما يخرجان  
على التصرف فتأمل اه به بعض اختصارا وبين مجردة من التركيب وما والا ألف وما هو نادره كالآن وحيث

العرف) الخوى كيوم ومكان تقول منى يوم الجمعة وحسنت مكانك فهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك ظاهر وأعجبني اليوم ومكانك  
وشهدت يوم الجمل وأحييت مكان زيد فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما

في الأول مبتدأ وفي  
الثاني فاعل وفي الثالث  
مفعول به وكذا ما أشبهها  
(وعبدي المتصرف)  
منهما هو (الذي لم \*  
ظرفية أو شبهها من  
الكلم) أي غير المتصرف  
وهو الملازم للظرفية على  
نوعين ما لا يخرج عنها  
أصلاً كقط وعوض  
تقول ما فعلته قط ولا  
أفعله عوض وما يخرج  
عنها إلى شبهها وهو  
الجر بالحرف نحو قبل  
وبعد ولدن وعند  
فيبقى عليهم - بعدم  
التصرف مع أن من  
تدخل عليهم - إذ لم  
يخرج عن الظرفية  
إلا إلى ما يشبهها لأن  
الظرف والجار والمجرور  
شبان في التعلق  
بالاستقرار والوقوع  
خبراً ووصفاً وحالاً وصفة  
\* ثم الظرف المتصرف  
منه متصرف نحو يوم  
وشهر وحول ومنه غير  
متصرف وهو غداة  
وبكرة علمين لذين الوقتين  
فصديهما التعيين أول  
يقصد قال في شرح  
التبيين ولا ثالث لهما  
لكن زاد في شرح الجلي  
لأن عصبه قورضة  
فقال إنما لا تصرف  
للتأنيب

(قوله البراع) ذباب  
يؤى بالليل كأنه ناز

وسمى جمع صراج والمجدل القصر يحبون من خبت النار طفت

ودون لا يعني ردى ووسط يسكون السين فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي  
سقطه هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوى في النار الآن حين انتهى فلأن مبتدأ خبره حين  
انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر لدى حيث ألفت رحلها أم قشغم \* وتصرف الثالث كقوله  
ألم تريا أني حيث ختميتي \* وبأمرت خدام الموت والموت دونها  
يرفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كالبراع أو سرج المج \* بدل طوراً يحب ووطوراً ينير

يرفع وسط على الابتداء ويرى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ أما وسط بحر إلى السين  
فتصرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بني فحمت السين كما نقله الصغار عن العرب وقال البغراء إذا حسنت في  
موضعها بين كان ظر فأنحو قعدت وسط القوم وإن لم يحسن كان اسماً نحووا تحم وسط رأسه ويجوز في كل منهما  
التسكين والتحريل لكن السكون أحسن في الظرف والتحريل أحسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط  
بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط البحر في غير متفرقاتها نحو وسط الرأس وقال جماعة  
الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أي في داخلها وضربت وسطه أي منتهضه  
كذا في الجمع والدمامين (قوله في الأول) أي المقول الأول المشتغل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد  
قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أي الأمثلة السابقة وفي نسخ بعض النسخة أي اليوم والمكان (قوله أو شبهها)  
معطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أي أولزم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم  
لاقتضائه أن بعض الظرف في لزوم شبه الظرفية أن جعلت أو تنويبه أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد  
الأمريين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها أن جعلت أو لا أحد الدائر والآخر من مضماع على الواحد  
الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أي الحقيقية والمجازية بتدليل تقسيمه إلى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف  
يستغرق ماضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ماضياً مستقبلاً منه ولا يستعملان إلا بعدني أو شبهه والافصح  
في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أي قطعته فمضى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع  
ومضى من عزمي وبنيته لتضمينها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة ثلاثية ساكنان  
وكانت ضمة تشبهاً بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تبسّع قافه طاء في الغنم وقد تخفف  
مع ضمها أو ساكنها وعوض معرب أو أضيف نحو لا أفعله عرض العائضين معنى أن لم يصف على الضم أو  
الكسر أو الفتح وسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده في المعنى (قوله وهو الجار  
بالحرف) أي من فقط لكثرة زيادتها في الظرف فلم يعد بدخولها على ما لا يتصرف وجرمتي بالي وحتى  
وأي بالي مع عدم تصرفهما شاذ قيساً (قوله نحو قبل وبعد الخ) سبأ في الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن  
وعند ولدى وحيث وإذا وأدوماً ومع في باب الإضافة وعلى مذوءة في باب حروف الجر وعلى سحر في باب  
ما لا يتصرف (قوله مع أن من تدخل عليهم) قال الرضي ومن الداخلة على الظرف غير المتصرفه أكثرها  
بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك محاب وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك  
فلا تبدأ الغاية اه وفي التصريح عن النظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة (قوله لأن  
الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل يتبع أعم من المدغى الذي هو جعل شبه الظرفية الجرع خاصة  
فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفاً (قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف الخ) أي ومنه مبنى على السكون  
كاذن عند إضافة اسم زمان إليها نحو بعد إذ هديتنا أو على غيره كأمس عند المجازين (قوله وهو غداة وبكرة)  
الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الغدوة (قوله علمين لذين  
الوقت) أي علمين جسيمين يعني أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم  
بجئته أولاً وهذا المعنى قوله قصد بهما التعيين أول يقصد كما وضع لفظ أسامة علماء الحقيقة فلا سدية أعم من أن  
يقصد به واحد بعينه أولاً فالتعيين المنفي قصد هو التعيين الشكهي لا النوعي إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن

عدم قصد التعيين يصير هاتين المنصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هـذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لا سيرن الليلة إلى غدوة أو بكرة قال وقد يخلو أن من العلمة فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشما وحكي الخليل جثث اليوم غدوة وجهتهنى أمس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضى العلمة حتى يمنع النصرف لأن التعيين أعم من العلمة فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما هـ بعض اختصاره وقال في الجمع ذكر بعضهم ٣ أن غدوة في الآية إنما نونت لمناسبة عشما اهـ (قوله والتعريف) أى بالعلمة الجنسية (قوله والظرف غير المنصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه معنى على السكون كذولدن أو على غيره كندومار كب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم ويوم صباح مساء فان فقد التركيب وأضيف أحدها إلى الآخر أعطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واخذ في الجميع عند الجمهور رأى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وعطف الحريرى في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل فغماله على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك في ومن نادون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المنصرف بالتاء عند غير ختم ذاتا مصانيف إلى زمان فيلترمون نصيبها على الظرفية فحوقلته ذاصباح وذامساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتا ذاصباح ووقتا ذامساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتا ذاصباح وهذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما ختم فخرجونهم ما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيديويه فيقولون سير عليه ذريوم وذات يوم بالرفع وإنما منع غيرهم تصريفهما القلة إضافة المسمى إلى الاسم واستقبح كل العرب تصريف صفات الزمان القائمة بموصوفاتها إذا لم توصف فيقع عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المنصرف بالتاء أيضا حوال وحول وحولى وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بديل فكل من لفظ مكان وبديل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر لم يطرقة واحدة قاله الدماميني وغيره قال صاحب ديوان الأدب ويستعمل حواليلك مصدر كليلك لأن الحوال والحوال كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمنصرف نحو سحر الخ) فيه أن سحر أوله لا ونهار ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهه أقوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المنصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فإوجد فيه علة أخرى كسحر وعمة وعشمة لم يصرف والاصرف في مفهومه تنصيف فلا اعتراض والعلة الأخرى في سحر العدل عن السحر وفي عمة وعشمة التأييد لكن منع صرف عمة وعشمة حيثما أحدى لغتين كما يأتي (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشمة وعمة وإنما لم يذكرها لأن صرفهما مع التعيين هو الفصح ومنعهما الصرف مع لغة قبله كما قاله الدماميني وأشار إليه الشارح في عشمة بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح في تنكيرها وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما المان تقدم من أن التعيين أعم من العلمة وقوله ومن العرب الخ إشارة إلى مثال آخر غير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشمة أى وعمة فكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فإنهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال مم لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقاسه وذلك مقاس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا لا يتصور كون

والتعريف \* والظرف  
غير المنصرف منه  
منصرف وغير منصرف  
فالمنصرف نحو سحر  
وليل ونهار وعشاء  
وعمة ومساء وعشمة  
غير مقصود بها كلها  
التعيين وغير المنصرف  
نحو سحر مقصود بها  
التعيين ومن العرب من  
لا يصرف عشمة في  
التعيين (وقد ينوب  
عن ظرف) مكان  
مصدر) فينتصب انتصابه  
نحو جلست قرب زيد  
أى مكان قربه ولا يقاس  
على ذلك لقلته فلا يقال  
أتيتك جلوس زيد تريد  
مكان جلوسه (وذلك في  
ظرف الزمان يكثر)  
فيقاس عليه بشرطه  
أنهما تعينين وقتا أو  
مقدارا نحو كان ذلك

قوله غدوة في الآية  
صوابه بكرة اهـ



مخفوق النجم وطولوع الشمس وانتظرتة فخر بزور وحلب نافذة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار تخر زور ومقدار حلب نافذة خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (تنبيه) قديمي خذف أيضا المصدر الذي كان الزمان منساقا اليه فنوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين نحو لا أكلمه القارظين ولا آتبه الفرقدين والاصل مدة غيبة لقارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى (خاتمة) مما ينوب عن الظرف أيضا صفته وعدده وكميته أو جزئيه نحو جاست طويلا من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشتت جميع السوم جميع البريد كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد (المفعول معه)

(نصب) الاسم الفضيلة (تأني الواء) التي بمعنى مع التالمية لجهة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (فعلولا معه) كما (في نحو

الجلوس في التراب بالمعنى المصدرى فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس (قوله يكثر) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أي من الزمن وإن لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أي غروب الثريا وقوله وحلب نافذة يسكون اللام وتحرك استخارج ما في الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحاب بالتحريك اللين المحلوب كذا في القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هارجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أي دوال هذه المذكورات (فائدة) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المفتي أجاز القارسي في قوله تعالى وأتبعوا في هذه الدنيا العنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفًا على محل هذه اه قال الدماميني إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها لأن كلامهم ما زمان وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفي الكشف ما يقتضي منعه فانه لما تسلم في تفسير قوله تعالى لتدنصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين قال فإن قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كقتل الحسين اه ووجهه بعض الافاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاء لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر وعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لا شعرا كما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدي ابن المنبر في الانتمصاف منفاشابه صاحب الكشف اه باختصار

(قوله الاسم الفضيلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تأني الواء اسم فاعل مضافا إلى مفعوله فلا تنفذه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيدة الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة فتفيدة الاضافة تعريفا باعتبار دلالة على الماضي لعدم عمله به هذا الاعتبار كما قررنا مثل ذلك في قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر (قوله تأني الواء) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وأن جاز الفصل به بين الواو والعاطفة ومطوفا بها المنزل الواو وهما والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف الواو والمفعول معه كما في المعنى (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتخصيص على صاحبة ما بعدها المفعول التأني السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتراك في الحكم كحكت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشمة وبذلك فارق الواو والمفعول فانهما تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضعته ذكره شارح الجامع فلم يمكن التخصيص بها على المصاحبة لتنبص ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني ومما خرج باقي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو اشركت زيدا وعمرا وخطبت البر والشعير فابعد الواو في مثل هذا المفعول به لا مفعول معه لأن الميعة في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانه مجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هنا مفعول من قوله الآتي بما من الفعل الخ سم (قوله أو اسم يشبهه) أي العمل ومنه اسم الفعل بدل تمثيله به فيما قررنا واستثنوا الصفة المشبهة وأفعال التفضيل فلم ينظروا وجهه ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجزيت في حصيل وزيد ادرهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما فيه معنى العمل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما بقي بقدي فتأمل وقد أشار المنصف إلى هذه الشروط بالمثل (قوله كما في نحو) أي كالتالي للواو في نحو الخ فزاد الشارح لفظه كما دفعه النوهم بتقييم تأني الواو بالطريق وإن الإشارة بنحو غير سري من بنية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء التثنية بالمثل مع زيادة كما قال كان لا يظهر عدم زيادة

سري والطريق مسرعة) وأنا سائر والنيل والعجني سبرك والنيل فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لانا كل العمل  
وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طاعة فان تالي الواو في الاول فعل وفي الثاني جملة وبالفضلة (٩١)

فحواس ترك زيد وعمر  
وبالواو نحو - وجئت مع  
عمر ورواها بمعنى  
مع نحو جاء زيد وعمر  
قبله أو بعده وبكونها  
تالية لجملة نحو كل رجل  
وضمته فلا يجوز فيه  
النصب خلافا للسري  
وبكون الجملة ذات فعل  
أو اسم يشبه نحو هذا  
لك وأباك فلا يتكلم به  
خلافا لابي علي وأما  
قولهم ما أنت وزيدا  
وكيف أنت وقصعة من  
ثريدوا أشبهه فسيأتي  
بيانه (بما من الفعل  
وشبهه سبق \* ذا النصب)  
ذا النصب رفع بالابتداء  
خبره في المجرور الأول  
وهو بما سبق صلة  
ما من الفعل متعلق  
بسبق أي نصب المفعول  
معها إنما هو بما تقدم  
في الجملة قبله من فعل  
وشبهه (بالواو في القول  
الاحق) خلافا للجر جاني  
في دعواه أن النصب  
بالواو إذا لو كان الامر كما  
ادعى لوجب اتصال الضم  
بها فكان يقال جالس  
وكما اتصل بغيرها من  
الحروف العاملة نحو  
انك ولاك وذلك ممثلة  
باتفاق وأيضا فهي حذو  
حرف مخفوض بالاسم غير  
منزلة الجزاء فحقه أن

كما يكون الظرف وهو قوله في نحو نصب البناء على طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثل فيكون  
مشيرا الى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله سري والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على  
أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني اه سم وما لا يصح فيه  
العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أي تساوى الماء والخشبة  
في العلو فهو مما يصح فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبان لان  
المصدر يخبر به عن الواو وحده (قوله وتشرب اللبن) أي بنصب تشرب كما قدمه بذلك ابن هشام وعليه فالمراد  
بالاسم في التعريف الاسم المصريح وقال حفيدنا موضح ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والافه واسم  
تأويل فينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره أن الواو  
في المثال معنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان تالي الواو في الاول فعل الخ) فيه  
أن تالي الواو في الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركني الجملة في الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان الثاني  
بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر ين دفع أيضا يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في  
الحقيقة وبان المراد بالاسم في التعريف الاسم المصريح كما س (قوله وفي الثاني جملة) أي وان كانت الواو الحالية  
تفيد المقارنة (قوله نحو جاء زيد وعمر وقيل أو بعده) قال البعض تبعنا المصريح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال  
بدل جاء رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا  
كما عطف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمر بالنصب  
مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضمته) أي اذا قدر الخبر مثنى كان قيل كل رجل  
وضمته مقترنان أما اذا قدر مفعولا معطوفا على ضميره ما بعد الواو قيل كل رجل موجود وضمته لم يخرج  
لصحته كون ما بعد الواو وحده مفعولا معه (قوله فلا يجوز في النصب) أي في هذا المثال الأخير (قوله  
للسري) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أي لفساده لتعين أن هذا لا يبيد على رأي الجمهور  
ويجوز وأبيد على مذهب المصنف كما سيأتي في محله (قوله خلافا لابي علي) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه  
من ألا كفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله \* هذا ردائي مطويا وسر بالا \*  
أن سر بالنصب على المعية هذا الجمهور على أنه مطوي بالغير كما سيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله  
وبعد ما استقاهم الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذا المرفوع بالابتداء ذا النصب بدل  
أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أي بمفعول سبق لتعلق من محال محذوفة من ضمير سبق انما على  
ما أي حال كونه كائن من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله إنما هو بما تقدم الخ) أي  
بواسطة الواو هي معديه العامل الى المفعول معه ما يعني (قوله لوجب اتصال) يعني لصح اتصال الضمير اذا  
اللازم على تقدير أن الناصب الواو والصحة لا الواو بل ألا ترى أن ان واللام مثل لا بدخلان على الظاهر والضمير  
ولا ترد الا الاستثنائية لما سجد كره الشارح في أوائل الاستثناء (قوله فهي حذو) أي حين اذ عملت (قوله  
ولا بالخلاف) أي مخالفة ما بعد هذا ما قبله معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى  
تأخير هـ وكرم قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله وما رده قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني  
ولم يثبت النصب بالمعاني وإنما ثبت الرفع بها كالأبتداء والتجديد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا  
بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أي سرت ولا يست النيل  
(قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكايتهم المصنف في التسهيل قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين  
إنما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاختصاص انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب  
على الظرفية والواو في الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما قبله الا ان

لا يعمل الا الجرك وحرف الجر لا بالخلاف خلافا للكوفيين وإنما قيل غير منزل منزلة الجزاء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم وا  
يعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها

وتناول اطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله \* قالك والتلذذ حول محمد \* أى ما تصنع والتلذذ من أعمال شبه الفعل قوله \* فسيبئ  
والضحاك سيف مهند \* وقوله فقدنى وياهم فان ألقى بعضهم \* يكونوا كتحجيم السنام المسرهد وقوله لا تحبسك أتواى فقد جعلت  
\* هذا رائي مطوي أو سيرا لا فسر بالا (٩٢) نصب على المفعول معه والمامل فيه مطوي لا هذا خلافا لابي علي في تجويزه الامر من (تنبية)

أفهم بقوله سبق أن  
المفعول معه لا يتقدم  
على عامله وهو اتفاق  
فلا يجوز والطريق  
مرت وفي تقدمه على  
مصاحبه خلاف والصحيح  
المنع وأجاز ذلك ابن جني  
تس كما بقوله جعلت  
وخشا غيبة ونجمة \*  
ثلاث خصال لست عنها  
يعرؤى وقوله أكنيه  
حين أناديه لا كرمه \*  
ولا ألقبه والسوأة للقب  
على رواية من نصب  
السوأة واللقب يعنى أن  
المراد في الاول جعلت  
غيبه ونجمة مع خش  
وفي الثاني ولا ألقبه  
اللقب مع السوأة لأن من  
اللقب ما يكون لغير  
سوأة ولا حجة له فيهما  
لا مكان جعل الواو فيهما  
عاطفة قدمت هي  
ومعطوفها وذلك في  
البيت الاول ظاهر وأما  
في الثاني فعلى أن يكون  
أصله ولا ألقبه اللقب  
ولا سوؤه السوأة ثم  
حذف ناصب السوأة  
(وبعد ما استفهام أو  
كيف نصب) الاسم على  
المعية (بفعل ككون  
مضمر) وجوبا (بعض  
العرب) فقالوا ما أنت

وزيد أو منه قوله ما أنت والسير في متلف \* وقالوا كيف أنت وقصعة من تريد والاصل ما تكون وزيدا  
وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير (تنبهان)  
الاول من ذلك أيضا قوله أزمان تومى والجماعة كالتى \* لزم الرحلة أن تعملا فبالجماعة نصب على المعية بفعل ككون مضمر

بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز ان نصب في كل رجل وضيعته مطردا وبس كذلك (قوله)  
وتناول اطلاق الفعل تناول أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به  
والناقص كمكان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أى ما تصنع)  
يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعيه والمامل الذى يؤل اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن  
يكون محذوفاً في هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون  
المامل محذوفاً وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن اجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع  
بيانا لخاصة المعنى لا للفعل المتعدي فان قلت لم أكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به في هذا الكلام وأباك  
حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل  
ووجود الجار والمجرور الذى الاصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط  
ذكره القائل (قوله غسبل الخ) أى بناء على أن حسب اسم فعل يعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف  
فاعله والجهور على أنه صفة مشبهة يعنى كافى مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به المحذوف أى ويحسب  
الضحاك أى يكفيه من أحسب اذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على  
جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بمثابة وعلى الثانى اعرابية  
وروى كفى المعنى جر الضحاك ورفعها أيضا فالجرقيل باضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الاصل  
وحسب الضحاك محذوف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدنى) أى يكفينى كتجيم خبر يكون أى كذوى  
تجيم والمسرهد السمين (قوله في تجويزه الامر من) أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى  
(قوله وهو اتفاق) أى محل اتفاق وفيه أن الرضى جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو أباك  
والنيل مرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أى أذعوه بكينته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أى ضرورة كما سأتى  
في باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب  
مفعول به ثان لا لقب تقول لقبه لقباً بلقب كسميته اسماً واسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن  
الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهر بل كونه مفعولا به أظهر لا حواج المفعول له المطابقة الى تأويل اللقب  
بالتلقيب (قوله بفعل ككون) أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون  
كتصنع وتلا بس جار تقديره فان قلت لم أكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيد ولم يكتف به في نحو هذا  
وأباك أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل  
والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فان فيه مقتضا للفعل واحدا كما  
بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جوازاً وهو الحق (قوله فقالوا ما أنت  
وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أى  
طريق قبر يتلف فيه سالكة وهو شرط بيت من المقارب المشلول وأنشده في الجمع وما أنت ولا ألم عليه (قوله)  
فاسم كان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون قامة وكيف حال وما مفعول مطلق ذكره  
يس (قوله من ذلك) أى من اضممار ناصب المفعول معه ولم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله أزمان  
قوى) جمع زمن وقوى اسم كان المحذوفة أفعالها كالذى خبرها أحوال أى كالراكب الذى والرحالة كسر  
الراء مرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تعملا أى بسبب أن تعملا والضمير للرحالة ولعل  
لا مقدرة أى بسبب أن لا تعملا ويحتمل أن التقدير يخوف أن تعملا على أنه تعملا لكان قوى فيه ككون الضمير

والتقدير أزمان كان قوامي والجماعة كذا قدره سيبويه الثاني في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الرفع في مثل ما ذكره الرفع بالعطف اه  
(والعطف ان يمكن بلاضعف) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أحق) وأرجح من النصب (٩٣) على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو

وجئت أنا وزيدا سكن  
أنت وزوجك الجنة برفع  
ما عند الواو على العطف  
لأنه الأصل وقد أمكن  
بلاضعف ويجوز النصب  
على المعية في مثله  
(والنصب) على المعية  
(مختار ليدى ضعيف  
النسب) أمام من جهة  
المعنى كما في نحو قولهم  
لوتركت الناقة وفصيلها  
لرضعها فإن العطف فيه  
ممكن على تقدير لوتركت  
الناقة نرام فصيلها  
وتركت فصيلها برضعها  
لرضعها لكن فيه تكلف  
وتكثير عبارة فهو  
ضعيف فالوجه النصب  
على معنى لوتركت الناقة  
مع فصيلها ونحو قوله  
إذا أعجبتك اندهر حال  
من امرئ \* فدعبه  
ووا كل أمره واليا ليا  
وقوله فكونوا أنتم وبنى  
أبيكم \* مكان الكلمتين  
من الطبع لان في  
العطف تعسفا في الاول  
وتوهينا للمعنى في الثاني  
وفي النصب على المعية  
سلامة منها فكان  
أولى وأما من جهة اللفظ  
كما في نحو جئت وزيدا  
واذهب وعمرا لان العطف  
على ضمير الرفع المتصل  
لا يحسن ولا يقوى الامع  
الفصل ولا فصل فالوجه

للجماعة بل هذا أقرب وجه لا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت  
وصف ما كان من استواء الأمور واستقاسها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان  
كان قوامي) تقدير كان هنا متعين ويحتمل النقصان والتمام كما مر وتعيينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها  
أعم الأفعال اه دمايني وفيه انه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وأرجح من النصب)  
لعدم الخلاف في جواز خلاف النصب إذا لكان بل بان النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يحجزه ولا ضرورة  
العمدة في النصب فضيلة ولأن الأصل في الواو العطف ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة  
فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع  
أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر في سكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر انما يمنع إذا لم  
يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أى  
وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ (قوله لانه الأصل) أى الغالب  
في الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفرع (قوله على تقدير لوتركت الخ) أى لا بمجرد  
تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها نرام فصيلها من باب جمع  
أى نعطف علمه وتركه برضعها أى يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعها إياها بالفعل (قوله وتكثير  
عبارة) أى تكثير العبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لوتركت الناقة مع  
فصيلها) أى سمية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله إذا  
أعجبتك) أى أو فعتل في عجب ومعنى قوله ووا كل أمره والله الباعلى العطف اترك أمره للباي واترك اليا ليا  
لامره وهذا وجه التعسف الذي سبذ كره (قوله مكان الكلمتين) بضم الكاف ويقال الكاوتين بضم  
الكاف مع الواو لثمان جر أو لاصفتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا في الاول)  
تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى في الثاني وجه اقتضاء كون بنى  
الاب مامورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم ويحث فيه بأنه ينتج  
التعين لا لالرحان فقط والى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصريح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط  
وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفاً ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون  
الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد ووجه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع محذوفاً بل  
والاجاز حذف الجواب كما سبأ لكونه ماضياً في المعنى وعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين الاول كون أو  
للتخير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحداً من أما النصب على المعية وأما النصب  
باضمار عامل الثاني كون أو لا لتوزيع والمعنى أن ما استنع فيه العطف نوع يجب فيه النصب على المعية نحو  
سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصف على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها ابناً وما بارد أو على هذا حل  
الشارح غير انه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح للعطوف والمعطوف علمه ويرد على  
الاحتمال الاول ما لا ينصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الاول  
غير مسلمة لانه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولا يستلزم النيل (قوله مما لا يصح) أي من تركيب  
أو كالألم لا يصح فيه ما ذكرناه فاجمعوا أمركم وشركاءكم ألا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع  
أمره وعلى أمره أى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه والذين تبوءوا  
الدار والايمان إذا الايمان لا يقبوا أنفسهم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اخلصوا مثلاً أو تبوءوا ويل تبوءوا  
بلموا (قوله كما في نحو مالاً وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لانه

النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه من دوحة (والنصب) على المعية (ان لم يحجز العطف) لما منع معنوى أو لفظي (يجب)  
فالمانع المعنوى كما في سرت والنيل ومشييت والحائط ومات زيد وطلع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعده الواو ومنه لما قبلها في حكمه والمانع اللفظي  
كما في نحو مالاً وزيدا (قوله ومنه) في الدماميني أن اجمع يكون بمعنى جمع فيصح العطف لكن فيه احتمال المشترك في معنييه اه

لنصب على المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما في نحو قوله علفتها تبنا ومله باردا وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيسونا فان العطف مجتمع لانتهاء المشاركة والنصب على المعية مجتمع لانتهاء المصاحبة في الاول وانتهاء فائدة الاعلام في الثاني فالاول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما قائل علفتها بانلها وزججن برزن كما ذهب اليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والاصمعي واليزيدي (أو اعتقد اختصار عمل) بلا ثم لما بعد الواو انصب له (نصب) أي وسقتها ماء ويكنن العيون وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعها (تنبيه) بقي من الاقسام قسم خامس وهو تعيين العطف وامتناع النصب على المعية فنحو كل رجل وضيمته واشترل زيد وعمر وقبيله أو بعده انتهى (خاتمة) ذهب أبو الحسن الاخفش الى أن هذا الباب سماعي وذهب غيره الى أنه

لا يقول بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المحرور وإنما لم ينعوا النصب كما منعوه في هذا لك وأياك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدمايني مانصه والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير بما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لا بس منو بامد الواو فالتقدير مالك وملا بستل زيدا وكذا في المثال الآخر وهذا التوجيه ان أجازها سيمويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منو باقلت قد اعترض عن ذلك بان المصدر هنا في قوة الملقوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المنصف صرح بجواز اعمال المصدر منو با وطلب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه وإذا قدر انما نصب مصدر منو با محتمل أن يكون مطوفا على الخبر الذي هو كاشن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملا بستل زيدا اذا لم يطوف على الخبر وهو معنى صحيح اه مع حذف وسنه يعلم أن في تعيين نصب زيد في المثال على المعية نظرا لأن يحجب بما يأتي قريبا (قوله وما شئتك وعمر) بحث فيه الدمايني بأنه يجوز الجرح على حذف المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على حره كما في قوله

أكل امرئ تحسب من امرأ \* وفاروق قد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة ويحجب بان تعيين النصب فيه اضافي أي بالنسبة الى الجرح على العطف على الضمير (قوله مجتمع عند الجمهور) أي جمهور البصريين لأن الخوئين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذي في الدمايني أن أهل الامصار انضموا في المنع الى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فثبت ارادة جمهور الخوئين (قوله هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة للقسم الاخير والاول أولى (قوله لانتهاء المشاركة) أي مشاركة الماء للثمن في العلف والعيون للحواجب في التزجج الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره (قوله وانتهاء فائدة الاعلام في الثاني) قال سم فيه نظير قال البعض كشحنات مع بعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب انزججته لا لاطلاق الحواجب وفي الاعلام فائدة اه وأنت خبير بان قوله والعيون ما وقع الابعاد فائدة تزجج الحواجب فلا يحصل له الامصاحبة انعيون لتلك الحواجب المنزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فأول المامل الخ) أي ويكون ذلك مجازا من سلا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء على الاخبار للضرورة أو جريا على القل بجوازه والرباط الجملة اعتقد الخ نائبة اعلى جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحوه ما ذكر كل تركب فقد فهم قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه اراد الناظم) حيث يوجب له مع الابواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا (فائدة) قال الفارسي اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطابق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه ثم الماني ثم المكنى ثم المفعول به ثم المفعول به كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا ناديا وطلع الشمس اه باختصار وانظر هذا الترتيب أولى لا واجب

### الاستثناء

المستثنى والتاخر قد تان وهو من الثاني بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه بان خراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) اظهر لان الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعروف بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلا) أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر في النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهرا خروج ما به وهم دخوله فلا ينافي ما قلناه من وجوب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستملا فيما عدا المستثنى والامتناع قربة على ذلك لا يلزم له المناقض بادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لاله الا الله (قوله فالخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالاخراج بالصفة وبذل البعض والشرط والغاية ونحو



فقد برؤية مؤمنة أكلت الرغيف ثلثه اقل الذي ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج  
التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه في ما ونحوه التقيد بالغاية والشرط والحال  
والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال  
الداخل حقيقة لفظاً أو تقديرًا فان المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديرى من  
حيث ان المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنى الا) أى الاستثنائية أما الوصفية  
فستأتى في الشرح (فائدة) قال في الجمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى الاعلى اذ يقع ما أنا  
زيد الاضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع مضرب الاضرب لا يرد وما مر الاضرب بعمرو  
الاعلى اضماعا عاملا يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرها نحو ما قام الاضرب احد  
وما مررت باحد الاضرب من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المفعول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل  
بقوله \* فإزادنى الاغراما كلاهما \* وقوله \* وما كف الاما جدر مائس \* وقوله تعالى وما أرسلنا من  
قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزيرو وافته ابن الانبارى في المرفوع والاخفش في انظرف والمجرو ورو الحال  
نحو ما جالس الاضرب عندك وما مر الاضرب بك وما جاء الاضربا كبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله  
ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ العامل نحو ما ضرب الاضرب (قوله مع تمام أى غير مفرغ)  
في تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على  
مصدر بته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا  
اشبه بكون قوله الآتى وبعدنى الخ تفصيلا لما أجل هنا ويجوز أن يقدم ما هنا بالاحباب بقرينة ما أتى فيكون  
مقابله وهو اظهر والميراد بالانتصاب على الاول ما يعى الواجب والتجائر وعلى الثانى الواجب (قوله متحتم  
اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز في لغة حكاهما أبو حيان وخرج عليهم اقراء بعضهم شذوذ افسر بواثمة الا قابل  
منهم وسيأتى أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل فن شرب منه فامس منى قال شيخنا الظاهر أن الوجوب اضافى  
بالنسبة لا متناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الامم بعد الا فى التمام الموجب رفعه على أنه مبتدأ منذ كرو والخبر  
أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر اطلاقه خبر بان ما ذكر فى المتصل  
والمنقطع ولا بعده بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامية فى اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم  
وقد يكون جملة نحو است عليهم بسم طر الامن قولى وكفره عذبه الله العذاب الا كبر قال ابن خروف من مبتدأ  
وبعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهل الا كثرون عد هذه الجملة فى الجمل  
التي طامحل من الاعراب وينبغى أن تعد على هذا اه أقول من عدّها منها صاحب المغنى فانه قال والحق أنها  
تسع والذى أهلوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقرأة  
بعضهم فسر بواثمة الا قليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشر بواثم قال وأما الثانية فنحو  
سواء عليهم أنذرهم اذا عرب سواء خبروا وأنذرهم مبتدأ ونحو تسع بالمعبدى خبر من أن تراه اذا لم يقدر  
الاصل أن تسع بل قدر تسع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد انظرف فى نحو ويوم نسبر الجبال وفى نحو  
أنذرهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معها حرف ساكن اه ومتى كان ما بعد الا جملة فلا معنى لكون ولو كان  
الاستثناء متصلا كما فى الدمامية عن توضيح الفاظهم لكن ان نصب تالى الافهى كما يكن المشددة وان رفع  
فكما تخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فغير بغاه المتصل والمنقطع ظاهرا لا يحتاج  
صحيحه الى تقدير لكون الاشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى وفى نسخ سواء كان  
الاستثناء متصلا وهو الموافق للاشهر لكن عليه يحتاج صحة تعريفه لانهصل الى تقدير رأى وهو ذو ما كان بعضا  
أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والعجيج أن الاستثناء حقيقة فى  
المتصل مجازى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل  
مشترك لفظى فيه ما وقيل معنوى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان

يخرج التخصيص ونحوه  
وما كان داخلا يشمل  
الداخل حقيقة والداخل  
تقديره وهو المفرغ والقيد  
الاخير لادخال المنقطع  
على ما ستره (ما استثنى  
الامع) كلام (تمام) أى  
غير مفرغ موجبا كان  
أو غير موجب (بفتصب)  
الأن الانتصاب مع  
الموجب متحتم اتفاقا  
سواء كان المستثنى متصلا  
وهو ما كان بعضا من  
المستثنى منه

من جنس المستثنى منه لانه يسدق على قام القوم الاحرار وجاء بنوك الابن زيد مع انهما من المنقطع وتاويل  
 الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول والثاني ولانه يخرج عنه نحو اسرفت زيد الايده مما كان فيه المستثنى جزأ  
 من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء  
 واعتراض على تعريف المنقطع بما ذكرناه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى لا يدقون فيها الموت الا الموتة الاولى  
 وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من  
 المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغي أن يقال ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الا  
 مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد التاميين كان منقطعاً فقد القيد الاول نحو  
 قام القوم الاحرار وقد الثاني نحو الآتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم  
 ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاد  
 الشهاب القرافي وأمهل منه أن يقال في تعريف المتصل اخرج شيء دخل فيما قبل الامثلة (قوله أو منقطعاً)  
 شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثمانية وان لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت  
 الخيل الا الابل بخلاف صوت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به  
 الدماميني (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة  
 من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لانها قبلها معدى بها لان التعدي  
 انما هي معروف في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا كذا في  
 الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول اخوتك بالمتكسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا  
 مستقلاً معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما شعر به كلامه) حيث قال ما ستمت  
 الاوسية قول وألغ الخ بناء على أن المراد الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً  
 ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالانفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كانه في المتصل وأما المنقطع  
 فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولهذا خبر بقدر بحسب المعنى ومنهم من يحيز اظهاره ومنهم من يقول انه  
 حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضى اما المنقطع  
 فذهب سيبويه أنه أيضاً منصوب بما قبل الامن الكلام كما ان نصب المتصل به فما بعد الاعنده مفرد سواء كان  
 متصلاً أو منقطعاً فهي وان لم تكن حرف عطف الا أنها كـ كن العاطفة للفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها  
 فلهاذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو يدغى الأنة شقي والمتأخرون لما رواه عن معنى لكن قالوا انها الناصبة  
 بنفسها نصب لكن لا سمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاء في القوم الاحرار أي لكن حجار لم يحجى قالوا وقد  
 يحجى وخبرها ظاهر نحو قوله تعالى الانوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المنقطع بمعنى  
 سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانه متصلاً به في المتصل وتاويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم  
 مخالفتها لما قبله زفياً واثباتاً كما في اكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليل ديناران سوى الدينار الا لاني  
 وذلك اذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك والافى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها  
 في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اجمع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعتراض بانها دخلت على الفعل  
 في نحو نشدك الله الا فعلت كذا واجب بانها دخلت على الاسم تأويلنا للمعنى لا أسألك الا فعلت كذا (قوله  
 فيجب في الا الخ) لوقال فهي عاملة لا تفضت نتيجة القياس الذي ركبته من الشكل الاول التي أشار اليها بقوله  
 فيجب في الا الخ (قوله مالم تتوسط) أي لان العامل حينئذ مطالب بما بعده وهو أقوى منها فقدم عليها سم (قوله  
 ان كان التفرغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشغل به العامل (قوله وجواز الخ) أي لان ما يشغل به العامل  
 في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفرغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشغل به لفظاً وورداً عليه أنه  
 لا يتأتى أن يكون العامل مفرداً على القول بان العامل في المبدل هو العامل في المبدل منه والصحيح أن العامل  
 فيه مفرد ولا تفرغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفرغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل

أو منقطعاً وهو مالم يكن  
 كذلك وسواء كان متقدماً  
 على المستثنى منه أو  
 متأخراً عنه تقول قام القوم  
 الا زيد واخرج القوم  
 بهـ واما الزيد والقوم  
 وخرج الابعير القوم  
 وهكذا تقول مع عامل  
 النصب والجر (تنبيه)  
 ناصب المستثنى هو الا  
 ما قبلها بواسطتها ولا  
 مستقلاً ولا استثنى ضميراً  
 خلافاً لما زعمى ذلك على  
 ما أشعر به كلامه وصرح  
 باختباره في غير هذا  
 الكتاب وقال انه مذهب  
 سيبويه والمبرد والجرجاني  
 وشي عليه ولده لانها  
 حرف مختص بالاسماء  
 غير منزل منها منزلة الجزء  
 وما كان كذلك فهو عامل  
 فيجب في الآن تكون  
 عاملة مالم تتوسط بين  
 عامل مفرغ ومعهـ وله  
 فتلغى وجوبا ان كان  
 التفرغ محققاً نحو  
 ما قام الا زيد وجواز ان  
 كان مقدرًا نحو ما قام  
 أحد الا زيد فانه في تقدير  
 ما قام الا زيد لان أحدًا  
 مبدل منه والمبدل منه  
 في حكم الطرح وانما لم  
 فعل الجر لان عمل الجر  
 بحرف تصنيف معاني  
 الافعال الى الاسماء

وتنقسم اليها والاليت  
كذلك فانها لا تنسب  
الى الاسم الذي بعدها  
شيأ بل تخرجه من  
النسبة فلما خالفت  
الحروف الجارة لم  
تعمل عملها وانما لم يجر  
اتصال الضمير بها لان  
الانفصال ملتزم في  
التفريغ المحقق  
والمقدور التزم مع عدم  
التفريغ ليجري الباب  
على سبيل واحد اه  
(وبعد نفي) ولو معنى  
دون لفظ (أو كفي)   
وهو النفي والاستفهام  
المؤول بالنفي وهو  
الانكارى (انتخب) أى  
اختير (اتباع ما اتصل) لما  
قبل الا فى اعرابه مثاله  
بعد النفي لفظا ومعنى  
ما قام أحد الازيد وما  
رأيت أحد الازيد  
وما مررت بأحد الازيد  
ومثاله بعد النفي معنى  
دون لفظ قوله  
وبالصرى مع تنبيه من  
خاف تغير النوى والوند  
فان تغيير معنى لم يبق  
على حاله ومثاله شبه  
النفي لا يقيم أحد الازيد  
وهل قام أحد الازيد  
ومن يغفر الذنوب الا  
الله (تنبيهات) الاول  
المستثنى عند البصر بين  
والحالة هذه بدل بعض  
من المستثنى منه وعند  
الكوفيين عطف نسق

البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طابقا للمعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور  
باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل (قوله وتنقسم اليها) عطف تفسير  
على تصنيف (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مشبهة أو منقبة وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو  
الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلاما من خلافا لبعضهم والصحيح الثانى  
وعليه فهل هو معطوف أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) برده عليه الجواز لا وعدا فكان  
الاولى أن يقول ما فى شرحه على التوضيح وانما لم يعمل الجواز لوقوعها بالفعل بمعنى كما (قوله وانما لم يجر اتصال الضمير  
بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الاعاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير متصل بعامله (قوله لان الانفصال ملتزم  
الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظا ومعنى والنفي معنى  
فقط ولم يذكر النفي لفظا فقط نحو لا يسمه الا المطهرون لانه نهى فى المعنى ويمكن ادراجه فى النهى بان يراد  
به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فان النفي فيها معنى النهى وكفى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا  
لقتال فانه شرط فى معنى النهى أى لا تقولوا الادبار الا متحرفين فتأمل ومن النفي معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم  
نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانما الكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الاعلهم لكن هذه الامثلة من التفريغ  
الذى ليس الكلام فيه الآن وتل رجل يقول ذلك الا زيد أى لا رجل يقول ذلك الا زيد وما لو قال نفي فيها  
ضمنى لا قصدى فاذا قلت لوجاء فى اخوتك الا زيد الا كرمهم تعين النصب وأما لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا  
فالا معنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجيء فى الشرح (قوله وهو الانكارى) مراده به ما يشمل التوبيخ  
والفرق بينهما ما ان المستفهم عنه فى الاول غير واقع ومدمية كاذب وفى الثانى واقع ومدمية صادق وان كان معلوما  
فالمراد بكون الثانى فى معنى النفي أنه فى معنى نفي الانبعاث والمساقة ويقال للاول الا بطلانى ايضا (قوله انتخب  
اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام ضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى  
على المستثنى منه كما سمي فى المتن والا كان المختار النصب نحو ما جاء فى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد الان  
اختيارا لاتباع ليقش كل المستثنى والمستثنى منه وسع طول الفصل لا يمتنع ذلك ونحو ما قام الا زيد ارد القول  
قابل قام الا زيد المتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى  
بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كفى الجمع ونحو ما قام الا زيد أحد اذا انتقض النفي  
أو النهى بالا كنانا فى حكم الاثبات فينصب ما بعد الا الثانية نحو ما شرب أحد الماء الا زيدا ولا تأكلوا الا اللحم  
الاعمر او ما مررت بأحد قائما الا بكرافه هذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهى اذا معنى شربوا الماء الا زيدا أو كوا اللحم  
الاعمر او مررت بهم قائمين الا بكرافه الدمامينى وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب  
المستثنى منه أيضا نحو ما ضربت أحد الا زيدا وبه صرح فى المتن قال الدمامينى ومقتضى التعليل بتشاكل  
المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة (قوله وبالصرى) أى فى الرملة  
المنصرفة من معظم الرمل والخلق بفتحين البالى والعافى الدارس والنوى بنون مضمومة وهزة ساكنة حفيفة  
حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوند معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس  
موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ (قوله الاول  
المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل محل محل الاول فيقال  
ما قام الا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سبذ كرهه الشارح ولا يخرج على هذا القول عن  
كونه بدل بعض لان الازيد معنى غير زيد وغير زيد بعض أحد الصديق أحد زيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل  
شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وان  
كان بعض مدلول لفظ أحداعة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الاقربة على أن الثانى كان  
بعض ما يتناوله الاول لولا ما قاله الدمامينى (قوله عطف نسق) أى لان الاعندهم من حروف العطف فى  
الاستثناء خاصة اه تصرح بوجوه الجمهور منهم باطراد نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل

باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تأييده في التقدير إذا لاصل ما قام أحد الأزيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والقرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعتراض أيضاً بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد الأزيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالذلة لالتزامه على الخواج الثاني من الأول وكونه بغضائه كما مر عن الدماميني (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي) أي ويجب تطابق البدل والمبدل منه أثباتاً وتقييماً وحصول الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن المبدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع الأول وهو المفهوم من قول الرضي كما جازى نحو مررت برجل لا ظرف ولا كرم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا لا زيد بدلاً والاعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي مماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان لتخالفهما في ذلك نظيراً وهو تخالف الصفة والموصوف فسد ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه فهو قائم زيد لا عمرو (قوله إذا تعذر المبدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بالأحد فيه الأزيد بدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجرد بدخول العامل الموجود في المنفي في المثال التبعيية للنصب لتحال لا لفظاً قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكاف مع أن القاعدة أنه يقتضي التتابع ما لا يفتقر في المتبوع ومثاله بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فهذا جازم ما بعد الألفي المثال الأول والآخر ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرد تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يفتقر الخ (قوله ولا أحد فيها الأزيد) برفع زيد مراعاة لمحل لامع اسمها أو اسمها قبل دخول الناصخ أما الأول قال اليه في المعنى وجهه بانهم ما في موضع رفع بالابتداء عند مسبوقيه ويصح إحلال المبدل محلها ما فيقال زيد فيها واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الأزيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها الأزيد وهذا القول الثاني إنما أتى على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المعنى وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المعنى ما في الوجود والله لا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المعنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر (فائدة) قال في المعنى يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك لا زيد رفع زيد بدلاً من أحد وهو المختار وأبدلاً من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحداً يقول ذلك لا زيد أنصبه من وجهين ورفعه من وجهين من محله مرفوعاً قوله

في ليلة لا ترى بها أحداً \* يحكي علمنا لا كوابها

اهو قوله وهو المختار أي لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يجوز إلى التأويل الذي في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأي في مثاله الثاني علمية على تقييد مسبوقيه جواز الإبدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل وقال الرضي أنا لا أرى بأساً مع غير الابتداء ونواضعه أيضاً بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذ شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كملت أحداً نصف في الأزيد لأن المعنى ما أنصفني أحد كلمته الأزيد بخلاف لا أؤذي أحداً يوحد الله الأزيد فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس

قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي وأجاب السيرا في بأنه بدل منه في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والاحتياج لا يمنع البدلية لأن سبيل البديل أن يحل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة تقيماً وإنما ما نحو مررت برجل لا كرم ولا لبيب \* الثاني إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد الأزيد ولا أحد فيها الأزيد وما زيد شيئاً

ما بعد الاقرب من وجه

ليس زيد بشئ الاشئ

بمنصبه لان من والمبا

لا يزداد في الايجاب وم

ولا يقدر ان عالمين

هذه كما تقدم في موضعه

\* الثالث أفهم قوله

انتخب أن النصب جائز

وقد قرئ في السمع

ما فعلوه الاقله لانهم ولا

بلغت منكم أحد الا

أمرأتين بالنصب اه

(وانصب) والحالة هذه

أعني وقوع المستثنى

بعد في أو شبهه

(ما انقطع) تقول ما قام

أحد الاجارا وما مررت

بأحد الاجارا هذه لغة

جميع العرب سوى قيم

وعلمنا قراءة السبعة

ما لهم به من علم الاتباع

الظن (وعن قيم فيه

انبدال وقع) كالمفضل

فيحيزون مقام أحد الا

جار وما مررت بأحد

الاجار ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس \*

الا اليعافير والا العيس

وقوله عشية لا تغني

الريح سكانها \* ولا النمل

الا المشرقي المصمم وقوله

وبنت كرام قد نسكننا

ولم يكن \* لنا خاطب الا

السنان وعامله (نبيه)

شروط جواز الابدال

عندهم والحالة هذه أن

يكون العامـل يمكن

تسلطه على المستثنى كما

عنق بل الاذي فقط اه دما ميني وشمني (قوله الاشئ) بالرفع لمراعاة محل شيأ قبل دخول الناصح بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شئ خبر مبتدأ محذوف أي هو شئ لا يعبا به والاحتمال الثاني معني لكن (قوله لا يزداد ان في الايجاب) أي على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزداد ان قياسا فلا يرد بمسلك درهم وكفى بالله قصوره على السماع (قوله الامر أنك بالنصب) كلامه معني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشري من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المر جوحه وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلاك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض التراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء ورد بان اخرجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل أنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وقال في المعنى الذي أخرج به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحه وان الاستثناء من أهلاك على التراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع اسقوطه في آية الحجر ولان مراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته ووجه الرفع أنه على الاستثناء وما بعده المنبر كما في آية لست عليهم بسميطر (قوله تقول ما قام أحد الاجارا) نقل عن القرافي أن أحدا اذا كان في سياق النفي لا يختص عن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكره مثلا للمنقطع واعلم أن الا في المنقطع معني لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن قيم فيه انبدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعلا والله بدلا على لغة قيم في المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحه وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بقدر متعلق الظرف يذكر لا استقرار وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمفضل) القشيرة في مجرد جواز الابدال وان كان برجحان في المتصل ومرجوحه في المنقطع (قوله فيحيزون مقام أحد الاجار) خمار بدل غلط صرح به الرضوي وقال سم بدل كل بلا حذو معني الا انسمى الاجار غير جار وغير جار يصدق على الاحد اه وفيه أنه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتي نظيره مع فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل التي يتخاطبها ضحافة (قوله عشية) منصوب على الظرفية باجاء في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرقي نسبة الى مشارف وهي قري من ارض العرب تدنو من الربف يقال ساف مشرق ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافري قاله انعني وفي المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة الى مشارف مشرق لان القياس في النسبة الى الجمع أن تنسب الى مفردة فتقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضي حذو (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه انبدال لان من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الابان يقال مقام الاجار وايس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهرا قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الاشكال عاينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لقساد المعنى ويمكن دفعه باختصار الشق الثاني وأن المراد اما كان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أي على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن انقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما شئت من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أي فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب استناع الابدال والا فيجوز رفعه على الاستثناء والخبر

في الامثلة والشواهد فان لم يكن تسلطه وجب النصب اتفاقا



نحو ما زاده هذا المال الامانة نص وما نفع زيد الاما ضرر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم  
النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (في النفي قدياتي) على قوله بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعاً له كقوله  
لانهم يرجون منه شفاعة اذ لم يكن (١٠٠) الا النبيون شافع قال سيديوه وحدثني يونس ان قوما يوثقون بعريتهم يقولون مالي الا ابوك ناصر

محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه اوعلى الخبرية محذوف والتقدير بركن شأنه النقص فسقط اعتراض  
البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو ما زاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من امر  
الله الامن رحم من رحم في محل نصب لانك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في  
الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء في الآية منقطع أى لكن من رحمه الله بعصمه وقيل متصل أى الا الراحم  
وهو الله تعالى او الامكان من رحمه الله تعالى وهم المؤمنون وهو السقيمة (قوله الامانة نص) ما مصدرية  
كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر ان انتفاء قول ذلك اذا كانت زائدة معدية  
وانه يقال اذا كانت لازمة متاملة (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على  
الاتباع وهذا البيت تقيد لقوله وبعدني أو كني انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم  
افظرو لو منقطعاً نحو ما جاء الاحار أحد فبادر احد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء الاحار القوم  
فبادر بالقوم مركوب القوم وهو الحار حره اه بادني تغيير وجرم البعض بالتعظيم وبضعفه بعد التكاف المتقدم  
(قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لا متناع تقديمه عليه ما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لأرجوسواك واغما \* أعد عالى شعبة من عيالها

فضرورة بخلاف تقديمه على أحد هاتين فجاءت نحو جاء الازيد القوم والقوم الازيد اضربت نعم ان قدم عليه ما  
وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الازيد اجاؤ اذا جعل زيداً مستثنى من الضمير في جاؤ اقليل يمنع مطلقاً وقيل  
يجوز مطلقاً وقيل ان كان العامل متصرفاً وأجاز الكسائي تقديم المستثنى أول الكلام دما مبنى (قوله في النفي)  
أى أو شبهه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعدني أو كني الخ (قوله قدياتي على قلة) وهل يتناس على  
هذه اللغة أو لا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى (قوله بدل  
كل) أى من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أى  
السابق أى أردت وروده من ذلك بالتمام أو المراد ان ورد عن العرب وحيث قد غنى اختيار نصبه الحكم بان نصبه  
أرجح والا فاورد عن العرب يقع نصبا أو اتباعاً (قوله بل يكون البدل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل  
على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنياً على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله  
الدونشوى (قوله لان لكل مرجحاً) فرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تاخر الصفة  
(قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال لوزن بالاضافة فتجوز الشخ خالداً له هو وقوله الامفعول سابق وقوله  
من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح ان ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق  
فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بمحمل كلامه من اطلاق  
المزوم وارادة اللزوم وقوله وهو أى تفرغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كالأول لعدم  
أى عند غير الكسائي أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام الازيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم  
عند الكلام على شرح قول المصنف واستثنى مجرور الخ وما في قوله كالأول لعدم يجوز أن تكون مصدرية ولو  
زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم أى كعدم الافى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف  
أى حكم عدم الاليس بشئ قال الشيخ خالدوا المرفوع بفعل محذوف يفسره عدم اه وهو ظاهر على قراءة عدم  
بالباء المحذول أما على قراءته بالبناء للمعول والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالانصوب  
على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في  
نحو ما على الرسول الا اليه لاغ فقال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد الاستثناء أو كالتعقل في نحو

(تنبيه) المستثنى منه  
حيث تبدل كل من  
المستثنى وقد كان المستثنى  
بدل بعض منه وفظيره  
في أن المتبوع آخر فصار  
تابعاً ما مررت بمثلك  
أحد اه (ولكن نصبه)  
على الاستثناء (اختران  
ورد) لانه الفصيح الشائع  
ومنه قوله ومالى الا آل  
أحد شعبة \* ومالى الا  
مذهب الحق مذهب  
بنصب آل ومذهب الاول  
واحد تزقوله في النفي  
عن الايجاب فانه يتعين  
النصب كما تقدم (تنبيه)  
اذا تقدم المستثنى على  
صفة المستثنى منه فقيه  
مذهبان أحدهما لا  
يكترث بالصفة بل يكون  
البدل مختاراً كما يكون  
اذا لم تذكر الصفة وذلك  
كما في نحو ما فها أحد الا  
أولك صالح كأنك لم  
تذكر صالحاً وهذا رأى  
سيديوه \* والثانى أن لا  
يكترث بتقديم الموصوف  
بل يتقدم المستثنى مقدماً  
بالكلية على المستثنى منه  
فيكون نصبه راجحاً  
وهو اختيار المبرد  
والمازنى قال في الكافية  
وشرحها وعندى أن  
النصب والبدل مستويان

ما

لان لكل مرجحاً كما قاله (وان يفرغ سابق الا) من ذكر المستثنى منه (لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من غير  
التسام قسم قوله أو لا ما استثنى الامع تمام (يكن كالأول لعدم) فاجر ما بعد اه على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا يكون هذا  
الاستثناء المفرغ الا بعدني أو شبهه فالنفي نحو وما محمد الا رسول

وما على الرسول الا البلاغ المبين وشبهه النفي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يقع ذلك في ايجاب فلا يجوز قلم الا زيد وما يؤايب الله الا أن يتم فوره فمحمول على (١٠١) المعنى أى لا يريد (تنبيهات) الاول الضمير في يكن يجوز

ما قام الا زيد فقال هذا اللفظ وهى كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل الانتقضى رفع ما بعد الافاعلا وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أحصر وأقرب ثم لا تنافي بين كون تالى الا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا في نحو ما قام الا زيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان تالى الامستثنى من مقدر في المعنى اذ المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد شئ الا قائم والثاني بالنظر الى اللفظ نقله المدامبني عن الشايعين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية المثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لامن كلام الشارح اعطف مثال على مثال لان الآية التي فيها اللفظ المبين بالواو بخلاف التي امس فيها اللفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك في ايجاب) جوزه ابن الخاجب فيه اذا كان فضله وحصلت فائدة نحو قرأت اليوم كذا فانه يجوز أن تقرأ في جميع الايام اليوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا (قوله فلا يجوز قلم الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد ولا قرينة في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو مامات الا زيد واجيب بانه قليل فاجرى الحكم فيه طرد الباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طرد الباب نظير مامر (قوله لجميع المعجولات) أى المعجولات بالاصالة أما التوابع فلا تفرغ لها الا البديل وأجازة الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضا قاله سم (قوله الا المصدر المؤكد) أى لان فيه تاقضا بالنسبة في أولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ماسرت الا والنيل (قوله فتأول) أى يكونه مصدرانوعا أى الاطنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض (قوله كما في الامثلة) فانه عامل فيما عدا ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل في ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل في المستداع على الراجح نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالجور ولا عتماده على النفي كان عاملا (قوله وانع الا الخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في ايجاب والنفي وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزم (قوله بدلا منه) أى بدل كل من كل كمال الفاظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الا زيد الا وجهه أو اشتغال نحو ما أعجبني الا زيد الا علمه أو اضرب نحو ما أعجبني الا زيد الا عمر وأى بل عمر وأفاده في التصريح بقول الشارح ان توافقا في المعنى قاصر لا ختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى (قوله ومعطوف عليه) أى بالواو وخاصة كما في التسهيل (قوله ان اختلغا فيه) الا اذا كنت عالطا وأردت الاضراب اه يس أى فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فاعلا ببدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جوبدلا من الهاء ببدل بعض وعلمه فكون العلابدلا من الفتى مبنى على جواز الابدال من البديل واستشكل سم كون العلابدلا اذا نصبنا الفتى على الاستثناء بان الصحيح أن العامل في البديل نظير العامل في البديل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل في البديل والفرض انها مؤكدة فينبغي أن يجعل العلاء عطف بيان اذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلاء عطف بيان اذا جردنا الفتى بدلا من الهاء وعلمه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البديل والحاصل أن جعل العلاء عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلاء المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتى العلاء) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلابدلا فعلى أن العامل في البديل نظير العامل في البديل منه يكون العامل في الملاحة مثله الا مقدرة فعلم أن الا قد تعجل مقدرة أى حيث نصبنا الامم على الاستثناء قاله سم وسند كفي حذف الا مزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المجعولة أى غياها من عارت الشمس أى غابت (قوله مالك من شيخك) أى جمالك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيه ببدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق

زيد او عمر او من هذا قوله وما الدهر الا ليلة ونهارها والاطلوع الشمس ثم غيارها \* أى وطلوع الشمس وقد اجتمع البديل والعطف في قوله مالك من شيخك الاعمله \* الارسيمه والارمله أى عمله رسميه ورمله فرسيه ببدل ورمله معطوف (قوله أى جمالك) قال السيد أى جمالك الشبيه بالشيخ في التوصل المقصود بكل اه وبه تعلم بطلان كل ما قيل هنا وتغيب الشارح بهي ان رمله معطوف على عمله

السير (قوله وان تكر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني  
 ما يخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيان وموهم ذلك ان كان في الايجاب  
 فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضموران كان في غيره فكذلك الاول بدل مثال الايجاب اعطيت القوم  
 الدراهم الازيد الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول محذوف أي اعطيته الدنانير او اخذه  
 الدنانير ومثال غيره ما اعطيت احدا شيئا الازيد ادرها فزيد مستثنى او بدل ودورها مفعول محذوف وما ضرب  
 احدا الا بكذا فكذا ان رفعته كان بدلا من احدا وان نصبته كان مسقطا وخالد مفعول محذوف فتعدد المستثنى  
 قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ان السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما اعطيت  
 احدا احدا الازيد ادرها وما ضرب احدا احدا لا يزيد بذكر او رده المصنف بان البدل لم يعمد تكرره الا في بدل  
 البداء وبان حق بدل البعض ان يقتصر بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بالانغماع عن الضمير والاسم  
 الثاني غير مقترب بالالفاظ ومن النجاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلعا ويحكم بفسادها على كل وجه امامه  
 العطف فقد يمنع ايضا كما في الاسئلة المتقدمة لان العطف فيها ينسد المعنى وقد يجوز كما في احدا الازيد  
 وعمر وقال عطف في هذا المثال هو المصحح فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه مفعول لمضمر أي وجاء في عمرو  
 اه وفي حاشية المعنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه شئ صاحب  
 المكشاف في مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل  
 منهما مقصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال اه  
 (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أي لتأكيد كما أشار اليه الشارح بالا ضرب (قوله بالعامل  
 المفرغ) حمل العامل على ما قبل الاتباع الموضح وحمله المرادى على الاى اترك تأثير الا بالنصب في واحد أي  
 لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الاول قوله بما لا اذلو كان العامل هو الالكان القماس أن يقول مما به وان  
 أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذا كراهنا حكم الواحد بخلافه على الثاني  
 فانه يكون ساكنا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثيرا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مروان يفرغ سابق الا الخ  
 ويؤيد الثاني عدم احواجه الى تقدير في دع (قوله باقيا واحد) دفع به ايها المتيقن أن المراد اترك التأثير في  
 واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا ان اريد بالعامل ما قبل الا كما شئ عليه الشارح فادأريده الا كان الكلام  
 على ظاهره أي اترك تأثير الا بالنصب في واحد أي لا تجعلها مؤثرة بالنصب في واحد واجعلها مؤثرة بالنصب في  
 البقية (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى  
 الواحد أو الى التأثير ومعنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى  
 الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لانه قول الا في هذه الحالة المجردة التأكيدي وليس الكلام الآن  
 فيها (قوله والاو اولى) أي اقرب من العامل تصرح (قوله ودون تقريب مع التقدم) قال جماعة كالعض  
 النظران تنازعهما الفعلان بعدها اه وهو ان يصح على مذهب من يجيز التنازع في المفعول المتقدم ونسب  
 الجميع مفعول محذوف يفسره المذكور أي أمض نصب الجميع ولا يصح نسبه بالترمز لان ما بعد الواو لا يعمل فيما  
 قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قالوا (قوله وما قام الازيد الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مروان وغير  
 نسب سابق الخ لان ما مر في غير تكرار المستثنى وبجست سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل  
 المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد في ما مر في ما لا يؤول ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء  
 قال وجهه في قول المصنف نصب الجميع الخ ينبغي أن يكون باعتبار الاغلب والشهر واعتراض بانه يلزم عليه  
 أمران الفصل بين التابع والمتبوع واجنبى واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه (قوله  
 وانصب) أي الجميع وجوب اذا كان الكلام موجبا وجوازا غير جوحية في واحد وجوب في البقية اذا كان  
 الكلام منقبا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برحان في واحد وجوب في البقية اذا كان الكلام منقبا وكان  
 الاستثناء منقطعاً هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن (قوله أماني الايجاب فطلقا) أي في جميعها بقرينة  
 ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شامل للصورة الايجاب وصورة النفي فيكون قوله وحى

والا المقرونة بكل منهما  
 مؤكدة (وان تكر لا  
 لتوكيد) بصل لقصد  
 استثناء بعد استثناء فلا  
 يحتمل ان يكون ذلك  
 مع تقريب أول (فع) \*  
 تقريب التأثير بالعامل  
 المفرغ (دع) أي اتركه  
 باقيا (في واحد عما بالا  
 استثنى) \* وليس عن  
 نصب سواه (أي سوى  
 ذلك الواحد الذي أشغلت  
 به العامل) (معنى) فتقول  
 ما قام الازيد الا عمرا  
 بكذا وما ضربت الا زيدا  
 الا عمرا الا بكذا وما ضربت  
 الا زيدا الا عمرا الا بكذا  
 ولا يتعين لا شغال العامل  
 واحد بعينه بل أيها  
 استثنى به جاز والاول  
 أولى (ودون تقريب مع  
 التقدم) على المستثنى  
 منه (نصب الجميع) على  
 الاستثناء (احكم به  
 والترمز) نحو ما قام الازيد  
 الا عمرا الا بكذا القوم  
 وما قام الازيد الا عمرا  
 الا بكذا (وانصب  
 لتأخير) عنه أماني  
 الايجاب فطلقا نحو ما  
 قام الازيد الا عمرا الا  
 بكذا أو ما في غير الايجاب  
 فكذلك (و) يمكن (حى)

بواحد منها) مع ما يما يقتضيه الحال (كما لو كان دون زائد) عليه في الاتصال بمثل واحد (١٠٣) على الراجح وتنصب ما سواه (كأن

يقول الامروثو الاعلى (الا  
مكرهه الى بدل من الواو  
فانه لا يتعين للابدال  
واحد لكن الاول اولى  
ويجب وزان يكون امرؤ  
هو البديل وعلى منصوب  
ووقف عليه بالسكون  
على لغة ربيعة وفى  
الانقطاع ينصب الجميع  
على اللغة الفصحى نحو  
ما قام أحد الاحارار  
الافرسا الاجلا ويحوز  
الابدال على لغة تميم  
(وحكمها) أى حكم هذه  
المستثنيات سوى الاول  
(فى القصص حكم الاول)  
فان كان مخرجا لوروده  
على موجب ففى مخرجه  
وان كان مدخلا لوروده  
على غير موجب ففى  
أيضا مدخلة (تنبيهه)  
محل ما ذكر اذا لم يمكن  
استثناء بعض المستثنيات  
من بعض كما رأيت أما اذا  
أمكن ذلك كما فى نحوه  
على عشرة الأربعة الا  
اثنين الا واحدا فقبل  
الحكم كذلك وان  
الجميع مستثنى من أصل  
العدد والصحيح أن كل  
عدد مستثنى من متاوه  
فعلى الاول يكون مقرا  
بثلاثة وعلى الثانى بسبعة  
وعليه فطريق معرفة  
ذلك أن تجمع الاعداد  
الواقعة فى المراتب  
الوترية وتخرج منها  
مجموع الاعداد الواقعة  
هـ (واستثنى مجرورا

بواحد بينا للراجح في بعض الصور الداخلية في قوله وانصب لنا خير ويجوز ان يخص بصورة اليجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابله فامل (قوله بواحد) أي فقط وأجاز الابدی اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كالوكان) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير منضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكدودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسحيح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجوده ومثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أي مجبياً كوجوده الخ ويمكن جعل ما سماه واقعاً على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها ماملة أو صفة (قوله تبدل واحد على الرشح) وأما على اللغة المرجوة فتنبص بالجميع (قوله كلم بقوا) أو أو أو الجماعة قائل وهو المستثنى منه والاصل يوفيون حذف التنوين للجواز والواو لوقوعها بين عدوتيه الياء والكسرة فسار يفى وانقلت ضمة الياء إلى الغاء بعد سلب حركتها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالأخراج أنه دائماً اخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون ادخالاً قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفيًا كان هو مستلزمه لا لدخال في النسبة الثبوتية أي مستلزمه لا اتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فانهم (قوله محل ما ذكر) أي من أن حكمه في القصد حكم الأول هذا ما يفيد ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسميته عدم اسكان استثناء بعضها من بعض قيداً فيما ذكر من التفصيل في المتكررة لا للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلولم يمكن استثناء نال من متلوه لكونه أكثر من متلوه فحول على عشرة لا ثلاثة إلا أربعة فذهب السيرا في أن الأربعة كالثلاثة في الأخراج من العشرة فيكون المقربة ثلاثة وزعم الفراء أن المقربة في هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة أربعة فتوالت بعد ذلك الأربعة حتى با على قاعدة أن الاستثناء الأول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا لم يكن استثناء كل من متلوه لا مطلقاً ولهذا قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن أن يتكاف له وجه يجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أي كونه مقرباً بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فقه مذهب \* أحدها وهو الاصح أنه يعود لكل الادلل يخصه بالبعض كما في قوله تعالى والذين يرون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معادون الجمل لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذي في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو الا لا الأفعال السابقة وسواء سبقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها \* ثانيها ان اتحاد العامل فللكل او اختلف فلا الأخيرة فقط اذا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون الا \* ثالثها ان سبقت لغرض واحد نحو حبست داري على أعماحي ووقفت بسبتي على أخوالي الآن بسافروا فللكل والا فلا الأخيرة فقط نحو أكرم العلماء واعتق عبيدك الا الفاسق منهم \* رابعها ان عطفك بالواو فللكل أو بالفاء أو بتم فلا الأخيرة فقط \* خامسها الأخيرة فقط واختاره أبو حنيفة وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فإنه الثاني فقط كجزم به ابن مالك نحو غالب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما نعين الأول فنقوم الدليل الا قليلاً نصفه فالأقل لا يصلح لكونه من الدليل ومن نصفه فاختص بالدليل لان الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليه ما عاونه لم يكن أحدهما فروغاً فقط أو معنى نحو استبدلت الا زيدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقاً أو لا كان أو ثانيًا نحو ضرب الازيد أصحابنا في المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد ما قبله ثم ما بقى مما قبله وهكذا فباقى فهو المراد

أصحابكم ومالك إلا الأصغر أنماؤنا عبيدنا وضرب الأزيد أصحابكم أصحابنا ومالك إلا الأصغر عبيدنا أنماؤنا  
 فالبناء في المشايخ فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا أحدهما فقط تعين له نحو مطلق نساءهم الزيدون  
 إلا الحسنيات وأصبي الزيد بن نساؤهم الأذوي النهي واستقبلت الأزيد الماءنا عبيدنا أنه جمع ببعض تصرف  
 وقوله كما في قوله تعالى والمدن برمون المحسنات الآية أي وكما في قوله تعالى الأمن اعترف غرفة بيده فانه استثناء  
 من جملة فن شرب منه فليس مني لأن جملة ومن لم يطعمه فانه مني لاقتضائه أن من اعترف غرفة بيده ليس منه  
 وليس كذلك لا باحة الاعتراف باليد لهم والذي حرم عليهم الكر ع في الماء والشرب بالغم وسهل الفصل بالجملة  
 الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلافصل كذا في المغني والداميني عليه وما ذكره في الوارد بعد  
 مفردين إذ لم يمكن تشريكهما والاعاد لهما معا ومثل له الدماميني بنحو وأهجر بني زيد وبني عمرو والأمن صلح فن  
 صلح مسقني من بني زيد وبني عمرو جميعا (فائدة) يقع نالي الأخبار السابقة لنحو ما زيد الأقام أو يقوم أو أباؤه  
 قائم ويمتنع ما زيد الأقام كما في الجمع والتسهيل أو حالاً منه فنحو ما جاء في زيد الأضاحك أو يضحك أو قد ضحك  
 أو يده على رأسه وجعل منه نحو ما يأنهم من رسول الأكانوا به يستهزئون وما أنعمت عليه الأشكر قال الدماميني  
 وهو لا ينطبق على المراد إذا الغرض من قولك ما أنعمت عليه الأشكر أنك مهما أنعمت عليه شكره وكلفه وكلفه شرط  
 والجزاء في ترتيب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر  
 حتى تكون حالاً مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختصار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه لا بقدر شكره بعد ذلك  
 من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر في قيد الكلام حينئذ ما أراد المتكلم من  
 استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزحشمري أن يقع ناليها صفة لما قبلها فنحو ما مررت برجل الأقام  
 وما مررت بأحد الأزيد خير منه أو يقوم وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف  
 أي الأرجل قائم وفي الثاني حالاً قاله الدماميني وما جعله الزحشمري من التفرغ في الصفات نحو وإن من  
 أهل الكتاب إلا يؤمن به قبل موته فجعل ليؤمن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف  
 مبتدأ أخبره الجار والمجرور وقبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره نالي الأخبار المحذوف موصوف  
 بالجار والمجرور وتقديره وإن أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص  
 بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين كما  
 في الآية أو بقي ورده الشمني بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت ككافي التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى  
 غير يبدل مكانها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن  
 وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها مبد بالهم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه  
 الختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لئلا ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني وبقي خامس وهو أنها لا تقع  
 مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل  
 أيضا كما في حديث أنا أفصح من نطق بالفضا بيد أني من قريش وأسندت في بني سعد بن بكر وقال ابن  
 مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حذف قوله

بغير معربا \* بما استثنى  
 بالانسيا مجرورا مفعولا  
 باستثنى وبغير متعلق  
 باستثنى ومجرور بال من  
 غير وبما متعلق بغير  
 وما موصول صلته نسب  
 والمستثنى متعلق بنسب  
 وبما متعلق بمتثنى  
 والمعنى أن غير استثنى  
 بها مجرور بضافتها إليه  
 وتكون هي معرفة بما  
 نسب للمستثنى بالأمن  
 الأعراب فيما تقدم

ولا عيب فيهم غير أن سموفهم \* بهن فلول من قراع الكتائب

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قال السبوطي هذا حديث غريب لا يعرف  
 له سند فتأمل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار التوكيد أو غيره لكن لا يظهر أن يقال في  
 غير بالانفاء إذ تكررت التوكيد فإذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو ومجرور بغير لا بالعطف فليست  
 ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازعه استثنى ومجرور اه سم (قوله معربا)  
 وقد بني على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كافي التسهيل وأجاز الفراء بناءه على الفتح في نحو  
 ما قام غير زيد لتضمنها معنى الإقالة الفارضي وفي التصریح تفارق غير إلا في خمس مسائل أحدها أن لا تقع  
 بعدها الجمل دون غير \* الثانية أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم



الاجيد \* الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز أن يقال ما قام القوم  
غير زيد وعمر وعمر وعمر على لفظ زيد ورؤفه جملة على المعنى لأن المعنى ما قام  
مراعاة المعنى \* الخامسة أنه يجوز ما جئتكم الا ابتغاء معروفاً بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتكم  
لغير ابتغاء معروفاً وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا أيضاً كما  
سيأتي (قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب  
والتمام كما تقدم فيمنع أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم  
وغير نصب سابق الخ (قوله وفي نحو ما قام أحد غير جار) معطوف على قوله في هذا المثال (قوله ويعتنع في نحو  
ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو ما قام الازيد بالنصب بناء على مذهبه من جواز حذف  
الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أي وضعها الاصل على أن يوصف بها الانتهاء معنى اسم الفاعل  
فتفيد مغايرة مجرورها الموصوفها ما بالذات نحو مرت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي  
خرجت به قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في  
المثال فإنه مبهم باعتبار عينه (قوله فان الذين بنس الخ) حاصله أن غير متوغل في الابهام فلا بد لوقوعها صفة  
لمعرفة في الآية من التأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى  
فيمتطابق الصفة والموصوف في مطلق التذكير وهذا الذي أشار إليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله  
التأويل في الموصوف بتقريره الى النكرة وأما أن يراعى ضعف ابهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر  
كونها حينئذ كالمعرفة فيمتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا الذي أشار إليه الشارح بقوله  
وأيضاً الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريرها الى المعرفة وهذا المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض  
مراده بقوله وأيضاً فهي اذا وقعت الخ افادة أن غير اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة  
للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيصير قوله ضعف ابهامها دون أن يقول زال ابهامها فافهم بقى  
شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقاً وقيل تتعرف مطلقاً وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين  
كفي صراط الذين أنعمت الآية على هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الاول تكون بدل لندل نكرة  
من معرفة وحينئذ لا يحتاج الى التأويل الذي ذكره الشارح الا لو قيل انها لا تتعرف مطلقاً وانها في الآية صفة  
ولم نعتز عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأغرب حينئذ لمعارضه الشبهة بالاضافة  
للمفرد على أن بعضهم يبينها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضي في توجيهه حل غير على الاول والاعلى غير نصبها أصل  
غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها اذا تأملنا وصفه وأصل المتغير ما بعده لما قبلها نفيًا وإثباتًا  
فلما اجتمع ما بعده والا وما بعده غير في معنى المغايرة جلت الاعلى غير في الصفة قصار ما بعده الا مغاير لما قبلها اذا تأملنا  
صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا وإثباتًا وملت غير على الا في الاستثناء فصار ما بعده ما مغاير لما قبلها نفيًا وإثباتًا  
إثباتاً من غير اعتبار مغايرته له اذا تأملنا وصفه الا أن جلت غير على الا أكثر من جلت الاعلى غير لان غير اسم والتصرف  
في الاسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الانتهاء وبها يتضح كلام الشارح (قوله  
فيوصف بها) أي مع بقاءها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشيته الكشف  
الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصبح حينئذ اسمًا لكان لا يظهر أعرابها الا فيما بعدها  
ليكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لافي نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد أنه بمعنى غير وجعل أعرابه على  
ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي اه ونظير ذلك أيضاً في الموصولة فيعرب ما بعده ما مضافاً  
إليه مجروراً كنكرة مقدرة منع من ظهورها الشئ تعالى الخ لبحر حركة أعراب الالفاظ فيه ويبنى على ذلك كما  
أفاده الدماميني أن الوصف مجموع الا وما بعده على حرفيتها وجرها على اسميتها فيكون ذكر ما بعده  
إيماناً ما تعلق به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعاً الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة  
مخصصة والمراد بشبهه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ دالاً على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي

فيجب نصبها في نحو قام  
القوم غير زيد وما نفع  
هذا المثال غير الضرر  
عند الجميع وفي نحو ما قام  
أحد غير جار عند غير  
تيم وفي نحو ما قام غير زيد  
أحد عند الاكثر ويرجى  
في هذا المثال عند قوم  
وفي نحو ما قام أحد غير  
جار عند تيم ويضعف  
في نحو ما قام أحد غير  
زيد ويعتنع في نحو ما قام  
غير زيد (تقييدات)  
الاول أصل غير أن  
يوصف بها اما نكرة نحو  
صالحا غير الذي كنا  
نعمل أو شبهها نحو غير  
الغضوب عليهم فان الذين  
جنس لا قوام باعتبارهم  
وأيضاً فهي اذا وقعت  
بين ضدين ضعف ابهامها  
فلما ضمنت معنى الاحتمال  
عليها في الاستثناء وقد  
تحمل الاعلى فيوصف  
بها بشرط أن يكون  
الموصوف جمعاً أو شبهه  
وأن يكون نكرة أو  
شبهها فالجمع نحو لو كان  
فيهما آفة الا الله لفسدنا  
وشبه الجمع كقوله

لو كان غيبى سلبى  
الدهر غيره  
وقع الحوادث الا الصارم  
الذكر  
قالوا م صفة لغبرى  
ومثال شبه النكرة قوله  
أنجحت فالقت بلدة فوق  
بلدة \* قليل بها الاصوات  
الابغاسها  
قالا صوات شبه بالنكرة  
لان تـ مـ يـ فـ هـ مال  
الجنسية امكن تفارق  
الاذه غير مزوجين  
أحدها أنه لا يجوز  
حذف موصوفها فلا  
يقال جاءنى الا زيد  
ويقال جاءنى غير زيد  
وتظيرها فى ذلك الجمل  
والظـ روف فانها تقع  
صفات ولا يجوز أن تنوب  
عن موصوفاتها ثانيا  
أنه لا يوصف بها الا حيث  
يصح الاستثناء فيجوز  
عندى درهم الادانق  
لانه يجوز الادانقا  
ويعتنع الاجيد لانه يعتنع  
الاجيدا ويجوز عندى  
درهم غير جيد هكذا  
قال جماعات وقد يقال  
انه مخالف لقولهم فى لو  
كان فـ هـ ما آلهة الا الله  
لفسدتا

ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بالجنسية وانما الشرط كون الموصوف جمعاً أو شبهه مراعاة لاصلها  
وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لغيره غير المتوغل في التنكير (قوله سلبى) أى سلبى والدهر  
نصب على الظرفية المستقرة خبر للفعل قبله أو على المفعولية لمخدر فى أى يقامى هذا الدهر أى شأده  
وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيف وما كان ذاماء ورونى كما قاله الشنقى  
(قوله صفة لغبرى) فيه تسميح اذا الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعد ما صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل  
أن الوصف الامع ما بعده ما وقد أسلفنا فى بيان تحقيق ذلك فتأمل (قوله أنجحت) أى الناقة والمراد بالبلدة الاولى  
صدرها وبالثانية الارض التى أناختها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المججمة حقيقة صوت الظبي  
فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة فى البيت مخصوصة مع أن ما بعد المخالف لما قبلها اذا ما بعده ما مقرر وما  
قبلها جمع وسماى عن المفتى أن الصفة عند المخالف مؤكدة قلت أجاب الدمامينى بان البغام هنا متعدد بحسب  
المعنى فلا تخالف \* واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا حقيقة ونكرة حقيقة  
كما فى الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقة كما فى البيت الاول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون  
شبيها بالجمع شبه بالنكرة كالمفرد المعروف بالجنسية ولم يمثله الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على  
قوله وقد تجمل الاعليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أى لان الوصف بها خلاف الاصل بخذف غير (قوله فى  
ذلك) أى فى عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى الا فيما اذا كان الموصوف  
بعض اسم متقدم مجرور عن أوفى كقولهم مناظرون ومما أقام كاسياتى فى النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء)  
قال سمى يمكن أن يوجه بان غير انما جلت على الالتصاق بها معنى الاستثناء فلا تجل الاعليها الا حيث يصح الاستثناء  
(قوله اذا دانق) بكسر النون وقحها ويقال أيضا دانقا وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم  
كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم الاسدس ولما كان الدرهم يشبهه الجمع من حيث اشتراكه على الدوائق  
وصفه بالا وهذا يحجب أيضا عما يقال الوصف فى هذا المثال مؤكد وسماى عن المعنى أن الوصف عند مطابقة  
ما بعد الاما قبلها فى الافراد مثلا شخص قاله الدمامينى (قوله لانه يجوز الادانقا) أى بقاء على جواز استثناء  
الجزء من الكل وهو الرابع ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لانه يعتنع الاجيدا) أى لان درهم نكرة فى سياق  
الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكتفى شموله للمستثنى شمولاً ليدل على ان الدرهم عندى رجل الا زيدا  
وان أجاز قوم الاستثناء من النكرة المشبهة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقدر الى امكان دفعه  
وقد دفعه بعضهم بان المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل  
والمنقطع وانما يعتنع فى الآية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدمامينى وهذا يقتضى ان الشرط المذكور لكونه  
لم يكثر به عن شئ وهو كلام متين ومأجيب عنه من أن ذلك لا يضر لان الاصل فى القبول أن تكون لبيان  
الواقع لا يقاومه (قوله لوفى كان فـ هـ ما آلهة الا الله الخ) أى فانه لا يجوز فى الاذه أن تكون الاستثناء وما بعدهما  
بدلاً من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فـ هـ ما آلهة أخرجه من فـ هـ الذات  
العلمة لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس مراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد  
ولهذا كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاستعاط اذا لمعنى لو كان فـ هـ ما من الآلهة متعدد غير الواحد  
ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد الاما موصوفها فالوصف مخصوص نحو لو كان  
معنا رجل الا زيد لغلينا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كلاً به يؤخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له  
عندى عشرة الادره ما فقد أقره بتسعة وان قال الادره ما فقد أقره بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل  
عشرة مغايرة لدرهم وأما الثانى فلان آلهة جمع منه كفى الاثبات فلا عموم لها شمولاً فلا يصح الاستثناء منها  
كذا فى المعنى ويمثل هذا الثانى بوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنا رجل الخ كما قاله سمى فان  
قلت لولا امتناع وامتناع الشئ انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفي فتعجب قلت قال  
الدمامينى العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لوجاءنى دياراً كرمته ولا لوجاءنى من أحد أحسن

ومن أمثلة سيمويه لو كان

معارج الازيد لغلبنا  
وشرط ابن الحاجب في  
وقوع الاصفة بعد  
الاستثناء وجعل من  
الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه  
أجر أيبك الالفردان  
الثاني انقصاب غير في  
الاستثناء كأنقصاب الاسم  
بعد الاعنبد المغاربة  
واختاره ابن عصفور  
وعلى الحال عند الفارسي  
واختاره الناظم وعلى  
التشبيه بظريف المكان  
عند جماعة واختاره ابن  
الباش \* الثالث يجوز  
في تابع المستثنى بها  
مراعاة اللفظ ومراعاة  
المعنى تقول قام القوم  
غير زيد وعمرو عمارا فجر  
على اللفظ والنصب على  
المعنى لان المعنى غير زيد  
الازيد او تقول مقام  
أحمد غير زيد وعمرو  
بالجـ مرو بالرفع لانه على  
معنى الازيد وظاهر  
كلام سيمويه أنه من  
العطف على المحل وذهب  
الشلبوبين الى أنه من  
باب التوهم (ولسوى)  
بالكسرو (سوى)  
بالضم متصورتين و  
(سواء) بالفتح والسد  
(اجعلا \* على الاصح  
مالغير جعللا) من  
الاحكام فيما سبق لانها  
مثلا لامرين أحدهما  
اجماع أهل اللغة على أن

اليه ولو كانت بمنزلة النسائي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها اديار وما جاءني من أحد فان قلت يجوز الزمخشري في تفسير  
سورة الحجر في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو  
نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بان النكرة في الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الآية كذلك  
بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله ومن أمثلة سيمويه) أي لا لا الوصفية فهو تأييد  
للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات قال الشافعي  
قال الرضى مذهب سيمويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك ما أتاني أحد الازيد ان  
تقول الازيد بدلا أو صفة وقوله أكثر المتأخرين تمسك بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ  
الخ) أي صحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الاصفة بل للاستثناء وأتي بالقردين بالالف جرياً على  
الغ من الزم المثني الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الامن المتخالف للكثير من وجهين آخرين وصف  
المضاف والمشمور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة  
بالخبر وهو قليل (قوله كأنقصاب الاسم بعد الا) أي في أن نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد  
الا هو الاعلى الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم  
الواقع بعدها لانه لما كان شغولاً بالجر لكونه مضافاً اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب بخصوص لولا  
ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحر كمالاً بعد ما حقيقته جواز العطف على محله كما أتى قاله  
الدماميني وانظر اذا لم يكن في الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعني مقدر  
فتمكون غير مفعولاً به أو الجملة بتمامها كما قيل به في محل ما بعد خلا وعدا اذا جراً كما سيأتي كل محتمل (قوله وعلى  
الحال عند الفارسي) فتؤول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد في الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له  
حينئذ وقد نسبوا المعطوف عليه مراعاة لمحل وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى  
لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا في  
الاصل ولا في الحال (قوله وعلى التشبيه بظريف المكان) يجامع الابهام في كل (قوله ومراعاة المعنى) أي المؤدى  
بتركيب آخر مشتمل على الا كما هو وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل (قوله مقام أحمد غير زيد) أي  
رفع غير بناء على اللانة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز  
فيه النصب أيضاً فانظر الى غير اللانة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفي والاتصال فتخلص أن  
في عمرو والجر والرفع على وجه الرجحان الذي نظر اشرح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وتوصل  
الجواب عن اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يقول بالنصب لما تقدم من جواز  
النصب مرجوحية في نحو ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أي محتمل مجرور وغير بحسب الاصل وما كان  
يستحقه بواسطة محل غير على الالما تقدم من أن الاصل في مجرور وغير والذي كان يستحقه لولا الاشتغال بالجر  
بمقتضى الاضافة أن يجري عليه الاعراب المخصوص الذي يقتضيه محل غير على الافسقط ما قاله البعض وعلم  
أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما  
سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع  
لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معهما فبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر  
صنيع الشارح حيث قال أولاً ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ عدا ما قاله سم وقال الاسقاطى الذي يظهر  
من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشتمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر الخ  
بيان للمراد من القسمين اه والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة ولبيان بعد الاجمال وفي الجمع  
أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا انه اذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً  
واعلم أن تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغيره مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز  
تابع المستثنى بالمراعاة لكون الابعى غير والجمهور على منع ذلك في الا (قوله من الاحكام) كوقوعها

معنى قول القائل قاسوا سواك وقاموا غيرك واحد

وأنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان \* والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بالزوم ذلك وأنها لا تنصرف والواقع في كلام العرب نثر أو نظم خلاف ذلك فن وقوعها مجرور بحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي أن لا يسقط على أمتي عدوان من سوى أنفسهم وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم الا كالشجرة البيضاء في الثور الاسود وقول الشاعر ولا ينطق الفمخشاء من كان منهم \* اذا جاسوا منا ولا من سوائنا وقوله وكل من ظن (١٠٨) أن الموت مخطئه \* معال بسوء الحق مكذوب وبالإضافة قوله فاني والذي يحجب له الناس

يجدوى سواك لم أثنى  
ومن وقوعها مرفوعة  
بالاتداء قوله  
واذا تبع كريمة أو  
تستري  
فسواك بأثها وأنت  
المستري ومرفوعة  
بالناسخ قوله أأترك  
ليلى ليس بيني وبينها  
سوى ألمة الى اذا الصبور  
وبالإضافة قوله  
ولم يبق سوى العدوا \*  
ن دناهم كما دانوا  
وحكى الفراء أن سواك  
ومنصوبة باب قوله  
لديك كميل بالمتى لمؤمل  
وان سواك من يؤمله  
يشق هذا تقرير ما ذهب  
اليه الناظم وحاصل  
ما استدلل به في شرح  
الكافية وغيره ومذهب  
الخليل وسيبويه وجهور  
البصريين أن سوى من  
الظروف اللازمة لانها  
يوصل بها الموصول نحو  
جاء الذي سواك قالوا  
ولا تخرج عن الظرفية  
الا في الشعر وقال الرماني  
والعكبري يستعمل  
ظرفا غالبا وكغير قليل  
وهذا العدل ولا ينقص  
ما استدلل به الناظم حجة

في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفه لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على لزوم (قوله أن من حكم بظرفيتها) أي من النكاه فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري اذهب لا يقولان بالزومها الظرفية مع قولها بظرفيتها وقوله بظرفيتها أي يكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سمي (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفمخشاء) أي نطق الفمخشاء أو بالفمخشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى بد كرفعناه بنفسه فالفمخشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بدينطق (قوله مرفوعة بالاتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا مقدما (قوله كريمة) أي خصلة كريمة أو بمعنى الواو كافي العيني وقال بعضهم لا مانع من ابقاءه وعلى حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بأثها راجعا لقوله اذا تبع وقوله وأنت المستري راجعا لقوله أو تستري والمعنى اذا وجد بيع لك كريمة فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شراء فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله اني اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله ندناهم كما دانوا) أي خربناهم كخربناهم والجملة جواب فلما في البيت قبله (قوله لديك كميل) أي عندك جود كميل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشق أي ينجب ألمة (قوله أن سوى من الظروف) أي المسكنية بمعنى مكان بمعنى عوض فغنى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول بظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده في الجمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على أنها لازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لظولها بالإضافة أو حالا معمولة لتثبت ضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لان كثير من ذلك أو بعضه لا يخرج عن الظرف عن اللزوم وهو الجراي عن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجرين لكن ينافي هذا قول السيبوطي في فكهته لا تكون الا منصوبة على الظرفية وعلمه بغيره في المترين مما برده عليهم فافهم (قوله الا في الشعر) بهذا الاستثناء يدفع استدلال المصنف عليهم بالآيات السابقة (قوله وهذا عدل) أي لانه لا يجوز أن يتكلف في موضع من المواضع (قوله لان كثير من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر لي في حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضربية عن التعبير بكثير الى التغيير ببعض لان الذي لا يخرج عن الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجرين خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس أكثر ولعل الخامل له على التعبير أو لانه أن بعضهم عبر به فاني به ثم أضرب عنه إشارة الى الاعتراض علمه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرة في نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجرح بالحرف ففعله عن كون المراد الجرين خاصة لانه الذي لا يخرج عن الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله أي بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدلل به المصنف واحتمال أن ما استدلل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الأربعة كثيرة بالنسبة اليه ففعله عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أي بكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى الفاسي) لاحاجة لاسناد ذلك للفاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه) أي حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله أن المستثنى

لان كثير من ذلك أو بعضه لا يخرج عن الظرف عن اللزوم وهو الجرين وبعضه قابل للتأويل اه (تنبيهات) الاول (بغير)  
حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة وهي المد مع الكسر \* الثاني أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرور غير \* الثالث تفارق سوى غيراني أمرين أحدهما أن المستثنى

بغير (قوله نحو ايس غير) أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو  
 ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى إلا أن براديا المستثنى ما أريدت مخالفته لشي  
 والمضاف اليه غير أريدت مخالفته لغيره هذا ملخص ما قاله البعض وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله  
 حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء الأوغر أو تقدم ليس عليهما قال الاخفش  
 والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس الأول ليس غير أى ليس المقبوض شيئا إلا باها وأغيرها فاضمر  
 اسم ليس عائد على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريع اه باختصار نرى هذا الدفع انما يتم فى  
 غير على أن فى ليس ضمير اهو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسياقى ذلك بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال  
 ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد الا يزيدانه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا  
 زيد وما قعد الا زيد وقال فى المعنى قال السهيلي فى قوله تعالى ولا تقولن انشيئ فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق  
 الاستثناء بفاعل اذ لم ينع عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن أن تقوم  
 الا أن يشاء الله فلسبت عنى فقد سلطته على أن تقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا قال الا أن  
 يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمجته أن الاستثناء  
 مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره الا قول لا يصحوبان يشاء الله وأحوال تقديرها الا  
 ملتبسا بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الاطوى ذكرها لذلك وعليها ما قاله  
 محذوفه من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقولن أبدا كما قيل فى وما يكون لنا  
 أن نعود فيها الا أن يشاء الله لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاء الله ويرد أنه يقتضى النهى عن قوله اني فاعل ذلك  
 غدا قيد بالمشبهة أولا وهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجوز الزحمرى رجوع الاستثناء  
 الى النهى على أن المعنى الا أن يشاء الله أن تقوله بان يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر الى  
 اتيان نقيضه اه كلام المعنى ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشافعى  
 وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه أن المحذوف فانه قال الوجه أن  
 الاستثناء مفرغ على أن الاعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن  
 يشاء الله أى الا بذكر المشبهة وقد علم أن ذكر المشبهة فى الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط  
 وما فى معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله مشبهة الله اه وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون  
 هو ضم بناء شبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الاخفش  
 ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله  
 الدمامينى (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الاسماء المتوغلغة فى الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها  
 على الفتح اذا أضيفت لبنى كالضمير فعلى هذا يحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف  
 اليه المحذوف فعلى هذا تتعين الخبرية (قوله وبالتموين) أى فى شبهى الحاليتين المذكورتين وشبهاهما الرفع  
 والنصب والحركة عند التثنية اعرابية (قوله تنوع صلة الموصول) أى فى ظاهرا للفظ والافه فى الحقيقة  
 جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدمامينى (قوله كما سلف) فيه أنه لم  
 يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير  
 مبتدأ حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدمامينى بعد أن ذكر أن سواك فى جاء الذى سواك  
 جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نضه وعلى التقدير الاول أعنى تقدير الممتدأ فلا  
 اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاء أىهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة  
 نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذ عند المصرين وقياسا عند الكوفيين اه وهو  
 صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول أن كان الفرق بينهما على ظرفية سوى فظاهر  
 والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه يتأى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة

بغير قد يحذف اذانهم  
 المعنى نحو ليس غير  
 بالضم وبالفتح وبالتنوين  
 بخلاف سوى \* فانهما  
 أن سوى تقع صلة الموصولا  
 فى فصيح الكلام كما  
 سلف بخلاف غيره  
 \* الرابع تأتى سواء بمعنى  
 وسط وبمعنى تام فتد  
 فهما مع الفتح نحو  
 سواء الخيم وهذا درهم  
 سواء وتأى بمعنى مستو

(قوله لطول الخ) قد يقال  
 ان سوى ملازمة للاضافة  
 لفظا بخلاف غير  
 فاضافة اللفظية كالأ  
 اضافة فلم تعد طول وهذا  
 كافى فى الفرق وهو مراد  
 الشارح ويكون جاريا  
 على رأى المصنف وبهذا  
 يعلم ما فى كلامه آخر



عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان واجب بان محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تركيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتنقص مع الكسر) أي أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أي مستويا طريا بقنا إليه وطرا يقل إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل واختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعدد فيكون العطف واجبا كما في اشتراك زيد وعمر وروا ما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله عن الواحد فاقوله) أي ويعطف على ضميرها في الأول شيء يتحقق به التعدد إذا الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما عترض به هنا (قوله مصدر) أي اسم مصدر (فائدة) أجزى في قوله تعالى أن الذين كثر وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فابعد ما في تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سائل أو خبرا عما قبلها فابعد ما في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فابعد ما في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا ممتدا أمؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه المهمة سأل عنها الاستفهام وجرت للتسوية فإن قيل أم لا أحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعدد فالجواب أن أم هذا سأل عنها الواحد وجرت للعطف والتشريك فإن قيل يلزم على كون المهمة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من المهمة هو الاستواء الذي تضمنته حين كونها الحقيقة الاستفهام أي الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم المنقع وذهب الرضى إلى رأي آخر في المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والمهمة بمعنى أن الشرطية وأم معنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي أن أنذرتهم أو لم تنذرهم فالأمران سواء قال وانما أفادت المهمة فائدة أن لاستعمالهما فيما لم يتحقق حصوله وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالها في الأحكام كذا في شرح الدماميني على المغنى (قوله بليس وخالخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخالخ الأصل لازم وقد تضمن معنى جاوز فية تعدى بنفسه كافي خلا الاستثنائية وانتم ذلك فيم اليعكون ما بعد ما في صورة المسئلة بالاولى ذلك التزموا الضمارة فاعلمه أماعدا فهو في الأصل يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وترك كافي القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعا مستثنى وناضيا نظير ما مر (قوله ولا يكون خالدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعد ما في صورة المسئلة بالكامر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أي في كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كله السابق إذا النون عائدا على الذات وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذ كن نساء توطئة له فلا يقال لفائدة في قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصريح وقيل الضمير للاولاد وأنه باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لوقال على الوصف المكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرمت القوم ليس زيد إذا لم جمع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أي اللغوى وهو الحدوث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم الخ) عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا ليس زيد ليس قيامهم قيام زيد بخلاف المضاف الذي هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال وما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لأنه قد لا يكون الخ) أجاب الدماميني بأن قائل ذلك إنما خصوا الفعل بالذ كر لانهم إنما استلوا على الفعل تنبيه على كيفية التخرج في غيره فاذ لم يكن هناك فعل ملفوظ نصيده من الكلام ما يعود عليه الضمير في نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أي المنسوب اليك بالاخوة زيدا وليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين) لوقال فالمستثنى

فتنقص مع الكسر نحو سكانا سوى وتدمع الفتح نحو مريت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فاقوله نحو ليس سواء لانها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اه (واستثنى ناصبا) للمستثنى (بليس وخالخ) وبعدا ويككون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخالخ را وعدا بركا ولا يكون خالدا أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب المنسوب لانه خبرهما والضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أي بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد يوصيكم الله في اولادكم وفيه ل عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم فعلى زيد مخذوف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كافي في نحو القوم اخوتك ليس زيدا وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين لوقوله هما موقع الاقتصار المستثنى بهما

على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفي مرجعه الخلاف المذكور (تنبيهان) الاول قبل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربعة نصيب على  
الحال وقبل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور \* الثاني لا تستعمل يكون في الاستثناء (111) مع غير لاسن أدوات النفي اه

بهما جائر النصب وهما ايضا فعلا نال الحسنت المتقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على  
المفعولية) لانهما متعديان يعني جاوز (قوله ضمير مستتر) أي وجوبا (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور)  
والاوضح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بـكله السابق ونظريته الرضى بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض  
زيد في قولك قام القوم خلازيدا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض منهم ومجاوزته لا تتحقق في المجاوزة  
الكل وبان المراد بالعوض ماعد المستثنى ولي ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا  
نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد لكون الاستثناء بها كالاستثناء بالاول والجريان ذلك مجرى  
الامثال التي لا تغير كما قالوه في جملة ازيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وانفراد ذلك ولا يرد على هذا نظير  
الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقدر ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال اذا كانت  
جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفه (قوله مستأنفة) أي غير متعلقة  
بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى قاله المصريح (قوله وصححه ابن عصفور) عليه بعدم الربط للحال  
ثم قال فان قيل اذا عاود الضمير على البعض المضاف للضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك  
غير متقاس (قوله لا تستعمل يكون الخ) أي كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الـكون كـكان (قوله  
شعبة) أي فرقة (قوله أمحنا حيم الخ) يحتمل أن حيم نصب بزع الخافض أي في حيم وقتلا مفعول به ويحتمل  
أن حيم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشطاء التي يخالط سواد شعرها باض والمراد بها الجحور (قوله  
حينئذ) أي حين اذجر بها وقوله بما قبلها ما أي في الرتبة وان تأخر في اللفظ كما في الشاهد الاول (قوله على قاعدة  
حروف الجر) فوضع مجرورها نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعها) أي موضع مجرورها وقوله عن تمام  
الكلام أي نصبنا شئنا عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة قبلها مافتكون هي الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة  
تتميز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للعرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتي في نحو القوم  
انحول خلازيدونيه ما مر عن الدما ميني فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بانه لا يلزم أن يكون  
معنى التعدية اتصال الحرف بمعنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم  
مفعولا لذلك الفعل واتصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن  
المفعول به في النفي نحو لم أضرب زيداً لم يخرج من انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولا نهما معزلة  
الا) أي في المعنى وورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الاحكام ألا ترى أنها مجروران بخلاف الا (قوله  
المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما في الاصل متصرفان والجود عارض  
فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنان وعلى كل فالمصدر المنسل ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من  
تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا منافق لقول المصنف بعدوا ونحو اريد  
الأن يجعل جوابا على مذهب من لا يجيز الجر بها بعد ما لانه الراجح عند اشرار كما يشير اليه فتأمل (قوله  
تمل) بالبناء للجهول من الملل وهو السآمة والتداعي جمع تديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل أو تلك  
الحال فيها معنى الاستثناء تصریح (قوله لا يقع حالا) أي لتعرفه بالضمير المشتل عليه فلا تقول جاء زيداً يتقوم  
لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها للعراك في معنى  
التمكيد لانه بالجنسية قاله الدما ميني ثم رأيت في المعنى ما يدفع الابراد عن السير في فانه عدم اللفظ المقدر  
بشيء مقدر بآخرا خلا وما عدا على قول السير في ما مصدرية وهي وصلت حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال  
ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأويلها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومجاوزين زيدا اه (قوله  
كما يقع) راجع للنفي (قوله وما وقتية) سميت وقتية لتبانيها وهي وصلت عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح

الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السير في على الحال وهذا مشكل لتصریحهم في غير هذا الموضوع بان المصدر المؤول لا يقع حالا كما يقع  
المصدر الصريح في نحو وأرسلها للعراك وقبل على الظرف وما وقتية ثابت هي وصلت عن الوقت فالعنى على الاول قاموا بمجاوزين زيدا وعلى  
الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء

كانت صاب غير في قامو اغير زيد (وانحرار) بهما حينئذ (قد برد) أجاز ذلك الجرعى والرعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة  
لا مصدرية فإن قالوا بالقياس ففاسد لأن ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عماد قليل فمما رجة وان قالوا بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا ينجح  
به (وحيث جازها حرفان) بالاتفاق (كأما ان نصباً فعلاً) بالاتفاق وسواء في الحالين اقتراناً بما أو تجريراً عنهما (وكخلا) في جواز جر المستثنى  
بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم (١١٢) حاشا زيد وحاشا زيد اذا جرت كانت حرفاً وفيما يتعلق به ما سبق في خلاوا اذا نصبت كانت

فعلاً والخلاف في فاعلها  
وفي محل الجملة كما في خلا  
(تبيين) الاول الجر  
بحاشا هو الكثير الراجح  
ولذلك التزم سيبويه  
وأكثر البصريين  
حرفياً ولم يجزوا والنصب  
لكن الصحيح جوازه فقد  
ثبت بنقل أبي زيد وأبي  
عمرو والشيباني والأخفش  
وابن خروف وأجازوه  
المأزني والمبرد والزجاج  
ومنه قوله حاشا قريشا  
فان الله فضلهم \* على  
البرية بالاسلام والدين  
وقولهم اللهم اغفر لي ولان  
يسمع \* حاشا الشيطان  
وأبى الاصمعيث وقوله  
حاشا أباً ثوبان ان أبا \*  
ثوبان ليس ببيكة فقدم  
قال المرزوقي في رواية  
النصب حاشا أباً ثوبان  
بالنصب \* الثاني الذي  
ذهب اليه الفراء أنها  
فعل لكن لا فاعل له  
والنصب بعده أعما هو  
بالجمل على الاول ينقل  
عنه ذلك في خلا وعدا  
على أنه يمكن أن يقول  
فيهما مثل ذلك اه (ولا  
فصحب ما) فلا يجوز قام  
القوم ما حاشا زيد وأما

فالتى في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلية كما أفاده الشارح خلافاً لمن قال هو ما فقط (قوله  
كانت صاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى حين اذ وقع بعدهما (قوله بالقياس) أى  
على زيادتهما بعد بعض حروف الجر نحو فمما رجة وقد بين الفرق بين المقدس والمقدس عليه بقوله لان ما الخ (قوله  
بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا ينجح به (قوله  
وحيث جازها حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذا لم يمتدوا به فسميتون (قوله  
وسواء في الحالين الخ) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجرهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانحرار قد يرد  
(قوله وكخلا حاشا) اذا جرت بالثلاثة قلت خلا وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية  
ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ويجوز (قوله وفيما يتعلق  
به) أى وجوده وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذى يتعلق به بل في كونها لها متعلق أولاً ولو قال  
وفي كونها متعلق أولاً ما سبق لكن أوضح وقوله في فاعلها أى في مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس  
فاعلها وقوله وفي محل الجملة أى وجوده وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولنا أنها في محل نصب على  
الحال وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا نثر وأبى الاصمعيث بفتح الهمزة وإعمال الصاد وأعجم  
العين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قريناً للشيطان تنبيهاً على التحاقه به في الخمسة  
وقبح الفعل فان قلت سيأتى أن حاشا انما يستثنى بهاني مقام التنزيه والغفران لا ينزه منه قلت بواغ في قبح الشيطان  
وأبى الاصمعيث وخسته ما حتى كان الغفران ينقص عن تنبيه ما في القبح والخسة (قوله حاشا أباً ثوبان) قيل يحتمل  
أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذ لم يعلم أن  
قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر والبيكة بالضم البكم وهو اندرس فلما راد بذي بكة والفهم بفتح  
الفاء وسكون الدال المعى الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله ما حمل على الأى  
فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى جملة على لأنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أى مع  
أنه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بحامد  
وجلت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخر جاعن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدماميني  
الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى  
الاخفش في مثل زيد فقام وقوله فعلاً لا بفتح الفاء في الخير وبكسر هاءى الشر قاله شيخنا السيد وقال الدماميني  
وغيره الفعل بفتح الفاء المكرم وبكسر هاء جمع فعل واقتصر المعنى على ضبته بفتح الفاء وفسره بالمكرم قال  
وبروى فاما الناس (قوله وهو الاقرب) أى لا اتفاقهم على نفي حرفية فتكون أقبل للتصرف من الاستثناءية  
المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) أى مدلولاً لها على تنزيه ما بعدها من السوء قال  
الرضي وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فبيد دون تنزيه الله تعالى ثم يرون من أرادوا تنزيهه على معنى  
أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا  
الاستثنائية والمصرفية أيضاً فلم خصوصاً هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمني التنزيهية هي التي يراد بها معنى  
التنزيه وحده وبهـ اذا خرج الوجهان الآخرون لانهما يراد بهما مع التنزيهية معنى آخر اه يعنى الاستثناء  
ولو جود معنى التنزيه في الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو

قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فاما نحن أفضلهم فعلاً فشاذا (وقيل) في حاشا (حاش وحاشا فاحفظهما) وهل ضربت  
هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفي المكافئة وشرحها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الاقرب  
(تنبيه) حاشا على ثلاثة أوجه الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها \* والثاني تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفاً قال في  
التسهيل بلا خلاف بل هي عند المنبر وابن جني والمكوفيين فعل قالوا المتصرف فهم فيها

بالحذف ولا دخلهما على الحرف وهذا الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش الله ما هذا بشر أو الصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب (١١٣) انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ

بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كعاذ الله وسبحان الله وقراءة أبي السمال حاش الله بالتنوين أي تنزيها لله كما يقال رعبا لزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبتدئة لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث أنها تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استغنيته ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قديم قال قام القوم ما حاشا زيدا ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وإنما تلك حرف أو فعل

اضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمني عن الرضي وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم وتلك لا يحسن صلى الناس حاشي زيد القوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أي حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو حاش الله (قوله ينفيان الحرفية) أي لأن شأن الحرف عدم التصرف أي ما لم يقيم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدل على ما هم قاصرون (قوله في الآية) يعني قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن الجحور والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كافي بله ووج أو اسم مصدر انظر ثم رأيت في الدماميني قال إذا قلنا بانها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في الفاعل كما في هيات هيات لما توقعدون وفسرها الزحشري ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه خلاف الظاهر وأيضاهي على تفسير الزحشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشي قراءة من فونه تنوين تمكين ان قلنا أنه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا أنه مصدرا أو اسم مصدر قاله الدماميني في شرح المغني وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة بانتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فاعل من معناها (بدليل) راجع لقوله اسم أي وكل من الاضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أي لا بسبب كونها حرف جولا اختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جولا في المغني ويظهر لي أن حاش على هذه القراءة معرفة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كعاذ الله وسبحان الله (قوله أي السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الخارج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لو ليت أي قلت لولا ولا ليت أي قلت لا لا وسوف وسجعت وسجعت أي قلت سبحان الله ولييت أي قلت لميل وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبني على أنه من كلام الراوي كما ندل عليه رواية الطبراني الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيب باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أي ما المصدرية وخبران مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما عطف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلى الاضافة فليس أحب إلى منها فيحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يتساوى في الحب دماميني (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لافي قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لانا فية وغير مفعول لاستثنائي محذوف فافيه كون من كلام النبي بعدم لا يؤثر في الأدلة الظنمية (قوله وإنما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو لا (قوله لاسيما) سى كمثل وزنا ومعنى وعيها وأوليت بآء اجتماعها سا كنه مع الباء قاله الدماميني (قوله مع أن الذي بعدها منه على أوليته) أي كونه أولى بما نسب لما قبلها أي وذلك مناف للاستثناء لانه إخراج وما بعد لاسيما داخل بالأولى وقد وجه ذكرها هاتان لما كان ما بعدها مخالفا بالأولى لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة أو معرفة (قوله يوم يدارة جليل) هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر غديره وعقره مطية للغد اري حين وردن الغدير فقتلن ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن

(١٥ - صبيان - ثاني)

جاءت لتضمنه معنى الحرف كأمراه (خاتمة) جوت عادة التحوين أن يذكر أو لاسيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منه على أوليته بما نسب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي بعده الجور والرفع مطلقا والانتصاب أيضا إذا كان نكرة وقد روي بهن قوله ولا سميما يوم يدارة جليل والجور أرجحها

فوبها حتى تخرج مجردة فتأخذها فأين ذلك حتى تعالى النهار فخرج وأخذ ثيابهن وقلن له قد حبسنا وأجمعنا  
 فذبح لهن نائمة قاله الشمني (قوله وهو على الاضافة ومازائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سي زيد  
 زعم ابن هشام ان الحضر اوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الجمع ويجوز أن تكون مائكة تامة والمجورور  
 بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمير محذوف) أي ضمير محذوف وجوباً لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة  
 الاوهى لا تقع بعدها الجملة غالباً (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دما ميني (قوله في نحو ولا سيما  
 زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحته سي اعراب) لانه اسم لا التبرئة  
 مضاف للآدم على زيادة ما وما على الوجه الثاني باحتماله لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كمثل  
 فلها صاع على لابه وخبرها محذوف أي موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أي الذي هو معناه فيكون  
 تمييز مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز لسي وفي كلام بعضهم أنه لما وأنكرت تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله  
 سم وما نقله عن بعضهم يرجح بانه لو كان تمييزاً لسي لكان معمولاً لها فتكون شبهة بالمضاف فتكون فتحته  
 اعرابية وبأن الشيخ في قوله امثلاً كرم العلماء ولا سيما شيخنا ليس بنفس السي المنفي حتى يفسره بل هو غيره  
 فتعين أنه تمييز ما موصى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحته سي بنائية وما على قول غيرهما  
 نكرة تامة اعرابية كما في الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقاً والنصب أيضاً  
 اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوز به بعضهم موجهاً بأن ما كافة وأن لا سيما بمنزلة الاستثنائية  
 فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخرجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف  
 بأن الا لا يقترب بالواو لا يقال جاء القوم والازيد ووجهه الدما ميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعني  
 أي ولا مثل شيء أعني زيدا (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في الرضى (قوله من استعماله على خلاف  
 ما جاء الخ) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضاً بمعنى خصوصاً في ثبوتها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما  
 نص عليه الرضى وتكون منصوبة بالمحل على أنها مفعول ساطق مع بقاء سي على كونه اسم لا ونظراً لأنه لا خبر  
 لها كما في نحو لا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله قال الدما ميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيداً ولا سيما  
 راكماً فراكماً حال من مفعول الفعل المقدرو هو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو أحبه ولا سيما  
 وهو راكب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدراً أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة  
 ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصاً فيكون معنى لا سيما راكباً يختص بزيادة محبة راكباً تقول  
 المصنفين ولا سيما والامر كذا تركيب عربي خلافاً لما رادى قال الدما ميني ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصاً  
 منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل أيم الرجل من النداء إلى  
 الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم أي ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أي بحذف عينها وهي ياؤها  
 الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الجمع وفيه أيضاً  
 أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا سيما كما نرى قل أعوذ برب الناس ولا معها كذلك فقالوا لا سيما (قوله  
 وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدما ميني حكى الرضى أنه يقال سيما بالثقل والتخفيف مع حذف لا ولم  
 أقف عليه من غير جهة بل في كلام الشارح يعني المراد أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا ينجح  
 بكلامه اه باختصار (قوله فنه) فعل أمر من وفي بني والهاء للسكرت قال الدما ميني والشمني فينطق بها وقفاً وتكتب  
 ولا ينطق بها وصلاه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلاه لاجزاء الوصل مجرى الوقف (قوله وهي عند الفارسي)  
 أي اذا تجردت عن الواو والوافق غير لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدما ميني (قوله نصب على الحال)  
 أي ولا مهملة بمعنى قاموا لا سيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتفي بالتكرير المعنوي في لا المهملة  
 الداخلة على الحال وهو موجود ههنا لان المعنى قاموا لا سيما و لا سيما في القيام ولا أولى منه ولا يقال اذا أهملت  
 لا وجب تكرارها قاله الدما ميني

في الحال

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو الجمع على أحوال

وتصغيرها

بينهما مثلاً في أعما  
 الأجابين والرفع على أنه  
 خبر لضمير محذوف وما  
 موصولة أو نكرة موصوفة  
 بالجملة والتقدير ولا مثل  
 الذي هو يوم أو ولا مثل  
 شيء هو يوم وبضعفه في  
 نحو ولا سيما زيد حذف  
 العائد المرفوع مع عدم  
 الطول واطلاق ما على  
 من يعقل وعلى الوجهين  
 ففتحته سي اعراب لانه  
 مضاف والنصب على  
 التمييز كما يقع التمييز  
 بعد مثل في نحو ولوجئنا  
 بمثل مدداً وما كافة عن  
 الاضافة والفتحة بناء  
 مثلاً في لا رجل وأما  
 انتصاب المعرفة فنحو ولا  
 سيما زيداً فنه الجمهور  
 وتشديد يائها ودخول  
 لا عليها ودخول الواو على  
 لا واجب قال ثعلب  
 استعماله على خلاف  
 ما جاء في قوله ولا سيما يوم  
 فهو مخطئ وذكروا غيره  
 أنها قد تخفف وقد  
 تحذف الواو كقوله

فه بالعمود وبالاعمال لا سيما  
 عند وفاء به من أعظم  
 القرب

وهي عند الفارسي نصب  
 على الحال وعند غيره  
 اسم لا التبرئة وهو  
 المختار والله أعلم (الحال)

(قوله لوجود الطول)

سبق في الموصول أن

لا سيما مستثناة من

شرط الطول كأي



(الحال) يذكر ويؤت ومن التأنيث قوله اذا اجمعت الدهر حال من امرئ فذعه وواكل امره والليالي وسيأتي الاستعمالان في النظم وهو في اصطلاح النحاة (وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفراد اذهب) فالوصف جنس (١١٥) يشمل الحال وغيره ويخرج نحو

الفقهري في قولك رجعت

الفقهري فانه ليس

بوصف اذا المراد بالوصف

ما يصح من المصدر ليدل

على متصف وذلك اسم

الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسمها

المبالغة وأفضل التفضيل

وفضلة يخرج العدة

كالمبة في نحو أفاثم

الزبدان والخسبر في نحو

زيد قائم ومنه متصبع يخرج

النتع لانه ليس بلازم

النصب ومفهم في حال

كذا يخرج التمييز في نحو

لله دره فارسا (تبيينان)

الاول المراد بالفضلة ما

يستغنى عنه من حيث

هو هو وقد يجب ذكره

لعارض كونه سادا مسد

عمدة كضرب العبد

مسيا أو توقف المعنى

عليه كقوله انما الملبت

من يعش كشيئا

كاسفا باله قليل الرجا

الثاني الاول أن يكون

قوله كفردا اذهب تيمها

للتعرف لان فيه خللين

الاول أن في قوله منتصب

تعريفا للشئ بحكمه

والثاني أنه لم يقيد منتصب

بالزوم وان كان مراده

ليخرج النعت المنصوب

كرأيت رجلا راكبيا

فانه يفهم في حال ركوبة

وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤت) أي لفظه وضميره ووصفه وغیرها لکن الارح في الاول التذكير بان يقال حال بلا ناء وفي غيره التأنيث (قوله وصف) أي صرح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح (قوله منتصب) أي أصالة وقد يجزأ فظها بالباء ومن بعد النفي لکن ایس ذلك مقبسا على الاصح نحو

فأرجعت بخائبة ركاب \* حکیم بن المسیب مقهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي انما أن تتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الحاء في أولياء حال بزيادة

من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر لي فساد في المعنى لانه

اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاد لافان مثبت لانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فليزم أن

الملائكة أثبتوا لانفسهم الولانية فتأمل اه وفي تفسير البصير في وقري تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذا الذي له

مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خيلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن التبعيض اه وانما قال الذي

له مفعولان لانه قديم على لواحد فنحو ام اتخذوا آلهة من الارض ولم يحمل من زائدة في المفعول الثاني لانها

لا تزداد فيه (قوله مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على بناء الاضافة فيقرأ بالاثنتين كذا في شرح السندوني نقلا

عن البصير (قوله ويخرج نحو والفقهري) لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى في الاخراج به على

مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كبن عصفور والسعد

والفاهي أو قال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو والفقهري مثلا (قوله ما يصح من المصدر

الخ) أو مؤول بما يصح منه لندخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لانا أول كل بالمشق حتى في المسائل الست

الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال

الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأويلها بالمشق وكان الاولى كما أفاده سم أن

يقول هو ما دل على معنى في متبوعه (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله

ويخرج التمييز) أي لانه على معنى من لافي لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو لله دره فارسا أي من

كل تمييز وزوع وصفه شقما (قوله من حيث هو هو) الاقرب في هذه العبارة وان لم ينتبه له البعض أن الضمير

الاول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر

عن عارض له أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال

كعضه ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاول لان قولك

من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أي يزولان

بجمع التيمها للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينبغي كون منتصب جزأ

من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاول أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة وكفردا

أذهب تيمها للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاول ولم يقل الصواب لا مكان دفع الاول وهو أن التعريف

للشئ يحكمه بوجوب الدوران الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفي في الحكم التصور بوجه

آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وان المتبادر من قولنا

مفهم في حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله يخرج الخ)

تعليل للنفي وهو التقييد فيكون النفي منسبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي الافهام (قوله لکن

ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصح كما قاله سم وضمير ليس امالا لكون مستحقا

بفتح الحاء واما الحال فمستحقا بكسرهما كما قاله خالد (قوله كما في الحال المؤكدة) أي للمضغون الجملة قبلها

كالمثال الاول او لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو لا من في الارض كله سم جميعا لافي نحو جاء في القوم

وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) أي الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا)

من المصدر ليدل على تنصيف (بغلب لکن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطف وفاق يوم أبعث

جوابا ومشعرا ما لها

بمجدد صاحبها نحو وخلق الانسان (١١٦) ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله وجاءت به سبط العظام كأنها \*

جميعه الان اجتماعهم في الجحى ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أى حدوده بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقاربة  
للخلق أى الإيجاد فهي خافية جميلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة  
خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى  
أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يديها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة (قوله  
وجاءت به) أى جاءت أم المدح به سبط العظام بفتح السين وسكون الواو واحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرهما  
أى حسن القد وقوله كأنها عمامة بين الرجل لواء أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والمعلو على الرأس والمراد  
مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أى غير المأوكدة والمشرع عاملها بحدوث صاحبها ولاضابط لذلك  
الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولاشأن أن قيامه بالعدل لازم وأفرده  
بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمر ودا كبقاؤه لا يخشى وسكت عن تكملة  
تأخيره عن المعطوفين قال التفتنا زانى كأنها الدلالة على علوية تبتها ما يجوز أعرابه بالنصب على المدح وشهد  
بمعنى علم (قوله ويكثر الجود الخ) أى ويقل في غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الاولى أن يؤخر هذه  
الثلاثة عن قوله وفي مبدى تأول بتكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا  
صفة لمدا أى كأنها بكذا هـ مفاعلة مضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع  
الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدا يمد أى مع يد ويردان الشارح سيذ كالحال الموصوفة في الاحوال  
الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة  
فتأمل اهـ ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والحسنة حال بتقدير رابط أى مد منه (قوله مسعرا)  
بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح  
على ما في نسخ كعبه أى البر ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم  
من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كعبه البر وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير  
المستتر (قوله أى مقابضة) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق  
أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أى كاسد) على هذا يكون الاسد مستعملا  
في حقيقة وهو التجوزا غما هو بالخذف وعلى قول التوضيح كزيد اسدا أى شجاعا يكون الاسد مستعملا في غير  
حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغو ببناء على ما اختاره السعد من تجوز الاستعارة فيما اذا وقع  
اسم المشبهة به خبرا عن اسم المشبهة أو حالا منه مثلا والامران صحيان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أى أو  
رجلين رجلين أو رجلا رجلا لا وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما  
منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظيره هذا حال حامض \* وقال ابن جنى الثانى صفة للاول  
بتقدير مضاف أى ذار جل أو مفارق رجل أى متمزعا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثانى بعطفه  
على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا لفاء قال الرضى ونم وجوز بعضهم الرفع على البدلية  
(قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فانه تأويل للحال الدالة على مسعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن  
الحال الدالة على مسعر من الجامد الذى لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة  
(قوله غير مؤولة بالمشتق) أى تأيلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد جعل الشارح هذا كله من  
المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية  
ظاهرة أو تصورية فتمثل جعل النصب بزع الخافض وهو البناء اذا التصور ليس في حال البشرية بل في حال  
الملكية كما قاله اللقاني قبل تمثل لها في صورة شاب أمر دسوى الخلق لتستأنس به وتفهج شهوتها فتجدر  
نطقها الى رجحها كفى اليمين اوى (قوله موطئة) بكسر الطاء أى جمدها قبلها بعد هانها والمقصود بالذات (قوله  
طور) أى حال واقع فيه تفصيل بالضاد المجمة أى تفصيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت  
المحذوف لاسن من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بزع الخافض أى من طين لان طينيته غير مقارنته لخالقه

عمامة بين الرجل لواء  
وغيرهما نحو دعوت  
الله سميعا قاعا بالتوسط  
وجاء جامدا (ويكثر الجود  
فى) الحال الدالة على  
(سعر) أو مفاعلة أو  
تشبيهه أو ترتيب (وفى)  
كل (مبدى تأول بلا  
تكلف) كعبه البر (مذا  
بكذا) أى مسعرا أو بعه  
(يدا يمد) أى مقابضة  
(وكزيد اسدا) أى  
كاسد) أى مشبها لاسد  
وادخلوا رجلا رجلا  
أى مترتين (تنبيهان)  
الاول تدظهر أن قوله  
وفى \* مبدى تأول بلا  
تكلف \* من عطف  
العام على الخاص اذ  
ما قبله من ذلك خلافا  
لما فى التوضيح \* الثانى  
تقع الحال جامدة غير  
مؤولة بالمشتق فى ست  
مسائل وهى أن تكون  
موصوفة نحو وقرأنا  
عربيا فتمثل لها بشرا  
سويا ونسمى حالا موطئة  
أو دالة على عدد نحو فتم  
مقات ربه أربعين ليلة  
أو طور واقع فيه تفصيل  
نحو هذا سرا أطيب  
منه رطبا أو تكون نوعا  
لصاحبها نحو هذا مالك  
ذهبا أو فعالة نحو هذا  
خديك خاتما وتحتون  
الجبال بيوتا أو أصالة  
نحو هذا خاتمك خديدا  
وأسجدن خلقت طينا

مشتاقا وصاحبه معرفة  
وأجاز يونس والبغداديون  
تعريفه مطلقا لا تأويل  
فأجاز واجاء زيد الراكب  
وفصل المكوفيون فقالوا  
ان تضمنت الحال معني  
الشرط صح تعريفها  
لفظا نحو عبد الله المحسن  
أفضل منه المنسي فالمحسن

والاسمى حالان وصح  
مجيئهما بلفظ المعرفة  
لأنهما بالشرط اذا  
التقدير عبد الله اذا  
أحسن أفضل منه اذا  
أساء فان لم تتضمن الحال  
معنى الشرط لم يصح  
مجيئها بلفظ المعرفة ولا  
يجوز جاء زيد الراكب اذا  
لا يصح جاء زيد ان ركب  
(تنبيه) اذا قلت رأيت  
زيدا وحده فذهب  
سيمويه أن وحده حال  
من الفاعل وأجاز المبرد  
أن يكون حالا من  
المفعول وقال ابن طحمة  
يتعين كونه حالا من  
المفعول لانه اذا أراد  
الفاعل يقول رأيت زيدا  
وحدى وحده مررت  
برجل وحده وبه مثل  
سيمويه يدل على أنه حال  
من الفاعل وأيضا فهو  
مصدرا ونائب المصدر  
والصادر فى الغالب انما

بشر (قوله من المؤول بالمشق) أى مقروا عربيا ومتصفا بصفات بشرى ومعدودا ومسطورا بطورا البصر أو  
الربط ومنوعا ومعتصما متصلا (قوله ان عرف لفظا) أى فى لسان العرب فالتيان بهما معرفة لفظا معتصرا  
على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى فى) ففاه حال كذا كرهه الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ  
ماخوذة من مجموع فاه الى فى قال الدماميني والى فى تبين مثل لك بعد سقيا هو الاظهر عندى قياسا على ما عرفت  
مدا بكذا أن الى فى صفة لفاه أى الكاش الى فى أى الموجه الى فى وما ذكره الشارح أحدا أقوال منها أن فاه  
معمول جاعلا تاب منابه فى الدالية ويروى كمنه فوه الى فى فى الحال جملة المبتدأ والخبر قال الدماميني ويجب الرفع  
ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيمويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى فى على  
كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال فى التمهيد ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدماميني  
لم يروجه عن القياس بالتعريف والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذا الحال فى الحقيقة  
مجموع فاه الى فى وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزلة الى منزلى وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك  
وينبغى ابقية الكوفيين أن يوافقوه لانهم يرونه مفعولا لمخذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اها باختصار  
(قوله وأرساها) أى الابل وقوله معتكة أى مزدجة ولو قال أى معاركة كما قال ابن انباز لكان أحسن لان اسم  
فاعل العراك معارك لا معترك وقبل العراك مفعول مطلق لمخذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة  
العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى ارسال العراك (قوله الجماء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو  
الكثرة والغفر من الغفر وهو السراى سائر من لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من الغفر وان كان بمعنى  
غافر حملا على فعل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافنه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى  
الضمر على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله ثلثا يتوهم  
كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركاتى الحال وصاحبها أو  
يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الانفاق فيه اطرد الباب (قوله فالحسن والمسمى الخ) جعل  
الجمهور نصب ما يتقدرا كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أى حالة كونه موحده أى مفردة  
بالرؤية فهو اسم مصدر أو وحده مؤول باسم الفاعل أو حالة كونه متوحده أى متوحدا به أى منفردا برؤيته فهو  
مصدر وحده وحدها بمعنى انفرده لم أنه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائب عن  
المصدر كما يدل له قول الشارح وأيض الخ وعلم ما فى كلام البعض من التسميع والقصور فتنبه (قوله من المفعول)  
أى حالة كونه منفردا فهو مصدر وحده وحدها بمعنى انفرده (قوله يقول رأيت زيدا وحدى) أى ليه طابق  
ما قبله فى التكلم ويدفع بعدم تعيين ذلك لجهة ضمير الغيبة الرجوع الى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على  
أنه من اضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقى أو المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرث الاشارة  
اليه كما أنه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل سيمويه) جملة معترضة (قوله تدل  
الخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور منكرة بلا مسوغ من المستوعات الآتية وبجانبه  
الشموانى بان يحجىء الحال من المنكرة المذكورة جائز بقوله كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكره ويمكن دفعه  
بان المراد الصحة الاطردية عند الجميع وجواز يحجىء الحال من المنكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان  
الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد  
هو متوجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أى المكانية (قوله صبيرا) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى  
القاموس (قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيمويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل

منجى وأحوال من الفاعل وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (ومصدره منكره لا يقع بكثرة كـبغمة زيد طلع) وجاء زيد ركضاً وقتلته صبراً وهو عند سيمو يهوا الجمور على التأويل بالوصف أى باغتاوراً كـغننا ومصدره رأى محبوساً

وذهب الاخفش والمبرد الى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه مخذوف والتقدير طالع زيد يغت بغتة وجاء ركض ركضا وقتلته يصير صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لکن الناصب عندهم المفعول المذكور لأنه يفعل من لفظ المصدر (١١٨) فطالع زيد بغتة عندهم في تأويل بغتة زيد بغتة وجاء ركض ركضا وقتلته

صبرا في تأويل صبرته  
صبرا وقيل هي مصدر على حذف مصادر والتقدير طالع زيد يطوع بغتة وجاء محي ركض وقتلته قتل صبرا وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طالع ذابغته وجاء ذاك ركض وقتلته ذاصبرا وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الى حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أي ثابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه في الحالية كما تقدمه عبارة المرادى ونصبها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذاك ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعمت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذلك ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بان غايه أمره أنه مجاز ويكنى في صحة المجاز وورد نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الى حذف عامل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله ففعل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد في النوني وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكنه ما ورد من ذلك قال الدماميني إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبدا فانك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق يينا وجاء زيد راكبيا وضربت اللص كقولنا بقي الحق بين وزيد راكب والاص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعني (قوله فيما هو نوع من عامله) أي مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أي ونحوه مما قرنت فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلمنا بمعنى عالم الحال من الضمير في الرجل لتأوله بالاشتقاق إذا معناه الكمال والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصريح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنمالة (قوله يحتمل عندي أن يكون تميزا) أي محو لاعتن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكمال بل هو أظهر كفا في الذي بعده بل يحتمل في الثالث أيضا ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤ كد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أي من كل خبر يشبه به مبتدؤه فشرعنا بمعنى شاعر حال والعامل فيه زهير لتأوله بشتق إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصريح (قوله أن يكون تميزا) أي محو لاعتن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح أي تميز الما انهم في مثل المخذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لأن تميزا مفردين معززة ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلها زيدا نفس الزيد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني (قوله نحو ما علما فعالم) أي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد ما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد أنصافا بحددها دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعتراضه كذا وبعده شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعده الفاء الجزء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد ما لا يكونها من حلقة عن مكانها فلا تعقل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أغنى المضاف اليه مصدر لا يعمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سيم وقد يقال للشارح هلا جاوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله لتأوله بالاشتقاق وهو صاحب (قوله مفعول له) أي والعامل فيه فعل الشرط كما رأى مهمما يذ كر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيمويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغي أن يذ كر عنه الوجهين قاله الدماميني (قوله مفعول مطلق) أي منصوب بعالم أي مهمما يذ كر شي فالمدكور عالم علما وفيه أن المعرفة لا يكون مؤ كدا ودعوى زيادة آل

صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طالع زيد يطوع بغتة وجاء محي ركض وقتلته قتل صبرا وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طالع ذابغته وجاء ذاك ركض وقتلته ذاصبرا وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الى حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أي ثابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه في الحالية كما تقدمه عبارة المرادى ونصبها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي أتيته ذاك ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعمت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذلك ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بان غايه أمره أنه مجاز ويكنى في صحة المجاز وورد نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الى حذف عامل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله ففعل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذي يظهر أنه مطرد في النوني وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكنه ما ورد من ذلك قال الدماميني إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبدا فانك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق يينا وجاء زيد راكبيا وضربت اللص كقولنا بقي الحق بين وزيد راكب والاص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعني (قوله فيما هو نوع من عامله) أي مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أي ونحوه مما قرنت فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلمنا بمعنى عالم الحال من الضمير في الرجل لتأوله بالاشتقاق إذا معناه الكمال والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصريح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنمالة (قوله يحتمل عندي أن يكون تميزا) أي محو لاعتن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكمال بل هو أظهر كفا في الذي بعده بل يحتمل في الثالث أيضا ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤ كد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أي أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أي من كل خبر يشبه به مبتدؤه فشرعنا بمعنى شاعر حال والعامل فيه زهير لتأوله بشتق إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصريح (قوله أن يكون تميزا) أي محو لاعتن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح أي تميز الما انهم في مثل المخذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لأن تميزا مفردين معززة ألا ترى أن المثل في قولك على التمرة مثلها زيدا نفس الزيد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني (قوله نحو ما علما فعالم) أي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد ما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد أنصافا بحددها دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعتراضه كذا وبعده شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعده الفاء الجزء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد ما لا يكونها من حلقة عن مكانها فلا تعقل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أغنى المضاف اليه مصدر لا يعمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سيم وقد يقال للشارح هلا جاوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله لتأوله بالاشتقاق وهو صاحب (قوله مفعول له) أي والعامل فيه فعل الشرط كما رأى مهمما يذ كر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيمويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغي أن يذ كر عنه الوجهين قاله الدماميني (قوله مفعول مطلق) أي منصوب بعالم أي مهمما يذ كر شي فالمدكور عالم علما وفيه أن المعرفة لا يكون مؤ كدا ودعوى زيادة آل

صاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهمما يذ كر انسان في حال علم فالمدكور عالم ويحوزان يكون ناصبا ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤ كدة والتقدير مهمما يذ كر عالم في حال علم فلو كان ما بعده الفاء لا يعمل فيما قبلها فنحو ما علما فهو ذوعلم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالي لا ما معرف فبال فهو عند سيمويه مفعول له وذهب الاخفش الى أن المنسكرا والمعرف كلهم ما بعد ما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير

مهما تذكر علماء أو العلم فالذي وصف عالم قال في شرح التمهيد وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب الثاني  
أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعروف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم (١١٩) جاءت الخيل بدادومعرف بال نحو

أرسلها البراء والصحيح  
أنه على التأويل يعتبده  
ومعتبر ككامل (ولم  
يشكر غالباً ذوالحال)  
لأنه كالمبتدأ في المعنى  
لحقه أن يكون معرفة  
(ان لم يتأخر) عن  
الحال فان تأخر كان ذلك  
مسوغة لحيثية نكرة نحو  
فيها قائماً رجل وقوله  
\* لمية موحشاً طلال \*  
وقوله \* وبالجم منى  
يدنا لعلته \* محبوب  
وأن تشهدى العين  
تشهد (أو يخصص) أما  
بوصف كقراءة بعضهم  
ولما جاءهم كلب من  
عند الله مصداقاً وقوله  
نجبت يارب نوحاً واستحييت  
له \* في ذلك ما خفي  
الجم مشعونا  
وأما بإضافة نحو في أربعة  
أيام سواء لساثنين وأما  
بمجهول نحو عجت من  
ضرب أخوك شديداً  
(أوبسب) أي يظهر  
الحال (من بعدنى أو  
مضاهيه) أي مشابهه  
وهو انتهى والاستفهام  
فالنفي نحو وما أهلكنا  
من قرية الا ولها كتاب  
معلوم وقوله \* ما حم من  
موت حمى واقيا \*  
والنهي (كلا)  
يسخ امرؤ على امرئ  
مستسهلاً) وقوله

مخالفة للأصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجهه أو لوليقه وأحقية من القول بالحالية أطراده  
في التعريف والتشكيك ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بال مفعولاً له ومن القول بأنه مفعول مطلق  
كون المصدر المؤكداً لا يعرف ودعوى زيادة ال خلاف الأصل ومن هذين القولين محبته نارة غير مصدر نحو  
أما قر يشافنا أفضلها (قوله بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق سبى على الكسر كذا م وقع حالاً وتأوله  
بوصف نكرة أى متبعدة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على  
ما أفاده البعض أربعة أقوال ببقية الأفعال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكر (قوله لأنه كالمبتدأ في المعنى) أى  
لكونه محكوم عليه معنى بالحال ولم يشبهه بالفاعل فيمنكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه لأن شبهه  
بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغة لحيثية نكرة) أى قياساً على المبتدأ  
إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسوية وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق  
الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تشكيك صاحب الحال بأنه كالمبتدأ ولا يناسب أيضاً جعل الشارح  
تبعاً للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغة لحيثية الحال منها وإنما يناسب ما في المعنى والرضى من أن التقديم  
لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوباً وطرده الباب في غير هذه الحالة قال المصريح وعلى هذا  
فالمستوع في المثال تقديم الخبر وفي البيت معنى لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال  
البيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المعنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال  
بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المختصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائماً مع حصول  
اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشاً طلال) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيمويه دون الجمهور  
فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحيث لا شاهد فيه وكذا يقال في البيت بعده وتغامه \* بلوح  
كانه خلل \* بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السبوق كما في التصريح والعينى قال يس  
وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها ابتداء  
لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قد ماله اه ونقل حفيد السعد في حواشى المطول أن العامل في الحال من  
المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلى قابل للتقديم (قوله محبوب) مصدر شجب بالفتح  
يشجب بالضم أى يغبر وأما شجب بضم عين الماضى فصدره شجوبة كما في شيخ الاسلام وجهه لعلته بكسر التاء  
معتزلة وجواب لوحيد أى لرحمتي (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت  
بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالهاء المجهمة أى شاق للجر (قوله  
أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذوالحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله  
والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الأعم قياساً على ما سبق في المبتدأ قيل وقيل والظاهر الثاني (قوله نحو وما  
أهلكنا الخ) الجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران  
الجملة الحالية بالواو كما سياتى ولا ينافى ذلك قول المصريح أنما يحتاج إلى هذا المسوغ في الإيجاب نحو أو كذا م  
على قرية وهى حاوية على عروشه فاعلم ما في كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة في نحو  
الآتين صفة والواو لتأكيده لصفته بالموصوف لأنها في أصلها للجمع المناسب للإصناف وإن لم تكن الآن  
عاطفة والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دنع بأن المراد اللصوق المعنوى لا  
اللفظي (قوله ما حم) أى قدروا من موت متعلق بحى أو أوقيا والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما في القاموس وغيره  
وبه يعلم ما في قول البعض والحمى ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص  
بقوله من موت على جملة متعلقاً بحى (قوله الاحكام) أى التأخر والوعى الحرب والحام بالكسر الموت (قوله  
باقيا) حال من عيش وقوله فقترى جواب الاستفهام الانكارى (قوله مما ورد فيه صاحب الحال الخ) أى قياساً

لا يركن أحد إلى الاحكام \* يوم الوغى متخوفاً لجام والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقياً فترى \* لنفسك العذر في إبعادها الاملا  
\* واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مرت بماء



قعدة رجل وقولهم عليه مائة يعنيوا جاز سيمويه فيم ارجل قائما وفي الحديث وصلى وراءه رجال قيا ما وذلك قليل (تنبه) زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة أحدها أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لأن الواو ترفع توهم النعمية ثانيها أن يكون الوصف بهاعلى (١٢٠) خلاف الأصل نحو هذا خاتم حديدنا لثما أن تشتبك النكرة مع معرفة في الحال نحو هؤلاء ناس

وعبد الله منطلقين (وسبق حال ما يحرف جرد \* أبوا) سبق مفعول مقدم لاواو هو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يميزون في نحو ومررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعلا وانع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الوسطة امكن منع من ذلك أن الفاعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوسطة التزام التأخير قال الناطم (ولا آمنه) أي بل أحبزه وفاقا لابي على وابن كيسان وإن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمنع تقديم حاله عليه كما لا يمنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا

عند سيمويه وسماع عند الخليل ويونس قاله المصريح (قوله قعدة رجل) بكسر القاف أي مقدار وقعدة (قوله) لأن الواو ترفع توهم النعمية) يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه شبهه بالمبتدأ واجب بانه أشار الى صحة التلميل بكل من العلتين وفيه مامر (قوله على خلاف الأصل) أي لمجودها فلا يتبادر الذهن الى النعمية (قوله مع معرفة) أي أو نكرة مخصوصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني (قوله ما يحرف) أي غير زائد كما سأتى وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله أن الاضافة ان كانت مخصوصة استنعت المتقدم أو لفظة فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فنعتوا تقديم الحال في نحو لقيت هندارا كمة لأن تشديهما يوهم كونهما مفعولا وصاحبها بدلا (قوله في موضع النصب) أي أن نون حال والا كان في موضع جر بالاضافة وهذا أعم شموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على صاحبها (قوله أي منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبواعن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويحجب عن تعبيره بذلك بانه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (قوله بان تعلق العامل بالحال) أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاح فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام التأخير) أي لم يكون الحال في حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أو رده عليه أن ما استدل به من الآية والابيات محتمل للتأويل وأوجب بانه يكفي في الظلمات ظواهر الادلة ما لم يرتد هاهنا بحج لا سيمامع مساعدة القياس أفاده المراد (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعه حال من المجرور وروى الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيه واتعدى أرسل باللام والكثير تعدته بالى وأوجب عن الاول بان تقديم الحال المحصور فيها مع الاجتزاع عدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيها مع الا كما أشار اليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على أنه يمكن أن يجعل المحصور رساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بان التخرج على القليل اذا كان قياسا فيهما كما حكاهما سائق قاله سم بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخصري كافة صفة مصدر محذوف أي رسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بنوعه وبالنصب على الحال كطراوقاطمة وأوجب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بني كالة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهب البربر كتمه عمر بن الخطاب ختمه كني بالموت واعظا بما عرقا وهذا الخط موجود في آل بني كالة الى الآن اه وقد يقال هذا اذا قال التنازلي كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا با اجتماعهم أن يخرج منهم أحد دماميني وشمي (قوله بعديينكم) أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمن صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من بقاء المتكلم أو الثاني حال من ضمير هيمن فهو من الحال المقدخلة على هذا والمرادفة على الاول (قوله فان تلك أذواد) جمع ذود وهو من الابل مابين الثلاثة والعشرة وأصبحت خبرتك وحبال اسم ابن أخي طليحة قاتل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الاسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أي هدر حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المرء والمرء بالرفع على تقدير اذا عبي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال لأن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا لئلا كور

كافة للناس وقول الشاعر تسليت طرا عنكم بعديينكم \* بذ كراكم حتى كأنكم عندي وقوله لئن كان برد الماء على هيمن صاديا \* الى حميما انها لحبيب وقوله غافلا تعرض المنيعة للار \* عفيديعي ولا تحين اباء وقوله فان تلأذوا أصبن ونسوة \* فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما \* حم الفراق فما اليل سبيل وقوله اذا المرء أعيت المرء ناشئا \* فطابها كهلا عليه شديد والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر

وجعل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للباء لغة لا تأنيث وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع (تنبيهات) الأول فصل الكوفونوز  
فقالوا إن كان المجرور ضمير نحو مرت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مرت بهند جاز والامتنع الثاني محل الخلاف إذا كان  
الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاءه را كبان من رجل الثالث بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها  
أمران الأول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبتني وجهه مندمسرة فلا (١٢١) يجوز بإجماع تقديم هذه الحال

واقعة بعد المضاف لئلا  
يلزم الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه ولا قبله  
لأن المضاف اليه مع  
المضاف كالصلة مع  
الموصول فكما لا يتقدم  
ما يتعلق بالصلة على  
الموصول كذلك لا يتقدم  
ما يتعلق بالمضاف اليه  
على المضاف وهذا في  
الاضافة المحضة كما رأيت  
أما غير المحضة فنحو هذا  
شارب السويق ملتونا  
الآن أو غدا فيجوز قاله  
في شرح التسهيل لكن  
في كلام ولده وتابعه  
عليه صاحب التوضيح  
ما يقتضي التسوية في  
المنع \* الأمر الثاني أن  
تكون الحال محصورة  
نحو وما ترسل المرسلين  
الابشرين ومنذرين  
\* الرابع كما يعرض للعالم  
وجوب التأخير عن  
صاحبها كما رأيت كذلك  
يعرض لها وجوب  
التقديم عليه وذلك كما  
إذا كان محصورا نحو  
مناجرا كابا لزيد (ولا  
تجزأ حال من المضاف له)  
لوجوب كون العامل في

على حد لا تجزأ عن أن تنفكس أهل كنه \* أي هلك بنفسه وناسنا شأبا (قوله وجعل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من  
التعسف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية قاله سم ونقل في  
التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فأنطوى (قوله والتاء للباء لغة) والمعنى الأشديد الكف  
للناس أي المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشري الأرسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه  
نقل ابن بري أن كافة لا تستعمل إلا حالها المصريح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله  
جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الأعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض  
لزم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استغنى منه  
بعضهم الزائد المتع الخذف أو القليلة نحو أحسن بزيد مقبلا وكفي بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيها (قوله  
أمران) زاده منهم كون صاحبها منصوبا بكان أوليت أولع أو فعل فوجب أو ضمير متصل بصله أن نحو  
القاصدك سائل زيدا أو بصله الحرف المصدرى نحو أعجبتني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك  
لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم  
حاله عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو  
في نحو مثلك مفقود فاعترض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلم مع أن الاضافة فيه غير محضة  
سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أي محصورا فيها ويستثنى منه المحصور بالآذا تقدمت مع الاكامر (قوله كما  
إذا كان محصورا) أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما لا يسما نحو جاء زائر هند أخوها (قوله  
ولا تجزأ حالا الخ) دخل عليه السندوني بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا  
على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف اليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجزأ حالا الخ (قوله  
لوجوب كون العامل الخ) أي لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملها واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو  
مذهب الجمهور ومذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح  
واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمنع (قوله وذلك باباه) أي لوجوب  
الذكور يابى جواز مجيء الحال من المضاف اليه لأن المضاف من حيث أنه مضاف لا يعمل النصب (قوله أي  
عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أي العمل فيه من حيث  
أنه كالفعل لا من حيث أنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والأفعلام مثلا من غلام زيد عامل في  
المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا  
دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتماذر من اقتضاءه العمل اقتضاءه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى  
الحدث قاله سم ومآل الأوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع  
والقياس فتح عينة كذهب (قوله إلى الروح) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سبه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق)  
أي مجيء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيها) أي لا تعمل عن ذلك إلى زيادة  
عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقضى للحيها مجيء الحال من المضاف اليه  
(قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة فيجوز فيه مجيء الحال من المضاف اليه وأجاب البهوتي

( ١٦ - صبان - ثاني ) الحال هو العامل في صاحبها وذلك باباه (إذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال

وهو نصيبه نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتي إن انطلقت واحدا إلى الروح يوما تاركى لأباليا ونحو هذا شارب السويق ملتوتا  
وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكانية (أو كان) المضاف (بضمه أضيها) نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا يحب  
أحدكم أن يا كل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيها) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا اليه أن اتبع مله إبراهيم  
حيثما واما جاز مجيء الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها

لوجود الله المطر المذكور أمافي الأولى فواضح وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكما إذا مضى والحال هذه في قوة الساقط لاحتفاء الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه (تنبيه) ادعى المصنف في شرح التمهيد الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث (١٤٢) المستثناة فحضر بنت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعياه نظر

بأنه يجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية الخبز في باسم كفيه وبرده وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة لأن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها الكل مسئلة منزلة مثال واحد لا تتجاذر أنواعه وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجود كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعياه نظر الخ) يؤيد النظر لتعميل المعنى بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور ولا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أي أن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تأنيلا للام الابتداء أو التسم والامتنع التقديم كما سيأتي (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لآل أي أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبل ولا مطلقا فلا يرد فعل التفضيل فانه انما يقبلها إذا عرف بال أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فعل كقبيل فانه انما يقبلها إذا لم يجز على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فاعلمه مستثنى (قوله بخائر تقديمه) أي وإن كانت الحال جملة مصدرية بال أو خلافا لمن منع فيها (قوله عاملا طليقي) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببيا نحو خالنا تقول ذلك فيما علمناه فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصريح (قوله ومخلصا زيدا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جريا على القول بجوازهم ووجه الرضى (قوله شتى) جمع شئت توب الحلبية بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسمها ظاهرا كما في شرح العمدة (قوله تشبه الجاهل) أي في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجاهلة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس الآن أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير في أفصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره أن هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملا معنويا (قوله وهو ما تضمن) أي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسطقا للبدء ونحوها بال أربع مكيما سادحة \* ما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منع بعضهم وان كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الجمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التثنية وليت ولعل وباقي الحسروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولاية ملحق بها حروف الاكأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كان أيضا في الحال وفي الاشياء والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أي ولا يحذف كما صرح به في المعنى غير مرة وان استظهر الدما سبني جواز زيد قائما جوابا لما قال من في الدار أي زيدا فقامت القوة لدلالة على المحذوف (قوله الخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعمتا مثالا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعني أشير (قوله ولدت زيدا أميرا أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حال من الأمم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين في أن وأخواتها أذلو آخر كما كان حال من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع عما كان مرفوعا عنه قبل دخول الناسخ لانه وكليت وكان لعل كما سبقت كرهه الشارح ويظهر أن أن وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التثنية) فحواها أنت زيدا كبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه فالعامل في را كحرف التثنية لتضمنه معنى أنه ونحو هذا زيدا قائما فالعامل في قائما حرف التثنية لما روي قيل اسم الإشارة لتضمنه

فان مذهب الفارسي الجواز ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن التبرسي في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزها كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر فالحال (ان) ينصب بفعل صرفا \* (أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (بخائر تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كسرعا ذارا حل) ويجوز أن زيد مفعول وهذا تخمين طليقي فتعلمين في موضع نصب على الحال وعاملها طليقي وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيدا) وخاشعا أنصارهم بخروجهم وقولهم شتى توب الحلبية والاحترار بقوله صرفا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا فنحو ما أحسنه

مقبلا أو صفة تشبه الجاهل وهو اسم التفضيل فنحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو نزل مسرعا أو عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخران يجمعا كذلك) (و) ليت وكان (والظرف والجور والخبر بهما) تقول تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكان زيدا را كبا سدوزيد عندك أو في الدار جالسا وهكذا جيب ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التثنية والترجي والاستفهام المقصود به التعظيم فنحو يا جارة ما أنت جارة

يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وندر) تقديمها على عاملها لظرف والجورر الخبر بها (نحو سعيد مستقرا) عندك أو (في هجر) فصار من ذلك معنى يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب البصريين وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا وأجازوه الكوفيون فيما كنت الحال فيه من مضمير نحو أنت قائم في الدار وقيل يجوز بقوة أن كان الحال ظرفا أو حرف جرو يصف أن كان غيرهما وهو مذهب في التمهيد واستدل المحيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله رهط ابن كوز محقي أدراعهم \* فهم ورهط ربيته بن حذار وقوله بناعاذ عرف وهو بادئ ذلة \*

لديكم لم يعدم ولا ولا نصرا وتأول ذلك المانع (تنبيهات) الأول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها لظرف اذا توسط كآريت فان تقدم على الجملة نحو قائم زيد في الدار امتنع المسئلة اجماعا قاله في شرح

معنى أشير وقيل كلاهما الترتيبا منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائم اذا زاد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في بس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما ضمن ذلك وأنت خبير بان المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم برده على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولا يعمل لا يقول بجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهرة بأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كإشير وأنبه وفعل الشرط في أفعالنا فاعلم اذا التقدير مهم ما يدكر انسان في حاله لم وحيدته في اتحاد العامل في الحال وصاحبها بالاشكال وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بالازم عند سدسيه ويشهد له نحو أعجبني وجهه زيد متبسم وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذي يتعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وان هذه أمتكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقوله ها يدينا ذكر صريح النص صامخ له فاعمل الحال التنبيه وليس عامل صاحبها ولا أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرها اذا المعنى أشير أي أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النص ومما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيمال السقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للتعلم وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اه باحصار وقال الرضي في باب المبتدأ التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أفعالنا) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي ثابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لا ما باعتبار نيابته عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله وندر) أي شديد ليل قول الشارح فصاروا وقال الموضح دل (قوله مستقرا) قال هم حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلز فهو خاص اذ لو كان عاملا لظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محل عدم ظهورها اذا كان له محل يقع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندي أن هذا متعين اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما كانت الحال فيه من مضمير) أي من مضمير مرجعه مضمير كما في المثال فان قائما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجورور مرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مضمير مضمير بفتح السين والمأل واحد ولعل وجه ذهابهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثله وكان متقدما كان صاحب الحال متقدما فكأن العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضمير نحو أنت قائم في الدار أبوك وما اذا لم يكن مرجعه ضمير نحو زيد قائم في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائمين بان المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحدة أخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جرو) أي مع مجروره نحو زيد عندك أما مل أو في الدار أما مل اذا جعل عندك وفي الدار حاليين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثل المتن (قوله واستدل المحيز) أي مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وأخره زاي مبدأ خبره فيهم ومحقي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلن أدراعهم في حقائبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط الأول وحذار بضم المهملة وتخفيف الدال المججمة والرهط مادون العشرة من الرجال (قوله بناعاذ عرف الخ) فقدم الحال وهو بادئ ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا

الكافية لكن أجاز الأخفش في قولهم فلا ذلك أي وأي أن يكون فداء خالوا والامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر وأجاز ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو هذا لك الولاية لله الحق فهناك ظرف في موضع الحال والولاية ممتدة والله الخبر الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدارقا تميز يد وهو اتفاق \* الثالث قد يعرض للامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدراً مقدرًا بالحرف المصدرى نحو سرني ذهابك غازياً وفعلنا مقروناً بالام الابتداء أو قسم نحو لاصبر محسباً وما ولا قوسن طائفاً أو صلة لال أو حرف مصدرى نحو أنت المسلى فذا أولك أن (١٢٤) تنقل قاعدة قال الناظم وولده أو نعمتاً نحو مورت برجل ذاهبة قرسه مكسوراً سرجهما قال في

بقوله يوم القيامة وإن خالصة حال من المستتر في صلة ما هي الاملية في الحال وتابيث خالصة باعتبار معنى ما لا نهوا واقعة على الاجفة (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقة بتقديم الخبر وتأخره ويكون الحال ظرفاً وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفاً استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدرًا بالحرف) أي مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو فاعلمنا ماضياً زيدا (قوله أو فعلنا مقروناً بالام الابتداء) أي في غير باب أن لتصر بهم هناك بجواز نحو أن زيداً محمداً المعتبر به قاله الدماميني (قوله أو صلة لال) بخلاف غير ال فيجوز من الذي خالفنا جواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول (قوله أو حرف مصدرى) أي ولو غير عامل نحو سرني ما فعلت محسناً (قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غير هان من معمولات النعت كما فعل به والظرف والمجرور (قوله مكسوراً سرجهما ذاهبة قرسه) الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة فبطل ما قيل بتقديم الحال في المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم الضمير على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جازيد) أي في أي حال سواء قلنا أنه ظرف شبهة باسم المكنى غير مقتدر إلى التعلق كما هو مذهب سيديه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقاً على معنى في هذا ما ظهر لي وبه يعرف ما في كلام البعض هنا بما لا يصح فتدبر (قوله مفرداً) حال من الضمير في أنفع ومعنا حال من عمرو والعامل فيها ما أنفع (قوله مختلفي المعنى) أي كالمثال الأول وقوله أو متحدية أي كالمثال الثاني (قوله مستحجاز) السبب والتأخران أن النسبة أي منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز وأعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يمتنع عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستحجازة (قوله على العامل الجامد) يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقاً للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هنا ما قاله البعض وقد يمتنع كون شبهه بالجامد أقوى والأولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في اظهار الخطأ ودرجة عن اسم الفاعل والتحقته بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان مضمرة) صريح في أن كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيراني أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها في بعض المغاربة (قوله ضمارة سمة أشياء) هي إذا وادوا وكن واسمها مع الأول والثاني (قوله فيكون واقعاً في مثل ما فرمته) الذي فرمته هو عمل أفعال النصب في حال متقدمة عليه وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أي دفعه اللبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لأفعل والآخر للضمير في منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفره إلا بالظرف والمجرور والتميز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا

المعنى وهو وهم منه مما فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت وسببه فتقول مررت برجل مكسوراً سرجهما ذاهبة قرسه \* الرابع لم يتعرض هنا للتقسيم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جازيد (ونحو زيدا مفرداً أنفع من \* عمرو سماناً) وبكر قائماً أحسن منه قاعدة مما وقع فيه اسم التفضيل متوسط طابين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحدية مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مستحجاز أن ين) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فإنه مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في

الجامد من معنى الفعل وبفوقه يتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه زيد إذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم ناصر أو جعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيديه والجمهور وزعم السيراني أن المنة سويين في ذلك ونحو خبران لكان مضمرة مع اذ في الماضي وإذا في الاستقبال وفيه تكلف ضمارة سمة أشياء وبعد تسليمه يلزم أعمال أفعل في إذا وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فرمته (تنبيه) لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخرهما عنه فلا قول زيد قائماً قاعداً أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً (والحال)



زيد أحسن قائماته قاعدا قال واختاره الرضى (قوله شبهها بالخبر) أى فى كونها محكما كما هو ما فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعمة أى فى افهام الانصاف بصفة وان كان قصديا فى النعمة وتبعيا فى الحال اذ القصد به اتقيد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعمة قال فى المعنى ومن ثم اختلف فى تعددها واتفق على تعدد النعمة وعلى الدمامينى الاشدية بانك لو حذف العامل من نحو جاء زيدرا كبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيدرا كبا ولا ينتظم منها منهوت ونعت (قوله قد يحى ذان تعدد) أى جواز او وجوب فالثانى بعد اما ولا نحو وانا هديناه السبيل اما شاكر ا واما كفور او نحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله

فهت العدا لا مستعينا بعصبة \* ولكن بافواع الخدائع والمكر

والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أى بها الرد قول ابن عصفور الآتى شاطي (قوله فالاولى) هى المتعددة مفردة وتكون بعطف نحو ان الله يشرك يحيى مصداقا لآية وبغير عطف كأمثلة الشارح (قوله رجلان) أى ما شبهها قبا أى غير منتعل والحال ان قال المصرح امامنا فاعل الزبارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من بقاء المتكلم المجزوءة يعلى اه والانسب الاول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياسا على الظرف قال ابن الناطم وليس بشئ أى للفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما بتقيده بقيد من فلا باس به (قوله ما لم يكن العامل فيه أفعال التفضيل) أى المتوسط بين الحالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من اخوته مستكما ضاحكا وانما يجوز ان عصفور تعدد الحال مفردة فى نحو هذا بسر الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى (قوله نحو هذا بسر أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين مفردة فى المعنى وان تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد المبح (قوله نعت الاول) أى بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالة على الذات (قوله أحوال من الضمير) أى ويكون حالا مستداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للإباسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك فى صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أحصر سواء كان العامل واحدا وعمله فى غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمر را كمين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمر را كمين أو كان العامل متعدد وعمله كذلك نحو جاء زيد وضرب عمر را كمين أو العمل متحد نحو جاء زيد وضرب عمر وسرعين ويظهر أن العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل الثلاثة يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على محمول واحد وذلك نظائر كثيرة تعددت وهى الجمع فى ذلك واجب أولا استظهرها العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا يمنع من التفريق كاقبت را كبا زيدا را كبا أولقبت زيدا را كبا را كبا (قوله دائمين) أى دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع ابلاء كل حال صاحبها نحو أولقبت مصعدا زيدا مخدرا أو تأخير الاحوال كما مثله الشارح (قوله يجعل أول الحالين لثنائى الاسمين) أى لا يكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيموطى مراعاة لترتيب قال الدمامينى وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعانى وهو الالف والنشر المرتب اه أى عند محققهم لانساق الذهن الى الترتيب ونقل الدمامينى عن ابن هشام فى حواشى التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى وورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطاً فى تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيرهم ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى فى المعنى وجوبه قال الشافعى أى بالنسبة الى عكسه فلا يثنى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة الى جعل كل حال يجنب صاحبها باختصار والاجود عدم العطف هنا لانه ربما يؤهم كون الاحوال لواحد فى وقتين أو أوقات ومن العطف بلايهام قول عمرو بن كلثوم وانا سوف تدركنا المنيا \* مقدرة لنا ومقدرة بنا

أى لما بقى ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو وأقبت زيدا را كبا فالاقرب كونها الاقرب كما

لشبهها بالخبر والنعمة  
(قد يحى ذان تعدد \*  
لمفرد فاعلم وغير مفرد)  
فالاولى نحو جاء زيد  
را كبا ضاحكا وقوله  
على اذا ما جئت لىلى بخفية  
زبارة بيت الله رجلان حافيا  
ومنع ابن عصفور هذا  
النوع ما لم يكن العامل  
فيه أفعال التفضيل نحو  
هذا بسر أطيب منه رطبا  
ونقل المنع عن الفارسي  
وجاعة فالثنائى عندهم  
نعت الاول أحوال من  
الضمير فيه والثانية قد  
يكون بجمع نحو وسخر  
لكم الشمس والقمر دائمين  
ونحو وسخر لكم الليل  
والنهار والشمس والقمر  
والنجوم مسخرات وقد  
يكون بتفريق نحو أولقبت  
هندا مصعدا مخدرا  
وقوله

لقى ابني أخويه خائفا  
مجدية فأصابوا غمنا  
فعند ظهور المعنى يرد  
كل حال الى ما يليق به كما  
فى المثال والبيت وعند  
عدم الظهور يرجع أول  
الحالين لثنائى الاسمين  
وثانيهما الاول نحو أولقبت  
زيدا مصعدا مخدرا  
فصعدا حال من زيد  
ومخيدرا حال من البناء

(تنبيه) الظاهر أن قد في قوله قد يحى والتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال به أذا كذا) أى الحال على ضربين مؤسسة وتسمى مبنية وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كذا عز يدركا ويؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عاملها ما معنى دون لفظ كما (١٢٦) (فى نحو لا تعث فى الأرض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أو معنى ولتظانحو وأرسلناك للناس رسولا

وقوله أصبح متصفاً لمن أبدى صحبته وهو مؤكدة لصاحبها نحو ولأمن من فى الأرض كلهم جميعاً وهو مؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وان تؤكدة جملة فمضمونها) أى عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضاً وبشرط فى الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفاً وقوله أنا ابن دارة معروفاً بناسي

وهل بدارة بالناس من غار والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً (تنبيه) قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط فغير جازى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكدة إلا ما تدعى عرف وجودها من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أوفى حكمه كان عاملاً فى الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا الجملة ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفاً وهو الحق بينما قيل

أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد) مقابلة أن قد للتقليل المنسب (قوله أى الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومعناه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه (قوله) أما معنى دون لفظ قد منه على قسميه الأكثرية وقلة الثانى والدالم عثل له الناظم (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعثى عثى وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضمطين قاله الشاطبى (قوله فى الأرض) بخذف الياء لفظاً ونقل فتحة الهمزة إلى اللام (قوله أصبح) أى استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسنداً مضافاً إلى المسند إليه فيها أن كان المسند مشتقاً كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبر عنه بالمسند أن كان المسند جامداً وهذا هو الممكن هنا لما سمى أى من اشتراط جود جازى الجملة ككون زيد أخاً فى زيد أخوك عطوفاً والتأكيده فى الحقيقة لا لزم الكون أخاً كما قاله الشنوائى وهو العطف والخبر فى عبارة حذف مضاف أى لا لزم مضمون جملة (قوله فمضمونها) أى صاحبها (قوله وجوبا) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أى جوداً محضاً يخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا لا أسد مقدماً وزيد أبوك عطوفاً كما سنبينه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه وباللاستغناء (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمة من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققت أو أثبتته أو عني أثبتته ومحل تقدير ما ذكر أن لم يكن المبتدأ أنا ولا قد فحققتى أمراً أو أحقق مبنياً للفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزأين ولعله كونه عاملاً مضمراً أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين فعلاً كان عاملاً فى الحال فلا يكون عاملاً مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سنبينه كونه فى الجود فتدبر (قوله) لأنه لا يؤكدة إلا ما قد عرف أى على مذهب البصريين وما قيل من أن المؤكدة مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رديان مضمون الجملة كما مر من المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أو رد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزم اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاهداً للمؤسسة وللوكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزأين إذا كان مشتقاً أوفى حكم المشتق كأن عاملاً جعل فى شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو فى المثال الأول أبوك المتأول بالعطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثانى بالبين لتكون الحال مؤكدة للاحقة العمل ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والحق بالنسبة إلى الأب (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى ضمه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال فى قوله ووجوب ضمها عاملاً (قوله من كونها تأكيدها) رديان المؤكدة لعاملها تأكيدها لا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفردة وجملة كالخبر والذمت (فائدة) يجوز فى قوله تعالى وكان من نبي قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلاً بالانظر فى لا عثماده على ذى الحال وهو ضمير النبي المستقر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الأول والاخيرين قيل وإذا قرئ قتل بالشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لأن قتل الواحد لا تنكير فيه ويرد بان النبي ههنا متعدداً لواحد بدليل كآين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى

المؤكدة لعاملها وهى موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدها ووجوب ضمها عاملاً من حزمه بالأضمار (وموضع الحال نجى جملة) كالتجنى وموضع الخبر والذمت وإن كان الاصل فيها الأفراد ولذلك ثلاثة شروط

أحدّها أن تكون خبرية وغلط من قال في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب \* أن لانا هية (١٢٧) والوالد الحال والصواب أنها عاطفة

المغنى (قوله أن تكون خبرية) تعليما للشبهة بالنعت في كونه قيد المحصص على شبهة بالخبر في كونه محكما وما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كمعت واشترت فالطلبية لا يفترق حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منطوره الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها الغا هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا في الدماميني نقلا عن الرضى نعم ان جمعات الانشائية مقولا لقول مقدّر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا عند نقله الشئ عن السند وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التجميعية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا ليقال مررت بزيدا ما أحسنه (قوله اطلب ولا تضع من مطلب) أى طلب بعده فأفة الطالب أن يضجرا \* أما ترى الحمل تشكراره \* في الصخرة السماء قد أثرا

(قوله ان لاناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو وال حال ولو انصرف علمه لكان أولى فتعجز على هذا الغلط  
مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المخدوفة تخفيفا وكذا على أن لاناهية والواو عاطفة جملة على  
جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفقده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وان اقتضى كلام  
ال بعض خلافا ويحتمل أن تكون لاناهية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدم المفهوم  
من لا على مصدر مستصحب من الامر السابق أى لم يكن مثله طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف  
كاعطف فى قولك اتقى ولا أجفوك بال نصب أفاده فى التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن  
لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالاتها بالنظر امامها فافتوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال  
بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تنافى بحسب المعنى لان المتنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا  
ويرد على التعايل الاول أن يقال هلا يجوز تم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرية به حالا منتظرة فتأمل  
وقد ظهر باسئراط عدم قصد برا الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال  
المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاز يدان يسأل يعطيان أردت صحة ذلك قلت وهو ان  
يسأل يعطيان يكون الحال جملة اسمية وظهور ايضا وجه استشكال الناس قول سيبويه ان المختصة بنفى المستقبل  
مع قوله ان المضارع المنفى بلا يقع حالا اه دما مبنى باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا فى نحو كمثل  
الكلب ان تجعل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية قتله كمثل الكلب  
على كل حال بعده وجود الجواب فى الآية فتأمل (قوله من تبطئة تصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل  
الضمير بدليل الربط به وحده فى الحال المفردة والخبر والعت قاله الدمامنى (قوله وذات بدء المضارع) فان  
بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوزا ليعضواى اعراب وايالك نستعين حالا سن فاعل نعبد (قوله  
اشد شبيهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبيهه بشديد الانه وان أشبهه فى وقوعه صفة وصلته وحالا يزيد  
المضارع بكونه على حركته وكناته وكالماضى الجملة الاسمية (قوله ذات واو) سبدا خبره جملة انو والربط  
محذوف أى انوفيه أو أما الضمير فى بعدها فاعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدم من معنى  
المذكور أى اقصد ذات واوان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله جل على أن المضارع) أى جملة المضارع  
(قوله فلما خشيت الخ) أى لما خشيت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالهكا (قوله علقها) بالبناء للجهول أى  
حببت فيه اعرض أى تملق اعرض أى عارض أى غير مقصودلى (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على  
سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقط والافيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تاويل ولم يؤول الاول  
بالمضارع لان تاويل الثانى فى وقت الحاجة (قوله الواو بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ أى فرارامن  
اجتماع حرفى عطف صورة قوله المصرح (قوله أو هم قائلون) من القليلة وهى نصف النهار (قوله المؤكدة  
لمضمون الجملة) أى لان المؤكدة عين المؤكدة فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة وقد يشعر صنيع  
الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الاسمية والظاهر أنها تكون فعلية فهو هو الحق  
لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكدا فظرا لا اذا جعلت أل فى الكتاب للسكال والمعنى ذلك الكتاب

مثل واعبدوا الله ولا  
تشرکوا به شیئاً \* الثاني  
أن تكون غير مصدرية  
بعلم استقبال وغلط من  
أعرب سميدين من قوله  
تعالى اني ذاهب الى ربی  
سميدين حالا \* الثالث  
أن تكون مرتبطة  
بما احبها على ما سيأتي  
( كجاء زيدوهو ناورحله )  
مثال لما استكلت  
الشروط ( وذات بدء  
بمضارع ثبت \* حوت  
ضميراً ) ربطها ( ومن  
الواو حلت ) وجوباً لشدّة  
شبهه باسم الفاعل تقول  
جاء زيد يصحك وقدم  
الامير نقاد الجنائب بين  
يديه ولا يصح و ز جاء  
ويصح ولا قدم ونقاد  
( وذات واو بعدها اتو  
سمتدا \* له المضارع اجعل  
مسنداً ) أى اذا جاء من  
كلامهم ما ظاهره أن جملة  
الحال المصدرية بمضارع  
مثبت تلت الواو حلت على  
أن المضارع خبر سمتدا  
مخذوف من ذلك قوطم  
قت وأصل عينه أى  
وأنا أصل وقوله  
فلما خشيت أطاف بيهم  
يحيوت وأرهنهم مالكا  
وقوله علقتم أعرضا أنتم  
قوسها \* أى وأنا أرهنهم  
مالكا وأنا أنتم قوسها  
وقيل الواو عاطفة للاحالية  
والفعل بعدها مؤول

بالماضى (تنبيهان) الاول تمنع الواو في سبع مسائل الاولى ماسبق \* الثاني المؤكدة المضمون الجملة فهو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

\* الرابعة الماضي التالى المشهور تكلم بذا الاقال خير او منه الا كما نوبه يستمرؤن \* الخامسة الماضي المتلوا ونحو لا ضربته ذهب امكث ومنه قوله كن للخليل نصير اجار او عدلا ولا تشخ عليه جان او بخلا السادسة المضارع المنفى بلا نحو وما لنا الا نؤمن بالله ما لا ارى الهدى وقوله ولوان قوم لا يرتفع قبيلة (١٢٨) \* دخلوا السماء دخلها الا حجب فان ورد بالواو اول على اضمار مبتدأ على الاصح كقراءة ابن

ذ كوان فاستقيما ولا تتبعان وقوله وكنت ولا ينهني الوعيد وقوله اكسبته الورق البيض ابا \* ولقد كان ولا يدعى لاب نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافة \* السابعة المضارع المنفى بما كقوله عهدتك ما تصبور فيل شبيهة

في ذلك بعد الشبب صما متيما الثاني تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا اقترنا بنحو وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ذكره في التسهيل (وجملة الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وتقدرها سميوية والافردمون باذولا يريدون انها معناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للعامل السابق (او بعضهم) يرجع الى صاحب الحال (او هما) معا سوى ما تقدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا او مثبتتين وجملة المضارع المنفى ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو

البالغ غاية السكال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للرب والشد كافي المضاروى (قوله الماضي التالى الا) لان ما بعد الامر وحكما كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو وتسكاته بقوله نعم امر امرهم لم تعزنا \* الا وكان لمرفع بها وزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضي المتلوا) أى لانه في تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدماميني وانما امتنع الواو في المضارع المنفى بما أولا لانه في تاويل اسم الفاعل المحفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو او رد عليه ان هذا التوجيه جار في المنفى بلم والمسا فوجه صحة الواو فيه ما دون لا وما يمكن دفعه بان مضى المنفى بلم او لما في المعنى قربه من الفعل الماضي الجائر الاقتران بالواو وابعد من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أولا فتدبره فانه نفيس (قوله وما لنا الا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كونه غير مؤمنين (قوله اول على اضمار مبتدأ على الاصح) مقابلة عدم التقدير وجعل الواو الخالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو لعطف وهذا قول الجرجاني ورد الاول وورد في التنزيل والثاني لزوم عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدماميني وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهني أى يزجرني (قوله اكسبته الورق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو محمول النسب وكان في البيت تامة (قوله المضارع المنفى بما) كذا في التوضيح وغيره وخزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة ما قاله الدماميني (قوله عهدتك ما تصمو) أى عميل الى الجهل والمنهم من قومه الحب أى استعبده وأذله (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخوله عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونوازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير في الآتية وانتم قد تعلمون ومثله ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاعلة للضمير نحو جاز يدوم اطاعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز من نصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافي كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني هذه الواو مستغارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستغارة الفاء من العطف لربط الجزء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله بل انها الخ) أى فالمراد تشبيهه واو الحال باذ فيما ذكره لبيان معناها (قوله على مامر) أى من الخلاف في امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود في المنفى بما أيضا كما أسلفناه لكن لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفى بلم أولا) الفرق بينه وبين المنفى بلا وما أنه ماض في المنفى لان كلاما لم ولما يقبله الى المضى فساغر بطله بالواو كالماضي لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أى ما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف واماو كدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالع) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير بموافقا لطوع الشمس مثلا (قوله ونحن عسبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا أهبطوا الخ) قيل الخطاب لا دم وحواء وابليس والحسة والامر عليه ظاهر وقيل لا دم وحواء فقط بدليل آية قلنا أهبطا وصححه الزمخشري وعلمه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيه - ماس القرية التي كالذر كذا قيل وفيه أن تعادي القرية ليس متارنا للهبوط حتى ما تقدم التنبيه عليه وهو

الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد جملة الماضي التالى الا والمتلوا بواو المضارع المنفى بلا أو بما على ما مر فم يكون يبقى من انواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أولا وما المنفى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم جاز يدوم الشمس طالع ومنه لئن أكله الذئب ونحن عسبة جاز يدوم على رأسه ومنه قلنا أهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو وأي متعادين وقوله

ثم راحوا عقب المسلكهم وقوله ولولا جنان الليل ما آب عامر \* الى جمعهم سر باله لم يعمق وجاز زيدو يد على رأسه ومنه فلا تجعلوا الله أندادا وأنتم تعلمون وهكذا النقي وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم جاز زيدو قد طلعت الشمس ومنه قوله نجوت وقد بيل المرادى سيفه جاز زيد قد علته سكينه ومنه أوجأوكم حصرت صدورهم وجأوا أباهم عشاء يميكون قالوا أي قائلين وقوله وقفت برسم الدار قد غير البلى \* معارفها والساومات الهواطل جاز زيدو قد علته سكينه ومنه ومالنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا (١٢٩) الذين قالوا لآخوتهم وتعدوا ومكنا

النقي وأمثله مع المضارع  
النقي بلم أولما جاز زيدو لم  
يقم عمر ومنه قوله  
ولقد خشيت بأن أموت  
ولم يكن \* للحرب دائرة  
على ابني ضمضم جاء  
زيد لم يضحك ومنه قوله  
كان قتات العهن في كل  
منزل  
تران به حب الغنالم يحطم  
جاز زيدو لم يضحك ومنه أو  
قال أوحى الى ولي يوح اليه  
شيء وقوله سقط النصف  
ولم ترد اسقاطه \* وهكذا  
النقي بلم ومنه أم حسبتم  
أن تدخلوا الجنة وما لم  
الله (تنبيهات) الاول  
مذهب البصر بين الا  
الاخفش لزوم قد مع  
الماضي المثبت مطلقا  
ظاهرة أو مقدرة والمختار  
وقال الكوفيين والاخفش  
لزومها مع المرتبط بالواو  
فقط وجوز اثباتها  
وحذفها في المرتبط بالضمير  
وحذفه أو به ما سمعنا  
بظاهر ماسبق اذا اصل  
عدم التقدير لا سمع  
الكثرة نعم في ذلك أربع  
صور مرتبة في الكثرة  
هي جاز زيد وقد قام

تكون الحال مقارنة ولا هم قدران التعادى ولا ذرية ما قدرون التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو معنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدما مبنى ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعادىكم من الله تعالى فمأمل (قوله عميق) مصدر عبق به الطيب يعقب من باب فرح أي لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثله) أي الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أي الماضي الثاني الاول المتأخر (قوله نجوت وقد بيل المرادى سيفه) تمامه \* من ابن أبي شيح الا باطع طالب والمرادى بفتح الميم ٣ نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخرباب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله برع الدار) الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا أهلا والساومات عطف على البلى وهي السحب التي تسرى لملأ والهواطل المتتابعة المطر وأنت الحال من المضاف اليه لان المضاف بحجز المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله النقي بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أولما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا النقي بالمقابل لعمل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع النقي بلم أولما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لمقابلة الأقسام جمع يدعها هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول الأبي الباء للسمية غير ظاهر (قوله كان قتات العهن) بضم الغاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهودج نسوتهم وحب القنا بفتح القاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحرة وقد يقول لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحرة (قوله سقط النصف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لانها تقر به الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولا هاتين مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفتوت المقارنة هذا المختص ما قاله الدما مبنى وقد سارع في ذلك الأشعار اذا يلزم من تفرقه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت في حاشيته على المغنى ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهوم للمقارنة جعله قيد للعامل فلا فرق بين وجوده وعدمه كما ذهب اليه الكوفيون وعرج بالثبت النقي فلا يفتقر بقيد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ماسبق) أي من قوله تعالى أوجأوكم حصرت صدورهم وجأوا أباهم عشاء يميكون قالوا الذين قالوا لآخوتهم وتعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجوز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة وإسم الإشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجه احتمال العطف في الثالثة احتمالا اقربا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضى أنهم قد يحجمان بعد الاخوة ما لقيته الا وقد أكرمني (قوله ليبلغ) أي لم يجد وقضاءها بالماء (قوله نصف النهار) أي ان نصف الماء غامره الضمير يرجع الى عائص لطالب اللؤلؤ ان نصف النهار وهو عائص وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامره) الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة الى جواز تقدير كل اذيجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واو أي وقفيز بدرهم ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أخرج جملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الرابط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدما مبنى وما يؤيد ما ظهر لي

أبوهم جاز زيد قد قام أبوه ثم جاز زيد قام أبوه \* الثاني تمتنع قد مع الماضي المتعرب بطة بالواو وهو تالي الاول المتلواو ويذكر قوله متى بات هذا الموت لم يلف حاجة لنفسى الا قد قضيت قضاءها \* الثالث قد يحذف الرابط لفظا فنوى نحو مرتب بالهرفين بدرهم أي منه وقوله نصف النهار الماء غامره أي والماء غامره \* الرابع الاكثر في الاسمية في القاموس اه



الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معاً والواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادى خلاقاً للفرء والضمير  
لما تقدم ومن ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفى الجائز فيها الاوجه الثلاثة الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو  
رايت الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً ونحوه يخرج على قومه في زينة ويتعلقان باستقرار محذوف وجواباً عما لم يره مستقراً عند فليس  
مستقرافيه والمتعلق لانه كون خاص (١٣٠) اذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود والحال قد يحذف ما فيه العمل وبعض ما يحذف

ثانياً للشمى (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكد كذا لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده)  
قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايام العطف (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو  
والضمير وقوله بنادى أى بقليل جداً في نفسه (قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والييمين بعده  
(قوله جملة المضارع المنفى الجائز الخ) هو المضارع المنفى بلم أو لا (قوله يقع ظرفاً) أى تاماً وكذا الجار والمجرور  
(قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويحذف جواز كونه خاصاً وحينئذ لا يجب  
حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر (قوله فليس مستقرافيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف  
الواقع حالاً عند الحذف والافهوه متعلق الظرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أى المتعلق (قوله والحال قد  
يحذف الخ) قيل منه قياساً في قوله تعالى ولم يجعل له عوجاً فيما والالتقدير أنزله فيما فجعله المنفى معطوفة على أنزل  
على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجعله المنفى معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان  
اختلفت جملة وافراد المعطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كما لها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد  
الى الكتاب وقبل المنقمة حال وقياساً من هذا عكس عرفت زيداً أو من هو ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع  
شيخاً يعرف التلمذة فيما صفة لعوجاً ونظيره اعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة  
الحضرة لكثرة الرى كما فسر مداهستان وانما هو على هذا حال من الرعى وأخر لتناسب الفواصل أما على تفسيره  
بالاسود من الجفاف وليس فهو صفة لغناء كذا في المعنى والغناء بتخفيف المثناة وتشديد هاء ما تدفع به السيل  
على جانب الوادى من الخشيش ونحوه شتى (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمنع حذف عاملها كما اذا كان  
معنوا بالضعفه كاسم الإشارة والظرف (قوله وقد مضى) الاولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب (قوله  
فصاعداً) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية  
أى فذهب العدد صاعداً مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدراً انشاء أى فذهب بالعدد صاعداً فتكون  
عاطفة انشائية على انشائية (قوله وما ذكركم لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولاً وصرح كلامه  
لاظهاره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقبس وهو مذهب سيمويه وقيل سماعى (قوله وأتحول) راجع لقوله  
أتمى الخ ونظيره بانه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تيمياً الخ بل أنه يتخلق تارة بأخلاق التميمى وأخرى  
بأخلاق القيسى فالاولى قد يراد عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف  
والاصل أتحلى تخلى تخلى عني مرة الخ (قوله هنيئاً) من هنى بكسر النون وضمها هنيئاً بفتح النون هنيئاً وهنيئاً أى  
ساغ كذا في القاموس (قوله أى ثبت لك الخير هنيئاً) على هذا تكون المؤسسة وقوله أو هنالك بفتح النون  
وعليه فهي مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمنع حذفها لثابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما  
مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو هذا الذي بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المدينة الخ) وقد  
تكون محتملة لهما كما في هنيئاً ولما لم يخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبلة)  
قال في شرح الجامع علامياً أن يصح تقديرها بالفعل ولا م العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين  
ومقتصرين في الآية لانه لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اهـ ولما  
مثل بذلك التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدار ذلك) أنت خير بانه اذا نظر الى أن معنى

ذكره حظل) أى منع  
يعنى أنه قد يحذف عامل  
الحال جواز الدليل على  
نحو راسد المقاصد سفر  
وما جور اللقادم من حج  
أو مقالى نحو بلى قادرين  
فان خفتم فرجالاً أو رباناً  
أى تسافر ورجعت  
ونحوها وأصلها وجوبا  
قياساً في أربع صور  
نحو ضربى زيدا قائماً  
ونحو زيد أبوك عطوفاً  
وقد مضى والى بين فيها  
ازدياد أو نقص بتدرج  
نحو تصدق بدينهم  
فصاعداً واشترى بدينار  
فسافلاً وما ذكركم لتوبيخ  
نحو واقفاً وقد قد  
الناس وأتمى هامة  
وقد مضى أى أتوجد  
وأتحول وسماعى غير  
ذلك نحو هنيئاً لك أى  
ثبت لك الخير هنيئاً أو  
هناك هنيئاً (تنبيه)  
قد تحذف الحال للقرينة  
وأكثر ما يكون ذلك اذا  
كانت قولاً أعنى عنه  
المقول نحو والملائكة  
يدخلون عليهم من كل  
باب سلام عليهم أى  
قائلين ذلك واذرفع

ابراهيم القواعد من البيت واسم عمل ربنا تقبل من أى قائلين ذلك (خاتمة) تنقسم الحال باعتبارات الاول  
باعتبار انتقالها عن صاحبها أو زومها الى المتقلة وهو الغالب والملازمة والثانى باعتبار قصدها لانتهاؤه الى المقصود وهو الغالب  
والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى الميمنة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكد وهى التى يستفاد منها  
بدونها وقد تقدمت هذه الانقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والاسمية نحو مرت بالدار قائماً سكانها  
والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو مرت برجل معه صر صائداً غداً

صائدا به عند تقدير ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرورجعها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم ان يكون المقدر للمحال هو صاحبها ولا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشئى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامي (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة حائر كما نقله الدمامي عن المغنى بسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محققين ومقصرون لان الحاق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له لا آمنين اذ هي مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى في اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمان العامل وهي موجودة لازمن التسليم غاية ما هنالك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية بحجاز

### التمييز

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعماله فيه كالبيان والابتداء والتبعض كما بقادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يقيد معناها لا أنها مقدر في نظم الكلام اذ قد لا يصلح التقدير بها فاعلم مما مر أنه لا تفعل من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية لكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حل من على خصوص البيانية بقوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله مبين) نعمت لاسم أى مزيل لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة وابهام نسبة في جملة أو شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والوافى بما ياتي عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لابهام ما قبله بادخا حنسه ولو بالتأويل كما في تمييز النسبة فانه مبين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثل الطاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أى شئ يتعلق بزيد وهذا الشئ مبهم بفسره نفسا واستفيدة منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأى ميمويه وأما شهر من قوله تعالى ان عدة الشهر عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا الما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهر من مائة له وهو اثنا عشر قاله في المغنى (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانه ما وان كانا على معنى من انهما في الاول للاستعراق وفي الثانى للابتداء أى استغفارا مبتدأ من أول الذنوب الى ما لا ينتهى قاله في التصريح بولت أن تجعلها في الثانى تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدى عن انضمامه معنى استتيب والانقضاءت السنين والثناء من المعدادات فيه صح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج نحو الحسن وجهه) أى بالنسب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطبت النفس لان فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قدسره) صلبة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجبت من طيب زيد نفسا الا أن براد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل في الاصطلاح تمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسر الابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبر وراعى الثانى بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدمامي لان النسبة في الحقيقة لابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام في المسمى الذى ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرها فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها بلا وغيره اشاء ونحو خانم حديد كما سيأتى فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدمامي يجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثانى عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجلا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لا اختلاف محله بعد جمع نحو خسر الاشياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون أبا اذا كان اسكل منهم أب ويحب تركه ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أثوابا وكرم أبا اذا كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الانقياء جادوا وسعيا وترج في نحو حسن زيد

أى مقدر ذلك ومنه  
ادخلوها خالدين لتدخلن  
المسجد الحرام ان شاء  
الله آمنين محققين رؤسكم  
ومقصرون أى ناوين  
ذلك قيل وماضية ومثل  
له في المغنى بجاء زيد  
أمس راكبا وسماها  
محكية وفيه نظر  
(التمييز) يقال

تمييز وتمييز وتبيين ومبين  
وتفسير ومفسر وهو  
في الاصطلاح (اسم بمعنى  
من مبين نكرة) فاسم  
جنس وبمعنى من مخرج  
لما ليس بمعنى من كمال  
فانه بمعنى في ومبين  
مخرج لاسم لا التبرئة  
ونحو ذنبا من قوله  
استغفر الله ذنبا لست  
محصيه

ونكرة مخرج نحو  
الحسن وجهه ثم  
ما استكمل هذه القيود  
(ينصب تمييزا عما قد  
فسره) من المبهمات  
والمبهمة المقتر للتمييز  
نوعان جملة ومفرد دال  
على مقدار فتمييز الجملة  
رفع الابهام ما تضمنه

من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو معمول نحو طاب زيد بنفسه واشتعل الرأس  
 شيئا والتمييز في مثله محمول عن (١٣٢) الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الأرض شجرا ونحو

عينا ولت هند شقة ويترجى تركها في نحو وحسن الزيدان أو الزيدون وجهها اه بتصرف وزيادة (قوله من  
 نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للتعامل وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة  
 ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز في مثله محمول عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بالازم فقد يكون  
 غير محمول نحو اسمنا الإناء ماء والله دره فارس بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه وأما تمييز  
 المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الأصل أي يكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون  
 أوقع في النفس لان الآتي بعد الطلب أعز من المتساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أي في مثله فهو من الحذف  
 من الثاني لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا عما جرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب  
 زيد نفسا) أي من طيب نفس زيد فهو محمول عن المضاف اليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر في ما بعده عن  
 فاعل طيب أي زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز أن  
 يكون محمولا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبع الشجنا (قوله وسرعان ذا اهالة) سرعان بتثنية السين والبناء  
 على الفتح اسم فعل ماض أي سرع وذا فاعل واذاله تمييز محمول عن الفاعل أي اخافة واذرا غاوي ووز جعله بمعنى  
 اسم الفاعل حالا قال في القاموس وأصله أن رجلا كانت له فجة عجفاء ورغماها يسيل من مخزها لهرزها  
 فقيل له ما هذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أي سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز  
 كقولهم نصب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكيمونة الشيء قبل وقته اه (قوله وهو الذي يفتن فيه الخ)  
 أي حيث قال وعامل التمييز قدم مطلقا \* والفعل ذو التصريف نرا سبعا  
 (قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخير عن قوله لانه الخ في نسخ بالو  
 وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وابست العامل بل العامل  
 الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه  
 بالاهتمام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالاهتمام من حيث نسبتها لتعلقها  
 بطرفها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة فعلم أن قول البعض ان قول الشارح وانه  
 فسر الجملة الخ تميم للغائبة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قوله تدبر المقام (قوله اهتمام مادل عليه) ضمير  
 دل يرجع الى المفرد وضمير عليه الى ما ومن مقدار بيان لها والصفة جرت على غير ما هي له لامن اللبس  
 وفي قوله من مقدار حذف متناف أي من مقدار مقدار اذا التمييز له لا المقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يسمع به  
 فاندفع الاعتراض بان لمجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدار بالمقدار لان نفس المقدار في مكان الاول أن يقول  
 لانه رفع اهتمام مادل عليه المفرد من مقدريه وفيه ما كنفاء أيضا أي من مقدار أو شبهه مما جعل علمه فلا فـ و  
 (قوله مساحي) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهي التدرج كذا في القاموس (قوله وتفتيز) من التكيل ثمانية  
 مكاكيل والمكوك سكيل يسع صاعا ومن الأرض مائة وأربعة قوار بعون ذراعوا ليس مرادها نجا عنه أفقره  
 وقفران (قوله وسنوي) تشمة منها كعصا ويقال فيه من وهو رطلان (قوله عميزه بلا خلاف) وانما عمل مع جوده  
 لشبهه اسم الفاعل في الطلب المعنوي بمعموله وقيل لشبهه أفمل من ورجه المصريح (فائدة) اذا كان المقدار  
 مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عند رطل سمنا عسلا على حد  
 الرمان حلوا مض وقال غيره يهطف بالواو لانها اليجع الصادق بالخلاط وجوز بعض المغاربة الامرين كذا في  
 الجمع (قوله وبعدى القدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكمي الى والمقدر بالمقدار  
 الوزني الممثل لتلك القدرات بشبر وفتيز ومنونين والمتبادر من المتن أن المشار اليه الأمثلة الثلاثة التي هي  
 جزئيات فيكون المراد بنحوها غير هاسواء كان مقدرا باحد المقدار الثلاثة أولا وظاهرا صنيع الشارح ارجاع  
 الإشارة الى أنواع القدرات الثلاث كما ذكرناه وحل نحوها على غير تلك الأنواع وانه حمل كلام المصنف على

الأرض عينا وبنوا التمييز  
 فيه محمول عن المفعول  
 والاصل غرست شجرة  
 الأرض ونحوها عيون  
 الأرض وتقول عجبت  
 من طيب زيد نفسا  
 وزيد طيب نفسا  
 وسرعان ذا اهالة  
 وناسب التمييز في هذا  
 النوع عند مسيوه  
 والمبرد والمازني ومن  
 وافقهم هو العامل  
 الذي تضمنته الجملة  
 لانفس الجملة وهو  
 الذي يقتضيه كلام  
 المطم في آخر الباب  
 ونص عليه في غير هذا  
 الكتاب وذهب قوم  
 الى أن الناصب له نفس  
 الجملة واختاره ابن  
 عصفور ونسبه  
 للمحققين ويصح تخرج  
 كلامه هنا على  
 المذهب فلا اعتراض  
 لانه يصح أن يقال انه  
 فسر كلامه بل لانه رفع  
 اهتمام نسبته الى معموله  
 وانه فسر الجملة لانه رفع  
 اهتمام ما تضمنته من  
 النسبة وأما ميم المفرد  
 فانه رفع اهتمام مادل  
 عليه من مقدار مساحي  
 أو كيلي أو وزني  
 (كشبر ارض وفتيز برا  
 وسنوي عسلا ونمرا)  
 وناسب التمييز في هذا

النوع عميزه بلا خلاف (وبعدى) القدرات الثلاث (ونحوها) لا يناسب معنى المثل (قوله أي اخافة الخ) الاستخدام  
 الاخافة بل الاهالة هي الودك اه

مما أجرة العرب مجراها في الافتقار إلى مبرز وهي الأوعية المراد بها المقدار كذوب ماء وحب (١٢٣) عسل ونحو من غير ما راقود خلا وما

حمل على ذلك من نحو لما  
مثله البلاء وغيره ما شاء  
وما كان فرعاً للتمييز نحو  
خاتم حديد وباب ساج  
وحبة خزا (أجره إذا  
أضفها) المص (كبد  
حنطة غدا) وشبر أرض  
ومن وجر وذنوب ماء  
وحب عسل وخاتم حديد  
وباب ساج (تبيينان)  
الأول النصب في نحو  
ذنوب ماء وحب عسل  
أولى من الجر لأن النصب  
يدل على أن المتكلم أراد  
أن عنده ما يعلا أوعية  
المدكور من الجنس  
المدكور وأما الجر  
فيحتمل أن يكون مراده  
ذلك وأن يكون مراده  
بيان أن عنده الوعاء  
الصالح لذلك الثاني انما  
لم يذ تمييز العدد مع  
تمييز هذه المقدرات لأن له  
بأبائذ كره فيه ولا نفراد  
تمييزها بالحكم منها جواز  
الوجهين المدكورين  
وتمييز العدد ما واجب  
النصب كشر من درهم أو  
واجب الجر بالإضافة  
كأني درهم ومنها جواز  
الجر من كاسياتي ومنها  
أنه يميز تمييز العدد إذا  
وقعت هذه المقدرات  
تمييزاً نحو عشرين  
مدبرا وثلاثين رطلا  
عسلا وأربعين شبرا أرضا  
(والنصب) للتمييز (بعد

الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادها الجزئيات وارجاع الإشارة إليها مرادها الكميات فتأمل (قوله  
مما أجرة العرب مجراها) انما أجرة مجراها الشبه بالمقدار بالمقادير الكمية وأعمال تكن مقدرة بمقدار كيلي  
حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بمقدارين (قوله وهي الأوعية) أي أسماء الأوعية (قوله المراد بها المقدار)  
أي مقدار المقدار أي المقدار الذي هو الوعاء والذنوب الدلو والى فيها ماء أو المثلثة ماء والتقرينة من  
الاستلاء كذا في القاموس والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنهي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الريق  
أوزق السمن خاصة كانه يفتح فسكون والنهي كفتى كذا في القاموس والراقود دن كبير يطل داخله بالقدار  
(قوله وما حمل على ذلك) أي على ما أجرة العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا يحمل الحقيقة مرفوع اجاله  
بما بعده (قوله من نحو لما مثله البلاء وغيره ما شاء) اعترضه من بان هذين المثالين مما وجد فيه ما شرط وجوب النصب  
الآتي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأني الجر وقد يعتد بجعل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في أن  
المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان فرعاً) معطوف على نحو لما الخ (قوله نحو خاتم حديد الخ) اعلم أن  
جر نحو خاتم حديد أربع من نصبه كاسياتي وإذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التميز أربع من كونه  
على الحالة لجوده هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف  
صاحبها وقال سيويه وأتباعه تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبه واستظهر ابن هشام رجحانها فقط أما  
نحو هذا خاتم حديد بفتح الهمزة في الحالة كما قاله المصنف أفاده الدمايني (قوله أجره) أي  
جواز انهم أن أر بد نفس الآلة التي يقدر بها واجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى  
اللام لأن من حتى يكون تمييزاً وهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن  
الجرور المدكور يسمى تمييزاً وقال ابن هشام لا يسمى تمييزاً (قوله إذا أضفها) انما قيد لأنه لو أطلق قوهم بقاء  
تنوينها ونونها وان جره من مقدرة كافي تمييزاً وظاهره كما أتى في قوله واجر عن الخ في فوت المعنى الذي أرادهم سم  
(قوله كد حنطة غدا) مد مبتدأ أو غدا خبر هذا ماقاله المكودي وهو أقرب من جعل غدا مبتدأ أو حالا والخبر  
مخذوف أي عندي وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كإبرشدا إليه وسنواقر والظاهر على أعراب المكودي أنه  
مبتدأ أعطف عليه ما بعده والخبر مخذوف أي كالمذ في جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندي وأما على الأعراب  
الثاني فهو معطوف على مد حنطة (قوله في نحو ذنوب ماء) أي من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عنده  
تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لأن في جره تخفيفاً بخلاف  
التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود بخلاف نحو شبر أرض فان الظاهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف  
المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما تأمل (قوله لأن النصب يدل) أي فهو نص في المقصود بخلاف  
الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصنعة الموزون بها والمكيال الذي يكال به أو الشيء الذي يسمح به (قوله  
انما يذ كتمييز العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أي تمييز هذه المقدرات بتمييز البناء للفاعل وتمييز  
العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزاً أي العدد فبر أو عسلا وأرضاً تمييزاً للعدد وهو مداور طلا  
وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فعني أجره إذا أضفها أي إلى التمييز كما قاله الشارح سابقاً  
بخلاف ماذا كنت مصانفاً إلى غيره والمراد بالإضافة ولو تقديره فدخل نحو الكوز زمناي ماء وزيد متفقى شعما  
إذا التقدير زمناي الاقطار ماء ومتفقى الأعضاء شعما فلا يجوز زمناي ماء ولا متفقى شعما (قوله من هذه المقدرات)  
يشكل على هذا التقييم مجتزئ قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا إذ المضاف هما ليس من المقدرات  
فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وإيضاحه وقد مر من الشبهة بالمقدرات لانها كالمقدار المساحي لاسيما  
فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) إشارة إلى وجه الشبهة في قوله ان كان مثل الخ (قوله  
مل الأرض) برفع مل على الحكاية كما أشار إليه الشارح (قوله الأرض) بنقل حركة الهمزة إلى اللام (قوله  
فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يعني عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذي يقع في محله لا المضاف

ما أضيف من هذه المقدرات لغير التمييز (وجما \* ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف إليه (مثل) فلن يقبل من أحدهم (مل \*  
الأرض ذهبا) ما في السماء قدر راحة شعابا لا يصح مل ذهب ولا قدر شعاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز

وجازجه بالاضافة بعد حذف المضاف (١٣٤) انه نحو هو اشجع الناس رجلا وهو اشجع رجل (تنبه) محل ما ذكره من وجوب نصب

ويدل له قول الجمع ولا يحذف عند جزم التمييز بالاضافة شئ غير التنوين أو النون الامضاف اليه صالح لقيام التمييز بمقامه نحو زيد اشجع الناس رجلا فيقال اشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا ويحجر رجلا فلا يقال در رجل ولا ويجرج رجل اه (قوله وجازجه بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا لدليل صحة قولك هو اشجع رجل قلما تميزه وقد يمنع عدم بقاءه تمييزا وتميزه لا ينافي كونه تمييزا لما في كلام الشارح ان تمييز المقدرات يميز بالاعداد (قوله محل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جزمه بن سيم (قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بالنصب ونصب المعنى باسقاط الماقض اه سندوبى والظاهر انه يصح جزم المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذ المتصف بالاحسن في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلا زيد احسن وجهها وفي آخر ما سنقله عن نكت السيوطي اشارة الى هذا فنتمه (قوله هو السبي) أى المتصف في المعنى بالشئ الجارى في اللفظ على غيره أى غير ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جارى في اللفظ على المخاطب (قوله اذ يصح أن يقال أنت علامن لك وكثر مالك) أى ولا يضر فروات التفضيل اذ لا يجب بقاءه في الفعل الموضوع ووضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علوا زائدا وكثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصيح كون هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يقبأ در من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطي في نكته نقلا عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محمول عن مبتداه مضاف وأصل أنت أحسن وجهها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتداه فان فصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محمول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه لمختصا وقد علمت الجواب (قوله اماما ليس فاعلا في المعنى الخ) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جرم نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم مقامه) أى مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اما وضعه او هو ما فعله وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان الايمان بالتمييز يغدال التعجب جائزا ولا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله اوجب بان المقصود فائدة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جزمه بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله والله دره فارسا) يقال در اللين يدريد در او در وواكثر ويسمى اللين نفسه در والاقرب أن المراد هنا اللين الذي ارتضعه من ثدى أمه وأضيف الى الله تعالى تشرى بقايعنى أن اللين الذى تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذا لطفا للرجل الكامل في القروسية والمقصود التعجب كأنه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا وما يها فاقصة من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا لله دره فارسا وجاء في زيدا لله دره فارسا ووجدت زيدا لله دره فارسا وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله دره زيدا رجلا ولا يزيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهولا ثم رأيت في الرضى أيضا ثم قال ما لمختصه فتمييز النسبة قد يكون بنفس المنسوب اليه كما في نحو لله دره زيدا رجلا وكفى زيد رجلا اذ المعنى لله دره رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أى حاله كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجر لان الجر قد يكون تقدير يا (قوله وكل تمييز الخ) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منسوب على المفعولية لاجر (قوله غير ذى العدد) أى الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستهفامية يجوز جزمه بن مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لان وضع من البيانبة أن يفسر بها او بما بعدها سم جنس قبلها صالح للحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل الكونه متعدد أو التمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعده من وهو التمييز ما بين ما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندى في هذا التعليل نظرا أولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانبة كالا يخفى وأما ثانيا

هذا التمييز هو اذالم يرد جزمه بن كما يذ كره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثل اه (والفاعل المعنى انصب) على التمييز (يا فعلا \* مفضلا) له على غيره والفاعل في المعنى هو السبي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (كانت أعلى منزلا) وأكثر مالا اذ يصح أن يقال أنت علامن لك وكثر مالك أما ما ليس فاعلا في المعنى هو ما أقبل التفضيل بعينه وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف الى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه فانه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فقه هذا النوع يجب جزمه بالاضافة الا أن يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو زيدا كرم الناس رجلا (وبعد كل ما اقتضى تعجبا) سيز كأكرم بابي بكر) سوى الله تعالى عنه (أبا) وما كرمه أبوا لله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما ويا جارتا ما أنت جاره (واجر) بمن لفظا كل تمييز صالح لما شترتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وجهه صالح لما شترتها



عن الفاعل في الصناعة (كطب نفسا نفد) إذا صله لتطب نفسا نفد أن لا يضلحان لما شرتا فلا يقال عندى عشرون من عبد ولا طاب زيد  
من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندى فقير من بر وشهر من أرض (١٣٥) ومنون من غسل وما أحسنه من

رجل (تنبيهات) الأول  
كان ينبغي أن يستثنى  
مع ما استثناء التمييز  
المحول عن المفعول نحو  
غرسنا الأرض شجرة  
ونحرقنا الأرض عبونا وما  
أحسن زيدا أدبافانه  
يمنع فيه الجرمين \*  
الثاني تقييد الفاعل في  
المعنى بكونه محولا عن  
الفاعل في الصناعة  
لاخراج نحو لله درهم فارسا  
وأبرحت جارا فانه ما  
وان كما فاعلين معنى  
إذا المعنى عظمت فارسا  
وعظمت جارا إلا أنهما  
غير محولين فيجوز دخول  
من عليهما ومن ذلك نعم  
رجلا زيد يجوز فيه نعم  
من رجل ومنه قوله  
نعم المرء من رجل تهامى  
\* الثالث أشار به قوله  
ان شئت الى أن ذلك  
جائز لا واجب الرابع  
اختلف في معنى من هذه  
فقيل للتعبير وقال  
الشلوبين يجوز أن  
تكون بعد المقادير وما  
أشبهها زائدة عند  
سبويه كما زيدت في نحو  
ما حاضى من رجل قال  
الآن المشهور من  
مذهب النحاة ما عدا  
الاخفش أنها لا تزاد الا  
في غير الإيجاب قال في  
الارتشاف وبدل لذلك

فلا نه يقتضى امتناع من في نحو امتلا الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لان التمييز  
في نحو ليس فاعلا في المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بان الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي بيانية على أصح  
الاقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية وتؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى  
بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل في الصناعة)  
دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا لان التمييز فيه محمول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه  
وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما سلفه الشارح وقد مر ما فيه  
فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا (قوله ومنه) أى من الفاعل في المعنى المحمول عن الفاعل في الصناعة أنت  
أعلى منزلا فيترجم المحول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا  
أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علام منزلك كما سلفه الشارح أى علوا زائدا على علو منزل غيره فلا يرد أنه إذا  
قبل علام منزلك فالتفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قد مرناه وفي التوضيح أنه محمول عن المبتدا والاصل  
منزلك أعلى لجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلا بمجرورا وهو أيضا  
صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدا في الصناعة لان ما صلح  
لان يجبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت ويصح في البناء الكسر  
على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الاعشى  
أقول لما حين جد الرحية \* بل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد  
الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها حارة مجتمعة لابان جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولولم يكن  
مراد الشارح ذلك لاحتج الى أن يقال تمثله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه  
الاحتمال وظاهره كرم زيد ضيفا قال في المعنى ان قدرا ان الضيف غير زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل بمنع أن  
تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فلا حسن ادخال من اه أى للتخصيص  
على المقصود والتمييز على التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني (قوله اذ المعنى عظمت فارسا  
الخ) ففارسا واقع على مدلول البناء التي هي الفاعل فلزم أن يكون فاعلا في المعنى (قوله ومن ذلك) أى من  
الفاعل في المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله جملة ارجلا زيد قال الشاعر  
\* يا حمدا جبل الريان من جبل \* دما ميني (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف باء النسبة لاجل الروي  
وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتح عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيان نسبة الى تهامة بالكسر  
تطلق على مكة وعلى أرض معروفه لا بلد وان وهم فيه الجوهري هذا ما يفهمه كلام القاموس والمصباح وقد  
نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى  
وغيره وأيده الدماميني بان الضمير في نحو نعم رجلا زيد ونعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على  
سبهم عام والراطين المبتدأ والخبر العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو لله درهم فارسا والمبهم  
العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني  
عن المصنف (قوله فقيل للتعبير الخ) بقى قول ثالث وهو أنها اليمان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف  
الجر وتسله المصريح عن الموضح في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى ما أخرى مجراها وما حل عليه  
(قوله وبدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة محل الجرور بغير الزائد اذا  
كان يظهر في الفصح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل  
لظهوره في الفصح عند حذفه فتأمل (قوله آونة) بعد الهمزة جمع أو ان من قوام بفتح القاف أى قاهمه وما

يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها قال الخطيب طافت أمامة بالركبان آونة \* يا حسنه من قوام تاو متعبا بنصب من متعبا على محل  
قوام \* الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال

لا يكون ذلك من حتمية العدد بل هو تركيب آخر لان تغيير العدد شرطه الافراد وايضا فهو معروف اه (وعامل التمييز تقدم مطلقا) أي ولو فعلا متصرفا فافا لاسميويه والقراءوا أكثر المصربين والكوفيين لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الاصل وقد حوّل الاستناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل أما غير المتصرف فالاجماع وأما قوله ونارنا لم يزلنا \* (١٣٦) فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف تراسعا) هو معنى لانفعول

ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أي مجي عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوفا بالتمييز نزرا أي قليل من ذلك قوله أنفسنا تطيب فيل المتى \* وداعي المنون ينادي جهارا وقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب وقوله ضيبت خرمي في ابعاد الاملا \* وما رعويت وشيما رأسي اشتلا وأجاز الكسائي والمجازي والمبرد والجري القياس عليه محتجبين بما ذكره وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقه الناظم في غير هذا الكتاب (نسيان) الاول مما استدلل به الناظم على الجواز قوله ردت بمثل السيد نهد مخلص \* كبش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا فرب العيش مثيرا ولم يكن بالاحسان كان مذهبها وهو مذهب نفسه لان عطفاه والمرء مرفوعان محذوف يقسمه

زائدة ومنتهى بفتح القاف موضع القاف (قوله لا يكون ذلك من جراح) أي بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أي المنصوب بقريته أن الكلام في جواز التمييز المنصوب عن فلا بد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) وذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أي فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومفعوله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على حوازه (قوله كونه فاعلا في الاصل) أي وأعطى غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أي في اسناد الطيب زيدا فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل وبشكل عليه صامر من جواز التوسط لقوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والمعض وقد يقال كما يشكل على هذا الشكل على تعليل الشارح أيضا على أن النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يفرج الشيء عن أصله كذا في الفاعل فانه كان جائزا لتقديم على العامل وصار بالنيابة عنه فممنوع فأي مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضله حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارنا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا أي سباقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن النزرو وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما نظره لي وهو أدق من توجيهه شيخنا بالنظر بأن وقوع المصدر حالا مما عي (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو أتم بجر ليلى بالفراق حبيبها (قوله ضيبت خرمي الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أي من الايات وأوجب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أوجب بالفرق فان تقديم التمييز محل الغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا محل للغرض مع أنه جائز فتدبر (قوله ردت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذهب نهد بفتح النون أي ضخم مقاص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم كبش بكاف مفتوحة فيم مكسورة فخمية ساكنة فسين محجمة أي مريع العدوا والاثلاث صفات لمثل والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أي سال (قوله عينا فرب) قال في القاموس قرب عينه تقر بالكسر والفتح قررة وقد تضم وقرور ابردت وانتقطع بكأوها أورأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثربا حال أي كثير المال كما في القاموس ونفسه المعض له يعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو وسنه الخ) نظريه سم بان عطفاه والمرء عند الناظم مستدان في التسميل وقد تغنى ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بان التعبير بالسهو ونظرا الى قوله في الخلاصة والزموا اذا اضافة الى جعل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد الانفسا شئني (قوله مبيضة للهيأت) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها ولا يخرج نحو تكم صادقا ولا يرد جواز زيد الشمس طالعة لانه في معنى بناء مقارنا لظنوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبيضة لاصفة قاله الدماميني (قوله مبيد للذوات) أي أو

الذكور والانايب للتمييز هو المحذوف الثاني اجموعا على منع التقديم في نحو كوفي يزيد رجلان كفي وان كان التسبب فلا يتصرف الا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التجنب لان معناه ما أكفاه رجلا (خاتمة) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور وفيه فرقان في سبعة أمور فأما أمور الاتفاق فانه اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام \* وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال نجى بجملة ونظر فلو بجزءا كما مر والتمييز لا يكون الا اسم الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبيضة للهيأت والتمييز للذوات الرابع أن الحال تنعدهد كما عرفت

بـخلاف التمييز الخامس أن الحال تشق على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتما كسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا (١٣٧) وبأى التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا

وقدم السابع الحال  
ثاني مؤ كـ مدة لعاملها  
بـخلاف التمييز فاما قوله  
تعالى ان عدة الشهور  
عند الله اثنا عشر شهرا  
فشمرا مؤ كـ مدة فهم  
من ان عدة الشهور وأما  
بالنسبة الى عامله وهو  
اثنا عشر فيبين وأما اجازة  
المبهر ومن وافقه نعم  
الرجل رجلان زيد فردودة  
واما قوله تزود مثل زاد  
أيـك فيما • فنعيم لزيد  
زاد أيـك زادا فالصحيح  
أن زادا معول لتزود  
اما معول مطلق ان  
أريد به التزود أو مفعول  
به أريد به الشيء الذي  
يتزود به من أفعال البر  
وعليه ما قبل نعت له  
تقدم فصار حالا وأما قوله  
نعم الفتاة فتاة هـندلو  
بذلك • رد التحية نطقا  
أو بامعاء فتاة حال  
مؤ كـ مدة والله أعلم

### حروف الجر

قد سهى على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المفرد وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معاني الافعال الى  
الاسماء أي توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها  
تضيف معاني الافعال أي توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كافي  
توهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول أن مقتضاه أن لا يكون خلافا وحاشا في الاستثناء  
أحرف جملانهم انضحية معنى الفعل عن مدخول لا لا يصاله الله لان المراد بالصال حرف الجر بمعنى الفعل الى  
الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انقائه عنه قاله الدماميني (قوله هـاك حروف  
الجر) هـا بالقصير هنا وقد تقدم كافي هاؤم اقروا كتابه اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف  
الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تكبر وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع كالـكاف في رويدك ومع اسم  
الاشارة وأرأيتك بمعنى أخبرني ونحوها بك قاله يس وغيره (قوله وهى من الخ) الخبر مجموع المتعاطفات  
فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال في من مناكالى بل قيل انها الاصل تخففت لكثرة الاستعمال بخذف الالف  
وسكون النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء وفتح الباء والتاء  
وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الالف وسكون التاء وبخفيف الباء  
من هذه السبعة وربت بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم فالكسكون ورب بالفتح فالكسكون فهذه سبع عشرة  
لغة اهـ جمع (فائدة) ما شئ عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش  
والكوفيون الى اسميتها وأيده الرضى بأنها في التقليل أو التكثر مثل كم الخبرية في التكثر إذ معنى رب رجل  
قليل أو كثير من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم ثم استشكل حرفية  
رب بامور فراجع وجع اليه الدماميني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بناءها مع اسميتها ما قيل في كم من لفظها  
معنى الانشاء الذي حققه أن يؤدي بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعها في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل  
التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعض بالوقت وبعضها بالمكان وبعضها بالظاهر  
الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو  
كيمه) أصله كيمه خذفت ألف ما وجوب الدخول حرف الجر عليها وحيء بها السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة  
على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصريح وغيره (قوله  
ما المصدرية مع صلها) كان الاولى أن يقول المصدر المنسب من صلها ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله  
بعد في تاويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه  
الذي تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تاويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان  
قرئ بالرفع خبر فان لقوله فان والفعل فلا ولم يقل على هـذا مجرور لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله  
للضر والنفع) أي ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كفاة) أي لـكى عن عملها

( ١٨ - صبان - ثانی )  
مشاركة في حوال اسم على التفصيل الآتي وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا  
وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كى ولعل ومتى في حروف الجر لغرابية الجريه • أما كى فتجر ثلاثة أشياء الاول ما الاستفهامية المستفهم بها عن  
عامله الشيء نحو كيمه بمعنى له • والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله • براد الفتى كيمه يضر وينفع • أى للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كفاة

الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كى أكرم زيد إذا قدرت أن بعد هاءان والفعل فى تاول مصدر مجرور بها و بدل على أن أن تضر بعد هاء ظهورها فى الضرورة كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا \* لسانك كيما أن تغر وتخدعا والاولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها (١٣٨) نحو لكية لانا سوا \* وأما ل فالجر بها الغة عقيل ثابتة الاول ومحدوفة مفتوحة الآخر

ومكسورة ومنه قوله  
لعل الله فضلكم علينا  
بشيء أن أمكم شريم  
وقوله

لعل أبى الغوار منك قريب  
وأما شى فالجر بها لغة  
هذيل وهى بمعنى من  
الابتداء تسمع من كلامهم  
أخرجها متى كه أى  
من كه وقوله

شرب ماء البحر ثم ترفعت  
متى ليج خضر لهن نثج  
وأما الاربعة عشر انما قية  
فسياق الكلام عليها

(تتبعان) الاول انما  
بدأ عن لانها أقوى  
حروف الجر ولتلك

دخلت على مالم يدخل  
عليه غيرها نحو من عندك  
الثانى عد بعضهم من  
حروف الجر هاء التنبيه

وهزة الاستفهام اذا  
جاءت عوضا من حرف  
الجر فى القسم قال فى

التعويص وليس الجرفى  
التعويص بالعووض  
خلاف لا لا خفش ومن

واقفه وذهب الزجاج  
والرمانى الى أن أعن فى  
القسم حرف جر وشاق

ذلك وعد بعضهم منها  
الميم مثلثة فى القسم نحو  
م الله وجعله فى التسهيل  
بقية أعن قال وليست

الجر مثلها فى رعا (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لما نحو لسانك أى حلاوة لسانك المفعول  
الثانى كما فى التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخضع تفسيرى والخدع ارادة المكر بالغير من حيث  
لا يلم (قوله والاولى) أى فى الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع  
لغات يجوز الجرف بها ولا يجوز فى غيرهما من بقية لغات لعل كما قاله المصريح (قوله لعل الله) فأنه مرفوع تقدير  
بالابتداء منع من ظهوره محر كتحرف الجرا الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم أى مفضضة بدل من شى  
(قوله وهى بمعنى من الابتداءية) قال فى الجمع وتأتى اسماء بنى وسط حكى وضعها متى كه أى وسطه (قوله  
شرب) أى السحب وضمن شرب معنى روين فعداه بالباء وهى بمعنى من وقوله لهن نثج أى صوت حال من  
النون فى شرب وهذا على قول العرب والمكساة ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطره قال فى التصريح يقال  
ان السحاب فى بعض المواضع تدن من البحر الملح فتدمنها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم  
من عرج ثم تذهب صاعدة الى الجوف فيطف ذلك الماء ويذهب بآذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تطر  
حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله  
نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله هاء التنبيه) أى صورة لا معنى اذ هى حرف  
قسم وكذا يقال فى قوله وهزة الاستفهام كما فى سم وقوله اذا جعلت أى كذا تاء (قوله فى التعويص) أى صورة  
تعويص هاء التنبيه وهزة الاستفهام عن باء القسم يقال هاء الله يقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرها فاللغات أربع  
وآلة الله بالمد مع الوصل والله بالقطع ولا تعويص شى عن الباء كذا فى الجمع قال الدمامينى وأضعف اللغات الاربع  
فى هاء الله حذف ألف عامع قطع هزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكان نقلها غير واحد عن الجرمى (قوله  
بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها أصل حروف القسم (قوله خلافا لا لا خفش ومن واقفه)  
أى حيث ذهبوا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجربوا والقسم وتأتى مع أن الواو عوض من  
الباء والتاء عوض من الواو وقباس هاء التنبيه وهزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب  
بها بل بان المخمرة قياس مع الفارق لان انفاء الواو لا يستاقى الحقيقة عوضين عن أن بدليل ضمها رابعدها  
بجلاف هاء التنبيه والهمزة فافهم (قوله الى أن أين) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الفصح وبالكسر فالضم  
وبالكسر فالفتح وبفتحتهين وبقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وأيم بكسر ففتح وأيم بكسر ففتح  
الهمزة فضم قال أبو حيان وهى أغرب لغاتها وأم بكسر ففتح وأم بفتح ففتح وأم بكسر ففتح وأم بكسر  
فضم وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرها وضما ومثلا فهذه عشرون لغة كذا فى الجمع (قوله وشذا  
فى ذلك) لانها اسم بمعنى البركة (قوله نحو من الله) هو على هذا القول مبنى على احدى الحركات لانه حرف جر وهذا  
يعرف ما فى كلام البعض فانظروا وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على الون المحذوفة  
تخفيفا (قوله وايست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها  
كما فى التاء قاله الدمامينى وفه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها فى الحركة الا أن يقال خالفها التثنية (قوله ولا  
أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة تشى عليه المصنف فى تسهيله فى بحث من الجارة تختص  
برب مضى فالى الباء نحو من ربى لا فعلان بضم الميم وكسرها مع سكون النون فى ما وانما لم يكن الاصل من هذه  
الحذوف فونها لان الاثنتين من هذه الاختصاص برى وأما رواية الاخفش من الله فشاذا بخلاف م وأما من  
التي هى لغة فى أين فثلثة الحرفين كما مر قاله الدمامينى بعضه فى بحث من الجارة وبعضه فى بحث أين (قوله  
والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تتقدم فى المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أى

بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر القراء أن لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص وزعم الاخفش لا  
أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه الى أن لولا حرف جازا ولها ضمير متصل نحو لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر  
مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء

ووضع ضمير الجرم موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كالتعلل لولا في الظاهر وزعم المبرد أن (١٣٩) هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان

لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزيلة الثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المفتي وفيه نظر للفرق باختلال أصل  
المعنى بخذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضي مذهب سيويه هذا بان حرف الجر الأصلي لا بد له من متعلق  
ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأي  
سيويه يقول الشارح وزعم الاخفش أنها في موضع رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجرم موضع ضمير الرفع)  
أي وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة وقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعسالك وعسافى على  
قول تقدم في أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجرم موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيويه من حيث أن  
الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثاني لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست  
ضمير ترفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وحرك كما عرفت من ضرب بل زيدا وأعلم  
أنك إذا عطف على مدخول لولا اسم ظاهر اتعين رفعه اجتماعا لأنها الجار الظاهر منه عليه الدماميني (قوله  
حسن) قال العيني أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه ما يروى عنه بسكون الواو حدة اسم قبيلة ويروى  
حين (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولا طحت والرابط  
محذوف أي طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطح ويطوح أي هلك وقوله كما هو  
ما سدرية وهو يفتح الواو وسط وفاعله منوى أي ساقط والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجشة والقنة بضم  
القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقياف آخره فالاضافة من إضافة المسمى إلى الاسم  
(قوله بالظاهر اخصص) الباء اذالة على المقصور عليه على عكس قوله الآتي واخصص بذو من ذواتا اختلفت  
الذكر رات بالظاهر اخصص غالبها باختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالمكان وبعضها بالآخر أو المتصل بالآخر  
وكون بعضها عوضا عن بقاء القسم لأصلا فيه وغلبة الجرم بعضها وتأدية ادخال الكاف على الضمير إلى اجتماع  
كافين في نحو كك وطردنا المنع (قوله واخصص بذو من ذواتا) قال ابن عصفور ما يستل به عن الوقت كالوقت  
بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا تقول منذ كم ومنذ متى ومنذ أي وقت ولا تقول منذ مالان مالا تكون ظرفا فان  
قلت سينص على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أحجب بانهما حينئذ ليسا حرفي  
جربا اتفاقا وانكلام فيما إذا كانا جارين أه يس على أن منهن من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدّر  
مضاف للجملة وعليه لا اشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أي على رواية فتح الهمة أما على رواية الكسر فتداسم  
لدخولهما على الجملة (قوله ويشترط في مجرورها) وكذا في مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا  
يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما أن يكون فعلا ماضيا متفيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة أو  
متعاطا ولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قبلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص برب مكرا) أي في  
الكثير فلا يرد قوله الآتي وما روي الخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير  
نكرة لأنه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها  
مضاف إلى ضمير نحو رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقدير إذا التقدير وأخيه وأغلام يجزب أخى الرجل لأنه  
يعتبر في التابع ما لا يعترف في المتبوع أمارب رجل وزيد مثلا ولا يجوز قال في التسهيل ولا يلزم وصفه أي  
المتكرر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية في الدخول عليها وليس كذلك  
فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه في) قال الجاهلي هذا  
الضمير عائد على ميم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرًا تميز فلا ينافي عددهم هذا الضمير مما يعود على متأخر  
لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله ورب عظميا) أي مشرقا على العطب أي الهلاك قاله العيني ولا ينافيه  
قوله أنتذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالافتقار للمشعر بالوقوع بمالغة (قوله أي قليل)  
أي بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزرشاذ من جهة القياس وإن كان كثيرا مطردي الاستعمال (قوله الأفراد  
والنذر كبير) أي استغناء عطا بقة التمييز للمعنى المرادوه هذا مذهب البصريين وحوز الكوفيون مطابقة

العسرب وهو مجموع  
ثبت ذلك عنهم كقوله  
أنطمع فينا من أراق  
دماعنا \* ولولا لم يمرض  
لاحسانا حسن وقوله  
وكم موطن لولا طحت  
كما هو \* باجراره من  
قنة النيق منوى  
انتهى (بالظاهر اخصص  
منذ) و (منذ حتى \*  
والكاف والواو ورب  
والتاء) وكى وامل ومتى  
وقد سبق الكلام على  
هذه الثلاثة وما عدا ذلك  
فيجوز الظاهر والمخبر  
على ما سيأتي بيانه  
(واخصص بذو من ذواتا  
وفتا) وأما قولهم ما  
رأيت منذ أن الله خلقه  
فتقديره منذ زمن أن  
الله خلقه أي منذ زمن  
خلق الله إياه (تنبيه)  
ويشترط في مجرورها  
مع كونه وقتا أن يكون  
معينا لا مبهما ماضيا أو  
حاضرا لا مستقبلا تقول  
ما رأيت منذ يوم الجمعة  
أو منذ يومنا ولا تقول  
منذ يوم ولا أراه منذ غد  
وكذا في منذ اه (و)  
اخصص (رب \* منكرا)  
نحو رب رجل ولا يجوز  
رب الرجل (والتاء لله  
ورب) مضافا للكعبة  
أولياء المتكلم نحو  
فإنه لا كبدن أصناسكم  
وترب الكعبة وترى

لا فملن ونذرنا رجن ونحياتن (وما روي من نحو ربه في) وقوله ورب عظميا أنتذت من عطبه (نزر) أي قليل (تنبيه) يلزم هذا  
الضمير الجرم وربها الأفراد والتذكير



الضمير لفظا نحو رب امرأته وربهم مار حنين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والنفسير يتميز بـ) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف ميمزغ وبئس ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه بخلافه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس وعدم اشعار شئ به في رب فنية (قوله دائبا) أي ارادائبا أي دائبا (قوله وأم أوعال كها أو اقربا) صدره

\* خلى الذنابات شملا كسبا \* وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بفتح الذال الموحدة اسم موضع وشملا لا ظرف أي ناحية شملا وكسبا بفتح الكاف والمثلثة أي قريبا منه والمفعول الثاني لخلى اما شملا لا وكسبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أي كالذنابات وأقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) أي زوجا ولا حللا أي زوجات كها أي كالجار والوحشى ولا كهن أي الاتن الاحاطلا استثناء من بعلا والحظ المانع من التزوج كالحاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا المرأة منعوها ان تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهسنا مختص بالضرورة) أي خلافا لما نوعه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا وضرورة وجوب بان التشبيه في أصل القلة (قوله مطلقا) أي سواء كنت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شد الخ) غرضه التورك على المتن اذا حلت عبارته على الاحتمال الثاني بايمام عازته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة بخبر ضرورة حتى لما (قوله واذا الحرب شمرت) أي شمرت وكى بكسر الكاف المناسبة بـ المتكلم كما في الدما ميني عن سبيحويه (قوله وأما دخولها) مقابل المحذوف أي هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فجعله في التسهيل أقل) يتجه الى أن المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المراد الذي سبى ذكره الشارح وأن وجهه أقلية أنه شاذ من جهة بين كون مدخول الكاف ضميرا او كون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما عرفنا شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه في غاية النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظر الخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أي في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى انعطافة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام انضروا ولا تعطف الا انظاهر كالجارية اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولاننا كمدلا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه أن الحقيقي يكون ناكدا لا الثانية دون الاولى فيكون انقسم مقسمين الثاني والمنفى الا أن براد التوكيد اللغوي ولا يلي جوابه أي لا يجرد وأناس فاعل وقتي مفعول وقوله حتاك أي اليصل أي الى قبل والمعنى لا يجردون فتى الى أن يلقوا فحينئذ يجردون الفتى هذا ما ظهر لي (قوله في ذكره معاني الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا يربوب بعضهم عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما وعم ذلك محمول على نحو تصميم الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النياية فالجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وحوز الكوفيين واختاره بعض المتأخرين نياية بعضهم عن بعض قياسا كما في التعبير والمعنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالجوز عندهم في الحرف قال في المعنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بن) قال في الجمع الغالب في نون من اذ اولها سا كن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يحذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم ومن الليل م الظالم ونظيره حذف نون بنى فانهم لم يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أي تاتي من المعان) أشار به الى أن الامر في كلام المصنف ليس على حقيقة اذ المراد الاخبار عما

وقد سبق التنبه عليه في آخرياب الفاعل (كذا كها ونحوه أي) أي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله وأم أوعال كها أو اقربا \* وقوله ولا ترى بعلا ولا حللا \* كها ولا كهن الا حاطلا وهذا مختص بالضرورة (تنبيه) قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكون إشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كها ولا كهن \* الثاني أن يكون إشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله واذا الحرب شمرت لم تكن كي \* وكقول الحسن أما لك وأنت كي وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وما أنا كأت وما أنت كأتا وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كياك وما أنت كياي فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساويا والثالث أن يكون إشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أي أن بقية ما يختص بالظاهر دخولها على الضمير قليل

كقوله فلا والله لا ياتي أناس \* فتى حتاك يا بن أبي زياد وقوله أتت حتاك تقصد كل فج \* ترجى منك أنها لا تحب نقل اه وهذا شروع في ذكره معاني هذه الحروف (بعض وبين وابتدئ في الامكنة بن) أي تاتي من المعان وجملة عشرة اقتصر منها هنا

نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما  
 عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكر  
 الخامس بقوله ومن وباء يفهم أن بدلا (قوله التبعيض) أن أريد به التبعيض المحفوظ بغيره أي كونه حالة بين  
 المتعلق والمجزور أو لا تربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وأن أريد به مطلق التبعيض كان في العبارة  
 مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض المحفوظ بغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس  
 على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف قال في المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بـ **معاني** الحروف  
 ما يعبر بها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكذا معناها الغرض  
 فهذه ليست **معاني** الحروف والأما كانت حروفا بل أسماء لأن الأسماء والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هي  
 متعلقات لمعانيها أي إذا فادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم  
 على قوله **معاني** الحروف ما نضه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على  
 قوله بنوع استلزام ما نضه لأن الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يختلف بعضها بعض أي  
 في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال  
 في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها أو لا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا المحفوظ للغير وإنما  
 اختلفوا في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أو لا ذهب إلى الأول العنصر والسيد ومن وافقه ما قلناه **معاني**  
 الحروف جزئيات وضعوا استعمالها في مثل موضوعات لكل فرد من الابتداء الجزئية المحفوظة للغير مستحصرة  
 بكلية بعضها وذهب إلى الثاني الأوائل فقالوا هي كلمات وضعوا جزئيات استعمالها قال عبد الحليم في حاشية المطول  
 ذهب الأوائل إلى أنها موضوعات **معاني** الكلية المحفوظة للغير فاهل هذا شرط الواضع في دلالة هذا ذكر الغير معها ففي  
 من مثله هو الابتداء لم يكن من حيث أنه آله لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح  
 في تصانيفه اه بمعنى التفتازاني وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات  
 لاحقا تأتي لها مع انهم تردوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أو لا مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات  
 من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفراد **معاني** الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على  
 ذلك في رسالتنا الميمانية (قوله أن يختلفها اسم موصول) أي مع ضمير يعود على ما قبلها لم يكن هذا أن كان  
 ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلا منها أن يختلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أي هي ذهب ولو قال أن  
 يصح الأخبار عما بعدها عما قبلها المكان أحسن واعلم أن من الميمانية مع مجزورها ظرف مستقر في محل نصب  
 على الحالية أن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه أن كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعني المسافة  
 لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلته إلى أوما يفيد  
 فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ بالله التجئ إليه فالبدء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله  
 الشمني عن الرضي (قوله في الامكنة) الأولى أن يراد بها عهد الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو عهده من  
 سليمان (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) أن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع  
 الأساس فن بمعنى كما قاله الرضي قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده  
 ومن بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للجهول أي اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف ويوم حليلة من  
 أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان ووجه أبوها جيشا إلى المنذر بن ماء السماء  
 فأخرجت لهم طيبا وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أدينالك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك  
 فتباشروا وأصحابه وغفوا لبعض العقلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال أنه ارتفع في ذلك اليوم من  
 الجحاح ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع تجربة كذا في المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من  
 اشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أي أو مفعولا مطلقا على ما جئنا إليه ابن هشام  
 ومثله تعالى في البقاء بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء أي من تفریط فلا تزداد مع غير هذه الأربعة عند

على الخمسة الأولى الأولى  
 التبعيض نحو حتى تنفقوا  
 مما تحبون وعلامتها أن  
 يصح أن يختلفها بعض  
 ولهذا قرئ بعض ما تحبون  
 الثاني بيان الجنس نحو  
 فاجتنبوا الرجس من  
 الأوثان وعلامتها أن يصح  
 أن يختلفها اسم موصول  
 الثالث ابتداء الغاية في  
 الامكنة باتفاق نحو من  
 المسجد الحرام إلى المسجد  
 الأقصى (وقد تأتي لبدء)  
 الغاية في (الازمنة)  
 أيضا خلافا لاكثر  
 البصريين نحو لمسجد  
 أسس على التقوى من  
 أول يوم وقوله تخيرن من  
 أزمان يوم حليلة \* إلى  
 اليوم قد جرت كل  
 التجارب • الرابع  
 التنصيص على العموم  
 أو تأكيد التنصيص  
 عليه وهي الزائدة ولها  
 شرطان

(قوله الأوائل الخ) اعلم  
 أن الواضع رأى وضعها  
 للكل لكن لاحظ حين  
 الوضع الاستعمال في  
 الجزئي الذي هو آلة ولا  
 كذلك الأسماء تامل

نكرة) ولا تكون هذه  
النكرة الامتداداً (كما  
اباح من مقرر) أو فعلاً  
مفعولاً لا يقع من أحد أو  
مفعولاً به نحو هل ترى من  
قطر والى التنصيص  
العموم هي التي مع نكرة  
لا تختص بالنسبة والى  
لأن كيدته هي التي مع  
نكرة تختص به كاحد  
وديار وذهب الكوفيون  
الى عدم اشتراط النفي  
وشبهه وجهه لوها زائدة  
في نحو قولهم قد كان من  
مطر وذهب الاخفش  
الى عدم اشتراط الشرطين  
معها فاجاز زيادتهما في  
الاجاب جازة لمعرفة  
وجعل من ذلك قوله تعالى  
يغفر لكم من ذنوبكم  
في الخامس أن تكون  
جمعية بدل نحو أرضيت  
بالحياة الدنيا من الآخرة  
وقوله أخذوا الخاض  
من الفصل غلبة ظلماً  
ويكتب للإمبرانيلاً  
السادس الظرفية نحو  
ماذا خلقوا من الأرض  
إذا نودى للصلاة من يوم  
الجمعة السابع التعليل  
نحو مما خطاياهم أغرقوا  
وقوله \* يغضي حياء  
ويغضي من مهابة  
\* الثامن موافقة عن  
نحو ويا بلنا قد كنا في  
سفلة من هذا القامع  
موافقة البناء نحو ينظرون

الجمهور وقيل تراد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بيناء نتخذ للمفعول  
وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لا أنفسهم والولاية وجعل ابن مالك  
من الدخالة على الظروف التي لا تتصرف زائدة كما في محله (قوله أن يسميها في أو شيه) فلا تراد في الاثبات  
ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعدي نحو كم تر كوا من جنات كما نقله القنطاري عن  
القوم (قوله والاستفهام) أي بهل وكذا الهمزة على الأوجه فلا تراد مع غيرها لعدم السماع ولأن غيرها لا يطلب  
به التصديق بل التصور بخلافها فان هل يطلب التصديق فقط والهمزة له واطلب التصور (قوله الامتداداً)  
أي ولو في الاصل فدخل فيه أول مفعول ظن وثاني مفعول أعلم كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولاً به) أي  
حقيقة نفيرج ثاني مفعول ظن وثالث مفعول أعلم لأنهما خبران في الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول  
حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً الى أولهما إذا المظنون في ظننت زيداً قائماً زيداً قاله الدماميني (قوله هي التي  
مع نكرة لا تختص بالنفي) أي لأنها قبل دخول من تحتل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم  
براجحة قد دخلوا منحصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاءني من رجل بل رجلان فان قلت إذا أفادت التنصيص  
فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادةها وقوعها في موضع يطلبه العاقل بدونها فتكون مقبوضة بين طالب  
ومطلوب وان كان سقوطها محلاً بالمقصود قاله المصريح (قوله مع نكرة تختص به) أي بالنفي أو شبهه وانما  
كانت لأنها كيدته لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نضافاً زيادته من تأكيد لذلك (قوله وذهب الكوفيون)  
أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معاً واختاره في التسهيل  
كذا في الجمع (قوله وجهه لوها زائدة الخ) أحيب بان من تبعه ضمنية أو بيانية فتخذف أي قد كان شيء من مطر  
واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه قلب لاسيما إذا كان الموصوف فاعلاً وأحجب  
أينما بان القاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفاعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر  
والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتهما في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك على سبيل  
حكاية السؤال كما قالوا دعنا من قمران كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أحيب بان من  
للتبعض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً لان الذنوب في الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة  
والسلام وفي الثاني ذنوب أمة نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا ينافي الموجبة الجزئية الالسانية  
الكليّة لا الموجبة الكليّة (قوله أخذوا الخ) أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لهما من لفظها  
بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد القاعة إذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المشددة وتشد يد  
الموحدة الغلبة والافيل صغير الابل لا فوله أي غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أي أدى فلان أملاً (قوله ماذا  
خلقوا من الأرض الخ) كونها الظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللمصريين أن يجزئها في  
هذه الآية ليمان الجنس وفي يابو بلنا قد كنا في غفلة من هذا لا ابتداء لا فائدة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد قال  
الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في قول للذين كفروا من النار لكن التعلق في آية  
ياو بلنا معنوي لا صناعي للفصل اهـ المحسوس كذا ينظرون من طرف خفي وفي نصرناه من القوم الذين كذبوا  
بآياتنا على أنفسهم فمن معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشمي ان أريد كون الظرف آلة للظرف فن  
بني الباء أو مبتدأ فهي لا ابتداء فهي ما عنيان شغائر ان موكلان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أي  
لازم موافقتها أو المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التي للعبارة على أظهر أو وجه في الجمع الدخالة على  
ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يبرز الخبيث من الطيب (قوله موافقة البناء) أي بقاء  
الاستعانة دماميني (قوله والى أمكن في ذلك) أي أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى يباينه الشارح ولأنه  
يجوز كسب اليزيد وأبالي عمرو أي هو غايي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى يزيد حتى عمرو  
لوضع حتى لا فائدة تقضي الفعل قبلها شيئاً إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصود به التقضي ولا

من طرف خفي \* العاشر موافقة على نحو نصرناه من القوم الذين كذبوا (لأنها حتى ولا مواني) أي  
تكون هذه الثلاثة لا انتهاء الغاية في الزمان والمكان والى أمكن في ذلك من حتى لا يلي بقول سرت الباردة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها  
حتى

لان مجرور حتى يلزم أن يكون آخر أو متصلاً بالآخرة نحو أكل السمكة حتى رأسها ونحو سلام هي حتى مطلع الفجر واستعمال اللام  
لانتهاه قليل نحو كل مجرى لأجل مسمى وسماي السلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى (١٤٣) بقية أحكام حتى في باب اعراب

الفعل \* وأما إلى فلها  
ثمانية معان \* الاول  
انتهاء الغاية مطلقاً كما  
تقدم \* الثاني المصاحبة  
نحو ولا تأكلوا أموالهم  
إلى أموالكم \* الثالث  
التبيين وهي المبينة  
لفاعلية مجرورها بعد  
ما يفيد حياً أو بضامناً  
فعل تجحب أو اسم تفضيل  
نحو رب البجن أحب  
إلى \* الرابع موافقة  
اللام نحو والامرائيل  
وقيل لانتهاه الغاية أي  
منتهى البين \* الخامس  
موافقة في نحو ليجمع عنكم  
إلى يوم القيامة وقوله  
فلا تتركني بالوعيد كأنني  
\* إلى الناس مطلي به  
القار أحب \* السادس  
موافقة من كقوله  
تقول وقد عالمت بالكور  
فوقها \* أيسق فلا  
يروي إلى ابن أجرة  
السابع موافقة عند  
كقوله  
أم لا سبيل إلى الشباب  
وذكره  
أشهى إلى من الرحيق  
السلسل  
الثامن التوكيد وهي  
الزائدة أثبت ذلك القراء  
مستنداً بقوله بعضهم  
أفئدة من الناس تهوى  
اليهم بفتح الواو وخرجت  
على تضمن تهوى معنى

حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره في المعنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم  
يستعمل فيه إلى وهو جرحان المضمر والمضارع المنصوب بهما ونحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلزم أن ما انفردت به  
إلى أكثرهما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة لانتهاه دائماً ومجمله ما لم تدخل على  
المضارع المنصوب بان المضمره والافتقار تكون له وقد تكون للتعليل والاستثناء كما سماي قاله الدماميني (قوله  
لان مجرور حتى الخ) خالفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزاء ولا ملاق آخر جزاء فلا زعم ذلك (قوله أن  
يكون آخر الخ) أي وان يكون ظاهر الاضمير الاما شد كما سماي قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها بما كما  
في إلى وعلى ولدي وهي فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لاصله بلا ضرورة (قوله نحو أكل السمكة الخ) فيه لف  
ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتزل لاسلام ويلزم عليه  
الفصل بين العامل والمجول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقاً) أي في الزمان والمكان في الآخرة والمتصل  
بالآخرة غيرها (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من المصريين ومن أنكروا جعلها في  
مثل الآية التي ذكرها الشارح لانتهاه والمعنى ولاتاً كلاً أو أموالهم مضمومة إلى أموالكم دما ميني (قوله نحو ولا  
تأكلوا الخ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكوماً به على شيء أو محكوماً عليه بشيء أو  
متعلقاً بشيء سواء كان من جنسه أو لا فلا يجوز أن زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء  
ذكرنا كذا في المعنى والشمي (قوله من فعل تجحب أو اسم تفضيل) أي مشتملين من لفظي الحب والبغض كذا  
قاله الشمي وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مما في معناها كالمشتق منها نحو ودوكره وبشـ برأيه  
قول الشارح بعدما يفيد حياً أو بغضاً فتدبر ثم رأيت في الدماميني ما يؤيد وسماي (قوله موافقة اللام) أي  
الاختصاصية (قوله نحو ليجمع عنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أي النافعة التبيين في مخاطب  
المنجم بن المنذر (قوله مطلي) أي جل مطلي به القار أي الرفع فيه قلب نكتته الإشارة إلى كثرة القار التي  
تريد في الغمرة عنه فافهم واعترض جعل إلى بمعنى في بانه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيم أو هو  
لا يجوز فتحمل إلى متعلقة بمحذوف أي مضاعف إلى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيم أعلى  
مذهب الكوفيين الذي عده هذه المعاني عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أي النافعة وقد عاليت أي علوت بالكور  
كاف مضمومة ثمراء الرجل والباء بمعنى على ويسق مبنى للجهول فلا يروي مضارع روى من باب رضى أي زال  
عطشه والسقي كناية عن الركب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآسة من الركوب وابن أجرة هو عروبن  
أجر فائل هذا البيت وكل من إلى وابن أجرة معمول بسقي أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكر الخ) جملة حالية  
والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول في الخلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين  
كهي في زيد أحب إلى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن  
الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولاً لقرأت اه وفيه إشارة إلى أن القرآن قد  
يستعمل في التقدير المشترك بالقليل والكثير وقيل القرينة تظهور رادة الاستيفاء (قوله التي الصحيحة)  
الضمير في التي يرجع إلى المتأمل كأن هو وطرفة بن العبد هجو وعمرو بن هند فبانه ذلك فلم يظهر طمأشياً ثم  
مدحاه فكتب لكل منهما كتاباً إلى عامله بالخير وأوهم أنه كتب لكل بصلته فلما وصل الخبر قال المتأمل لطرفة  
أنا هجو ناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فلم ينفذ الكتابين إلى من يقرؤهما فان كان خيراً أو لا  
فررنا فامتنع طرفه ونظر المتأمل إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له اتحسن القراءة قال نعم فأعطاه الكتاب  
فقرأه فاذا فيه قتله فالتقم في النهر وروى إلى الشام وأتى طرفه إلى عامل الخير بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر  
لان الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضاً بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء في ألقاها  
للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيحة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء حتى

تميل (تنبیه) ان دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره ونحو قوله التي الصحيحة كي يخفف رحله  
\* والزاد حتى نعله ألقاها أو على عدم دخوله نحو

ثم أقروا الصيام إلى الليل وفحوقوله سقى الحياة الأرض حتى أمكن عزبت \* لهم فلا زال عنها الخير محدودا عمل بها والافالبحر في حتى  
الدخول وفي إلى عدمه مطلقا لاجل على الغالب فيها عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرأني أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى  
وامس كما ذكر بل الخلاف مشهور (١٤٤) وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء

ابتداءية والهاء النعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى  
النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخل فيهما قطعاً وأوجب بتأويلهما  
بالمثقل وهو يشمل النعل فكانه قال أتى ما يشمله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالأخر وهو القدم جرحا حتى  
(قوله ثم أقروا الصيام إلى الليل) القرينة تنهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن  
المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يعتد لابتداء الان الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يعتد وانما لا بد أن  
يكون عندا (قوله سقى الحياة) بالقصر وقد عدا أي المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه  
وقوله محدودا لاجل ودالين مهملات أي منوعا وأوجب ودالين مهملة أي أو مهملة أي مقطوعا قال الدماميني ولا  
أعلم الرواية (قوله مطلقا) أي سواء كان ما بعده من جنس ما قبلها أولا وهو راجع إلى الدخول في حتى وعدمه  
في إلى والمقابل في الاول لقول بعدم الدخول مطلقا والقول بان ما بعده ان كان من جنس ما قبلها داخل نحو  
سرت بالنار حتى وقت العصر والأفلا نحو سرت بالنار حتى الليل والمقابل في الثاني القول بالدخول مطلقا  
والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى على الصحيح خلافا للشراف هذا ما نفيد به عبارة الفارسي  
وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كالي (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها ملك (قوله  
نحو الجبل للذابة) الجبل بالضم والفتح ما نسبته الذابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه  
فلام شبهه هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا لملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب  
مدخولها لا لملك نحو أنت لي وأنا لك ولزبدان كأي يؤخذ من تمثيل الجمع للام الاختصاص بنحو أنه أبافان كان له  
اخوة فتدبر (قوله وويل للطغفين) التمثيل به مبنى على أن وويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على  
هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بالام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا لملك  
نحو الجبل للذابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا لملك نحو لزبدان كما مر (قوله للام الاختصاص) الرجح  
أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أي نحو رد ولا ينافي أنها في بقية  
الموضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما ضرب زيد العجرو الخ) أي لأن ضرب وجب مثلاً  
متمعيان في الأصل وبينناهم والتعجب نقلا إلى فعل بضم العين فصار أقاصرين ثم عديا بالهاء إلى زيد وباللام إلى  
عجرو وبكره هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديهما إلى المفعول كعجرو وبكر  
وأما ما ينفصل فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبنى على  
الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعدف مذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى  
كذا في التصريح وأعلم أنه سمي أي في باب التعجب أن هذه اللام للتمييز فلا تكون للتعدية المجردة اللهم إلا أن  
يكون فيها خلاف فما هنا قول ومسا أي قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عدم معاني  
اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الاولى أن يقول كما قال سابقا ولا حقا السادس  
التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيمة أيضا الزيادة ليست من معاني  
اللام فانهم (قوله المجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايقين نحو لا بالث على أحد  
الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيعة لتقوية العامل (قوله وملاكت) بناء  
الخطاب قاله الشاعر مدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصریح (قوله واملت تقوية  
الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضع  
بخلاف الزائدة المحضة فلا تعلق بشئ أفاده في التصريح (فائدة) قال في المعنى قال ابن ملاح ولا تراد لام

يفهمان بدلا) أي تأتي  
من والباء بمعنى بدل أما  
من فقد سبق بيان ذلك  
فيها وأما الباء فسماني  
الكلام عليها قريبا أن  
شاء الله تعالى (واللام  
للك وشبهه وفي \*  
تعدية أيضا وتعليل في  
وزيد) أي تأتي اللام  
الجارة لمعان جملتها أحد  
وعشرون معنى الاول  
انتهاء القاية وقدم  
الثاني الملك نحو والمال  
لزيد الثالث شبه الملك  
نحو والجبل للذابة ويعبر  
عنها بالام الاستحقاق  
أيضاً لكنه غريب ينحصر  
في التسهيل وجعلها في  
شرح الواقعة بين معنى  
وذات نحو الحمد لله وويل  
للطغفين وقد يعبر عن  
الثلاث بالام الاختصاص  
\* الرابع التعدية ومثل  
له في شرح الكافية  
بقوله تعالى فهب لي  
من لدنك وليا لكنه قال  
في شرح التسهيل ان  
هذه اللام لشبه التعليل  
قال في المعنى والاولى  
عندى أن يثقل للتعدية  
بما ضرب زيد العجرو  
وما أحبه ليكره انما  
التعليل نحو انهم بين  
الناس وقوله

واني لتعروني لذكر كراهة \* السادس الزائدة وهي المجرد التوكيد كقوله وملاكت ما بين العراق ويثرب \* ملاك أجاز التقوية  
لمسلم ومعاهد واملت تقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو الذين هم لهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصداقها  
معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب \* السابع التعليل



نحو وهبت زبد ديناراً  
 \* الثامن شبه التمثيل  
 نحو جعل لكم من أنفسكم  
 أزواجاً \* التاسع  
 النسب نحو زبد أب  
 ولعمرو عم \* العاشر  
 القسم والتعجب معاً  
 كقوله

لله يبقى على الأيام ذو حديد  
 ونحو لله لا يؤخر الأجل  
 وتختص باسم الله تعالى  
 \* الحادي عشر التعجب  
 المجرد عن القسم  
 ويستعمل في النداء  
 كقولهم يا ليلاء والعشب  
 إذا تعجبوا من كثرتها  
 وقوله

فيا ليل من ليل كان  
 نجومه \* بكل مغار القتل  
 شلت بيدك وفي غيره  
 كقولهم لله دره فارساً  
 ولله أنت وقوله

شباب وشيب وانقار  
 وثروة \* فلهذا الدهر  
 كيف ترداه الثاني عشر  
 الصبر وروية نحو فالتقطه  
 آل فرعون ليكون لهم  
 عدواً وخزناً وتسمى لام

العاقبة ولأم الدآل \*  
 الثالث عشر التبيين  
 وهي الجارة لأم  
 السامع نحو قلت له كذا  
 وجعله الشارح مثلاً  
 للام التعدية \* الرابع  
 عشر التبيين على ما سبق  
 في الي \* الخامس عشر  
 موافقة على في  
 الاستعلاء الحقيقي

التقوية مع عامل يتعدى لانها ان زبدت في مفعوله فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زبدت  
 في أحدهما لم يزد الترجم من غير مرجع وهذا الأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد هادون الآخر زبدت اللازم في المقدم  
 لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ لكل وجهه هو مولها بإضافة كل انه من هذا وان المعنى الله مولى  
 كل ذي وجهه وجهته تقدم المفعول الاول وزبدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير  
 في مولها على هذا التولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لانه يتعدى  
 العامل الى اظهاره وضميره معا وهذا قالوا في الهاء من قوله \* هذا مראה للقرآن بدرسه \* ان الهاء مفعول مطلق  
 لا ضمير لقرآن اه يا ضاح وبعض تصرف وأجاب الدمايني عن ابن مالك بجعل كلامه على ما يد كرفيه المفعولان  
 معاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازاني في حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير  
 المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معاً بقية تقدير عامل لظاهرة بقره عامل  
 الضمير أى لكل وجهه الله مولى مولها والمفعول الآخر على هذا المحذوف أى أهلها نقله الشنقى (قوله نحو وهبت  
 زبد ديناراً) فيه أن التمثيل مستفاد من الفعل لا من اللام بديل انك لو اسقطت اللام وقلت وهبت زبد  
 ديناراً كان الكلام صحيحاً لا على التمثيل ولو مثل بجملة زبد ديناراً كان أحسن (قوله شبه التمثيل الخ) قد  
 يقال المفضل لشبه التمثيل مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بيل وفي التمثيل على التمثيل له بجملة  
 زبد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التمثيل والنسب والتمثيل من التركيب  
 على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو زبد أب) جعل في الجمع من أمثلة لأم الاختصاص ان له أباقان كان له  
 اخوة (قوله القسم والتعجب معاً) قولهم في باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه بدل على أن نسبة  
 الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السبب والتناء على ما حقه السيد من أنها مجاز من نسبة  
 ما لكل الى الجزء اه دون شري (قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحديد بكسر المهملة فتفتح التحتية جمع حيدة  
 كبدرة وبدر العقدة في قرن الوعل وتمامه \* بتشخيره الظمان والآس \* بش ثم خاء معجمة تين الجبل العالى  
 والظمان بالظاء المشالة والحقبة المشددة باسمين البر والآن شجرة معروف كذا في الشنقى والدمايني وقوله جمع  
 حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وان كان المقبس جمعاً على فعل فعله بكسر فسكون  
 على ما يفيد قول المصنف في جمع التكسير ولفعلة فعل والذي في القاموس أن أمم العقدة في قرن الوعل الحديد  
 أى بفتح فسكون ثم قال والجمع حيودوا وحيد كعنب اه فاعل في المفردايتين التانيث بالناء وتركه والمعنى  
 أن هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن أن يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالباً ومع هذا  
 لا بد أن يعنى (قوله يا ليلاء والعشب) بفتح اللام على أنها ما تستغاث بها مجازاً انفسهم ما عين يستغاث به حقيقة  
 أى ياماء وباعشب أقبل فلهذا وقتكم كما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى التعجب رضى نحو  
 يا زبد لعمرو معنى التبعي على خلاف سياتى وبكسر هاء على أنها ما تستغاث لاجلها والمستغاث به محذوف واللام  
 متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعوكمى لى والعشب على خلاف أيضاً سياتى (قوله فمالك) الاظهر جعل  
 ما بعده ما تستغاث به مجازاً والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فاضافته الى القتل لى اللغة وقوله شدت أى  
 ربطت والباء في يبدل معنى في ويبدل علم جعل لا ينصرف وانما جره لاجل الروى والمعنى كان نجومه اطوله  
 وعدم عيها ربطت بالحبال المقتولة في يبدل فلا تفسر هذا ما طهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصبرورة)  
 أنكروا البصر بون وجهه واللام في مثالها للتمثيل المجازى حيث شبهه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة  
 التقاطع بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له ونشرت له ومنه ولقد وصلنا  
 لهم القول دماينى (قوله التبيين على ما سبق في الي) اعلم أن ما بعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام  
 التبيينية بكسر ذلك فان قلت زبد أحب الى كمت أنت المحب وزبد المحبوب واذا قلت زبد أحب الى كنت  
 أنت المحبوب وزبد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوههم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جوه الوامن  
 لام التبيين اللام في نحو زبد واللام في نحو سقى العرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين

\* السادس عشر موافقة  
بعد نحو أقم الصلاة للولاء  
الشمس \* السابع  
عشر موافقة عند نحو  
كتبته لخمس خلون وجعل  
منه ابن جني قراءة  
المجدي بل كذبوا  
بالحق لما جاءهم بكسر  
اللام وتخفيف الميم  
\* الثامن عشر موافقة  
في نحو ونضع الموازين  
القسط ليوم القيامة  
لا يجليها لوقتها الا هو  
وقوله هم مضى لسبيله  
\* التاسع عشر موافقة  
من كتبوا لنا الفضل  
في الدنيا وأنفلنا راعم \*  
ونحن لكم يوم القيامة  
أفضل \* المئتم عشرين  
موافقة عن نحو وقالت  
أخراهم لا ولا هم ربنا  
هؤلاء أضلونا وقوله  
كضرائر حسناء قلن  
لوحها \* حسدا وبغضا  
انه لدميم \* الحادي  
والعشرون موافقة مع  
كقوله فلما تفرقنا كافي  
ومالكه لطلول اجتماع  
لم نبت ليلة معا  
(والظرفية استنبيا  
وفي وقد بينان السببا  
بالبا استعن وعد عوض  
الضئ \* وبثل مع ومن  
وعن بها انطق) أي  
تأني كل واحد من  
الباء في معان أمان في قلها  
عشرة معان ذكر منها هنا  
معنيين الأول الظرفية

المفعول قالوا هي ويجرورها خبر لمخدوف أي ارادتي لزيد أو متعلق بمخدوف أي لزيد أعني قال كلام جنان  
والاولى عندي جعل هذه اللام زائدة للنفوية متعلقة بالمصدر قال كلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدماميني  
تقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يمين ما قالوه في نحو سقيالك ان جعل سقيانا تابعا عن سبق اذ لا يجتمع  
خطابان لشخصين في جملة واحدة فان جعل تابعا عن سقي على أن الخبر بمعنى الطلب كان الاول في فيه أيضا ما قلنا  
فتدبر (قوله ويجرورون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمعة للحمين من أسفلهما كما في القاموس والمراد  
يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب ما يكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله  
وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقا لاظهار الثاني  
وعبارة المغني ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لما شئت اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا  
يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كتبته لخمس خلون) الاظهر مانقوله الدماميني عن بعضهم أنها  
في المثال بمعنى بعد كما تأتي في قولك كتبته ليلية بقيت عنى قبل وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعنى في (قوله قراءة  
المجدي) في القاموس المجدي القصير ثم قال ومحمد بك جعفر رجل (قوله لا يجليها لوقتها الا هو) أي في وقتها ان  
قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء في نفسه أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت  
اليوم الآخر كله فتمكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد لا يجلي ما فيها (قوله موافقة من) أي  
البيمانية على خلاف يأتي في أفعال التفضيل (قوله راعم) أي لاصق بالرغام يفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة  
والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا  
لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو لا ذلك لقليل من سبقتمونا يعني لو جعلت اللام للتبليغ لكن ينسحق ما قال بامور  
أحد هان يكون في الكلام التفتت عن الخطاب الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المقول عنهم مخدوفاً أي وقال  
الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتمار اللفظ  
والمعنى في المحكي بالقول فلان في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكي وأن تقول  
قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت محبة  
وأردت الحكاية فلان تقول قلت لعمر وأنت بخيل وقلت لعمر وهو بخيل قاله الرضى (قوله نحو قالت أخراهم  
لا ولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولادهم وكذا في ما بعده فلا شاهد فيها (قوله لدميم) بالدال المهملة من  
الدمامية وهي القبح أو سمعناه مطلي بالمقام ككتاب وهو ما بطل به الوجه لتحسينه (فائدة) كسر لام الجر مع الظاهر  
الا المستغاث وفتحها مع الضمير الالباء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرهما خزاعة مع  
الضمير وكسر الباء مطلقا هو المشهور قال أبو حيان وحكي أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الجمع  
(قوله استنب) أي اطلب بيانها والذلة عليها عاذ كر (قوله وقد بينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء  
وللتقليل بالنسبة الى في فهي من المشترك المستعمل في معنيه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان  
السبب بالباء كثير لا قلل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لحواز ذلك على مذهب  
المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة الكلية المحبوبة لذاتها ومدلول  
الباء المصاحبة الجزئية المحبوبة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله  
حقيقة) أي بان يكون للظرف احتواء وللظروف تحيز فان فقد نحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو ز يد في سعة  
أو التحيز نحو في صدر زيد لم فيجاز ومنه الزمانية نحو ز يد في يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغني والهمع  
أن الزمانية حقيقة فتدبر فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى  
الجنات مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فوجهه عندنا منع ذلك أحجب بانه يجعل  
من عموم المجاز يجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسبها وهي مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية أدخلت  
الناظم في أصبعي والقلنسوة في رأسى الآن فيها قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا  
بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرها في القلب عرضت النافقة على الخوض لان المعروض

دخلت امرأة النار في هرة حبستها و تسمى التعليمية أيضا \* الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في أم \* الرابع الاستعلاء نحو لا صلبنكم في جذوع النخز وقوله \* بطل كان ثيابه في سرحة \* الخامس المقايسة نحو فاستمع الخياطة الدنياء في الآخرة لا قليل \* السادس موافقة إلى نحو فردوا أيديهم في أفواههم \* السابع موافقة من كقولهم ألام صامحا أيها الظلل البالي \* (١٤٧) وهل يعن من كان

وهل يعن من كان أحدث عهده \* ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال أي من ثلاثة أحوال \* الثامن موافقة الباء كقولهم

وبركب يوم الروع منا فوارس \* يصبرون في طعن الاباهر والكلبي \* التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله ولا يؤاتين فيما ناب من حدث \* الأاخرة فأنظر بن

تبقى أي فأنظر من تثق به \* العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي في الضرورة كقولهم أنا أوسع إذا الليل دجا \*

يخال في سواده برندجا وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله \* وأما لباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الأول البدل نحو ما يسرني بها جر النعم وقوله فليت لي

بهم قوما اذ اركبوا \* شنوا الاغارة فرسانا وركبانا \* الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله بيدر ونجيناهم بسحر \* الثالث السببية نحو فكلما أخذنا بذنبه \* الرابع التعليل نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم \* الخامس الاستعانة نحو كذبت بالقلم

\* السادس

ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسبات أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس فليكن الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت المعروض على الناقاة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدما ميني والشمي (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بني اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لا صلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشبها الاستعلاء المطابق للظرفية المطلقة فسمى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسرابة لفظه في المعنى على وهو استعلاء جري هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيهه المصلوب لئلا يكتنه من الجذع بالخال فيه على طريق الاستعارة بالكتابة أو تشبيهه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكتابة أيضا وفي على الوجهين فخييل وهذا التحقيق يعرف مائ الحواشي من التسهيل (قوله في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كان ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أي كون ما قبلها المعروض بالقياس إلى ما بعدها وهي الواقعة بين مفعول سابق وفاضل لاحق كافي المعنى ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعيضية وجعلها الشمي على الابتداء ثمة فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فكون المدة خمسة أعوام ونصفها وكذا عند من جعلها للساحبة وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أي التي للأصاق حقيقة أو مجازا شمي (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزغ والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما أبران يخرجان من القلب والكلاب جمع كلب أو كوة بضمهم (قوله قياسا الخ) أو رد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فأنظر ثم ابتدأ مستفهما استفهما ما انكارا بقوله من تثق على أن زيادة الباء في مثل ذلك غير قيامي فلا يقاس عليه غيره وفي الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا في الباء وعن وعلى وقاسها في إلى وفي واللام ومن فيقال عرفت من عجب ومن قلت وإلى من أويت وفيمن رغبت وأن أباحيان من معها في الجميع (قوله ولا يؤاتين) مهموز الناء وولك اندال الهزة واوا كما قاله الدما ميني أي يساعذك (قوله دجا) أي أظلم يخال بالباء للجهول برندجا بفتح الباء والراء وسكون النون أي جلدا أسود كذا قال البعض وعجالة الغاموس الازندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال والبرندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج أو هو يحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أي فرقوا أو الاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أي فرقوا الاعداء والاعارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أي زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثلين (قوله الثالث السببية) منها الباء النحر يديه نحو لقيت برندجا أسدا أي بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل للعية والتجريد أن يمتزج من ذي صفة آخر مثله بالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدما ميني والشمي (قوله الرابع التعليل) ينبغي اسقاطه كافي المعنى وغيره لان التعليمية والسببية شيء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطي وغيرهما ووافقه قوله في الكلام على في السببية وتسمى التعليمية أيضا وفرق الشيخ نجيب بين العلة والسبب بان العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيهه صنيع الشارح بهذا اقتضاه للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينهما وبين السببية أن بناء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو برئت القلم بالسكين قاله

التعديدية وتسمى بآه  
 الفعل وهي المعاقبة  
 للهزمة في تصدير الفاعل  
 مفعولاً وأكثر ما تعدى  
 الفعل القاصر نحو  
 ذهب بزيد بمعنى  
 أذهبته ومنه ذهب الله  
 بنورهم وقرئ أذهب  
 الله نورهم \* السابع  
 التعويض نحو بعث  
 هذا بالف وتسمى بآه  
 المقابلة أيضاً \* الثامن  
 الاضاق حقيقة ومجازاً  
 نحو أمسكت بزيد ونحو  
 مررت به وهذا المعنى  
 لا يفارقها ولهذا اقتصر  
 عليه سيمويه \* التاسع  
 المساحبة نحو اهبط  
 بسلام أى معه  
 \* العاشر التبعيض نحو  
 عينا يشرب بها عبادة الله  
 وقوله  
 شرب من بماء البحر ثم  
 ترفعت  
 متى ليج خضر لهن نتج  
 \* الحادى عشر المجاوزة  
 كعن نحو فاسأل به  
 خبيراً بديل يسألون  
 عن أنباتكم وإلى هذه  
 الثلاثة الإشارة بقوله  
 ومثل مع ومن وعن بها  
 انطقت

(فـ قوله ونازع) رده  
 التسمى بأن اللغة بمنية  
 على الظاهر وإن تأملت  
 ما قاله صاحب المغنى في  
 معنى الاضاق عرفت  
 أن الحق مع الدمايين  
 فراجعهم

سم (قوله التعديدية) أى الخاصة كما يفيد ما بعده (قوله وهي المعاقبة للهزمة) التعديدية بهذا المعنى مختصة بالباء  
 وأما التعديدية بمعنى اتصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتق كعين حروف الجر التي ليست بزانة ولا في حكم الزائدة  
 شتى ودمايين (قوله في تصدير الفاعل مفعولاً) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهزمة بلا واسطة (قوله  
 وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعديده كما جزم به الدمايين وقوله الفعل القاصر خبراً أكثر وجعل البهوق  
 وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدي أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشئ  
 عن عدم التأمل قال في المغنى ومن وردوها مع المتعدي دفع الله بعض الناس به بعض وصحكت الحجر بالحجر والاصل  
 دفع بعض الناس بعضاً وصل الحجر بالحجر قال الدمايين ويرد عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على  
 ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً فلا يشمله اضابط بآه التعديدية المتقدمة ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض  
 وصل الحجر بالحجر تقدم المفعول لم يرد ذلك اهـ (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافاً لفرق باقتضاء ذهب  
 بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب بزيد أو ما يردده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وإن أجيب عن الآية بأنه  
 يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجنى في قوله تعالى وجاء برك  
 لانه ظاهر البعد عن فرق صاحب الكشف حيث قال والفرق بين أذهبته وذهب به أن معنى أذهبته أزاله  
 وجعله ذاها وبقيال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان عماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم  
 وأمسكه اهـ قال الشنقى ولا يخفى ما في قول الزحشرى والمعنى الخ من الجواب عن الآية بجعلها على معنى آخر ذهب  
 مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله بآه البديل أن يقول بآه العوض  
 والفرق بين بآه التعويض وبآه البديل كما قاله سم أن في بآه التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد  
 الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابلة وفي بآه البديل اختصاراً أحد الشئين على الآخر فقط من غير  
 مقابلة من الجانبين وقيل بآه البديل أعم مطابقتها واستظهره في الجمع فتكون هي الدالة على اختيار شئ على  
 آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولاً والاوّل أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ)  
 فيه أنه وشرب مرتب ففى أمسكت بزيد قبضت على شئ من جسمه أو ما يحس به من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ  
 من أمسكت بزيد لأن معناه المنع من الانصراف بآه وجهه كان ومعنى مررت بزيد أصقت مروري بكان بقرب  
 منه قاله في المغنى ونازع الدمايين في كون الاضاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقياً واستظهر أنه مجاز  
 بحمل الاضاق الامسك بالثوب امسكاً بزيد لما بينهما من المجاوزة وقد تعدى المرو رب على فتكون للاستعلاء  
 المجازي كان المار بمجاوزة المرو ربه استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقتها) التزامه بموج في بعض  
 الاماكن الى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبأنه لا فعلان (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسيح محمد برك بناء  
 على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع جدك برك وقيل للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفعله أى بما جازب به  
 نفسه قاله في المغنى (قوله العاشر التبعيض) اختاف في الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم فنقل صاحب  
 الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وإن كان عملاً لا مجازاً لكنه أحوط وقال بعض  
 أتباعه هي للاضاق فيجب أيضاً الاستيعاب إذا المعنى أضعوا المسح بالرأس وهو اسم امسكه لآله بعضه وقال بعض  
 من لا يوجب الاستيعاب كما ما الشافعى هي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عبادة الله ما في صحيح مسلم من أنه صلى  
 الله عليه وسلم مسح بخاصية وعلى عمامته وماتى سنن أبى داود وغيرهما من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه  
 بدون ذكر مسح على العمامة كما في فتح الباري وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح بتعدي  
 لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولا خرباً بالباء وهو المزيل مخذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم برؤوسكم فلم يقع  
 المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آله فاستفاد التبعيض على هذا البس  
 من كون الباء موضوعة بل من كون مدخولها آله المسح اليد دمايين (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن  
 يشرب معنى يروي وقال الزحشرى المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل لجعلها المصاحبة  
 (قوله المجاوزة) قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى يسع نورهم بين

هذا ما ذكره في هذا الكتاب \* الثاني عشر موافقة على نحو من ان ثامنه بقنطار بدليل هل آمنتكم عليه الا كما آمنتكم على أخيه من قبل  
\* الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه لذلك خصت بذلك الفعل معها نحو أقسم بالله (١٤٩) والدخول على الضمير نحو بئس

لا فعل \* الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بي أي الى وقيل ضمن أحسن بمعنى لطف \* الخامس عشر التوكيد وهي الزائدة نحو كفى بالله شهيدا ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بحسب بل درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلاء ومعنى في وعن) أي نجى على الحرفية المعان عشرة ذ كرمها هنا ثلاثة \* الأول الاستعلاء وهو الأصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو وعليها وعلى الفلك تجلون ونحو فضلنا بعضهم على بعض \* الثاني الظرفية كفي نحو وعلى حين غفلة \* الثالث المجاوزة كمن كقوله اذارضيت على بنو تميم \* الرابع التعليل كاللام نحو ولتكرهوا الله على ما هذا كم وقوله \* علام بقول الرحمن يثقل عاتق \* الخامس المصاحبة كع نحو وآتى المال عن حبه وان ربك لذو مفارقة للناس على ظاههم \* السادس موافقة من نحو واذا اكثالوا على الناس يستوفون \* السابع موافقة الباء

أيديهم وباءاتهم ويوم تشقى السماء بالغمام وأنكر البصريون بحى الباء للمجازة وحسبوا مع السؤال على السببية ورد بان الكلام حينئذ لا يفيد أن المجزور هو المسؤل عنه مع أنه المتصور وجعلها بعضهم في وباءاتهم ظرفية أي ويكون في آياتهم لان أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء بحققهم وما بين أيديهم من بسط منه وفي بالغمام للاستعانة لان الغمام كالأله وجعلها اليمضاوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام من اوهو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بان المصنف لم يذ كر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذ كرمها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لا يقتضيه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخير بعد قوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بان المصنف ذ كر التعليل بذ كر السبب للاتحاد هاهنا معنى على ما مر وانما عد أول ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادها معنى وثانيا أحد عشر نظرا الى اختلافها مع عبارة (قوله) ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطا في وهو ما جوابه انشائي نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بان اللام كذلك اه دما بيني ومنهم من لا يجعل الاستعطاء قسما بل الباء فيه متعلقة بالاسم كحذو فالاباء قسم (قوله نحو كفى بالله شهيدا الخ) عدد الائمة اشارة الى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المتداوع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعول في التجب على قول الجمهور وكما سيأتى في باب وجازة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفي وواردة في الضرورة نحو

ألم يأتك والانباء تنهى \* بما لاقت لمون بن زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبوضة وان كان مفعول كفي نحو كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع كذا في الجنى الداني وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذي معناه وجهه وسبح وأحسن وكذا مع الممتد نحو وكيف بل إذا كان كذا وبحسب بل درهم وكذا مع خبر نحو ومنه كها بشئ يستطاع \* فلا تلبس مع ما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقبوضة دما بيني ملخصا (قوله أي نجى على الحرفية) قيد بالحرفية هنادون المكاف وعن مع مجي كل اسمها بعد تنبيه المصنف الآتى على الاسمية في على وتربيه في المكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضى وأما نحو نوكت على الله فهو بمعنى الاضافة والاستناد أى أضفت توكل وأسندته الى الله اذ لا يعلم على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدما بيني الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجزور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجزور ونحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذارضيت على) وقيل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون سببا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتعابير بالكلية والمجزئية كاف (قوله يعمل) أى يعمل بالأجرة وقيل ان مفعول يحد محذوف أى ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستهفها المستهفها ما انكار بافقال على من يسكل (قوله أفنان العضاء) جمع فتن وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة آخرة كفى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب أو عضه كعنبه أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا في القاموس وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال رافقه أى أعجمه كفى القاموس وايقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجزور وقيل كفى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح أن يكون بمعنى تزيد

نحو حقيقى على أن لا أقول وقد قرأ أبى بالباء \* الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله ان الكريم وأبيل يعمل \* ان لم يجد يوم على من يسكل أى من يسكل عليه \* التاسع زيادة غير تعويض وهو قائل كقوله أبى الله الأنا سرحة مالك \* على كل أفنان إعجمه تروق وفيه نظر \* العاشر الاستدراك



والاضراب كقوله بكل تداءي فلم يشف ما بناه على أن قرب الدار خير من البعد على أن قرب الدار ليس بنافع \* إذا كان من تهاول ليس  
بدي و قد (عن تجاوزا عن من قد فطن وقد تجنى) عن (موضع بعد) (موضع على) كما على موضع عن قد جعله كما رأيت وجعله معاني عن عشرة  
أيضا انقصر منها النظم على هذه (١٥٠) الثلاثة \* الاول المجاوزة وهي الاصل فيما لم يذكر البصريون سواء نحو ساقرت عن البلد ورغبت

عن كذا الثاني البعدية  
وهو المشار اليه بقوله  
وقد تجنى موضع بعد نحو  
عما قليل اي صبح ناديين  
لتر كين طبعا عن طبق  
أي حالا بعد حال \* الثالث  
الاستعلاء كعلى نحو  
فانما يخل عن نفسه  
وقوله لاه ابن عم لا  
أفضلت في حسب \* عنى  
ولا أنت ديانى فخر ونى  
\* الرابع التعليل نحو  
وما نحن بتاركى الهتما  
عن قسوك وما كان  
استغفار ابراهيم لآبيه  
الا عن موعدة وعدها  
\* الخامس الظرفية  
كقوله وآس سرارة الحى  
حيث لقيتهم  
ولانك عن حل الرابعة  
وانما \* السادس موافقة  
من نحو وهو الذى يقبل  
التوبة عن عباده اولئك  
الذين يتقبل عنهم احسن  
ما عملوا \* السابع  
موافقة الباء نحو وما  
ينطق عن الهوى  
والظاهر انها على حقيقة  
وأن المعنى وما يصدر قوله  
عن الهوى \* الثامن  
للاستعانة قاله النظم  
ومثل له بنحو ريميت عن  
القوس لانهم يقولون  
رسمت بالقوس وفيه رد  
على الجري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية \* التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى  
نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومى عن أسنك \* العاشر الزيادة نحو بعض من أخرى مخدوفة كقوله أجزع ان نفس أتاها جامها \* فهلا  
الابى عن بين جنهيل تدفع (شبه بكاف وهما التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجىء الكاف لعمان  
وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كفى القاسوس هذا ما ظهر لى في وجه الفطر ولا يخفى حسنه على غيره مما  
قيل هنا (قوله والاضراب) أى عاتوه الجمله قبلها وهو من عطف اللازم وهو واضراب ابطالى فان قوله على أن  
قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوجه قوله فلم يشف ما بناه من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على  
أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما يوجه الجمله قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى أنى بهذا المعنى  
يحتمل أن تكون غير متعلقة بشئ لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارة ويحتمل  
أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن الخ لان ما قبلها وقع لاعلى وجه التحقيق  
(قوله وقد تجنى عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ نظرا فلا أعلم أحد قال انها اسم الا اذا دخل  
عليها حرف الجر مع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجمله اسمية وهو جائر وان كان قليلا (قوله كما  
رأيت) أى في قوله اذا رضيت على بنو قشير (قوله المجاوزة) هى بعد شئ مذكور أو غير مذكور عابدها بسبب  
الحدث قبلها فالاول نحو رسمت السهم عن القوس أى جاز السهم القوس بسبب الرمي والثانى نحو رضى الله  
عنك أى جاوزت المأخذه بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقة كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو  
أخذت العلم عن عمر وكأله لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ هذا المختص ما أفاده سم ومن المجازية  
سألت زيدا عن كذا كانه لما عرف المسئول بالمسؤول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال وأنت خير بان هذا  
انما يظهر اذا أفاد المسئول السؤال عنه لاذ لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور وعن الشئ  
لا جعل البعد للشئ عن المجرور فلا يلزم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فأعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون  
سواء) وتكفوا لهما في الحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبه  
في غير هاتين الحروف (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها  
وقيل غير ذلك قال في شرح الباب والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبعا متجاوزا في الشدة عن طبق  
آخر دونه (قوله لاه ابن عم) أى لله درابن عمي فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففقه شد وذن  
وجهين وحذف المضاف وأتاب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أى زدت ديانى أى  
مالكى فخر ونى أى تسوسنى وتفهرنى وهو يسكون الواو اما تخففه فامن فتحة النصب مثل ما تاتينا فتحدثنا  
بالنصب واما رفعه اعطاه على الجمله الاسمية المنفية قبله لان المعنى ما أنت ديانى فما أنت فخر ونى (قوله نحو وما  
نحن الخ) ويحتمل أن المعنى ترك صادر عن قولك الاصدار عن موعدة (قوله وآس سرارة الحى) من آسأه بعد  
الهمزة أى واسأه أى أعطأشرفهم والرابعة بال كسر نجوم الحاملة أى أقساط ما يتحمله الانسان من ديه أو غيرها  
فمن بمعنى فى دليل ولا تنفى ذ كرى قال فى المعنى والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه  
دخل فيه وفتر اه أى والمراد فى البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل أن  
المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحو رسمت عن القوس) أى ان أريد جعل القوس آلة للرعى ومسته انما فيها  
(قوله فى انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء التعدية ويكون رعى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا  
يظهر (قوله أشجزع ان نفس) يصح فى أن فسخ الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلية  
على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكت نفس والجاء الموت وقوله فه لا الخ  
الاصل فهلا تدفع عن ابى بين جنهيل فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام  
المعنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعريض وفى تفسير الثعلبى أنهم اختلفوا فى قوله تعالى بسأولئك عن الانفال  
ف قيل عن علمها وقيل عن صلته وعلى هذا أقرا ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال

عن كذا الثاني البعدية  
وهو المشار اليه بقوله  
وقد تجنى موضع بعد نحو  
عما قليل اي صبح ناديين  
لتر كين طبعا عن طبق  
أي حالا بعد حال \* الثالث  
الاستعلاء كعلى نحو  
فانما يخل عن نفسه  
وقوله لاه ابن عم لا  
أفضلت في حسب \* عنى  
ولا أنت ديانى فخر ونى  
\* الرابع التعليل نحو  
وما نحن بتاركى الهتما  
عن قسوك وما كان  
استغفار ابراهيم لآبيه  
الا عن موعدة وعدها  
\* الخامس الظرفية  
كقوله وآس سرارة الحى  
حيث لقيتهم  
ولانك عن حل الرابعة  
وانما \* السادس موافقة  
من نحو وهو الذى يقبل  
التوبة عن عباده اولئك  
الذين يتقبل عنهم احسن  
ما عملوا \* السابع  
موافقة الباء نحو وما  
ينطق عن الهوى  
والظاهر انها على حقيقة  
وأن المعنى وما يصدر قوله  
عن الهوى \* الثامن  
للاستعانة قاله النظم  
ومثل له بنحو ريميت عن  
القوس لانهم يقولون  
رسمت بالقوس وفيه رد  
على الجري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية \* التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى  
نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومى عن أسنك \* العاشر الزيادة نحو بعض من أخرى مخدوفة كقوله أجزع ان نفس أتاها جامها \* فهلا  
الابى عن بين جنهيل تدفع (شبه بكاف وهما التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجىء الكاف لعمان

استخبار  
نفس عن نفس شيئا وفى الحديث صومى عن أسنك \* العاشر الزيادة نحو بعض من أخرى مخدوفة كقوله أجزع ان نفس أتاها جامها \* فهلا  
الابى عن بين جنهيل تدفع (شبه بكاف وهما التعليل قد يعنى وزائد التوكيد ورد) أى تجىء الكاف لعمان

وجلتها أربعة اقتصر  
منها في النظم على ثلاثة  
\* الاول التشبيه وهو  
الاصل فيها فحس وزيد  
كالاسد \* الثاني التعليل  
نحو واذا كروه كما هذا كم  
أي لهديتكم وعبارته  
هنا وفي التسهيل تقتضي  
أن ذلك قابل لكنه  
قال في شرح الكافية  
ودلائها على التعليل  
كثيرة \* الثالث التوكيد  
وهي الزائدة نحو ليس  
كذلك شيء أي ليس شيء  
مثله وقوله

لواحق الاقرب فيها  
كالملق \* أي فيه الملق  
أي الطول \* الرابع  
الاستعلاء قبل لمعظم  
كيف أصبحت قال كخير  
أي على خير وهو قليل  
أشار إلى ذلك في التسهيل  
بقوله وقد توفى على  
(واستعمل) الكاف  
(اسما) بمعنى مثل كما  
في قوله يضحكن عن  
كالبرد المنهم أي عن  
مثل البرد وقوله بكاللقوة  
الشعواء جلت فلم أكن  
لاواع الا بالكمي المقنع  
وهو مخصوص عند  
سبيه وبه والحقه قين  
بالضرورة وأجازه كثيرون  
منهم الفارسي والناظم  
في الاختيار (وكذا هن  
وعلى) استعمال اسمين  
الاول بمعنى جانب والثاني  
بمعنى فوق (من أجل ذا  
عليهما من دخلا) في قوله

استخبراً أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعربض (قوله أربعة) زاد في المعنى خامساً وهو المبادرة قال  
وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما يدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب  
جداً اهـ ويمكن تخريجها على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية بوقتية أي سلم وقت دخوله وصل وقت دخوله  
الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافر ونأي أعجب  
لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضي أن ذلك قليل) أي بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال  
التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافي كثرة في نفسه (قوله ليس كذلك شيء) أي بناء على رأي عزاه في المعنى إلى  
الاكثرين قالوا اذ لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العبدان النفي يعود إلى  
الحكم لا إلى المتعلقات فقوله ليس كائن زيدا حديد ظاهر على أن زيدا بناوياً كان يحتمل أن يكون نفي المثل  
له بناء على عدمه وقد يجاب عن اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر وتقيضه وهو نفي مثله قطعي اهـ  
ومنع كثرة زائدات في الآية فمعنى هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون  
منهم قالوا الآية من باب الكناية للغة في التنزيه فهي باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك  
وهو نفي مثله وانما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لمكان هو مثله فلا يصح نفي مثله ولأن مثل الشيء من يكون  
على أوصافه فإذا نفوه عن مماثلة فقد نفوه عنه ونظيره مثلاً لا يجل فانهم نفوا اليجل عن مثله والمراد نفيه عنه  
فليس المراد بالذات من الآية حقيقة ما من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضراسمحالة  
المعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استحالة لازمه لأن المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله  
لواحق الاقرب) قاله رؤبة يصف خيلاً أي ضواير الاقرب جمع قرب بضمين وبضم فسكون الخاصرة أو من  
الشاكاة إلى مراق البطن كما في القاموس والضمير في فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة والملقى الطول الفاحش  
مع رقة (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال  
الذي أنت عليه وقيل أن المعنى كن كالشخص الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مما مثلاً انفسل فيما مضى (قوله  
واستعمل اسماً) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما وزعمها ابن منضاء اسماً دائماً كما في الهمع (قوله عن كالبرد) أي  
عن مثل البرد أي عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب منه شيء  
فصغر ويبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد  
فلا شاهد فيه حيث نذروضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرده في مثل هذا الموضع (قوله بكاللقوة)  
أي بقرس كاللقوة بفتح اللام ركسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب والشعواء بمجتمعتين المعوجة  
المنقار وجلت من الخولان والكمي الشجاع المتكبي بسلاحه أي المتغطي به والمقنع المغطي رأسه بالميضة قاله  
زكريا (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضاً بالاضافة  
معنى (قوله استعمال اسمين) وهما حيث نذروبيان لمشابهة الحرف في اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره  
ونقل أبو حيان عن بعض أشباخه أنهم امرأتان كذا في الهمع والقول بأعراب عن الاسمية مع التزام سكونها  
لا يظهر له وجه وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين أن على اسم دائماً مهرب واستعملت على فعلاً  
ماضياً تقول علا بعلموا على وعلى علا كمقي يمقي بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم  
على الحرفية لأنها ترسم بالالف لأن أصلها علم بخلاف الحرفية فترسم بالياء وتستتضي هذا أن على الاسمية ترسم  
بالياء وهو ما يظهر إذا كانت من على يعلى أما إذا كانت من على بعلمو فكتابتها بالالف لأنها حيث نذروا وبه لكن يكفي  
في نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظاً ورسماً على أحد الوجهين بخلاف الفعلية  
فإنها لا توافق الحرفية رسمياً في وجه أصلاً فاعرفه ولم يتعرض المصنف لآي مع أنها جاءت اسمياً بمعنى المنتهى  
ولعل ذلك لقائه وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا علمها من دخلا) استشهد على استعمال الهم اسمين  
لا تقييد ولذا خص من لأنها المسعود دخولها عليها كثيراً وسمي حرم على نادراً فلم أن اسميتها لا تتقدم بدخول  
من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد

احتمالا لامعية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميهما (قوله دريشة) همزة بعد تحمية ساكنة مع قولنا  
لارى وهي الحقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المعنى للسيوطي جواز  
بدل الهمزة (قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها  
همزة مده صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن  
قدض عطف على قوله من عليه والقبض بفتح القاف وسكون التحيمة بعدها ضاد معجمة قال الدماميني القشر  
الأعلى من البيض وزبارة بزايين معجمتين مكسورة وأولاهو تفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة تجهل بفتح الميم  
على قاعدة اسم المكان من يفعل أي محل الجهل السائر وتوهانه قال في التصريح نقل عن ابن السيد وهو مجرور  
بإضافة زبارة إليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزبارة عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذومند) وكسر  
ميمهما لغة جمع (قوله اسمين وخوفين) قال الشاطبي قد يحتمل أن الاسمية والحرفية كما في ما رأيت منذ أن الله  
خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فالاسمية مستعينة (قوله كما إذا أودى الفعل) جعل الشارح قول المنصف الفعل  
مثالا لا قيد او المراد الفعل الماضي فلا يجوز مذني يقوم لان عاملها لا يكون الاماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم  
يجهزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان فأويل المضارع بالصدر لانه مضاف اليه واهتمت به في الماضي نقله  
يس عن ابن هشام وينبغي جواز ذلك عند من يجوز اجتماع مجززين في الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أي ما اذا  
رفعا اسمها مفردا (قوله وهما خيمتا مبتدآن) أي حين اذ رفعا ما بعدهما وسأخ الابتداء به الا انها معرفتان لفظا  
ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناها أمدانقطاع الرؤية وأول أمدانقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيهما  
أنه لا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بانهما أجروهما رافعين مجزراهما وخافضين في أنهما لا يدخلان  
الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني (قوله والتقدير أمد الخ) فيه انف وتشر مرتب ومثل  
المعدود كما في المعنى الحاضر فهو مذ يومان بناء على نحو يز بعض العرب رفعا وهما الحاضر كما هو المفهوم من قول  
الشارح الآتي أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أي أول أمدانقطاع فوافق قول  
المنفي وإن كان أي الزمان ماضيا فعنهما أول المدة فاقصارا المعص على الاعتراض بان ظاهر كلام الشارح  
بخلاف ما في المعنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أي لأن المبتدأ هو الرفع للجر من غير عكس على المختار (قوله  
وقيل بالعكس) قال في التصريح وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين  
وبين مضافين فعني ما لقيته مذ يومان يعني وبين لقائه يومان اهـ قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى  
واللفظ بأيهما ؟ أما الاول فلأنك تجبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب وأما الثاني  
فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الطرف الواقع خبرا طرفا للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان طرفا  
لكان زائدا عليه وهو ما في المراد اذ المراد أنه هو اهـ وأنا أقول في كل من توجهه لا الاول وتوجهه للثاني نظير  
أما النظر في توجهه لا الاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يقد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل  
اللغة لان كينونة اليومين بينهما وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضا لكان يفيد باعتبار العرف اذ لا يقال  
مثلا بيني وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر في توجهه للثاني فيمنع قوله يومان نكرة  
لا مسوغ لها بل المسوغ وجوده وهو تقديم الطرف المختص وتعليقه عدم كونه تقديمه مسوغا بان الطرف  
المجهول خبر ليس طرفا للمبتدأ اذ لو كان طرفا لخبر مردود له بطلان الملازمة اذ لا يجب كون طرف الشيء زائدا عليه  
بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة  
الصبح وليت شعري كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهـ مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني  
المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على كلاهما بيني وبين لقائه يومان أي تأني بيني وبين لقائه  
يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق  
أن جعلهم مذومند خبرين على التسامح الشائع في اعراب نحو زيد في الدار بقولهـ مـ زيد مبتدأ وفي الدار  
خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذومند على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحيدة فلا بد ما قيل اذا كان معنى

ولقد أراي لأرمح زينة  
من عن غيبى قارة وأما  
وكقوله غدت من عليه  
بعد ما تم طمؤها فصل  
وعن قبض بزبارة مجهول  
(ومذومند) يستعملان  
أيضا اسمين وخوفين فهما  
(اسمان خبير رفعا)  
اسما مفردا (أو أوليا) جملة  
كما إذا أوليا (الفعل)  
من فاعله وهو والغالب  
ولهذا اقتصر على ذكره  
أو المبتدأ مع خبره فالاول  
نحو ما رأيت مذ يومان أو  
مذومند بالجملة وهما  
حينئذ مبتدآن وما  
بعدهما خبر والتقدير  
أمدانقطاع الرؤية يومان  
وأول انقطاع الرؤية  
يوم الجمعة وقد أشعر بذلك  
قوله حيث رفعا وقيل  
بالعكس

(قوله وتوهانه) كذا  
بالأصل وصوابه وتيهانه  
بالداء اهـ  
(قوله كالمثال الخ) يمكن  
منه تأويل

والمعنى بينى وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى منذ كان أو منذ معنى يومان والله ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم فى اسمه هيل والثانى (كثرت مددعا) وقوله \* ما زال مددعت يداه أزاره \* وقوله \* وما زالت أبغى الخبر مذ أنابغ \* والمشهور أنهم ما حثت طرفان مضافان إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (وان يحرا) فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (فى معنى فمكن \* هما) فى المعنى نحو ما رأيت (١٥٣) مذيوم الجمعة ومذيوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وفى الحضور معنى فى استثنين) بهما نحو ما رأيت مذيومنا أو مذيومنا أى فى يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان الجورور بهما نكرة كناية عن من وإلى مما كفى المعدود نحو ما رأيت مذيومنا أو مذيومنا وكونهما إذا حرا فى جرحه ما ذهب إليه الأكثر وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما (تنبيهات) الأول أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح حرمته للماضى على رفعه كقوله وربع عفت آثاره منذ أزمان \* وعلى ترجيح رفعه للماضى على جرحه فى القليل فى أقوله لمن الديار بقنة الحجر \* أقوين مذحج ومذهر الثانى أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذعندم لاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع لليم لا رجوع إلى الأصل (قوله ولان بعضهم بقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله فى الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف بربى ما نفسه المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامة وذلك عسى وليس ونحوها فانهما تشبه الحرف فى الجود اه (قوله ويرده تخفيفهم أن الخ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذا كما سجد كره الشارح فى أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المسالىق) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله فى من الحروف رب) أى بى من معانى الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقلل التكميد دائما وقيل التقميل دائما وعزى إلى الأكثرين وقيل التكميد كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كس وبالله التسمية أو النداء أو المنادى محذوف وفى الدنيا نظرف

مذوم منذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقة بالمتبئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمامنى واعترض على جعل مذوم منذ خبرا بان المعنى عليه كما قاله بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشئ ظرفا لنفسه والجواب أن هذا ارد على قولك بينى وبين لسانه يومان وهو جازم فاما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم اطراحه لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الاحد ما رأيت مذيوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف للماطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاوان فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا يائنا كما فى الدمامنى (قوله منذ كان) أى وقت واحد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا ذا قدرنا كان أو معنى كاز مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود المومنين ومضيهما فصدق بالرؤية فيها قبل تمامهما أو المقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى أن التكلم والتقدير وقت وجود أول يومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل (قوله والثانى) أى ما ذأ ولما الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يرفع) أى ناهز الخلم أو عشرين سنة على اختلاف يقال أرفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعى لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وإس معطوف على قل الذى قبله شمنى (قوله يكون هو الخبر) أى لنوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فمكن) أى الابتدائية (قوله معنى فى استثنين) أى اطلب بيان معنى فى وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أى معدودة أو لا يجوز مذيوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الآتى ومذهر لانه متعدد فى المعنى وهذا يعلم أن المكاف فى قول الشارح كفى المعدود استقصائية وفى نسخ فان كان الجورور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من وإلى معان نحو مذيومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيت مذيومنا أو مذيومين) فالعنى ما رأيت من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أى وينزل اندرست علامته وقوله منذ أزمان قال سم لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد الفون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر عمود أو قوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد وجد الحجج بالأسر السنين (قوله رجوعهم إلى ضم الدال) أى على الاشهر رجاء كسر هاء عندم لاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع لليم لا رجوع إلى الأصل (قوله ولان بعضهم بقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله فى الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف بربى ما نفسه المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامة وذلك عسى وليس ونحوها فانهما تشبه الحرف فى الجود اه (قوله ويرده تخفيفهم أن الخ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذا كما سجد كره الشارح فى أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المسالىق) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله فى من الحروف رب) أى بى من معانى الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقلل التكميد دائما وقيل التقميل دائما وعزى إلى الأكثرين وقيل التكميد كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كس وبالله التسمية أو النداء أو المنادى محذوف وفى الدنيا نظرف

( ٢٠ - صبان - نائى ) وقال ابن ملىكون هما أصلا لانه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولاكن ورب وقال المسالىق اذا كانت مذامنا أصلا منذ أو حرفا هى أصل \* الثالث بى من الحروف رب وهى للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم انقيامة وقول بعض العرب عند انقيامة رمضان (قوله أورد الخ) يحتمل أنه مخدوص بما إذا كان يقال فى أول ليلة السبت (قوله إلا أن الخ) قد يقال أراد وجد كل جزء ومضى كل جزء من أجزاء اليومين

لغومة تعلق بكاسية وعارية خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدأ وفي الدنيا  
 صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر خبر خبر كاسية بوجهيه أما الأول فلأن جعل في الدنيا ظرفا  
 مستقرا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسابها في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلأن المتخصصين من  
 الحديث الأخبار عن الكاسية في الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الأخبار عن الكاسية بأنما في الدنيا كما لا يخفى  
 على أحد وجوز البعض في عارية الخبر صفة كاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال  
 المتظرفة من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر  
 العري فكيف تكون عارية حالاً متظرفة إلا أن يجعل المعنى مقدراً عريها بزنة المفعول لا مقدرة عريها بزنة  
 الفاعل وإنما كانت رب في الحديث لا كثيراً منه مسوق للتخفيف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب  
 (قوله يارب صائمه الخ) استدل به الكسائي على أعمال اسم الفاعل ماضياً بالذلول يمكن عاملاً النصب في ضمير  
 رمضان لكانت اضافته اليه محضة لأنها اضافة وصف إلى غير معموله فتعتمد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد  
 يجاب بأنه حكايه حال ماضية بلفظ حكايته قبل مضياً فاسم الفاعل غير ماض تنزيلاً وقوله إن يصومه وإن  
 يصومه عبران الاسم متبالية لأن المراد أن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أول ما يعش إلى صيام مثله  
 وقيامه (قوله ألاب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة  
 والسلام وضمير لم يلد له إلى ذى ولد وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فكنت اللام تشبيهاً بقاء كمت فالتقى  
 سا كان فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك  
 بالكسر على الأصل في التخصيص من التثنية الساكنين (قوله فلم يبق الخ) نقل في الجمع أن ما تكلف بقوله الهاء  
 ومن ويدخلان حيث شئت على الفعل (قوله نحو خطاياهم الخ) نخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها  
 في القراءة الثانية خطياً تم ولو مثل بها المكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما لا اسمية بمعنى  
 شئ فيكون ما بعده بدلاً لأن المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين  
 الثلاثة قبلها ما بان اختص اسمها بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما لهما جريان بعض  
 الاسماء فانه عطفها بما ذكر كف عن العمل بخلافها سم (قوله فكف) أنكرا أبو حيان كف الكاف بما وأول  
 ما يوهم ذلك يجعل ما مصدرية منسكة تبع الجملة بعد ما مصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية مع (قوله ربما  
 الجامل المؤمل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤمل بالموحدة المعدل للقيمة والعناجيج بعين مهملة وجمين  
 الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد القرس والآنثى مهرة وفهم خبر الجامل وحذف خبر  
 عناجيج أعلمه من خبر الجامل (قوله كما الحطاط) جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتحتين  
 وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأنه نابت بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ  
 البطن من أكاه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا القرب بذلك من القاموس والعين وبهذا يعلم ما في كلام البعض  
 من الخطأ (قوله بين بصرى) أي بين جهاتها فحصل التعدد الذي تقتضيه بين وهي من أرض الشام وقوله  
 وطعنة نجلاء أي واسعة عطف على ضربة (قوله ونصر مولانا) لعل المراد به مولانا المولاة وقوله مجرور عليه  
 وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أي مذنب عليه ومذنب ويروي مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب  
 المكفوفة بما) مثلاً غير المكفوفة فإن الغالب في العالم بعدها كونه فعلاً ماضياً كافي المعنى وقال في الجمع  
 والاصح أن رب تتعلق بالعامر الذي يكون خبر الجحور رها أو عامراً في موضعه أو مفسر له ويجب كونه أي  
 العامل الذي تتعلق به رب ماضياً معني فله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور عند  
 الأكثرين وقيل يأتي حالاً أيضاً قاله ابن السراج قيل ويأتي مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك أه مع حذف وترجيحه  
 تعلق رب سيحري الشارح على خلافه وقوله أو مفسر له فيه نظراً إذا الظاهر أن تعلقه في صورة الاشتغال بالعامل  
 المحذوف لا بالمدكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أي حقيقة لا تنزيلاً لأن دخولها على الماضي تنزيلاً من  
 جهة المتماثل للغالب كما يصنع الشارح (قوله ربما أو فئت في علم) أي نزلت على جبل (قوله نزل منزله الخ)

يارب صائمه إن يصومه  
 وقائه إن يصومه والثاني  
 كقوله \* الأرب مولود  
 وليس له أب \* وذى ولد  
 لم يلد أبوان أه (وبعد  
 من وعن وباء زيدما \*  
 فلم يبق عن عمل قد علم)  
 لعدم ازالتها الاختصاص  
 نحو مما خطاياهم  
 أغرقوا عما قليل فيما  
 رحمة من الله (وزيد بعد  
 رب والكاف فكف)  
 عن الجرجال وحيث  
 يدخلان على الجمل كقوله  
 زعم الجامل المؤمل فيهم  
 وعناجيج بينهن المهار  
 كقوله

كما الحطاط شر بني تميم  
 (وقد تليهم ما وجر لم يكف)  
 كقوله

وبما ضربته تسف صقيل  
 بين بصرى وطعنة نجلاء  
 وكقوله

ونصر مولانا ونعلم أنه  
 كما الناس مجرور عليه  
 وجارم (تنبيه) الغالب  
 على رب المكفوفة  
 بما أن تدخل على فعل  
 ماض كقوله

\* ربما أو فئت في علم \*  
 وقد تدخل على مضارع  
 نزل منزله لتحقيق وقوعه  
 نحو ربما الذين كفروا  
 ونرد دخولها على الجملة  
 الاسمية كقوله

ربما الجامل المؤمل فيهم



حتى قال الفارسي يجب أن تقدم ما اسمها مجروراً بمعنى شيء والجميل خبر الضمير المحذوف والجملة صفة ما أي رب شيء هو الجمال المؤمل (وحذفت  
 رب) لفظاً (جرت) منوية (بعديل \* والفا) لكن على قلة كقوله \* بل بالدمل الفعاج قته \* لا يشتري كنانه وجهه وقوله بل بالذي صعد  
 وأضباب وقوله فذلك جبل قد طرقت وموضع \* وقوله فخور قد طوت بهن عين \* (وبعد الواو شاذاع العمل) بكثرة كقوله \* وليل كوج  
 البحر أرخى سدوله (تبيينان) الأول قد يجربها محذوفة بدون هذه الحرف كقوله رسم دار (١٥٥) وقفت في ظلاله \* كدت أفضى

الحياة من جلاله وهو نادر  
 وقال في التسميع يل تجر  
 رب محذوفة بعد الفاء  
 كثير أو بعد الواو أكثر  
 وبعد بل قلب لا ومع  
 التجر أدقل ومراة  
 بالكثر مع الفاء الكثرة  
 النسبية أي كثير بالنسبة  
 إلى بل \* الثاني قال في  
 التسميع يل وليس الجر  
 بالفاء ويل باتفاق وحكي  
 ابن عصفور أيضاً الاتفاق  
 لكن في الارتشاف وزعم  
 بعض النحويين أن  
 الجر هو بالفاء بل  
 لنسبته ما سبب رب وأما  
 الواو فذهب الكوفيون  
 والبردالي أن الجر بها  
 والصحيح أن الجر جرب  
 المضمره وهو مذهب  
 البصريين (وقد يجرب  
 يسوي رب) من المجرور  
 (لدى حذف) وهذا  
 بعضه يرى غير مطرد  
 يقتصر فيه على السماع  
 وذلك كقول رؤبه وقد  
 قيل له كيف أصبحت  
 قال خير ما قال الله التقدير  
 على خبر وقوله \* أشارت  
 كليب بالاكف الاصابع  
 وقوله \* حتى تبلخ

حاصل ما أشار إليه الشارح أن يود من متعل حقه لأنه في يوم القيامة لا يمكن لما كان مع الله تعالى نزل  
 منزلة الماضي بجماع التحقيق في كل واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعمقها فزعم البعض أنه لم يمتد  
 بقيد التنزيل في التوضيح باطل وقوله عن التوضيح عبارة ليست عبارة تقول فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله  
 (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله ونذر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو  
 الجمال المؤمل كما نفهمه وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف لم يجعل الجملة على حالها صفة لما يحصل الربط بين  
 الصفة والموصوف تصرح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفعولة من رب بخلاف ما الكافة فانها  
 تكتب مفعولة (قوله بعديل والفا) قبل وبعد ثم مع (قوله مل الفعاج) بكسر الفاء جمع فجع وهو الطريق  
 الواسع والقم يفحتمين والتم بفتح فسكون والقيام كسحاب الغبار وقوله لا يشتري كنانه وجهه أي جهره  
 يحذف بابه النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهره بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط  
 من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد من شرح شواهد المعنى للسيوطي (قوله ذي صعد)  
 بضمين جمع صعود بفتح الصاد العقيمة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رباني هذا  
 البيت يجب أسكانها كما لا يخفى على من له الملم بفن العروض (قوله فذلك حملي) خص الحبل والمرضع بالذكر  
 لانها أزهذا النساء في الرجال وقوله قد طرقت أي أتيتها لئلا (قوله فخور) جمع حوراء وهي شديدة سواد  
 العين مع شدة بياضها وعن جمع عينا وهي الواسعة العين (قوله وليل كوج البحر) أي في كنانته وظلمته  
 والسدول المستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها الاصنام  
 بالارض كالرماد والاطلال ما شخص من آثارها كالوتد والنافي وقوله من جملته بفتح الجيم واللام الأولى أي من  
 أجله أو من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحثير وأما جمل بالفاء على السكون فحرف بمعنى نعم  
 من المعنى وشرح شواهد للسيوطي (قوله وهو نادر) أي جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثير بالنسبة إلى بل)  
 أي وان كان قليلا بالنسبة إلى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن في الارتشاف الخ)  
 يجب بان المصنف وابن عصفور لم يعتمدا بالمخالف لشذوذه فكمالات الاتفاق (قوله والصحيح أن الجر رب المضمره)  
 لانه لم يبعد الجر بيل والفاء أصلا ولا بالواو إلا في القسم (قوله وهذا) أي الجر يسوي رب لدى الحذف (قوله  
 كتول رؤبه) بضم الراء وسكون الهمة ابن العجاج بن رؤبه كان من فحشاء العرب (قوله التقدير على خبر) أي  
 أو يخبر كما في التصريح (قوله حتى تبلخ) أي تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أي البعض الذي يرى  
 مطرد أن الجر يسوي رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أي من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك لئلا يكون  
 من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قبل هو الجار كما مر ذلك (قوله في جواب ما) أي سؤال تضمن مثل  
 المحذوف أي اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر  
 بالمعطف على خلقكم حتى يقال الجرب في المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من المعطف على معمولي عاملين مختلفين  
 وهو مجموع على الاصح الممولان خلق وآب والعاملان في والابتداء فلي ما ذكره الشارح يكون المعطف من  
 عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال في القاموس الخطوة بالضم والكسر والخطة كعدة المكائنة والمخط من الرزق  
 والجمع خطا وخطاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي واحتظى وهي حظية كفتية ادولم أجد

فارتقى الاعلام \* أي إلى كليب وإلى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا الأول لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو  
 الله فاعلم \* الثاني بمدكم الاستفهامية اذا دخل عليهم احرف جر نحوكم درهم اشترى أي من درهم خلا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما  
 يأتي في بابها \* الثالث في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب من مررت \* الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف  
 متصل نحو وفي خلقكم وما يثبت من دابة آيات القوم يؤفنون والخلاف الليل والنهار أي في اختلاف الليل وقوله أخلق بذي السبر أن يحظى  
 بجنته \* ومد من القرع الأبواب أن يلجا

أى وعدم من \* الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كونه مالحب جلد أن يهجر \* ولا حبيب رافة فيجبر \* السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كونه متى عذمت بنا ولوثة منا \* كفى تم ولم تحشوا وهو اناولا وهما \* السابع فى المقرون بالهمزة بعدما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو استغها ما لمن قال مررت بزبد \* الثامن فى المقرون بهلا بعده نحو هلايد بنار لمن قال جئت بدرهم \* التاسع فى المقرون بان بعده نحو أمر رباهم (١٥٦) أفضل ان زيد وان عمرو وحل سيمويه ضمما هذه الباء بعد ان أسهل من ضم امر رب بعد

فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فاعلم على تضمن معنى ظفرا أو تعم مشلا وقوله وعدم أى مديم والولوج الدخول (قوله نى وعدم من) ولولم يقدر الباء لزم العطف على محمولى عاملين مختلفين المعمولان ذوى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتغال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء لأن يقال العامل فى البدل بآء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذوف موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله مالحب جلد أن يهجر) أى قوة لله يجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبر بالانصب على ضمائر أن (قوله ولوثة) أى ولو بثة أى ولو عذمت بثة وعدم صحة كون الجر هنا بآء عطف على نالان لولا تدخل الأعلى الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كتبوا ثم اتفقى بدابة ولوجارا كما فى ادفع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآية (قوله أسهل من ضم امر رب الخ) أى فيكون عمله المحذوف بعد أن أكثر ما ذكره وجهه كما فى زكريا أن مختصة بالأفعال وهى قوة الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادي وقوله الاصلح أى فى نفس الامر فطال أى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والامر عليه اظاهر (قوله الاصلح فطال) الشاهد فى فطال وأما جو صالح فى الموضوع التاسع لانه لم يقد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الأمر برر بصالح فقد مررت بطال) قال فى التصریح هذا تقدير بر من مالك وقدره سيمويه الأ كن مررت بصالح فطال قيل وتقدر سيمويه هو الصواب لانك اذا قلت الأمر رقتضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الأمر مبعاه الأمر رقتضى استتم فلا بد من تقدير الكون أى الأ كن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فان قدر مررت بطال اه لمخصا ويمكن حل تقدير بر من مالك على هذا بان يجعل معنى الأمر رالا كن مررت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر اما على ما ذهب اليه سيمويه فوضعها نصب برفع الخافض (قوله الاصلح لدخول الجار) أى بان يكون اسمها ينقض نفية (قوله ولم يحزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هو هذا جر نصب فأنشبه جهور البصريين واليكوفيين فى نعمت وتوكية لمداد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية فى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف اليمان قياسا وسما فى بسطه فى أول النعمت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى المصباح والابن البغد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زرت لبلى الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العامة عملها بل الحرفية ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جر باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجر على التوهم اعم من ان يكون بعد ليس وما أولا فتنه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لان الحرف موضع لا يصل معنى الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شئ يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق اغما يعمل فى الجر وروانه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق الجر وروانه بعمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسمة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معنى الافعال

الواو فعلم بذلك اطراذه \* العاشر فى المقرون بقاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح الا صالح فطال أى الأمر برر بصالح فقد مررت بطال والذى حكاه سيمويه الاصلح فطال والا صالفا فطال وقدره الا يكن صالحا فطال والوا يكن صالحا يكن طالحا \* الحادى عشر لام التعليل اذ اجرت كى وصلتها وهذا تسمع الخوين يجيزون فى نحو حدثت كى تذكرنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمره بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها \* الثانى عشر مع أن وأن نحو عجت أنت قائم وأرقت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب نعدى الفعل وزوم \* الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما لصالح لدخول الجار أجاز سيمويه فى قوله بدالى انى لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيا اذا كان جانيا خفض

فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يحزه جماعة من النحاة ومنه قوله أحقما عبد الله أن لست صاعدا \* ولاها بطا الى الاعلى رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة من الناس الا قيل أنت مريب وقوله مشائيم ليسوا مشائيم كثيرة \* ولا ناعب الابيين غرابها وقوله وما زرت لبلى أن تكون حبيبة \* الى ولادين بها أناطا به (تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر وحجور ورو فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطراب نظرف أو مجرور كقوله \* ان عمر الاخيرة فى اليوم عمرو \* وقوله \* وليس الى منها النزول سبيل \* ونذكر الفصل بينهما فى النشر بالقسم نحو اشترىته بوانه درهم (خاتمة) يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل

أوما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشبهه إلى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله في السموات وفي الأرض أي وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي انتفي ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم في الخبر والصلة ويستغنى من ذلك خمسة أحرف الأول الزائد كالماء ومن في نحو كفي بالله (١٥٧) شبه بادل من خالق غير الله الثاني

لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدل لارتفاع ما بعدها على الخبرية \* الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاء على قول سميويه ان لولا جارة فاما أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء \* الرابع رب في مجرور رب رجل صالح لقيت أولغيت لان مجرورها مفعول في الاول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد زيد اضربه وقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان ربها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التأكيد أو التقليل للتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن ظاهر وقال الجمهور هي في حروف جرهم فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولا يستيفاه مفعوله في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوفا فقد بره حصل أو نحو

الى الاسماء فلم أن المحل للجر ورفقط هذا اذا لم يقعوا عن العامل المحذوف والاحكم على محل مجموعها باعراب العامل رفعاً نحو زيد في الدار ونصباً ما نحو سرج زيد بنابه أو جر نحو مرتب رجل من الكرام أفاده الدماميني وغيره (قوله أو ما يشبهه) أي في الجمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يكره غير واحد كالبعض (قوله أو مؤول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشبهه) أي معنى الفعل وسياق التمثيل له بما في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هي المتعلق وهو مبني على جواز التعلق بالحرف المعاني ومنه ذهب الجمهور والمنع فعلى مذهبه المتعلق هو الفعل الذي يشير اليه الثاني كما في المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أي انتفي ذلك) أي الكون مجنوناً وهو تفسير لمعنى ما ليس مراده أن المتعلق الفعل الذي دل عليه الثاني والالفاظ في آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لأنه أعني به للتوكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه في الربط نعم استغنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدل لعل ارتفاع ما بعدها) أي بعد مجرورها ولولا قال ما بعده أي بعد الجور وان كان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أي مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالجور مجرور بحرف يتعلق بمفعول في المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الاسم كقوله بما كما مر (قوله لان ربها المصدر) أي مصدر جلتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع بعلمه كما أفاده الدماميني (قوله وانما دخلت الخ) دفع ما يوهيه كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضاً ولو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها فاعاد نصباً في الفصحى وقد جاء العطف بقول رب رجل وأخاه كرميت فيجب ان لا يحكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصحى زيد وأخاه مرتب دماميني (قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بان تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لقات معنى التقليل والتأكيد ونظيره أخذت من الدراهم فتعدى الفعل عن لافادة التعميض وان كان متعدداً بنفسه على أن من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصحه وشكره (قوله ولا يستيفاه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه معمولاً مثله كما في زيد ضربته

#### والاضافة

هي لغة الاستناد وعرفان نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانتهما الجر أيضاً قال يس وعينها ما لانها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال في شرح الجامع يكفي في اضافة الشيء الى غيره أدنى ملاسة نحو قوله تعالى عشيبة أو ضحاها لما كانت العشيبة والضحي طرفي النهار صرح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في ليلك وذوى مال وذوى مال (قوله نلى الاعراب) أي حروف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك في الاسم المنوع من الصرف والمنافع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أي زيد اضافة تته (قوله احذف) أي ان كان فيه ما ذكر والا فلا حذف كما في لدن زيد الان بقدر فيه التنوين وان كان سبباً والحس الوجه الا أن يدعى أن الاضافة قبل دخول ال قاله ذكرنا (قوله التي تليها علامه الاعراب) قال البعض تبعاً لما صرح هذا مبني على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامه الاعراب للحرف تبعيته له تبعية المعارض للعروض لا تبعية له في الوجود اللفظي فالتبعية ترتيبية لازمة فليس كلامه مبني على خلاف الاصح (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أي جواز اذ لا يرد على المصنف لان كلامه في

ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظه في وقت انما سم حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضت لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم (والاضافة) (نوناً الى الاعراب) وهي نون المثني والمجوع على حده وما لحق بهما (أو تنويناً) ظاهر أو مقدرا (مما تضيف احذف) كتبت بدا أبي لهب فيه ثنتا حفظ وكلمتي الصلاة وهذه عشر وزيد (كطور سمنه) ومفتاح الغيب أما النون التي تليها علامه الاعراب فانها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس (تنبيه) قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقوله

الذي وعدوا أي عدا  
 الأمر وقراءة بعضهم  
 لأعدوا له عدة أي عدة  
 وجعل القراء منهم  
 من بعد غلبهم سيغلبون  
 وأقام الصلاة بناء على  
 أنه لا يقال دون إضافة في  
 الإقامة قام ولا في الغلبة  
 غلب انتهى (والثاني) من  
 المتضامين وهو المتضاد  
 إليه (أجور) بالمتضاد  
 وفقالنسيمويه لا بالحرف  
 المنفرد خلافا للزجاج  
 (وانو) معنى (من أو)  
 معنى (في إذا لم يـ) (لـ)  
 ثم (الاذك) المعنى فأنو  
 مدني من فيما إذا كان  
 المتضاد بعضا من المتضاد  
 إليه مع صحة إطلاق  
 اسمه عليه ككتاب من  
 وخاتم فيه التقدير فوب  
 من خراجهم من فضة ألا  
 ترى أن الشوب بعض  
 الخزائن خاتم بعض الفضة  
 وأنه يقال هذا الشوب  
 خزيه هذا الخاتم فضة وانو  
 بمعنى في إذا كان المتضاد  
 إليه ظرفا للمتضاد نحو  
 سكر الليل أي في الليل  
 (واللام خذا) للماسوي  
 ذيل) أذهى الأصل نحو  
 ثوب زيد وحصير المسجد  
 ويوم الخميس ويزيد  
 (تبيين) الأول ذهب  
 بعضهم إلى أن الإضافة  
 ليست على تقدير حرف  
 حماد كروا لنته وذهب  
 بعضهم إلى أن الإضافة  
 بمعنى اللام

الحذف الواجب المشهور وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس واللام يجوز حذفها كما في مرة وخسة ثم  
 هو سماعي وقيل قياسي كذا في النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر  
 \* لا يزالون ضاربين القباب \* لما مر أول الكتاب (قوله وفقالنسيمويه) أي والجمه ورومن أدلتهم اتصال الضمير  
 بالمتضاد والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنفرد) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا  
 بالاضافة ولا بحرف مقدربا عنه المتضاد اه وهي تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف  
 المقدور ويمكن حل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله والنو معنى من) أي البيانية كما قلناه الاستطاطي عن  
 الجامي أي التي لبيان جنس المتضاد ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانهما مشوب ببعضين وهو صحيح وزاد لفظ  
 معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لأن لفظ الحرف مقدرا قد لا يصلح الكلام  
 لتقديره وأعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى من اتباع المتضاد إليه للمتضاد بدلا أو عطف بيان ونصبه على  
 الحال أو التمييز قال يس والاتباع أتلى الأوجه وفي اتى على معنى في نسب المتضاد إليه على الظرفية (قوله إذا لم  
 يصلح إذا ذلك) أي بحسب القصد بيان أن يرد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن اتى على معنى من أو في يصلح أن  
 تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله للماسوي  
 ذيل أي بان لم يرد مذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى في أن أريد معنى الظرفية  
 وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قلناه يس (قوله فيما إذا كان) منكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة  
 والجملة بعدها مضافة أو ضلوة والهاء تده حذف (قوله بعضا) المراد ببعض ما يعجز الجزئي والجزء الخارج بقوله مع  
 صحة الخزعط مما لا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ فاله سم (قوله مع صحة الخ) فان تعدد الشرطان كثوب  
 زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كزيد ليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة  
 على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تلمح حكمة تعدد الشارح الأمثلة في قوله نحو ثوب زيد والخ ومثل  
 مثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعجز لامي الملك والاختصاص ونقل في الجمع عن ابن كيسان  
 والسيراني أنهم مالم بشرط صحة الأخبار بل اكتفيا بكون المتضاد بعضا (قوله ظرفا للمتضاد) أي زمانيا أو مكانيا  
 حقيقة قيا أو مجازا نحو سكر الليل بأصاحبي السبعين الاختصاص قلناه شارح الجامع (قوله واللام خذا) أي اجعل  
 معنى اللام المحفوظ في ماسوي ذيل وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل  
 رجل فان معنى اللام المحفوظ فيه لانه بمعنى فراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقديره اللام في الجامي لا يلزم صحة  
 التصريح باللام بل تكفي افادة مبدلها بقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشعر الاراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا  
 يصح اظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الإضافة للامية ولا يحتاج فيه إلى التكاليف  
 البعيدة اه (قوله للماسوي ذيل) دخل في عمومها الإضافة للفظية وقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى  
 اللام لكن أو رد عليه نحو زيد حسن الوجه أذ ليس حسن مضادا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قلناه  
 الدماميني ومن ثم صدر السيموطي في جميع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكي الأول قيل وكونها ليست  
 على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في التطرأ بضائظها في نحو هو مال يارب لا يدل  
 للأول وان استدلل به قائله لان هذه اللام التقوية لا اللام التي الإضافة على معناها كما عرف (قوله أذهى  
 الأصل) قال في الجمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدر غير ها نحو زيد زيد يعني إذا لم تقم قرينة على تقدير  
 غير ها وعند ما منع تقديرها وتقدر غير ها نحو وعنده اه (قوله ليست على تقدير حرف) شبهته أنه لو كان  
 كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام يزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى المنكرة وأجيب بمنع لزوم  
 المساواة لان المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلا أنها محوطة فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد  
 لغلام يزيد في المعنى من كل وجه وقوظم غلام زيد بمعنى غلام زيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط  
 فرادهم بمجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا ينته) عطف تفسير  
 (قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام) علل ذلك بان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه اعتبارا بمعنى اللام

على كل حال وذهب سيبويه  
والجمهور إلى أن الاضافة  
لا تعد وأن تكون بمعنى  
اللام أو من وموهب  
الاضافة بمعنى في محمول  
على أنها فيه بمعنى اللام  
توسعا \* الثاني اختلاف  
في اضافة الاعداد الى  
المعدودات فذهب  
الفارسي أنها بمعنى اللام  
ومذهب ابن السراج  
أنها بمعنى من واختاره  
في شرحي التفسير  
والكافية فقال به  
ذكر المضاف فيه بعض  
المضاف اليه مع صحة اطلاق  
اسمه عليه ومن هذا النوع  
اضافة الاعداد الى  
المعدودات والمقادير الى  
المقدرات وقد اتفقا فيما  
إذا أضف عدد الى عدد  
نحو ثلثمائة على أنها بمعنى  
من انتهى (واخصص  
أولا) من المتضامين  
(أو أعطه التعريف  
بالذي تلا) بمعنى  
أن المضاف يخصص  
بالثاني ان كان نكرة نحو  
غلام رجل ويتعرف به  
ان كان معرفة نحو غلام  
زيد (وان يشابه المضاف  
يفعل) أي الفعل المضارع  
بأن يكون (وصفا) بمعنى  
الحال أو الاستقبال اسم  
فاعل أو اسم مفعول أو  
صفة مشبهة (فعن تنكيره  
لا يعزل) بالاضافة لانه في  
قوة المنفصل

الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفاً أو بعضاً أو غيرهما (قوله لا تعدو) أي لا تتجاوز  
(قوله وموهب الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى  
من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة قدرت الى الاضافة بمعنى اللام قليلة لا  
للاقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها أقساماً مستقلة (قوله توسعا) لاحاجة اليه لان معنى اللام  
الاختصاصية ظاهر في الطرف (قوله في اضافة الاعداد) أي كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام)  
أي الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب  
القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقفيز برور طل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة  
اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة ثمنا لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قيل أي  
مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضاً (قوله واخصص أولاً) أي احكم بخصوصه أي قوله اشتراكه  
فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسمه (قوله أو أعطه  
التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها في تأويل  
مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة فالظاهر ان  
المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف  
المضاف اليها قلت أجب سم بان وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها  
كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافاً اليها لان المضاف اليه لا يكون الاسماع على المختار فاحتج  
الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها وتؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن  
التأويل (قوله يعني أن المضاف الخ) لما يقيم المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحاله التعريف  
بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المصنف التمدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف بفعل) كفي يفعل  
عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعال التفضيل (قوله وصفاً) حال من المضاف  
في كلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان المضاف لا يشابه بفعل الا اذا كان وصفاً والمراد الوصف ولو باعتبار  
التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أي لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فان  
اضافته محضه ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما سننقله عنه  
ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف اذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظراً للماضي وكونها لفظية  
نظراً للحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجمع فهو زقصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف  
التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلاً عن شرح الكشاف لليني حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان  
بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لتقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله واذا كان بمعنى الحال  
أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتباران  
اعتبار الماضي فتكون محضه فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضه فيقع صفة  
للكثرة ويعمل فيما أضيف اليه أم باختمه أو رأيت الشيء ذكره نقلاً عن شرح الكشاف للمفتازاني حيث قال  
الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضية والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الاضافة حقيقية  
كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكتاً لليل  
مخالفة للظاهر بطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدائية ويجعل سكتاً منصوباً بفعل محذوف والتعويل  
على القرأش والمقامات هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل  
الشمي عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن الاستمرار في مالك يوم الدين تدوير في جعل الليل  
سكتاً لتحديد بقاؤه أفراداً فكان الثاني عاملاً واصله لفظية لورود المضارع معناه دون الاول هذا وقوله  
بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي  
وان كانت كذلك لا تتعرف بالاضافة أصلاً كما في الرضي والتصرح لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا



(كرب راجينا عظيم الامل \* مرقع القلب قابل المجل) فراجي اسم فاعل ومرقع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تكبيره بدليل دخول رب ومثله قوله يارب غابظنا لو كان يطلبكم \* لاق مبادعة منكم وحرمانا ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تكبيره (١٦٠) نعت النكرة به نحو هذا بالغ الكعبة وانه مضافه على الحال نحو ثاني عطفه وقوله فانت به

أفاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا عمل غير واحد ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة بثبوت وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد فلا تشبهه فان اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل الفرق بينهما وبين اسم الفاعل الذي للاستمرار الثبوت على ما مر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولى التعليل بما بقى عن الرضى أنها دائماً عاملة في محل المضاف اليه أما روعاً ونصباً وإضافة لوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكك على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل وعمارة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف اليه أما روعاً ونصباً وإضافة لوصف الى معموله لفظية فإضافتها لفظية دائماً وأما اسمها الفاعل والمفعول فمعهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى رائحة فعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو ضارب بطنه ومسود بوجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنه لا وزن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشعل صيغة المبالغة (قوله فعن تكبيره) أشار بإضافة تكبير الى ضمير المضاف الى أن تكبيره حال الإضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تنفيده التخصيص كما لا تنفيده التعريف قاله يس (قوله لانه في قوة المنفصل) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو زيد كما به أتى (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعده الى الماضي فتكون إضافته محضة وفيه نظر فان المذكور في جمع الهوامع انما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب ماضى ما يتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب ماضى مجرور بها وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرور بها خلافاً للبريد ومن وافقه ولا مضى ما يتعلق به (قوله فانت به) أى ولدت حوش القواد يضم الحاء المهمة أى حديثه مبطناً بفتح الطاء المشدودة كما في القادموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور سمى بضم السين المهمة والهاء أى قليل النوم والهو جل بالجيم الاحق واستناداً الى ليل مجاز عقل من استناد الفعل الى زمنه ولا صل اذا نام الهو جل في الليل (قوله التخفيف) أى في اللفظ بخذف التنوين أو النون كما سدد كره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازاله القبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله في حسن الوجه) أى من قولك مرت مرت في حسن الوجه مثلاً واعلم أن ما سمعوه هنا قبجها سمعوه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً لانتفاي بين الموضوعين (قوله خلوا الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكامة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً (قوله احرأ وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدي أى الفعل المتعدي أى في نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفي الجبر تخلص منهما) أى من الاجزاء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر انما هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجرفيهما واعتراض بان الإضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعدٍ مفعوله فلا قبح في نصبه وأجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجبر لا شراً كما في تعريض الجزاين بال كما عكسوا في النصب وان كان نصب المشبه في العكس قبجها كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر (قوله وذى الإضافة) أى إضافة الوصف الى معموله لا بقيد تكبير الوصف الذي هو موضوع كلامه السابق بقريضة قوله فعن تكبيره لا يعزل ليدخل في كلامه إضافة نحو الضارب الرجل

حوش القواد مبطناً \* بهذا اذا ماتام ليل الهو جل والدليل على أنها لا تنفيده تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً فالاختصاص موجود قبل الإضافة وانما تنفيده هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدور كما في ضارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما في ضارب زيد والجمع كما في ضارب زيد وأما رفع القبح في حسن الوجه فان في رفع الوجه فتح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح اجزاء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الجبر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجبر لا انتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجهه أى بالجبر أيضاً لا انتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الإضافة اسمها لفظية) وغير

محضة مجازية (قوله أشكل الخ) فديقال لا يلزم من اتحاد المعاني اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية فانها وأيضاً اسم الفاعل شروط فلذا شد فيه بخلاف الصفة وأيضاً فليس من واحد (قوله ثم قول الخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل انه صفة مشبهة وقيل لها ف كلام السيد مبنى على الثاني فلا أشكال (قوله مجرى المتعدي) الاولى مجرى وصف المتعدي كما هي عبارة الشارح اه

لان فائدها راجعة الى اللفظ فقط بخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة (١٦١) الاولى اسمها (محضة ومعنوية)

وحقيقة لانها خالصة من  
تقدير الانفصال وفائدها  
راجعة الى المعنى كما رأيت  
وذلك هو الغرض الاصل  
من الاضافة (تنبيهات)  
الاول ذهب ابن برهان  
وابن الطراوة الى أن  
اضافة المصدر الى مرفوعه  
أو منصوبه غير محضة  
والصحيح أنها محضة لورود  
السمع بنعته بالمعرفة  
كقوله ان وجدى بك  
الشديد أراى \* عاذرا  
قبل من عهدت عذولا  
وذهب ابن السراج  
والفارسي الى أن اضافة  
أفعل التفضيل غير محضة  
والصحيح أنها محضة تص  
عليه سميوبه لانه ينعت  
بالمعرفة \* الثانى ظاهر  
كلامه انحصار الاضافة  
في هذين النوعين وهو  
المعروف لكنه زاد في  
التسميل نوعا ثالثا وهو  
المشبهة بالمحضة وحصر  
ذلك في سبع اضافات  
\* الاولى اضافة الاسم  
الى الصفة نحو مسجد  
الجاسع ومذهب الفارسي  
أنها غير محضة وعند غيره  
أنها محضة \* الثانية  
اضافة المسمى الى الاسم  
نحو شهر رمضان  
\* الثالثة اضافة الصفة  
الى الموصوف نحو حق  
عمامة \* الرابعة اضافة  
الموصوف الى التام  
مقام الصفة كقوله

فانها الفظة كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الجمع (قوله لان فائدها  
الخ) على تسميتها الفظة وقوله وهي في تقدير الانفصال على تسميتها غير محضة وأما تسميتها بحجازية فعلاها في  
شرح التوضيح بكونها الغير الغرض الاصل من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليقه هنا تسمية  
الاولى حقيقة بقوله وذلك هو الغرض الاصل من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم أن تسمية اللفظة بحجازية  
ليست بمعنى الحجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقريبة بل المراد أنها اضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى  
أه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها بحجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله بخفيف)  
أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدرا والنون وقوله أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو بالنصب كما مر (قوله وتلك)  
أى الاضافة المغيرة لا اضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) على تسميتها محضة وقوله وفائدها الخ  
على تسميتها بمعنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ على تسميتها حقيقة على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح  
التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ على تسميتها حقيقة أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا من نقل كلام شيخنا  
السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وان وقع البعض في خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من افادتها التخصيص أو  
التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الاحال اضافته لمصوبه لانها في تقدير الانفصال بفعل المصدر  
بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة كما في الشاهد (قوله عاذرا) مفعول  
ثالث مقدم والاول السماع والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا  
يصح أن يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فنقول شيخنا السيد انه مفعول عهد  
سهو (قوله ان اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض لا وجه له لانها ليست في تقدير الانفصال اذا فعل  
التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى أه وفيه عندي نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة في تقدير الانفصال على  
كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير  
الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون اضافة أفعل غير محضة بانها في تقدير الانفصال بالضمير  
فاعل أفعل أى انها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح بهذا القول عن أبى القاء والكوفيين  
وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سميوبه وقال انه الصحيح بدليل  
قولهم مرت يرجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان خرجته المخالف على  
البديل أبطلناه بان البدل بالمشق قليل أه (قوله لانه ينعت بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه  
زاد في التسميل نوعا ثالثا) قال لان للاضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصال من حيث ان الاول غير  
مفصول بضمير منوى وانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الابتكاف خروجها عن ظاهرها كذا في الجمع  
والذى يظهر أنه ليس رائد في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها  
بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها غير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تسميتها  
تسميته مشبها غير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمه وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة  
الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم

ولا يضاف اسم لما به اتحد \* معنى وأول سموها اذا ورد

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون  
الاضافة محضة قلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة) اسمها بحسن الوجه فكما  
أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة الاولى على النعت فازيل عن  
حدهم (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا آل ولا ينعت بنكرة ولا ورد بنكرة اذ لم يحفظ  
صلاة أولى سلاهم (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما يقال لذلك باعتبار قصد تسمية الاول بالثانى يقال لها  
الاضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثانى وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التباين بين جزأها  
عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علاز يدنا الخ) المتجه أن

الزمان نحو يومئذ  
وجمئذ وعاءئذ وقد  
يكون في غيرها كقوله  
فقلت انجبروا عنهم انجبا  
الجلدانه  
سبرضيكما منها سنام  
وغاربه السادسة اضافة  
المغنى الى المعتبر كقوله  
الى الحول ثم اسم السلام  
عليكما السابعة اضافة  
المعتبر الى المغنى نحو  
اضرب ايهم اساء وقوله  
اقام ببغداد العراق  
وشوقه لاهل دمشق  
الشام شوق مبرح  
الثالث اعمل هنا عمالا  
يعرف بالاضافة شيعين  
\* أحدهما ما وقع موقع  
نكرة لا تقبل التعريف  
نحو رب رجل وأخيه  
وكم ناقة وفصيلها وفعول  
ذلك جهده وطاقته لان  
رب وكم لا يحيران المعارف  
والحال لا يكون معرفة  
\* ثانيها ما لا يقبل  
التعريف لشدة ابهامه  
ككل وغيره وشبهه قال في  
شرح الكافية اضافة  
واحد من هذه وما أشبهها  
لاترسل ابهامه الابرار  
خارج عن الاضافة  
كوقوع غير بين ضدين  
كقول القائل رأيت  
الصعب غير الخين ومررت  
بالكريم غير الخيل  
وكقوله تعالى صراط  
الذين أنعمت عليهم غير

البيت ونحوه من اضافة الشيء الى ملبسه بعد تشكيك العلم واصله الى الضمير اضافة محضه من غير تاويل بما  
ذكر كما افاده الدماميني (قوله في الاضافة) أى الى الضمير وقوله سابقا القام مقام الصفة أى في الاتصال  
بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلاف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره  
أنه الموصوف (قوله في أسماء الزمان) أى المهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة العام  
الى الخاص تخصيص الطرف الثاني بالجهة المضاف اليها القام مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه اذا  
أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب في الكلام  
على التنوين فراجع (قوله فقلت انجبروا) بالجمع يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته والضمير في عنها  
يرجع الى الناقة التي ذبحها الشاعر لضييق له فملا انها مهزولة فاعتذر لها بهذا الشعر والشاهد في فتح الجلد  
فان انجبا بالجمع مقصور الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظاهر (قوله اضافة للمغنى الى المعتبر)  
معنى كونه مغنى أن المغنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قبل ومنه كمن مثله في الظلمات أى كمن هو في الظلمات  
مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار الآية أى الجنة التي وعد المتقون (قوله الى الحول) أى ابكيا على الى الحول  
والخطاب لبنية (قوله نحو اضرب ايهم اساء) انما كان المضاف اليه مغنى لان تعرف أى انما هو بصاتهم اكثر غيرها  
من الموصولات فلوا عتد بالاضافة لم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المصنف وبشكل  
على هذا ما مر في باب الموصول وسيد أى أيضا من أن لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان  
اضافته الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضى اعتبار المضاف اليه الآن يقال انهاء  
المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق  
الشام وانما يجعل الاول هو المغنى لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة المؤم وقد يقال الاضافة في البيت  
كلا اضافة في نجبا الجلد المتقدم فاوجه التفرقة (قوله أهمل هنا الخ) قال سم قديقال لا اجمال لا مكان دخولهما  
في قوله واخصص أولا فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله  
ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافة محضه مفيدة للتخصيص كفى الدماميني التوضيح وشرحه واقتضاه ما مر  
قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حاله كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علته  
لحذف أى وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم  
المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاول (قوله كمثل وغيره وشبهه) انما كانت  
شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي يعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومماثل ومماثلة فاضافتها للتخفيف نقله  
الدماميني عن سيمويه والمبرد وهذا كصنيع الجمع يقتضى أن اضافة لفظية لا تفيد تخصيصا ايضا وهو  
خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواء ومثله  
وشبهه يشمل كل مماثل ومماثلة فدوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا تشمل  
فتكون كالضارب مراد به العهد واستغراقه أو جنسه فهو كالضارب مراد به الاستغراق أو الجنس مع أن  
الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الأشارح لا يدخل خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكاف ونحوها  
وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تعرف بالاضافة  
الا فملا استثنى لا تتعرف بال أيضا لان المنع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل  
الشواني عن السيد أنه صرح في حواشي الكشاف بان غير الا تدخل عليها ال الا في كلام المولدين  
(قوله لا ترسل ابهامه) أى ازالة تقتضى التعيين فلا ينافي أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافة محضه  
ومعنوية كذا قال البعض ويوافق ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا ياتي على ما مر عن سيمويه  
والمبرد أن اضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب امانتخرجن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن  
أى الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد و يطلق على

لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مرتب برجل غيرك وكذا مثل اذا اضيف الى معرفة دون قرينة تشعربا ثالثة خاصة فان لا اضافة لا تعرف ولا تنزيل ابهامه فان اضيف الى معرفة وقارنه ما يشعربا ثالثة خاصة تعرف هذا كلاس وقال ايضا في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما او اكثر ما يكون ذلك في غير اذا (١٦٣) وقع بين متضادين وهذا الذي قاله

في غير هو مذهب ابن السراج والسيرافي ويشكل عليه نحو صالما غير الذي كان يعمل فانها وقعت بين ضدتين ولم تعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه

(ووصل ال بهذا المضاف)

أى المشابه يفعل (مغتفر

\* ان وصلت بالشان

كالجعد الشعر) وقوله

وهن الشافيات الحوائث

\* (أو بالذى له اضيف

الثانى \* كزيد الضارب

رأس الجباني) وقوله

\* لقد ظفرا الزوارق فية

الهدا \* أو بما اضيف

الى ضميره الثانى كقوله

أودأنت المستحقه صفوه

\* ومنع المبرده هذه

(وكونها فى الوصف كاف

ن وقع \* مثنى أو جمعا

سبيله اتسع) أى وكون

ال أى وجودها فى

الوصف المضاف كاف

فى اغفاره وقوعه مثنى

أو جمعا اتسع سبيل المثنى

ووجع المذكر السالم

كقوله ان يغنيا عنى

المستوطن أعدن \*

فانى لست يومعنه ما

بغنى وقوله

\* الشاعى عرضى ولم

استهما

مخلب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أى ما به المغايرة (قوله وقارنه ما يشعربا ثالثة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهى اشتراكهم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافي) ومذهب المبرد الى أن غيرا لا تعرف أبدا وذهب بعضهم الى أنها لا تعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء (قوله لانها ووصف النكرة) أعجيب بمنع أنها ووصف بل هى على هذا القول بدل الوصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بهذا المضاف أى المشابه يفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفتين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لم اضافة المعرفة الى النكرة وهى ممنوعة (قوله ان وصلت بالشان) قال يسر انما اشترطت أل فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعد هاءها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه باوصاح وأيضا لىكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالماشاة واختلف فى تابع المضاف اليه فسيمويه يجوز عدم وصله بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بانه قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائث أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائث العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان حائما كما فى التماموس (قوله أو بالذى له اضيف الثانى) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لىكون المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف ومافيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني (قوله أقيقة العدا) جمع قفا (قوله أو بما اضيف الى ضميره) نائب فاعل اضيف قوله الثانى (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسمع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى أو جمعا) أى أو ملحقا بها (قوله أى وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله فى اغفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفع الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع أنه مستند الى الظاهر على لغة كلونى البراغيث وعدن اسم بلديا لىمين (قوله الشاعى عرضى) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما ياتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل أل بالثانى أو بما اضيف اليه الثانى أو بما اضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بان لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المحرور بى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا اضيف الوصف المحلى بال الى الضمير نحو الضارب بل يجوز كونه فى محل نصب على المعنوية أيضا بخلاف المبرد والرماني كما ياتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم إشارة أو ضميرا أو غيرهما (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرماني الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكتهما موحيان

وكقوله \* والمستقلو كثير ما وهبوا \* فان انتفت الشروط المذكورة استمتع وصل ال بهذا المضاف وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرماني فى الضارب بل وضارب موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب

وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضار بك مخفوض في ضار بك ويجوز في الضار بك والضمير برك الوجهان لأنه يجوز الضار بال زيد والضمير برك ويجوز حذف النون في (١٦٤) النسب كما حذف في الإضافة ومنه قوله الحافظ وعورة العشرة لا ياتهم من وراءهم وكف وقوله

والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناطم (قوله كالظاهر) أي غير المحلى بال بدليل التفرع بعده (قوله فهو منصوب في الضار بك) أي لا تعفاء شرط إضافة الوصف المحلى بال (فائدة) قال في المغني مثل هذا الضمير في المنصب وقولهم لا عهد لي بالأم قفاسمه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضار به إلا أن ذلك مفعول وهذا شبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا وليست مضاعفا لها ولا خفض أرفع بالكسرة وتوعد على هذا فإذا قلت مرت برجل أبيض الوجه لا أجزره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورة اه (قوله مخفوض في ضار بك) أي محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أي الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة هو في موضع جوف قط إذا اصل سقوط التنوين للإضافة فلا يدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذا الضار زيد أقاله الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف النون للتخفيف للإضافة (قوله عورة العشرة) هي كل ما يستجما منه والوكف بجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لا تنافي الرواة على نصب عورة وإن حوزت العربية الجرف تأمل (قوله للدليل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه وإعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في المسباح والماء بمعنى على (قوله نعم الأحسن الخ) استدرالك على قوله ويجوز في الضار بك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الأول) أي والرباط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر (قوله وقال المكدودي في موضع نصب الخ) فيه عندي نظر لأن وجوده في المضاف ليس هو الكافي عن وجوده في المضاف إليه وإنما السكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لأن وجوده في المضاف خلاف حقه فحتاج إلى مسوغ له من وجوده في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كونه المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز في وزن الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لأنه لا ماسبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكدودي فافهم (قوله أو تذكيرا) ففي كلام المصنف اكتفاء وخص التأكيد بالذات لانه لا غالب ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضا كالأسماء المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع الفج وكما ظر فيه في نحو كل حين والمصدرية في نحو كل الميل ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك والأعراب في نحو هذه خمسة عشر زيدا عنده من أعربه والبناء في نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم في نحو بيت الله والتخفيف في نحو بيت العنكبوت والجمع في نحو

فما حب الديار تغتن قلبي \* ولكن حب من سكن الديار

كذا في يس ويرد على قوله والأعراب الخ أن الأعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الأعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيدا يعرب هذه خمسة عشر كقوله الدماميني (قوله أي صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجموع أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلا للحذف فسرره تفسير مراد بقوله أي صالحا للحذف فهو من إطلاق المسبب وأرادة السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضا ولا بعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أن يجزئ يوم العربية لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تشييل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قل الدماميني بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه مائة وزاد الفارسي قسما آخر يجوز فيه التأكيد وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كقوله عنتره \* جادت عليه كل عين ثرة إلى أن قال قال الشارح يعني المرادى والأفصح في هذا التسم التأكيد بخلاف ماسبق (قوله جادت عليه) أي الذبب المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثناة أي كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أي غشت صدر القناة

العارف والحق للدليل به \* والمستقل وكثير ما وهبوا في رواية من نصب الحق وكثير نعم الأحسن عند حذف النون الجبر بالإضافة لأنه المعلوم والنصب ليس بضعف لأن الوصف صله فهو في قوة الفعل فطالب منه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع مع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (تنبيهه) قوله أن وقع جوف فتح أن وموضعه رفع على أنه فاعل كافي على ما تبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعني كونها وقال المكدودي في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجوده في الوصف كافي لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في وزن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ (ورجاء كسب نان) من المتضارفين وهو المضاف إليه (أولا) منهما وهو المضاف (تأنيثا) أو تذكيرا (ان كان الأول لحذف موهلا) أي صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني في الأول يوم تجد

كل نفس وقوله \* جادت عليه كل عين ثرة \* وقولهم قطعت بعض أصابعه وقرأه بعضهم ثلثة قطع بعض السيادة وقوله \* طول الألبالي أسرعت في تقضي \* وقوله كما شرقت صدر القناة من الدم



النواسم ومن الثاني قوله  
افارة العقل مكسوف  
بطوع هوى \* وعقل  
عاصي الهوى يزداد  
تنورا وقوله رؤية العكرما  
يؤله الامر \* معين على  
اجتناب التواني ويحتمله  
ان رجسة الله قريب من  
المحسنين ولا يجوز قامت  
غلام هند ولا قام  
امرأة زيد لانتفاء الشرط  
المدكور (تنبيهه)  
أفهم قوله وربما أن  
ذلك قليل ومراده التقليل  
النسبي أى تليل بالنسبة  
الى ما ليس كذلك لأنه  
قليل في نفسه فانه كثير  
كما صرح به في شرح  
الكافية نعم الثاني قليل  
(ولا يضاف اسم لما يبه  
اتحد معنى) كالمرادف  
مع مرادفه والموصوف  
مع صفته لان المضاف  
يختصص أو يتصرف  
بالمضاف اليه فلا بد أن  
يكون غير المعنى فلا  
يقال قبح بر ولا رجل فاضل  
ولا فاضل رجل (وأول  
سوها اذا ورد) أى اذا  
جاء من كلام العرب ما  
يؤهم جوار ذلك وجب  
تأويله فمأؤهم اضافة  
الشيء الى مرادفه فلوهم  
جاءنى سعيد كزوناويله  
أن يراد بالاول المسمى  
وبالثاني الامم أى  
جاءنى مسمى هذا

أى الرمح (قوله أنى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أى بمعنى الاتيان (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى  
مشيا كما اهتزت رماح تسفت أى أمالت أعاليها رماح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس  
صالحا لل حذف فلم يوجد الشرط الآن يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام  
الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معنى الخ (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف اليه التذ كبير وعبر  
بالاحتمال لمسا في اطلاق المذ كره الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذ كبير وصف  
للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لالذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يعمده التذ كبير حيث لا اضافة في  
لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن ذميل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى  
ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذ كروا مؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى مقربة ومنها أن التذ كبير  
على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكره الفراء أنهم التزموا التذ كبير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق  
(قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا فهم (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه  
صرح بعضهم (قوله نعم الثاني) أى اكتساب التذ كبير (قوله لما يبه اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ابن  
الابن وأبو الالب فانه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كفى الليث والاسد والتساوى كفى الانسان والناطق  
سواء كان التغاوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كفى الصفة والموصوف اه سم والترادف الاتحاد  
ما صمد قوامه وهو المساوى الاتحاد ما صمد قافيه ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد  
بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الاضافة وخرج منه ما غير معنى وان اتحد لفظا  
فجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقربينة التمثيل (قوله)  
لان المضاف يختصص بالمضاف اليه) أى يختصص به على وجه نسبته اليه وكونه بعضا أو مظهرا أو مملوكا أو  
مختصا كما استعمله ما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغير المضافان معنى فلا يرد أن الموصوف يختصص بصفته فهلا  
جاز اضافة اليه التخصيص كما جاز رتبته بها التخصيص وعلى بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة  
تابعة لموصوفها فى الاعراب فلو اضيف اليه الموصوف لكانت مجرورة أبدا لم تتصور التبعية المذ كورة وعلى  
منع العكس بان الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الاضافة لا يمكن ذلك وعلى منع اضافة أحد المترادفين  
أو المتساويين الى الآخر لعدم الفائدة اذا المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتسكون  
لغوا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بخذف التنوين فلا تسكون لغوا لا فانقول ترك الاضافة بالسكينة أخف لان فيها  
حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس  
كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر  
بالعكس نحو كتبت سعيد كزوناويل هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة فى  
نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها أفاده سم وانما اضيف سعيد الى كزولم ونصف أسد الى سبع لان  
الاعلام كثر فيجاز فيها من التخفيف ما لم يحز فى غير هاتقله يس عن ابن الخانب (قوله ومما أوهم اضافة  
الموصوف الى صفته الخ) قال الذمامبني واعلم أن اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه  
ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره اذ كانت تلك الاضافة وانما هو تخرج للسمع على  
وجه حائر (قوله حبة الحقاء) بالمدهوى المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحقى مجازا لانها تبت فى مجارى السيول  
فتمزجها فتقطعها فتطوؤها الاقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا ما يؤهم جواز اضافة الموصوف الى صفته  
نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرحلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كفى القاموس  
كالبزور الرحلة وسائر الحبوب والبزور فلا الذى فى القاموس بقلة الحقاء والبقلة الحقاء أيها الماول جواز  
ما ذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أى يكون الاول مضافا اليه اضافة الشيء الى جنسه كالمثال الاول أو رتبته  
كالمثال الثانى أو كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة فى حبة الحقاء من اضافة العام الى الخاص

الاسم ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته قوهم حبة الحقاء وصله الاولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة  
البقلة الحقاء

وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة الى الموصوف قولهم حرد قطيفة وصحى عمامة وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة الى جنسها أى شئ مجرد من جنس القطيفة وشئ صحى من جنس العمامة (تنبيه) أجاز القراء إضافة الشئ الى ما بعده من اختلاف اللانطين ووافقه ابن الطراوة (١٦٦) وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو ولد دار الآخرة وحى اليقين

كشجر أراك فلا يحتاج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أى من الزوال أو المراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله حرد قطيفة الخ) حرد بمعنى مجرد ووهى بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أى كما يقدر فيما قبله وأن يختلف المحل (قوله وإضافة الصفة الى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالإضافة حينئذ من إضافة الشئ الى جنسه كإضافة (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن ليس أن الإضافة على معنى من (قوله ولد دار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولد دار الحالة الآخرة أو الحماة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام الى الخاص ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة الأعمام الى الخاص قال سيم تمنع إضافة الخاص الى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد (قوله تمنع إضافته) أى لأنه لا يعرض له ما يجوز الى إضافته واشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكفى أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للإضافة لفظا أو تقدير بالضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تنضاف اليه لنوع غلها في الإبهام (قوله نحو كل) أى إذا لم يقع تأكيد أو نعتا والاعتينت الإضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدوشري وأعلم أن كلا وبعضه عند قطعهما لفظا عن الإضافة الى المعرفة معرفتان بينهما عند سيبويه والجمهور ورخايات الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي نكران كذا في التصريح ولتعريفهم عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال آل عليهم (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استهفامية أما الواقعة نعتا أو حالا فتعينة الإضافة لفظا (قوله وكل في فلك يسبحون) أى كلهم فالتعريف عوض عن المضاف اليه والضمير للشمس والقمر فإن اختلاف الأحوال يوجب تعددا ما في الذات أو للكواكب فإن ذكرهما شعر بها قاله البعضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع الماثل تشبيها لها بلفظها فله من السباحة والجرى وأورد في فلك مراعاة لكل وجمع في يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثانى (قوله وأعلم أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتقييم أقسام ما يضاف بك ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر وأعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدمها تسعة ما تجوز إضافته وما تمنع وما تجب إضافته لفظا فعليه فقط وما تجب إضافته للجملة مطلقا وما تجب إضافته لفظا أو نية لا فرد مطلقا وما تجب إضافته لفظا مطلقا أو لفظا فقط أو للضمير مطلقا والضمير مخاطب (قوله كلا وكذا) فانها مضافان للظاهر والمضمير لكن لا يضافان لكل مضمير بل للفظ هما وكما وناحية (قوله قصارى الشئ) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الباء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحجاده) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكما (قوله وذى وذات) أى وفروعهما ونذرانما يصطنع المعروف من الناس ذوه (قوله كوحده) قال في الجمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعي وحده الرجل يحدها إذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخولة وقيل محذوف الزوائد من اتحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بوحده وقيل على حذف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقيل شئ شذوذ أو يجز بعلى مع جلسا على وحده ما وقتلنا ذلك وحدها وجلس على وحده أو إضافة نسج وقرب على وزن كرم وبحيش وغير مصغر بن اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال غونسج وحده وقرب على وحده إذا

وحمل الوريد وحمل الحصيد وظاهر التسميل وشرحه موافقة (وبعض الاسماء) تمنع إضافته كالمضمرات والاشارات وكفى أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يضاف أبدا) فلا يستعمل مفردا بجمال (وبعض ذا) الذى يضاف أبدا (قديبات لفظا مفردا) أى يأتى مفردا في اللفظ فقط وهو مضاف الى المعنى نحو كل وبعض وأى قال الله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلتا بعض على بعض أما تدرعوا (تنبيه) أشعر قوله وبعض الاسماء وقوله وبعض زقديبات لفظا مفردا أن الاصل والغالب في الاسماء أن تكون صالحة للإضافة والافراد وأن الاصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ وأعلم أن اللازم للإضافة نوعين ما يختص بالإضافة الى الجمل وسياقى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف

للظاهر والمضمير وذلك نحو كلا وكذا وعند ولدى وسوى وقصارى الشئ وحجاده بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو قسده أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمير واليه الإشارة بقوله (وبعض ما يضاف حتما) أى وجوبا (استمع أيا لؤه اسمنا ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع الضمائر (كوحده) نحو جئت وحدي وجئت وحيدك وجا وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (أبى ودوالى) و (سعدى) وحنانى وهذا ذى قصد

تقول لبيك بمعنى إقامة على اجابتك بعد إقامة من ألب بالمكان إذا أقام به ودواليك بمعنى تداولالك (١٦٧) بعد تداول وسعديك بمعنى اسمعادلالك

بعد اسمعادل ولا يستعمل  
الأبعد لبيك وحنانك  
بمعنى تحمنا عليك بعد  
تحنن وهذا ذيل بذالين  
معجمتين بمعنى اسمعادلالك  
بعد اسراع (وشذايلاء  
يدي لاي) في قوله  
دعوت لما نابني مسورا  
\* فلي فلي يدي مسور  
كما شذت اضافته الى ضمير  
الغائب في قوله  
لقلت لبيك لمن يدعوني  
(تنبيه) مذهب سيديويه  
أن لبيك وأخواته مصادر  
شذنا لفظا ومعناها التذكير  
وأنها تنصب على  
المصدرية بعوامل محذوفة  
من ألفاظها الا هذا ذيل  
ولبيك فن معناها وجوز  
سيديويه في هـ ذاذيل  
في قوله ضربها ذاذيل  
وطعنا وخضنا وفي  
دواليك في قوله اذا شق  
بردشق بالبرد مثله \*  
دواليك حتى كنا غير لابس  
الحالية بتقدير نفعله  
مدالوين وهاذين أي  
مسرعين وهو ضعيف  
للتعريف ولأن المصدر  
الموضوع للتكثير لم يثبت  
فيه غير كونه مفعولا  
مطلقا وجوز الاعم في  
هـ ذاذيل في البيت  
الوصفية وهو مردود  
بما ذكر ولأنه معرفة  
وضر بانكره وذهب  
يونس الى أن لبيك اسم  
مفرد متصور أصله لبي  
قلبت الغه ياء للاضافة الى الضمير كافي على والى ولدى

قصده في نظيره في الخير وأصله في الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والتبرع السبد وهو حشيش وحده  
وعبر وحده اذا قصد قلة نظيره في الشر وهما صغرا عبر وهو الحمار وحش وهو ولده يذم بهما المفرد باتباع  
رأيه ويقال هانسيحا وحدها وهم نسجوا وحدهم وهي نسجة وحدها وه كذا وقيل لا يتصل بنسج وأخواته  
العلامات فيقال هانسيح وحدها وه كذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض اختصار (قوله تقول لبيك)  
أصله ألب لك البابين أي أقيم لاطاعتك البابين لكثير لان التثنية للتكرير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل  
وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع الجيب  
الى التفرغ لاستماع الامر والنهي ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد فله الرضى ومثله  
في حذف الزوائد الباقى (قوله بمعنى تداولالك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران  
متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معاني الادالة كالغلبة هنا  
بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أي تداولا لاطاعتك فاحفظه  
(قوله بمعنى تحمنا عليك بعد تحنن) لوقال بمعنى حننا عليك بعد حننا لكان أنسب بلفظ حنانك (قوله دعوت  
الخ) أي طلبت مسورا للامر الذي أصابني وهو غرم دية لزمته فلي أي قال لبيك وقوله فلي يدي مسورا أي  
إقامة على اجابته بعد إقامة اذا سألني في أمر نابه حراء لصنعه وخض البدين لان العطاء بهما فانه اشعار بان  
مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر البدين مقهم والفاء الاولى تعقبية والثانية سببية (قوله لقلت  
لبيك) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا  
والبعض أي حقيقة لا أسماء مصادر اه وعلمه فهي مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التذكير)  
لانهم لما قصدوا بها التذكير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصرح (قوله من  
ألفاظها) فيقدر في دواليك اد اول وفي سعديك أسعد مصدر أعيا أي ساعد وأعان كما في القاموس  
وفي حنانك أتحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ وأحن على ما هو الانسب بلفظ حنانك  
(قوله فن معناها) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه  
بما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تنبيه  
ثلاثي وألب رباعي فلا يكون فعلا له وهو فاسد لو جود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب  
ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضي كما مر فالمنجى عندي أنه منسوب بفعل من لفظه نعم  
ذكر قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه  
(قوله وخضنا) مخاء وضاد معجمتين أي مسرعان لقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء في بالبرد بدلية قال في التصريح  
قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تو كيدا لمودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما ببرد صاحبه يرى ان ذلك أبقى  
للمودة بينهما (قوله الحالية) أي على تأويله بالمشق كما نبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب لتفسيره ودواليك  
بتداولالك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أي مسرعين) تفسير لها ذين فقط على الظاهر (قوله  
للتعريف) أي وحق الحال التذكير وقوله ولان المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هـ هذه الحال  
مما جاء معرفا لفظا وان كان منكرامعنى (قوله الوصفية) أي اضرب يا واعني اضرب ضربا مكررا كذا قال  
البعض تبع الشيوخا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا لعل هذا أنسب بما مر في معنى  
هذا ذيل (قوله بما ذكر) أي من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولأنه  
معرفة) في الرد بهذا على العلم بحث لانه سبب في الشارح عنه أنه يقول بحر فية الكاف في لبيك وأخواته وحيث أنه  
لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردانا لثا وهو أن ضربا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا مفعولا  
بالمشق (قوله أصله لبي) أي بوزن فعلى بسكون المعين كما في التصريح وقد يؤخذ منه أن الالف للثبوت  
فتأمل (قوله كان على الخ) أشار به الى أن الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بل تبدل ليل فتالك وعصاك

(قوله ورد عليه سيبويه الخ) ليونس أن يجيب بأن قوله قلبي يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل (قوله وهم)  
 أي بل خلافه في لبيك فقط (قوله مثلها في ذلك) أي في هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم الخ) أي لان قيام ضمير  
 الغيبة والاسم الظاهر مقام انكاف بدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب في التصريح عن هذا  
 بان لبيته ولبى يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشيء الاضافة كما صرح به  
 الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثني عشر وانما لم يحدد من ذاك للاساس (قوله لاجلها) أي لاجل كف  
 الخطاب وكذا الضمير في قوله وبانها (قوله الى الجمل) أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف  
 دما سبني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد برأه الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل  
 باؤه واو ابل قال ابن سيده هي الاصل كما في الدما ميني وبنو قيس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان  
 غيرها كما في المغني والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا اضيف اليه ظرف زمان كقوله مثقال جماعة منهم  
 الناظم أو وقع مفعولا به نحو واذ كروا واذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو واذ كرتي الكتاب مريم ذات نبت فان نبت  
 بدل اسمها من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سباني وترد لتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد  
 من قوة الكلام وهذه القول لا يتأتى اذا اختلف زما العلة والمعلل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمت الآفة أي ان  
 ينفعكم يوم القيامة اشتراكم في العذاب لظلمكم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الآية لجرد  
 الظرفية بدلا من اليوم على معنى اذ نبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن وهم ولاهاة لعل على  
 حذف لام العلة فاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم باليت يني ويذنب بعد المشرقين أو الى القرين  
 ويؤيد هذا قراءة بعضهم بكسر ان على استثناف العلة كما في المغني ولما جاء بعد ينيما وهل هي حينئذ  
 ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت ينيما أو ينيما أنا قائم اذ أقبل عمرو فعلى القول  
 بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو انعام في ينيما أو ينيما كما يكون ذلك لولم توجد بعد ينيما أو ينيما وهو الاكثر  
 وعلى القول بانها حرف مفاجأة فالعامل في ينيما أو ينيما فاعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال  
 ابن جني وابن ابي اذ من عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل ينيما أو ينيما محذوف يفسره  
 الفعل المذكور فعلى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها  
 الفعل ولا في ينيما أو ينيما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف بدل عليه الكلام  
 وأقبل منهما أي بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو ووافقت اقبال عمرو واعلم أن أصل بين أن تكون مصدر راجع  
 الفراق فعلى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك وأقبلت زمان فراق  
 خرجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل في الزمان  
 والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية أو فعلية والاضافة الى الجملة كالأضافة زادوا عليها نارة ما بالكافة  
 لانها تكلف المقضي عن اقتضائه وأشبعوا نارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه  
 للمضاف اليه لانه حينئذ كالوقوف عليه لان الالف قد يوثق بها للوقوف كما في انا والظنون وتعين حينئذ أن لا تكون  
 الا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وضافة ينيما أو ينيما في الحقيقة الى زمان مضاف  
 الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد  
 يضاف بنا الى مفرد مصدر دون ينيما على الصحيح كذا في الدما ميني والجمع وتقدر أوقات لان بين انما مضاف  
 لمعدود وناقش فيه أبو حيان بان ينيما قد تضاف للمصدر المجزئ كالقيام مع انهم لا يحدفون المضاف الى الجملة في  
 مثل هذا قال في الجمع وما ذكر من أن الجملة بعد ينيما أو ينيما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما لا ألف  
 كافتان فلا محل للجملة بعدها وقبل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع اه وعلى عدم اضافتها ما عاملها ما في  
 الجملة التي تلحقها كما في المغني (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولهذا  
 ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد أراه كذا في المغني قال في الجمع وتقع اضافة اذ الى اسمية مجزها فاعل  
 ماض نحو حينئذ اذ زيد قام ووجه فهمه أن اذ ماضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة

ورد عليه سيبويه بأنه لو  
 كان كذلك لما قامت  
 مع الظاهر في قوله قلبي  
 يدي مسور وقول ابن  
 الناظم ان خلاف يونس  
 في لبيك وأخواته وهم  
 وزعم الاعلم أن الكاف  
 حرف خطاب لا موضع  
 له من الاعراب مثلها في  
 ذلك ورد عليه بقولهم  
 لبيته ولبى يدي مسور  
 ويجذفهم النون لاجلها  
 ولم يجد قوه في ذلك  
 وبأنه لا تلحق الاسماء  
 التي لا تشبه الحرف اه  
 \* النوع الثاني من اللازم  
 للاضافة وهو ما يختص  
 بالجمل على قسمين ما  
 يختص بنوع من الجمل  
 وسيأتي وما لا يختص  
 واليه الاشارة بتوله  
 (وأزمو اضافة الى الجمل  
 \* حيث واذ) فتشمل  
 اطلاقه الجمل الجملة  
 الاسمية والفعلية فالاسمية  
 نحو جلست حيث زيد  
 جالس واذكروا اذ انتم  
 قايمل والفعلية نحو  
 جلست حيث جلست  
 واجلس حيث اجلس





ويوم اذا اراد بها الماضي (كاذ) في الاضافة الى ما تضاف اليه اذ لكن (أضف) هذه (جوازاً) لما سبق أن اذ تضاف اليه وجوباً (نحو حين جانباً) وجاز يديوم الحجاج أمير (١٧٠) ونحو حين مجيء نذ وجاز يديوم مرة الحجاج فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبلاً

استماع العود لا بدوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله ويوم) أي اذا اراد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده سم (فأذنه) اذا قلت أنت تدل يوم لا حرو ولا برد جازك رفع حرو وبرد على أن لا مفعلة أو مفعلة عمل ليس وفحدها على أن لا مفعلة عمل ان وجوها على أن لا زائدة حكى الاخفش الاوجه الثلاثة كذا تعلقوا وفيه أن جعل لازائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضامين كذا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير ذلك كان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أي الالفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا أي ما كذا لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للتعدي متعلقة باضف لا للتعليل (قوله ونحو حين مجيء الخ) ظاهر منه أن هذا أيضاً مثال لاضافة ما كذا الى ما سبق أن اذ تضاف اليه وجوباً وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى أن يقول ومثال اضافة ما كذا الى المفرد ونحو حين الخ (قوله مستقبلاً المعنى) بقي ما اذا كان حالاً فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبهه اذا كذا فيقال ما الفرق بينهما وبين مشبهه اذ حيث أعطى حكم اذ في الاضافة (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبهه باذولانه لم يسمع (قوله ما كذا قد أجرباً) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما اذ لم يشن والا وجب اعرابه ولا يتقدم جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناءه اذا أضيف الى مفرد مبنى كيوئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه كخير ومثل ودون وبين وذبح الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافة اليه أصلاً لا طرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفحاحات فيما استشهدوا به حركات اعراب مثل في انه خلق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير خلق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ من المحذوف ودون ذلك صفة أي قوم ودون ذلك قال سم ويشكل على التعليل ببناء يوم في يومئذ لأن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ وهل مشبهه اذا كسبه اذ في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكو وقال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال في النكت وقد صرح به الشاطي حازمانيه (قوله فحماً على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود فعلية الحكم في الفرع وعلة بناء اذ مشابهاً لها في الحرف في الافتقار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا الجوز له فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أي بناء أصلياً أو عارضاً ولذا مثل بمثالين (قوله على حين عاتبت الخ) أي في حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يسهمين) أي النسوة من استصبيت فلأن أي عدده صبيها كذا قيل والانساب أنه من استصباها أي طلب أن يصمو اليه أي عيل (قوله وقيل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى اذ وهو ما غابتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزلاً كما في اذ اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقاً ولا يخفى أن الاقرب في الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزلاً لأن يجعل بمعنى اذ ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزلاً (قوله يا عمر ك الله) بالانتميه أو النداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء اذ دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمر أي ذكرتك به تذكر كبير العمر قلمك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل في الاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر الهذام شاربه لئلا كور قبله لا اليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما نذ كرم من سلمى) أي الذي تذ كره منها وأبهامه تعظيمه له وتفخيمه والداني

المعنى لم يعامل معاملة اذ بل يعامل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سيأتي وأما يومه م على النار يفتنون وقوله فكان لي شفيها يوم لا ذو شفاعه \* معن فتلاعن سوادين قارب فما نزل المستقبل فبه منزلة الماضي لتحقق وقوعه وهذا ذهب به جوبه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسك بظاهر ما سبق وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة وذلك نحو وشهر وجوز بل لا يضاف الا الى المفرد نحو وشهر كذا (واين أو اعراب ما كذا قد أجرباً) مما سبق أنه يضاف الى الجملة جوازاً أما الاعراب فعلى الأصل وأما البناء فحماً على اذ (واختبر بنا متلوه ل بيننا) أي أن الارج والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقوله على حين يسهمين كل حلیم (وقيل فعل معرب أو مبتدأ أعرب) نحو هو هذا يوم ينفق الصادقين صدقهم وكقوله ألم تعلم يا عمر ك الله أننى \* كريم على حين الكرام قليل ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز

الكوفيون البناء واليه مال الغاربي والناظم ولذلك قال (ومن بني فلان يفتند) أي لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفق بالفتح وقد روي به قوله على حين الكرام قليل وقوله تذ كرماتذ كرم من سلمى \* على حين التواصل غير دان (والزمو اذا)

القريب (قوله الظرفية) احتمر عن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح والحرف لا يضاف ومن احسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لانها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيدا خرجت في الوقت زيدا أي حضوره اذا يخبر بالزمان عن الجملة هذان قد رت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أي في الوقت زيدا حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيدا حاضر فلا اشكال في الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المقرر في اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير حضور زيدا أو زيدا حاضر في زمن خرجت فمكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة طرف مكان والتقدير في فاذا زيدا في المكان زيدا وفي الحضر زيدا ومقتضاه كقولك قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة للجملة مقدرة بنا فيه أنه لا يضاف من ظرف المكان الى الجملة الا حيث كماله ويجوز فاذا زيدا جالسا بالنصب حالا والخبر اذا ومحذوف ولا يلزم في المقابلة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيدا بضر به عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوزوا لا خفش أن يلزم الفعل المقرون بقدر دون المجرد منها وقد تقع بعد مبتدأ وبينما وتلزم الفاء اذا الفعائية وهل هي زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مقعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لا علم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبي وأوله غيره يجعل اذا ظرفا لمحذوف هو المفعول أي لا علم شأنك اذا كنت الخ ومجروزة تحت نحو حتى اذا جاؤها الآية والغاية في الحقيقة ما ينسب من الجواب مرتب على فعل الشرط فالعني وسمي الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الجمع (قوله الى جل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أي الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمع في قوله

والنفس راغبة اذا رغبتم \* واذا ترد الى قليل تقنع

(قوله ما تضمنته الخ) ولم يعمل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تأنيها قاله بس وعمارة الجمع وليكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجز الا في الضرورة (قوله غالبا) سيما في مقابلة في كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أي كس متواضعا هيما اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أي للحدث المستقبل وقد تجيء للماضى نحو واذا راوا وتجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو والليل اذا يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والافشاء حال أو بكاننا حال من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الاقسام في وقت غشيان الليل قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشيء الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تأليه لاجوابه لا قتران جوابه بالفاء واذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلها وأجيب بان الظرف الجائر التأخير يتوسع فيه بالتقديم فإظنه بالمتنوع التأخير وبأن قولهم بعادمية الجواب اذ لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القارئ بالمقابل أن يقولوا لا اضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المعنى وأن يفروا بين اذا واذوحيث بان اذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما اذوحيث فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى باهلى أرذل قبيلة من قيس وحظلية نسبة الى حظلية أكرم قبيلة من قيس كما في القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرهما فقول البعض أرذل قبيلة من قيس خطأ والمذرع بذلك معجزة من أمه أشرف من أبيه وقيل بالذال المهملة أي المتاهل لبس الذرع (قوله الشانية) لاجابة الجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع

الظرفية (اضافة الى \*  
جل الافعال) خاصة نظرا  
الى ما تضمنته من معنى  
الشرط غالبا (كهن  
اذا اعتلى) اذا جاء نصر  
الله فاذا ظرف فيه معنى  
الشرط مضاف الى الجملة  
بعده والعامل فيه  
جوابه على المشهور وأما  
نحو اذا السماء انشقت  
فقل وان أحسن  
المشركين استبحارك وقوله  
اذا باهلى فحظة حظلية \*  
له ولد منها فاذك المذرع  
فعلى أضمار كان الشانية

كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله \* فله لا نفس إيلي شفيعها \* هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية تسمكا  
بظواهر ما سبق واختاره في شرح التمهيد والاحترار بقولي غالباً عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون  
فإذا فرغ طرف خبر المبتدأ (١٧٢) بعدهما ولا شرطية فيها والالكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء (تنبيه) مثل اذا هدمنا

الظرفية فلا تصناف الى  
جملة اسمية وتلزم الاضافة  
الى الفعلية نحو ولما  
جاءهم كتاب من عند الله  
وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا  
ونحن بوادي عبد شمس  
وهاشم قتل وإن أحد  
من المشركين استجارك  
لأن وهابي البيت فعل  
بمعنى سقط وشم أمر من  
قولك شتمه اذا نظرت  
اليه والمعنى لما سقط  
سقاونا قلت لعبد الله  
شمه (لهم اثنان يعرف  
بلا \* تفرق أضيف  
كنا وكلا) أي مما يلزم  
الاضافة كلا وكنا ولا  
يضاقان الا ما استكمل  
ثلاثة شروط أحدها  
التعريف فلا يجوز كلا  
رجلين ولا كلاً امرأتين  
خلافاً للكوفيين في  
اجازتهم اضافتهما الى  
النكرة المختصة نحو كلا  
رجلين عندك قائمان  
وحكي كلاً جاريتين  
عندك مقطوعة يدها أي  
تاركة للفرق \* الثاني  
الدلالة على اثنين إما  
بالنص نحو كلاهما وكنا  
الجنين أو بالاشتراك  
كتوله

وهو باهلي اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أي لان أداة التخصيص لا يليها الا الفعل (قوله  
وأجاز الاخفش) أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبي الربيع  
فأجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه  
على ضمائر الفاء رد بان الفاء لا تخذف الا في ضرورة أو ناد من الكلام وقول بعضهم ان الضمير تو كيد لا مبتدأ  
وان ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى  
اذلو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليل القسم الانشائي وهو ممتنع اه معنى وقوله وقول  
بعضهم ذ كر هذا الوجه الرضى فانه جوز في الآيتين كونهم تأكيداً لاواو في غرض سبوا للضمير المنصوب في  
أصابعهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغیر فاء قال لعدم عرارة اذا في الشرطية اه وقوله تعسف أي لان المقام  
لا يقتضي تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله ما الظرفية) جرى  
على القول بانها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذا واستحسنه في المعنى لا اختصاصها بالماضي وذهب سيبويه الى أنها  
حرف وجود ولو جود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أي الماضيه كما في التصريح بكون جوابها ماضياً  
ومضارعاً وجملة اسمية مقروبة بالفاء واذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البرأ عرضتم فلما ذهب عن ابراهيم  
الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاكم الى البرأ عرضتم فلما نجاكم الى البرأ عرضتم فلما نجاكم الى البرأ عرضتم  
في الثاني والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً أي قبل مجادلنا وانقسموا قسمين ففهم الخ وتبع الشارح  
في كون ما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غير موقوف صرح في المعنى في اذا  
بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا أضمرت (قوله أقول لعبد الله  
الخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما حيد ثم يكتف به بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء  
(قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب ما محذوف لتقدم دليله وان تقدّمه قلت الخ وهو ماصرح به في  
المعنى قال الدماميني انما يحتاج اليه على القول بأن ما حرف شرط أما على القول بأنه ظرف بمعنى حين فلا يل  
تجعل متعلقة بأقول الملقوط به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع ويؤيد المنع  
أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لهم اثنان) متعلق بأضيف والمراد  
شيمين ليشمل المذكرين والمؤنثين والالقال أو اثنين قاله يس (قوله أي مما يلزم الخ) فيه إشارة الى أن قول  
المصنف أضيف أي لزوم دليل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطي بناء  
على جواز تو كيدها وهو رأي الكوفيين وعليه مشي الناظم في التوكيد حيث قال \* وان بقدر تو كيد منه كور  
قبل \* فاشترط المصنف هذا التعريف سبني على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة  
للسكرة وراعى في الاول المعنى فتنى الخبر وفي الثاني اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أي بحسب الوضع  
أو بحسب القصد كما سيوضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في  
الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكهشين والمفرد المراد به اثنان نحو

\* وكلا ذلك وجه وقيل \* والى هذا التسم أشار بقوله وانما صرح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقيل) الوجه والقبل  
بفتحين الجهة أي وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذاتها في المعنى) لان العرب اتسمت في اسم الإشارة  
الموضوع للفراد البعيدة فاستعملته لثنى كذا وكذا وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا  
فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة وال بكر القمية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمر)

\* كلاً ناغنى عن أخيه حياته \* فان كلمة مشتركة بين الاثنين والجمع انما صرح بقوله ان للخبر وللشمردى لان  
\* وكلا ذلك وجه وقيل لان ذاتها في المعنى مثلها في قوله تعالى لافارض ولا بكرعوان بين ذلك أي وكلا ما ذكر \* الثالث  
أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله لا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمر وأما قوله كلاً أخى وخميلي واجدى عضداً \* في النابات والممام  
الملمات

وقوله كلاً الضيف من المشنوع والضيف مائل \* لدى المني والامن في العسر والبسر في الضرورات النادرة (ولا تنصف لمفرد معروف \* أياً) المفردة مطلقاً لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فاضف) اليه كقوله فلان لقيت خالدين لثمان (١٧٣) \* أي وأيك فارس الاخراب وقوله

ألا تسألون الناس أي وأيك \* غداة التقيت ما كان خبيراً أو كرماً لان المعنى حينئذ أينا (أو تنو) بالمفرد المعروف الجمع بان تنوي (الاجز) نحو أي زيد أحسن يعني أي أجزائه أحسن (واخصص بالمعرفة \* موصولة أياً) أيامه مول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أي متقدم عليها أي تحتص أي الموصولة بانها لا تنضاف الا الى معرفة غير ما سبق منه وهو المفرد نحو أمر رباي الرجلين هو أكرم وأي الرجال هو أفضل وأهم أشد ولا تنضاف لشكراً خلافاً لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفة) وهي المبعوث بها والواقعة جالاً فلا تنضاف الا الى نكرة كررت بفارس أي فارس وبزيد أي فتي ومنه قوله فله عينا جبر أعماقني \* (وان تسكن) أي (شرطاً) أو استغها ما فطلقاً كل بها الكلام) أي تنضاف الى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منه وهو المفرد المعرفة نحو أي رجل

لان كلاً موضوع لتأكيده المني كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيف من المشنوع) أي الطفيل المبعوض (قوله المفردة) أي غير المكررة وأخذ هذا القيد بما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معروف لم ينوبه الاجزاء أخذاً بما بعده أيضاً (قوله مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو استغهامية أو نعتاً أو حالاً (قوله لانها بمعنى بعض) أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعروف شيء واحد ليس له أبعاد بخلاف ما إذا أضيفت للمتكرفات حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناطم (قوله وان كررتها) أي سواء كان المجرور بها أولاً ضميراً للمتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولاً الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أي لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجبي في الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أي بالواو كما في التسهيل (قوله فاضف) أي أجزائها الى ما ذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أياً الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وان الباء والكاف قائمان مقام نالذلة على المتعدد (قوله أو تنو الاجزاء) عطف على كررتها فلها حذف الياء للجرم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الامسية قبل الحصل تناسب المتماطين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فاضف لانه جواب الشرط فليس باجني لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يعترف كثر يرا في الثواني ما لا يعترف في الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أي أو الجنس نحو أي الديار دينارك أو يعطف عليه بالواو ونحو أي زيد وعمرو قام صرح به الدمايني وعليه لا يشترط تكرير أي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخله على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بمون المسئلة من المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أي في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالعكس الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مراد هنا قاله الشاطبي (قوله فلا تنضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والدخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تبدل عليه ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو بمعنى فقط نحو مررت برجل أي رجل وبرجل أي انسان ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه قاله الدمايني وغيره (قوله فطلقاً) أي تكية لا مطلقاً الخ أو مطلقاً حال من ضميرهما وتذكر الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تمكن لان فاء الجواب لا تدخل على أجني منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعروف المنوي به الاجزاء نحو أي زيد أعجبني أعجبني وهو ما صرح به الدمايني بل قول المصنف أو تنو الاجزاء يدل على الجواز في الشرطية والاستغهامية لان كلامه هناك في أي مطلقاً أي غير الحالية والوصفية فنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أي مطلقاً جواز اضافة أي الموصولة والاستغهامية والشرطية الى المفرد المعروف اذا كررت أو نوي به الاجزاء حينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعروف مما تنضاف اليه أي الموصولة والاستغهامية والشرطية محله بقرينة ما مراد لم تكرر أو تنو الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق في كلام المصنف الذي هو في مقابلة التقييد في الموضوعين قبله وقول الشارح مطلقاً أي سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بديل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستغهامية الثاني لزوم الاضافة الى النكرة وذلك في الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك في الموصولة (قوله اذا كانت أي الخ) في قسم ثالث لا يجوز اضافته وهو أي المجموعة وصلة لتداء ما نبه ال نحو بآيها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرهما وضمة هاء وسكون النون ويقال فيه لدن بخير ولدن نخفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ولدن كعل ولدن كهل ولدن كقم ويقال فيها غير

يأتي فله درهم أي الرجلين قضيت أيكم ياتني بعشرها فبأي حديث فظهر ان لا ي ثلاثة أحوال (تنبيه) اذا كانت أي نعتاً أو حالاً وهي المراد بالصفة في كلامه فهي ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى وان كانت موصولة أو شرطاً أو استغهامية فهي ملازمة لها بمعنى لفظاً وهو ظاهر (وأنزمو اضافة لدن

نجر) ما بعده بالاضافة لفظان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا اوجلة قال اول نحو من لدن حكيم علم وقوله تنهض الرعدة في ظهري \* من لدن  
الظهر الى العصري \* والثاني نحو وعلمناه من لدنا علما ليندر بأشديد من لدنه \* والثالث كقوله وتذكر نعماء لدن أنت يافع \* وقوله  
صريع غوان راقهن ورقته \* لدن (١٧٤) شب حتى شاب سودا وتائب ولم يصف من ظروف المكان الى الجملة الالدين وحيث وقال ابن

برهان حيث فقط هذا  
هو الاصل الشائع في  
لسان العرب (ونصب  
غدة بهاءهم ندر) كما  
في قوله فمزال مهري  
مزج الكلب منهم \*  
لدن غدة حتى دنت  
لغروب فلن حينئذ  
منقطعة عن الاضافة  
لفظا ومعنى وغدة بعد  
نصب على التمييز اوعلى  
التشبيه بالمفعول لشبه  
لدن باسم الفاعل في ثبوت  
نوعها تارة وحذفها أخرى  
ليكن يضعفه سماع  
النصب بها محذوفة  
النون وخبرها المكان  
محذوفة مع اسمها أى  
لدن كانت الساعة غدة  
ويجوز جر غدة بالاضافة  
على الاصل فلو عطف  
على غدة المنصوبة جاز  
جر المعطوف مراعاة  
للاصل وجاز نصبه مراعاة  
للفظ ذلك الاخفش  
واسبق بعد الناطم نصب  
المعطوف وقال انه بعد  
عن القياس وحكى  
الكوفيون رفع غدة  
بعد لدن فقيل هو بكان  
تامة محذوفة والتقدير  
لدن كانت غدة وقيل  
خبر لمبتدأ محذوف  
والتقدير لدن وقت هو

ذلك أيضا كما في الجمع والقاموس وفي باب التقاء الساكنين من الجمع أن فون لدن تحذف الساكن ولها وشذ  
كسر هاء في قوله من لدن الظهر الى العصري (قوله نجر) فائدة بعد قوله اضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما  
هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله في افعال المصدر وبه جره الذى أضيف له \* قاله سم وتبعه  
غيره أقول ومن قوله في افعال اسم الفاعل وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله في الصفة المشبهة باسم  
التعال فافزع بها وانصب وجر مع ال فاحفظه (قوله وتذكر نعماء) بضم النون والقصر النجمة وكذا النعماء بالفتح  
والمداوح احتمال أنها في البيت بالفتح وقصرها بالضرورة بعيدا لا حاجة اليه والياغ الشاب (قوله صريع غوان)  
أى مصر وعنه راقهن ورقته أى أعجبهن وأعجبته وفى العبنى تفسير ورقته باصبعه لاسواق به أى لاسواقه (قوله  
الالدين وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها اذا عطف على مكان وينع  
الامر من تصریح الرضى بان لدن اسم لمبتدأ غدة زمان أو مكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقا تنحصر للزمان وقوله  
وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة الى قول الناطم والزوال فهو دخول على  
قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللعصب على التشبيه بالمفعول به فان  
جملت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار فعل أيضا سم (قوله مزج الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف  
خبر زوال فان قدر من مادته كزجور كان نصبه على الظرفية قياسا والا كما كنا كان سماعيا كما مر في محله (قوله  
نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لاول زمان منهم فمصر بغدة وقال الدماميني  
(قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع الخ وذلك لانه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم نصب عند حذف نون لدن  
لان اسم الفاعل لا ينصب محذوف التثنية ولا بردا الضارب زيدا والضارب بالجر او الضارب بوبكر لان ال كالعوض  
من التثنية في الاول والنون في الاخيرين (قوله أو خبرا) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن  
مضافة الى الجملة وعلى الاو اين الاضافة ولهذا استحسن الناطم هذا الوجه لما فيه من ابقاء لدن على ما ثبت لها من  
الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير  
الاستثناء فالمقتضى للمجرور كون المعطوف عليه واقعا فى مكان اسم مجرور غالبا لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض  
أبى حيان على من أجاز الجر بان غدة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال  
يلزم نصب غير غدة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لاننا نقول بغتة فى الثواني ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله  
واسبق بعد الناطم الخ) أى للزوم نصب غير غدة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لان القياس جواز نصب  
كغيرها من الظروف ونصب غدة بعد هاء سمع على خلاف القياس فالقياس على غدة بعيد عن القياس  
(قوله لدن وقت هو غدة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد مفعول وهذا هو الظاهر وان  
استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أم على الوجه الاول الذى قبله  
مضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال فى التصريح  
ظاهرة أنها مرفوعة لدن أى شبهها باسم الفاعل فيما مر (قوله معنى عند) بكسر العين وفهوا وضمتها كما فى الجمع  
وهى للمكان كثير اول الزمان قليلا ومنه كفى الدماميني عن المصنف انما الضرب عند الصدمة الاولى ولا يخرج عن  
الظرفية الا الى الجرجين (قوله لمبدأ الغايات) أى لاول المسافات فسمماها نفس اول الزمان أو المكان وبهذا  
فارتقت من فاتها لا مبدء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حروف لدن اسما أفاده سم (قوله ومن ثم) أى من أجل أن  
لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتداء ثمة يتعاقبان فى نحو الخ أى  
يدع ب كل منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلمناه) أى انخضر (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست فى

غدة وقيل على التشبيه بالفاعل قال سيبويه ولا يفتصب بعد لدن من الاسماء غير غدة (تنبيه) لدن بمعنى عند الا  
أنها تختص بسمة أمور أحدها أنها ملازمة لمبدأ الغايات ومن ثم يتعاقبان فى نحو جلست من عند ومن لدنه وفى التنزيل آتيناها رحمة من  
عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا



• نأخذ أن الغالب استعجالاً مجرورة عن • ثالثها أنها مبنية الالف لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه • رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق خامسها يجوز افرادها قبل غدوة على مامر • سادسها أنها لا تقع الا في لغة قيس (١٧٥) السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن

البصرة وأما الذي في  
مثل عند مطلقا الآن  
بوجه متعجلا في ج  
عند وأيضاً عند أمكن  
منها من وجهين • الاول  
أنها تكون ظرفاً  
للاعيان والمعاني تقول  
هذا القول عندى  
صواب وعند فلان علم  
به ويعتبر ذلك في لدى  
قوله ابن السكيت في  
أما له الثاني أنك تقول  
عندى مال وإن كان  
غائباً عنك ولا تقول  
لدى مال إلا إذا كان  
حاضراً قاله الحريري  
وأبو هلال العسكري  
وابن السكيت وزعم  
المعري أنه لا فرق بين  
لدى وعند وتقول غيره  
أولى (و) الزموا إضافة  
أيضاً (مع) وهي اسم  
مكان الاصطحاب أو  
وقته والمشهور فيها فتح  
العين وهو فتح اعراب  
و (مع) بالبناء على  
السكون (فيها قيل)  
كقوله فريش منكم  
وهو اى معكم • وإن كانت  
زيارتكم للمأزوعم  
سيويه أن تسكن العين  
ضرورة وليس كذلك  
بل هي لغة بعيعة وغنم  
فإنها مبنية عندهم على  
السكون وزعم بعضهم

مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت بافع (قوله أنها مبنية) أى على السكون  
في بعض لغاتها على ما علم مامر وأما بنيت أشبهها بالحرف في الجمل لا لزمتها الظرفية أو شبهها وقيل لأن بعض  
لغاتنا على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الالف لغة قيس) قال المصريح أى فأنهم عرب عندهم تشبها  
بعندهم وخص في التسهيل والجمع اعرابها عندهم بلغاتنا المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون  
النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصريح أى باسكان الدال مع اشتمالها الضم وكسر النون وهي قراءة  
أبي بكر عن عاصم وخشي ابن السكيت عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست اعراباً وإنما هي للتخلص  
من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والجمع الآن يقال اسكان الدال في  
هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشتمالها الضم في هذه القراءة تنبيهاً على أصلها ثم  
رأيت في الجمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله يجوز افرادها) أى قطعها  
عن الاضافة لفظاً ومعنى (قوله على مامر) أى على التسهيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة  
على التمييز والتشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبر المكان  
أو مرفوعة خبر المبتدأ محذوف أو فاعلاً لفعل محذوف (قوله لا تقع الا في لغة قيس) أى يخلاف عند تقول السفر من  
عند البصرة عند جزمه ماسد المجدد وهو المتعلق المحذوف فاعطى المجددية (قوله فهي مثل عند مطلقاً)  
يتتبع أنها معربة وبه صرح في المعنى لكن في شيخ الاسلام أن المصريح به خلافه وفي شرح المغني للدماسيني  
حكاية القول بيننا عن ابن الخاجب (قوله الآن جرهما) أى جرحا بالحرف ايها (قوله تقول هذا القول الخ)  
اقتصصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الاتفاق (قوله ويعتبر ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا يمنع وقد  
يوجه بانهم كثير أماً يطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز ليديه ثم رأيت بعضهم  
رد المنع بقوله تعالى ما يبدل القول لدى (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهم في كلا  
الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله وأزمو الاضافة أيضاً مع) أشار بذلك الى أن مع  
معطوفة على لدى ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الاضافة في الثانية حيث تدأخبرها دليل ولا يتناقض  
اللزوم قوله الثاني تفرد مع الخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفاً وهي في الافراد حال على ما يستفهم (قوله لمكان  
الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في ان مع السر يسرا (قوله وهو فتح اعراب)  
لشبهها بعندى وقوعها خبراً واحداً لا وصفة وصفة ودال الاعلى حضور وشوخي ومن معى أو على قرب نحو ان مع  
السر يسرا نقله سم عن المصنف (قوله فريش منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال المأبى كسر اللام  
أى وقتاً بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المجنة وسكون النون (قوله فأنها مبنية عندهم) قيل لجودها  
للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف وإن لم يوضع لها  
حرف كالأشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون  
مستقلاً وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بناءها على السكون والا  
فبناءؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بها كن أيضاً غاية الأمر أنه حيث تدأخبرها دلالة ظاهرها الضم ترفي  
كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقريته قوله فالفتح طلباً للتحفة والكسر على الاصل في التقاء  
الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو اقرب  
الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للعربية والكسر للساكنة وذلك لأن  
الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الالف الساكنة لأن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون  
راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلباً للتحفة الخ ما نصه في أعرابها فتح العين ومن بناها على

أن الساكنة العين حرف وادعى المحاسن الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا  
حكاهذا انقل بها متحرك (وتقل) فيها (فتح وكسر لسكون متصل) بها نحو مع النون فالفتح طلباً للتحفة والكسر على الاصل في التقاء  
الساكنين

مردودة اللام فتخرج  
عن الظرفية وتنصب على  
الحال بمعنى جميعا نحو جاء  
الزیدان معا وتستعمل  
للجمع كما تستعمل  
للانثين كقوله \* وأنتی  
رجالی فبادوا معا \* وقوله  
\* اذا حنت الاولى مجنم  
لها معا \* وقد ترادف  
عند فقير بن حكي  
سيمويه ذهبت من معه  
ومنه قراءة بعضهم هذا  
ذكر من معي (واضح)  
بناء غيرا ان عدت ما  
\* له أضيف (لفظا) (ناويا  
ماعدما) معنى أى من  
الكلمات الملازمة  
للاضافة غير وهى اسم  
دال على مخالفة ما قبله  
لحقيقة ما بعده واذا وقع  
بعد ليس وعلم المضاف  
اليه كقبضت عشرة ليس  
غيرها جاز حذفه لفظا  
فبضم غير بغير تنوين  
ثم اختلف حينئذ فقال  
المبرد ضمة بناء لانها  
كقبول فى الابهام فهى  
اسم أو خبر وهى هذا ما  
اختاره الناطم على ما  
أفهمه كلامه وقال  
الاخفش اعراب لانها  
اسم ككل وبعض لا  
ظرف كقبل وبعض فهى  
اسم لا خبر وجوزها  
ابن خروف ويجوز لا يلا  
الفتح مع تنوين ودونه  
فهى خبر والحركة اعراب  
بالتنوين

السكون كسر لانتقاء الساكنين اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعلى ما يكون اسم  
الاشارة فى قول الشارح هذا راجعا الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى  
كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هى ومعنى قوله فى أعربها فتح العين أبقي فتح العين هذا ايضا مقام  
(قوله تفرد مع) أى عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام لثبوتها باللام حال قطعها عن الاضافة جبر المافاتا  
من الاضافة فاصل معام من قولك جاء الزیدان معا معى ففعل به ما فعل بفتحى ففتحة العين على هذا فتحة بدنة  
والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لانتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة  
اعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس  
أب وأخ وأما بدنة ناقصة فيهما وأغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزیدان معا  
والزیدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم  
واغترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدمامي (قوله وتنصب على الحال) أى  
دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا لخبر به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المعنى وقرئ تعالى  
يدى ما بان جاء الزیدان معا يدل على اتحاد وقت مجئهما بخلاف جاء الزیدان جميعا (قوله وأنتی) أى الدهر أو  
الموت كما قاله السمعى وقوله فبادوا أو هلكوا (قوله الاولى) أى الجملة الاولى وسجن هدرن شتى (قوله وقد  
ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبول  
وبعد وسيد كر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله أضيف) أى الاسم الذى أضيف اليه  
لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله معنى) تمييز محمول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ)  
أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الاضافة نعم لوقال المصنف \* وغير واضمها اذا عدت ما \*  
لما كان أصح لاستفادة لزوم اضافتها صريحان عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا مرد  
أنها تقطع عنها اللفظ ومعنى كما سبأنى (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مرت  
برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واتيانا بحقيقة قبل ما الثانى دون أن يأتى بها  
قبل ما الاولى أيضا ويسقطها بالسمية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه على  
البناء والتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) أى حين اضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء)  
خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من بضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان معناه  
غير مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معنى الغايات كقبل  
وبعد و فوق وتحت غير محدودة ولوعلى الشارح بناء غير على الضم بعلية بناء قبل على الضم لوافق ما علمه المصنف  
من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهة الحرف ولعله أثر ما عمل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى لابس فى  
محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لافى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله  
على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب لبالتم وحذف  
التنوين حينئذ قبل للتخفيف وقال المصريح للاضافة تقدير لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ويرد عليه  
كما فى المعنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغيره كورباطراد الا فى نحو قطع الله يدورجل  
من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض) أى فى جواز  
القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير ممنون والمنظر به ممنونا (قوله وجوزها) أى الاعراب والبناء (قوله  
الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط  
قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز ايضا على قوله الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب)  
بالتنوين نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى للاضافة تقدير الى  
المبنى قال وعلى هذا ندعى الاتفاق ممنوعة اه وتجوز ذلك بعينه مع التنوين لان التنوين اما للتمكين

كالمضم مع التنوين (تنبهان) الاول يجوز ابعاضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ (١٧٧) المضاف اليه قال في التوضيح فهي خبر

والحركة اعراب بانفاق  
وفيما قاله نظرا لان المضافة  
لفظا تظم وتفتح فان  
ضمت تعينت للاسمية  
وان فتحت لاتعين  
للخبرية لاحتمال أن  
تكون الفتحة بناء  
لاضافتها الى المبني  
\* الثاني قالت طائفة  
كثيرة لا يجوز الحذف  
بعد غير ليس من ألفاظ  
الحذف فلا يقال قبضت  
عشرة لا غير وهم  
موجودون قال في  
القاموس وقولهم لا غير  
لأن غير جمد لأن لا  
غير مسموع في قول  
الشاعر جوابا به تجو  
اعتمد فور بنا \*  
لأن عمل أسلفت لا غير  
تسأل وقد احتج ابن  
مالك في باب القسم من  
شرح التسهيل بهذا  
البيت وكان قولهم  
لأن مأخوذ من قول  
السيرة في الحذف انما  
يستعمل اذا كانت غير  
بعدي ليس ولو كان مكان  
ليس غيرهما من ألفاظ  
الحذف يجوز الحذف ولا  
يجوز بذلك ما ورد  
السمع اه كلامه  
وقد سمع انتهى كلام  
صاحب القاموس  
والفتحة في لا غير فتحة  
بناء كالفتحة في لا رجل  
نقله في شرح اللباب

أو التعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لم يكثر به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سننله  
على شرح الاوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والاختلاف في الحركة عند الضم (قوله كالمضم مع  
التنوين) أي في كون الحركة اعرابا أو لا غير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لأن المضافة لفظا  
تضم) أي ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه في توجيه  
النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لاتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبني) قال الشارح  
على الاوضح اللهم إلا أن تكون الاضافة الى المبني انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ماقوطا به أي لا محذوفا  
لضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لن) مقول قولهم وقوله غير جمد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير)  
أي اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافي جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعله من قول المصنف وضم بناء  
غير الخ (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هي مفردة والظاهر جواز كونها  
مضافة تقديرا والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا أن الواقعة بعدها غير اذا فتحت  
نافية للجنس وهو قضية قول الرضي لا يحذف منها أي من غير المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس بل قضية أنه  
لا الدخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت وأول وجهه أن عمل لا عمل ليس  
قليل حتى منعه الفراء ومن واقعه وخصه ابن هشام في القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة  
عمل ليس وضمه غير حيث اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلمة أول تنوين ونوى لفظ المضاف اليه  
وبناء اذ لم تنوين ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين  
لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة أو بالضمة لنية معناه ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو  
بالضم فأعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أي ضم بناء بل هذا  
أولى لأن حاله المصدر معا (قوله قبل كغير الخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين بحكاية لحال  
بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجع غير مع تنوين الثلاثة على مجرد اعادة اللفظ وتعين الضم بلا تنوين فيما  
عد الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض تبعاً للشيوخ خالفا لما قد انخطأ (قوله  
وحسب) أي المشربة معنى لا غير لانها التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتي (قوله وأول) الصحيح أن أصله  
أول بهمزة بعد الواو دليل جمعه على أوائل فقلت هذه الهزمة أو أواد غمت فيها الواو الاولى وقيل وأول قلت  
الهزمة أو أواد الاولى هزمة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانياً أو لا  
قال في المجمع الصحيح لا نقول هذا أول مال اكتسبه ثم قد اكتسب بعد شيئا وتلا وقيل يستلزم فوالق ان كان أول  
ولد تدينه ذ كرافنت طاقى فقلت ذكر أولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني اه ويستعمل اسما  
بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر ومعنى السابق نحو لقيته عاماً ولا فيصرف وقد التحق به التأنيث ووصفا  
بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعال تفضيل لأفعل  
له من لفظه أو جار مجراه على اختلاف وظرف نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو  
الذي اذا قطع عن الاضافة بني على انضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف  
اليه بكلمة دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كز يدون عمر وفضلا  
ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء كفضلت زيدا لا كرام دون الاهانة وأكرم زيدا دون  
عمرو (قوله والجهات) أي أسماؤها وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا عين وشمال  
على ما في المجمع وغيره وخالف الرضي فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين  
(قوله وعمل) بمعنى فوق على ما سمي وتلها علو كما في الرضي وقوله في أنها لازمة للاضافة أي غالباً فلا رد  
أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا يجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عمل كما سمي لا يقال المصنف  
لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لا نأقول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه

عن الدكتوريين وبناء مصدر نصب على الحال أي بانيا وغيره مفعول  
(٢٣ - صمان - ثاني)  
بإضم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (أول \* ودون والجهات) السمت (أيضا وعمل) في أنها لازمة للاضافة وتقطع عنها الفظادون معنى

من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة ونحوه قصص عشرة فحسب أى فحسى ذلك وحكى أبو على الفارسي ابداً من أول بالضم ومنه قوله على أينا تعد والمنسبة أول وتقول سرت مع القوم ودون أى ودونهم وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم ومنه قوله لعن الاله تعالى بن مسافر لعنايشن عليه من قدام وقوله أتب من تحت عرض من عل أما إذا نرى ثبوت لفظ المضاف اليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله • ومن قبل نادى كل مولى قرابة أى ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجرح من غير تنوين أى من قبل القلب ومن بعده وحكى أبو على ابداً من أول بالحرف من غير تنوين أيضاً فان قطعت عن الاضافة لفظاً ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه أعربت مفتوحة ونصبت مالم يدخل عليها جار كما أشار اليه بقوله (وأعر بوا نصباً اذا ما نكره قبله وما من بعده قد ذكر) كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبله

(قوله لفظاً دون معنى) أى ينوى معنى المضاف اليه والذي يظهر لى أن معنى نية المضاف اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه وسماه معبراً عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كن فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب اضعه فيها بخلافها اعتماداً على اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتنبى على الضم) هذا إشارة الى أول الأحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه إشارة الى ثانياً وقوله كما لو تلفظ به إشارة الى ثالثاً وقوله فان قطعت الخ إشارة الى رابعاً (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حوكة فليعلم أن لها عرافة في الاعراب وأما كونها ضمة فليكن لها جميع الحركات ولتحالف حركتها مع حركات اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنتم وجر وبنى وأى (قوله في الجود) أى لزومها استعمالها واحداً وهو الظرفية أو شبهها وهو عدم التنبيه والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في عين وشمال لتصرفهما كثيراً وتنبيه ما وجه ما يلى في الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) أى الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المتقضى للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذلك في المقتضى للبناء الاصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظاً معارضاً لظهوره حال يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما للفظ لان الاضافة الى الجمل كذا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فليكن المضاف اليه محذوف ولما تبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف اليه لم يبينما القيام البدل مقام المبدل منه وانما اختار وافي هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفه فتأسيها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضى (قوله في قراءة الجماعة) أى السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقول الشارح فحسى ذلك إشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالهكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبراً عن المعرفة وانما يجوز ما كونه مبتدأً تخصيصه بالاضافة أفاده المصريح (قوله من أول) أى من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو و يروى بالمجهمة أى تصبج (قوله تعدو بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أى يصب (قوله أتب من تحت) خبر محذوف كما يفيد كلام العيني أى هو أى الفرس على مافى المعنى وشواهده العيني لكن نقل السيوطى عن الزمخشري أن البيت في وصف به يرأب من القصب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضمير البطن كما قاله العيني وقوله عريض من عل أى واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تباع فيه المعنى وقد قال السيوطى انه مجرور لان قوافى الارجوزة مجرورة كما علمت من الايات التي ذكرناها منها (قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصباً) أى أو جراحين وانقصر على النصب لانه الاصل في الظروف (قوله اذا ما نكر) ما زائدة وضمير نكر عائداً الى قبل وما ذكره بعده لانه وان تأخر لفظه تنعدم تبه لانه مفعول أعرب بوا سقط ما عترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكر) اعترض بان هذا يخرج غير الانهالم تذ كر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب بان المراد وأعر بوا نصباً على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كما هو وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكره بعد قبل ما عطف عليه ولك أن تقول المراد ما ذكره بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكره بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أهم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى جل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعمل كما سيوضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المجهمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصنته كذا في المصباح فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفراة العذب ويروى الجيم أى الباردم من أسماء الاضداد (قوله كجامود صخر) الجامود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في من عل حيث جرحين ونون اقطعه عن

أ كاد أغص بالماء الفرات وكقوله • فاشربوا بعدا على لذة خمر • وكقوله • كجامود صخر حظه السيل من عل الاضافة وكقوله • بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى أبو على ابداً من أول

بالنصب ممنوعا عن الصرف للوزن والوصف (تنبيهات) الاول اقتضى كلامه أن حسب مع الاضافة أى لفظا أو قويا معناها أولفظها معروفة  
ونكرة اذا قطعت عن الاضافة أى لفظا ومعنى اذهى بمعنى كافيت اسم فاعل مراد به الحال (١٧٩) فتستعمل استعمال الصفات النكرة

فتكون نعما لنكرة  
كمرت برجل حسب  
من رجل وحالا معرفة  
كذا عبد الله حسب  
من رجل وتستعمل  
استعمال الاسماء الجامدة  
نحو حسبهم جهنم فان  
حسب الله بحسب  
درهم وهذا بردي على من  
زعم أنها اسم فعل فان  
العوامل اللفظية  
لا تدخل على أسماء  
الانعال وتقطع عن  
الاضافة فيجدد لها  
اشرابها معنى دالا على  
الذنى ويجدد لها  
ملازمتها للوصفية أو  
الحالية أو الابتدائية  
والبناء على الضم تقول  
رايت رجلا حسب  
ورايت زيدا حسب  
قال الجوهري كأنك  
قلت حسبي أو حسبك  
فاضمرت ذلك ولم تنس  
اه وتقول فى الابتدائية  
قبضت عشرة فحسب  
أى غشى ذلك \* الثانى  
اقتضى كلامه ايضا أن  
على تجوز اضافتها وأنه  
يجوز أن تنصب على  
الطرفية أو الحالية  
وتوافق فى معناها  
وتوافق فى أمرين أنها  
لا تستعمل الا بحجورة  
بن وأنها لا تستعمل  
مضافة فلا يقال أخذته

الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظران قوله من على  
آخر البيت فليس ممنوعا بالفعل حتى يستشهد به على قطع على عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه  
لاجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظا المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى  
فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من  
أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى  
التنبيه الاول اعترضين وفى الثانى اعترضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضى  
بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الاضافة رأسا كقبول وبعد وعفه ومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبول  
وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما يشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع  
الشارح التعريف فى غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيقيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم  
وهو كذلك (قوله أو قويا معناها) لو قال أو بنية معناها أو لفظها لمكان حسنا (قوله اذهى بمعنى كافيت) تعليل  
لحذف تقديره وليس كونها معرفة مسما اذهى الخ وكان ينبغى التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات)  
أى نظرا الى كونها بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جواز التمييز  
(قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبر حالا أو قبل دخول الناصب بقرينة التمثيل وهذا  
مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها  
بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وخبره أو بالعكس وهو أولى لما مر  
ويتعين فى بحسب درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله  
المصريح (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لان جعل مبتدأ لعدم  
دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح جوع اسم الاشارة الى ما يع مثالى استعمال حسب استعمال الصفات  
(قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتى فى  
بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الاسماء  
الجامدة فى الابتدائية (قوله اشرابها معنى دالا على الذنى) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفى لكان أخصروا حسن  
(قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمها للمبناء على الضم فلا تنصب معطووعة عن الاضافة  
رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير  
المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فاضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه ايضا) أى منطوقا  
ومفهوما فاقترضا الأمر الاول بقوله قبل كغير والثانى بقوله واعر بوانصب الخ (قوله على الطرفية أو الحالية)  
فيه أن كلام المصنف لا يقتضى الا لنصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا  
استئناف وقيله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذى فى  
النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوفى التى بها مشاهد خطه (تنبيهه) قال فى شرح الكافية الخ  
وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم لمحقان من غير الشارح بدليل ما فيه من عدم التعرير كالا يخفى  
على التحرير اه (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أى لفظا بل انما تستعمل مبتدئة على الضم لنية معنى المضاف  
اليه أو منونه لقطعها عن الاضافة رأسا وقد مر الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين فخصر البعض هنا  
استعمالها فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو ايضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية  
لفظ المضاف اليه النظائر نعم ويحتمل قول الشاعر \* بحلمه ودصخر حطه السيل من على \* كما أسلفناه (قوله من  
علوه) بضم العين وكسر ها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلل) أى لا أظلل فيه أرض مضارع رمض  
الرجل برمض رمضا كفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من

من على السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك وأما قوله يارب يوم لى لا أظلمه \* أرض من تحت  
وأضحى من علوه فالهاء فيه ليست بدليل أنه مبنى ولا وجه لبعائه



لو كان مضافا انتهى \* الثالث قال (١٨٠) في شرح البكافية وقد ذهب بعض العلماء الى أن قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا

عليه أي يسمي حوال الشمس من فوق من ضحي يصحى كرضى يرضى وسعى يسعي أي برز الشمس فاصابه حوها  
(قوله لو كان مضافا) لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضي الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما  
يجوز البناء لا نقول البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم (قوله معرفة  
بنية الاضافة) أي بنية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله لأنه أعرب الخ وهذا القول مقابل  
لما في النظم الا أن يراد بالبناء كبر فيه التمكن من اللفظ فقط (قوله وهذا القول ممدى حسن) لاقتضاء  
القياس على النظم المذكور رايه (قوله وهو المضاف اليه) أي الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه  
جمله لم يحذف المضاف لانها لا تصح فاعلا ولا مفعولا مثلاً وكذا اذا كان محلي بال والمضاف منادى فلا يصح  
بالخليفة أي يماثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتي في التسمية الثاني  
على أن الاصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده  
(قوله اذا ما حذفنا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مقدر حوا وتارة يكون ملتقيا اليه ويعلم هذا  
بعود الضمير اليه وقد اجتمع في قوله تعالى وكمن قرية أهلكنها فجاءها بأسنا بما تاءوهم قائلون فارجع الضمير  
أولا الى القرية طرعا للمضاف وثانيا الى المضاف التفتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله اقيام  
قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه في نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم  
نية المضاف وان اعترض بذلك الدماميني لان باب التوهم واسع لا يقتضي جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم  
ولان عقل السامع ربما يجتزئ وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء رب الخ) ونحو الخ أشهر معلومات  
ولكن البر من اتقى أي حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال  
مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أليق بالآخر ولان التقدير مع الآخر في وقت الحاجة  
اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات في هذا  
القرن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر (قوله من ورد  
البريص) بالصائد الملهمة اسم وادو بردي بفتحات شهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع والرحيق الخمر  
والسلسل من الماء العذب أو البارود ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم صفى كلام البعض ويصفق حال  
من بردي وقوله بالرحيق السلسل تشبيهه بليخ أي ماء كالرحيق السلسل في اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردي)  
أي يحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون لواو كما نقل عن خط  
الشارح علم امرأة أو الاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الحكم كما في القاموس ناختة بالخاء المعجمة أي فاختة (قوله  
وفي حكمه) أي الحكم عليه شيء كالحرمية في المثال الاول والهلاك في المثال الثاني (قوله أي أهل القرى)  
كان الاحسن أي أهل تلك القرى لان المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمي في  
التعبير قال في المغني وأما كم من قرية أهلكنها فجاءها بأسنا بما تاءوهم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه  
وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهاك ووافقه في فجاء لاجل أوهم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه  
لا حذف فيما ذكره قيل لان القرية عبر بها عن أهلها بما جازا وتأنيت بها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك  
بين المكان وأهله (قوله وفي الحالة) مثلها الصفة نحو مرت يقوم أي يادي سببا وتقال بدل الحالة التمكن كما في  
القسميل لتعلمها ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالة العارضة تتجاع التعريف فقوله لان الحال لا تكون  
معرفة أي الحال بالاصالة (قوله أي يادي سببا) أي أبناء سببا فغير بالجزء عن الكل أو شبهه البناء باليادي  
بجمع المعجونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايقات نحو فكان قاب قوسين أي فكان مقدار  
مسافة قرية مثل قاب غدت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على  
تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها الصحيح في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل  
قدر قاب وعليه قيل في الآية قلب والاصل قابي قوس (قوله يحذف الاول والثاني) أي تدريجا على الراجح

أنه أعرب لانه جعل  
ما حقه من التنوين  
عوضا من اللفظ المضاف  
اليه فمعمل قبل مع  
التنوين لكونه عوضا  
من المضاف اليه بما  
يعامل به مع المضاف  
اليه كما فعل بكل حين  
قطع عن الاضافة لحقه  
التنوين عوضا وهذا  
القول عندي حسن  
(وما لي المضاف) وهو  
المضاف اليه (بأنى خلفا  
عنه في الاعراب) غالبا  
(اذا ما حذفنا) لقيام  
قرينة تدل عليه نحو  
وجاء ربك أي أمر ربك  
واسأل القرية أي أهل  
القرية (تبيينان)  
الاول كما قام المضاف اليه  
مقام المضاف في الاعراب  
يقوم مقامه في التذكير  
كقوله يسقون من ورد  
البريص عليهم \* بردي  
يصفق بالرحيق السلسل  
بردي مؤنث فكان حقه  
أن يقول تصفق بالتاء  
لكنه أراد ماء بردي  
وفي التأنيث كقوله  
مرت بنا في تسوة خولة  
والسلسل من أردانها ناختة  
أي رائحة المسك وفي  
حكمه نحو ان هذين  
حرام على ذكور أمي  
أي استعمل هذين  
وتلك القرى أهلكنهم  
أي أهل القرى وفي

الحالية نحو تفرق أي يادي سببا أي مثل أيادي سببا لان الحال لا تكون معرفة \* الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف  
فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو وتجهلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجهلون بدل شكر رزقكم تكذبونكم

وتدور أعينهم كالذي ينشئ عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله فادرك أرقال العرادة ظاهرا \* وقد جعلته في  
من خزمة أصمعا أي ذامسافة أصمبع (ورعاجروا الذين أبقوا) وهو المضاف إليه (كما قد كان قبل حذف ما تقدم) وهو المضاف (لكن بشرط  
أن يكون ما حذف مما لا لاء عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله أكل امرئ نخسين امرا \* ونار  
توقد بالليل نار أي وكل نار وقوله ولم أر مثل الخبير بتركه الفتى \* ولا الشر بانيه امرؤ (١٨١) وهو طائغ أي ولا مثل الشر لا لاء  
العطف على معمولي

عاملين مختلفين بان  
تجسس قوله نار بالجر  
معطوفا على امرئ  
والعامل فيه كل ونارا  
الثاني معطوفا على امرأ  
والعامل فيه نخسين  
(تنبيه) الجر والحالة  
هذه مقبس وليس ذلك  
مشروطا بتقديم نبي أو  
استفهام كطعن بعضهم  
والجر فيما خلا من  
الشروط محفوظ لا  
يقاس عليه كالجربدون  
عطف في قوله رأيت  
التي تيم عدى أي  
أحدثت عدى ومع  
العاطف المفصول بغير  
لا كقراءة ابن جزار  
تريدون عرض الدنيا  
والله يريد الآخرة أي  
عرض الآخرة كذا  
قدره النظم وجاعة  
وقيل التقدير ثواب  
الآخرة أو عمل الآخرة  
وبه قدره ابن أبي الربيع  
في شرحه للإيضاح وعلى  
هذا فالخذف ليس  
مما لا لاء عليه قد عطف  
بل مقابلا له انتهى  
(ويحذف الثاني) وهو

كلمتي الدماميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعي (قوله فادرك أرقال الخ)  
الارقان بكسر الميم وسرعة السير وهو معمول مقدم ٢ والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر  
وظاعها بظاء مثالة مفتوحة ولا م ساكنة وعين مهملة مخزها في مشيها وهو فاعل مؤخر وجعله وقد جعلته في الخ  
حال من العرادة وخزيمه بفتح الخاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر  
خزيمه ولم يبق بينهما الا قدر مسافة أصمبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته خزيمة (قوله ورعاجروا) أي  
استدأموا جر (قوله كما قد كان) أي كالجرب الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالدات بل باعتبار  
اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد  
كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد يجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه ندبلا  
على المحذوف (قوله مما لا) أي لفظا ومعنى (قوله لاء عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله  
توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخبير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لاء لا يلزم الخ) صلة  
لمحذوف أي وانما جعل الجر ويجرور بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ أو الخبير لئلا الخ (قوله العطف  
على معمولي الخ) أي وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني أر ومثل والمجولان الخبير  
وجعله يتركه الفتى والمعطوف على الخبير الشر وعلى يتركه الفتى بانيه امرؤ (قوله من الشروط) أي العطف  
ومما لا الخذف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلاوه يعلم أن الاضافة في قول المصنف بشرط الخ للجنس  
(قوله كالجربدون عطف) قاسه الكوفيون (قوله أي أحدثت عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن  
يكون التيمي نفس القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقبس عند  
الاكثرين (قوله كقراءة ابن جزار) قال في التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس  
معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أي عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض  
وحدث وان كان باقيا وإيثار التعبير به للشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيمضي الاول) أي حال  
الاول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبه به ما روج وجه الشبه كون كل بالمضاف (قوله اذابه يتصل) أي  
اذا يتصل الاول بالثاني أو العكس (قوله بشرط عطف) أي على ذلك الاول ولو بغير الواو وسنعرّفك وجهها آخر  
(قوله واذافة) أي اضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف اليه الاول كقوله مثل أو  
أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أي لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشأن (قوله يامن  
رأى) المنادى محذوف أي يا قوم ومن استهفاهة ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه  
دما ميني وقوله عارضاً أي سخيا باعتراضه وقوله أسره أي لو ثوق بمطره وقوله بين ذراعي صفة ثائمة لعارضه والاسد  
مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر  
قال السيوطي قال ابن يعيش يصف الشاعر سخيا باعتراض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد  
وأنواء أحد الأنواء ذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الاسد وفي التسمية كقوله يخرج  
منهما المثلوان والمرجان وانما يخرج من أحدهما اه ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل أن  
قصده وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدا وقبلة بالسماحة حيث سماه سخيا (قوله وخزنها) ضد السهل

المضاف اليه ويغري ثبوت لفظه (فيبي الاول) وهو المضاف (كحاله اذابه يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثني أو مجوعا لكن  
لا يكون ذلك في الغالب الا (بشرط عطف واذافة الى \* مثل الذي له أضافت الأول) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به وذلك كتوهم  
قطع الله يد رجل من قاهلا الاصل قطع الله يد من قاهلا ورجل من قاهلا الخذف ما أضيف اليه يد وهو من قاهلا دلالة ما أضيف اليه رجل عليه  
وكقوله يامن رأى عارضاً أسره بين ذراعي وجهه الاسد أي بين ذراعي الاسد وجهه الاسد وقوله سقى الارضين الغيث سهل وخزنها أي  
(قوله والعرادة) بكسر العين أي وباللدال المهملة ايضا في القاموس أنه كسحاية اه

سهلها وخزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله \* ومن قبل نادى كل مولى قرابة \* وقد قرئ شذوذا فلا خوف عليهم أى  
فلا خوف شئ عليهم (تنبيهان) الاول (١٨٢) ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى أن الاصل في قطع الله يدور رجل

(قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبل فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دلالة عليها وعليه فلا  
شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثير بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى  
بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقد رأيت يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع  
ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا وفتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان  
(قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصريح جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف  
مجهول الاول لانه فضله فهي جائزة قياسا اهـ وقد ساقه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يده من قائلها ورجل  
من قائلها ان جعلها من باب التنازع يقتضى ان الاصل قطع الله يده ورجل من قائلها مع أنه يشترط في عاملي  
التنازع أن يكونا فعلاين أو اسمين يشبهانهما والاعمالان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل  
الحامل له على ذلك أن الحذف ألتقى بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو بنياتنا كرام فن نوى \* مصاهرة قليلة أن لم يكن كفا

وقول الآخر \* مثل أو أحسن من شمس الضحى \* ألا يفصل بين المتضايقين إذا كان الثاني ضميرا ولان مطلوب  
أحسن من وجروها ومطوب مثل مضاف اليه كذا في الدماميني وأما تضعفه بأنه يلزم عليه الفصل بين  
المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة فقيه أن سيبويه لا يسلم الحصر في  
الثلاثة ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بان تجعل معنى قوله وإضافة الى مثل الخ أى الى  
مضاف اليه مذكور مماثل لمخذوف أضف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف  
مماثل لمذكور أضف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم أقم الخ)  
قال ابن الحاجب أغما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايقين ليقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما  
ذهب له معنى وإنما احتجج الى ذلك لان تمام الاسم الذي ليس بالالتنوين أو الاضافة وعدم المحوج الى  
الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو زيد وعمر وقائم جملة سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه  
لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح في زيد قائم وعمر (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما  
قال السيوطي بالمصطلحين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشيء الواحد فكأن المضاف  
العامل في المضاف اليه مشى واحد فلا يراد أنه لا يتوارد إعلان على مجهول واحد بخلاف نحو دار وغلالم (قوله وهو  
عكس الاول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهناه به صلاحية النظم لمذهب سيبويه (قوله  
فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اهـ بس (قوله شبه فعل) أى مصدرا واسم فاعل  
(قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سبق في ذلك لانه سمي في موضعه بخلاف  
المنصوب فانه في نية التأخير فالفصل به كالفصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز ان يجزى عنى قول عبد الله  
منطلق زيد لا طول قال سمى انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض  
القياس على ما تقدم في قوله ولم يفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع الا أن يفرق  
وأنا أقول يقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول لعدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه عبارة  
الفصل بين المتضايقين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله في موضع رفع) لو قدمه  
على الصلة لكان أولى لان الموضع للوصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزخشرى مذهبهم رد قراءة  
ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع نبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو غيرها (قوله  
مصدرا) أى متدرا بان والفعل شاطبي (قوله والمضاف اليه فاعله) لوقال مجهول لدخل المصدر المفعول بيده  
وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسا وهو اها أى ترك كذا يوما نفسا وجعله الشارح من

من قائلها قطع الله يده من قائلها  
قائلها ورجل من قائلها  
نحذف ما أضف اليه  
رجل فصار قطع الله يد  
من قائلها ورجل ثم أقم  
رجل بين المضاف الذي  
هو يد والمضاف اليه  
الذي هو من قائلها قال  
بعض شراح الكتاب  
وعند الفراء الاسمان  
مضافان الى من قائلها  
ولا حذف في الكلام  
\* الثاني قد يفهم ما ذكر  
من الحذف مع مضاف  
معتوف على مضاف الى  
مثل المخذوف وهو عكس  
الاول كقول أبي هريرة  
الاسلمى رضى الله تعالى  
عنه غير ونامع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سبع  
غزوات وثمانى بفتح  
الباء دون تنوين والاصل  
ثمانى غزوات هكذا  
ضبطه الحافظ في صحيح  
بخارى (فصل مضاف  
شبه فعل ما نصب مفعولا  
أو ظرفا آخر) فصل  
مفعول باخر مقدم وهو  
مصدر مضاف الى مفعوله  
وشبه فعل نعم المضاف  
وما نصب موصول وصلته  
في موضع رفع بالفاعلية  
وعائد الموصول مخذوف  
أى نصبه ومفعولا أو  
ظرفا لحال من ما أو من

الضمير المخذوف وتقدير البيت آخر ان يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى أن من  
الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا الجائز في السعة ثلاث مسائل \* الاولى أن يكون  
المضاف مصدرا أو المضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر

قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر \* فسقناهم سوق البغاث الاجادل \* وقوله فداهم دوس الحصيد الدائس وقوله \* فزججتهم بمرزحه \*  
 زج القلوص أي مزاده واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهو اهاضي طاقى رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف  
 اليه اما مفعوله الاول وللفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله وقول الشاعر \* وسواك مانع فضله المحتاج \* أو  
 ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام \* هل أنتم تاركولي صاحبي وقوله \* كنا تحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك \* الثالثة  
 أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعف فصل عين) نحو هذه اذ غلام والله يزيد حتى ذلك الكسائي وحكي أبو عبيدة أن الشاة لا تخبر  
 فتسمع صوت والله رجا (تنبيه) زادني الكافية الفصل باما كقوله \* ها خطنا ما أسار (١٨٣) وسنة \* وامادم والقتل بالحرأحدر اهـ

والمفصول بينهما وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسه شأنها وهو اها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أي برفع قتل على  
 أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجرح شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق  
 البغاث) بتثنية الموحدة وغين معجمة وفاء مثلثة طائر ضعيف يساد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو  
 الصقر (قوله فزججتهم) أي طعنهم والمزحه بكسر الميم مخ قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أي اسم  
 فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكر واسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تاخير اما مفعوله  
 الفاصل لان التنوين انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركولي صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بان  
 تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملة  
 على وزن أمير مكسنة اطرا التي يجمعها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله ها) أي الخططان المعلومتان من  
 السياق والخطبة بالضم الحفصة والاسار بالاسر وعد الاسر والمئة بعده بالاطلاق خطبة واحدة لتلازمهما  
 في الجملة (قوله باجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير ووجد أي وجد المضاف مفصولا باجنبي ولا يصح  
 رجوع الضمير للفصل وتعلق باجنبي به على رأي من أجاز أعمال ضمير المصدر لان ضميره الذي أجزأ عمله على  
 هذا الرأي بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبي (قوله مهول غير المضاف) يدخل في الاجنبي على هذا التفسير  
 النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام ياء وهو لا يجوز ويمكن أن يقيدها بأشار اليه بقوله فاعلا كان الخ  
 سم (قوله فاعلا) أي غير المضاف اذا فاعل المضاف ليس أجنبي وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره  
 الشارح (قوله أنجب أيام والداه) أي ولد اولد أنجما ونجلا ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار  
 والمجرور أيضا لكنهم أكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل بانهن من المفعولات  
 الاجنبية في الضرورة (قوله تسقى امتياحا) أي وقت امتياحا أو عمتا حة والامتياح الاستياح (قوله كما خط)  
 ما صدر به يهودي يقارب أي بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أي يباعديها والجملة صفة لليهودي كافي  
 المعنى والتصریح بالضمير في الفعلين له وقول البعض الضمير فيه ما للخط خطأ وخص اليهودي لانه من أهل  
 الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بدل المرادى سيفه \* قاله  
 معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمر بن العاص وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه وسلم  
 الا ولان وقتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الميم وفتحها المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاله يس  
 ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجوع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر  
 بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كان برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أيام مضاف اليه  
 على لغة القصور وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير  
 صاحب بابت سعاد لم يجبر قبل أخيه كعب وصار يدعو الى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه  
 حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدماميني قصي من أصميتة اذا رسمته فقتله بحيث تراه ولا تقي من

وماسوى ذلك فمختص  
 بالشعر وقد أشار الى  
 ثلاث مسائل من ذلك  
 بقوله (واضطرا راوجدا)  
 أي الفصل والالف  
 للاطلاق (باجنبي أو  
 بنعت أو ندا) أي الاولى  
 من هذه الثلاث الفصل  
 باجنبي والمراد به معول  
 غير المضاف فاعلا كان  
 كقوله أنجب أيام والداه  
 \* اذ نجلا دفن ما نجلا  
 أي أنجب والداه به أيام  
 اذ نجلاه أو مفعولا كقوله  
 تسقى امتياحا ندى  
 المسواك ريقها \* أي  
 تسقى ندى ريقها  
 المسواك أو طرفا كقوله  
 كما خط الكتاب بكف  
 يوما \* يهودي يقارب أو  
 يزيل الثانية الفصل  
 بنعت المضاف كقوله  
 ولئن حلفت على يدين  
 لاحلفن \* يمين أصدق  
 من يمينك مقسم أي  
 يمين مقسم أصدق من  
 يمينك وقوله من ابن  
 أبي شيخ الا باطح طالب

أي من ابن أبي طالب شيخ الاطح \* الثالثة الفصل بالنداء كقوله كان برذون بأعصام \* زيد جاردق بالجمام  
 عصام وقوله وفاق كعب بجير من قبل من \* تعجيل تهاكة والخلا في سقرا أي وفاق بجير بكعب (تنبيه) من المختص بالضرورة أيضا  
 الفصل بفاعل المضاف كقوله نرى أسهم الموت قصي ولا تقي \* ولا نزعوى عن نقض أهواؤنا العزم وقوله ما ن وجدنا للهوى من طب  
 \* ولا عدنا قهرو وجد صب والامر في هذا مهمل منه في الفاعل الاجنبي كافي قوله \* أنجب أيام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن  
 يكون من الفصل بالمفعول \* قوله فان نسكا حها مطر حرام \* يدلل انه يروى أيضا بنصب مطر ورفعته والتقدير  
 (قوله المرادى) بفتح الميم مخ الف قول القاموس ومراد كقرب أبو قبيلة لانه تردو كسياب وكاب العنق اهـ

فإن نكاح مطر أباه أو هي ومنه الفصل بالفعول الملقى كقوله بى تراهم الأرضين حلوا أى بى الأرضين زاد فى التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادى \* أشم كأنه رجل عبوس أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكى ابن الأنبارى هذا غلام أن شاء الله أخيل ففصل بى بأن شاء الله اه (خاتمة) قال فى شرح الكافية المضاف الى الشيء يتكلم بما أضيف اليه تكلم الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما (١٨٤) قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيد أن

يتقدم زيد على مثل وان كان المضاف غيرا وقصد بهما النفي جازان يتقدم عليها معول ما أضيفت اليه كما يتقدم معول المنفى بلا فجازا أنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب ومنه قوله

ان امرأ أخصنى عمدا ردة على التثنية لعمدى غير مكفور فقدم عندى وهو معول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفي فكانه قال اعندى لا يكفور ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معول ما أضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه والله أعلم

(المضاف الى باء المتكلم) انما أفردم بالذكر لان فيه أحكاما ليست فى انثى الذى قبله أشار الى ذلك بقوله \* (آخر ما أضيف للباء كسر) أى وجوبا (إذا \* لم يك معتلا) منقوصا أو مقصورا

أنته اذ رسمته فغاب عنك ثم مات والمعنى نرى اسمها الموت تقتل ولا تبطنى والارواء الكف عن القبيح (قوله) فان نكاحها مطر حرام أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محمولة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انثى ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيبات الا فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكل صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف لشئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت ان كان النكاح أجل شئ (قوله بالفعول الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لان ترى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض النوشى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العبدى أن صدره أشم كأنه رجل عبوس \* وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا واشم من الشتم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ومعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا اعتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوز مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل أول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا فأفاده الدماسى (قوله وقصد بهما النفي) بان صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والنخعى وابن مالك وقال ابن السراج يتمتع تقدمه مطلقا وتقدم بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جار ومجرورا قاله الدماسى (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلته بيسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيدا) أى الاشخصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد النفي بغير) أى لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرور هاد فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابطة للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقدم المجهول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا بجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا

### المضاف الى باء المتكلم

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا إذ لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أى الى أن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله (قوله اذ لم يك معتلا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبله نحو كنه مجانسه له فخرج نحو دولوطي كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أو يك) أى ولم يك (قوله فذى) مبتدأ أو جميعها ما كيد والياء مبتدأ ثانى ونحوها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعد ما فى الاربعه حال من الباء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانى (قوله آخرها واجب السكون) انما فى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف كسر ولم يذكر المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليافيه والواو وقوله والفاء لم يستلزم ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكر المصنف اكتفاء باخذه من قوله وان ما قبل الواو الخ (قوله فتقول هذا رامي) فرامى مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل بياء المتكلم منهم من ظهوره الاشتغال المحل بالسكون الواجب

(كرام ونذى أو يك) مثنى أو مجموع على حده (كاتبين وزيد بن ندى) الاربعه (جميعها) آخرها واجب السكون لأجل (اليابعد) أى بعد ما (فتحها احتذى) أى اتبع (وتدغم الياء) من المنقوص والمثنى والمجوع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فيه) أى فى الياء المذكورة يعنى بياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتقول هذا رامي ورأيت رامي ومررت برمي ورأيت ابني وزيدى ومررت بابني وزيدى وهؤلاء زيدى والاصل فى المثنى والمجوع المنصوبين أو المجرورين ابني لى وزيد بن لى



فحذفت النون واللام للاضافة ثم ادغمت الياء في الياء والاصل في الجمع المرفوع يزدي فاجتمعت الواو والياء وسقطت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو يخرجني هم وقول الشاعر أودى بني وأعقبوني حسرة \* عند الرقاد وعبرة لا تقلع هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت واليه أشار بقوله (وان \* ما قبل واو ضم فا كسره ين) فان لم يضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفي (والفاسلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يدي أو للجمع مول على التثنية نحو ثمنائي بالانفتاح أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفي المقصور عن \* هذيل انقلابا ياء (١٨٥) حسن) نحو عصاى ومنه قوله سبقوا

هوى وأعنفوا هواهم  
\* فخر سوا لكل جنب  
مصرع وحكى هذه اللغة  
عيسى ابن عمر عن قريش  
وقرأ الحسن يابشرى  
(تبيين) الاول يستثنى  
مما تقدم ألف لدى  
وعلى الاسمية فان  
الجميع اتفقوا على قلبها  
ياء ولا يختص بياء المتكلم  
بل هو عام في كل ضمير  
نحو ولديه وعليه ولدينا  
وعلينا \* الثاني يجوز  
اسكان الياء وفتحها مع  
المضاف الواجب كسر  
آخيه وهو ما سوى  
الاربع المستثنيات وذلك  
اربعة اشياء المفرد  
الصحيح نحو غلامى وفرسى  
والعمل الجارى مجراه نحو  
ظى ودلوى وجمع  
التكسير نحو رجالى  
وهنودى وجمع السلامة  
لـ وث نحو مسلماني  
واختلف في الاصل منهما  
فقبل الاسكان وقبل  
الفتح وجمع بينهما  
الاسكان اصل اول اذ  
هو الاصل في كل مبنى

لاجل الادغام لا الاسمية يقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قاله سم اعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاسمية يقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافاً لجعل في كلام الشارح مساحاة كالبعض (قوله والاصل في الجمع) أى بعد الاضافة ولم يذكرا أصله قبلها كغناء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الواج واختار ابن جنى العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة الياء الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء لاو حسب (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة المدح (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله ين) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبي (قوله انقلابا ياء) أى عوضا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسرة فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب ومثله لا راجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعنفوا هواهم أى تبع بعضهم بعضا في الموت ففخر موا بالمال المجمة منهم بالجهول أى اخترتهم المنية كذا في العيني فراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفاسلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور واما كذلك (قوله الاسمية) فبذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والافعال الحرفية أيضا فقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظره المصريح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى في شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو فى وأبى وأبى على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء نيابة كون شرط اعرابها بالحروف اضافة الغيبة الياء المتكلم ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والعمل الجارى الخ) كذا في بعض النسخ ومزاده بالعمل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى ان لم تكن الاضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاسمية قبلها والافعال حذفت ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء مما راجع اليها اتصلت به (قوله فتقلب ألفها) أى تحركها وانفتح ما قبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم ففى مضاف اليه في موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها انغمرت (قوله بالهف) أى بقول يالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخيه (قوله وكسر هاء لغة قليلة) قبل الكسر لانقاء الساكنين وسوغة الكسر مع ثقله على الياء أن الياء اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو

( ٢٤ - صبان - ثانى )

والفتح اصل ثاب اذ هو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة لئلا علمها قد يفتح ما وليته فتقلب ألفا و ر بما حذفت الالف وبقيت الفتحة دلالة علمها فالاول كقوله خلد ل أسك بنى للذى كسبت \* يدي ومالى فيما يقتضى طمع والثانى كقوله \* أطوف ما أطوف ثم أوى \* الى أما ويروينى الفقيع \* أراد الى أمى والثالث كقوله وأست بدمرك ما فات بنى \* بلهف ولا بليت ولا لوفى وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالصحيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاهما أبو عمرو وابن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ جرزة ما أنا بصر خكم وما أنتم بمصر خى وكسرها ياء عصاى الحسن وأبو عمرو في شاذه

وهو أضعف من الكسر مع التشديد (خاتمة) في المضاف إلى باب المتكلم أربعة مذاهب \* أحدها أنه متروك بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور والثاني أنه (١٨٦) معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث

وظي (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاى تالفة للآلاف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخى تالفة للآلاف وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أي خلفت كسرة المناسبة ورد بان الأصل بقاء ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) رد بانه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبني) وعلى هذا اذا قلت غلامى حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع اذا ليس الاعراب المحل مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وان توقف فيه اليه هو في وسكت عليه

### اعمال المصدر

(قوله بفعله المصدر الحق في العمل) اعترض بانه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع عن منع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق ليكون الأصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لامن الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بان عمل المصدر يجب بقوة مشابهة للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناطم يحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بانه يقال حدث فلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بخوف طرف وشرف ورد أيضا بانه يقال طرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضى أيضا أن المتعدي بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدي بالاطلاق انما ينصرف الى المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل وزومه (قوله أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلبيني وغيرهما فانه من الالباس لانك اذا قلت مش لا عجمت من ضرب عمر وتبادر الى الدهن المبني للفاعل وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء للجهول كز كم اعدم الالباس حينئذ فيجوز أعجمي زكأم زيد فالاقوال ثلاثة حكما في الجمع زاد الدماميني قولارابعاعن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو أعجمي قراءة في الحام القرآن وأكل الخبز وشرب المساء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في قولهم عجمت من ايقاع أنيابه بعضهم افوق بعض أن التقدير من أن أوقعت أنيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه لا يجوز حذفه الا في مسائل مرت في باب الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لانه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل مستعمل في حذف (قوله لا يتحمل ضميره) أي في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا يزيد فيتحمل الضمير لاستقارعه فيه كما سيأتي (قوله أو مجردا) أي من آل والاضافة (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لانه لتكرره أشبه بالفعل من المضاف والمحلل الموجود فيهما ما بعد شبههما بالفعل وهو الاضافة والالتان هما من خصائص الأسماء (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما في بعض النسخ \* أزلنا هاهن عن المقييل \* والهام جمع هامة وهي الرأس فاضافته الى ضمير الرأس للتأكيد وتطابق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقبل العنق لانها مقبل الرأس أي مستقره (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة أي ركابها أنسكل أي أعجز بثلاث الكاف وما ضيه بفحها وكسرها ومصدره النكول كذا في القاموس ومسمع كبراسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو في نسخ الشارح بموحدة بعد الهزة فتحية فنون وفهر البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العين بالمراقبة وعرفي القاموس من معانيه أن تعيب الانسان في وجهه وعلمه أنسب ههنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العين رسمه بالنون بعد الهمة فتحية فوحدة وتفسره بالتعريف فليحرق الالبعض وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر أن في البيت اللاحق ويروي البيت فالك والتأنيب عروة بعد ما الخ ويروي رعاك بالواو أي حفظك بدل دعائك وشوارع عمدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أي الى كون الاول أكثر والثاني كثيرا

أنه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب \* والرابع أنه لا معرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني وكلا هذين المذهبين بين الفسحف والله أعلم (اعمال المصدر)

(بفعل المصدر الحق في العمل) تعدى بالوزوم فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه أو بحرف جر (تنبيه) يخالف المصدر فعله في أمرين \* الاول أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل \* الثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم واعلم أنه لا فرق في أعمال المصدر عمل فعله بين كونه مضافا أو مجردا أو مع أن يمكن أعمال الاول أكثر نحو هو ولولا دفع الله الناس والثاني أقيس نحو وأطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيمًا وقوله \* بضرب بالسيف رؤس قوم وأعمال الثالث قليل كقوله \* ضعيف

النكابة أعداءه \* وقوله لقد علمت أولى المغيرة أنتي \* كررت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا وقوله فانك والتأبين والثالث عروة بعدما \* دعائك وأيدينا اليه شوارع وقد أشار الى ذلك في النظم بالترتيب (تنبيه) لا خلاف في أعمال المضاف وفي كلام بعضهم

ما يشهر بالخلاف والثاني أجازته البصريون ومنعه الكوفيون فان وقع بعده رفوع أو منصرفه وعندهم يفعل مضمر وأما الثالث فأجازه  
سيميويه ومن واقفه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله) أي المصدران يعمل في موضعين الأول أن  
يكون بدلان من اللفظ بل هو محو ضربا زيدا وقوله \* فنلذا زريق المال نذل الثعالب \* وقوله (١٨٧) يا قابل التوب غفرانا ما ثم قد \*

أصلها أنا منها خائف  
وجل فزيدا والمال  
وما ثم نصب بالمصدر  
لأن الفعل المحذوف على  
الأصح والثاني أن يصح  
تقديره بالفعل مع  
الحرف المصدرى بأن  
يكون مقدر بأن والفعل  
أو بما والفعل وهو المراد  
هنا فيقدر بأن إذا أريد  
المضي أو الاستقبال  
نحو وعجبت من ضربك  
زيدا أمس أو غدا  
والتقدير من أن ضربت  
زيدا أمس أو من أن  
تضربه غدا أو يقدر بما  
إذا أريد الحال نحو عجبت  
من ضربك زيدا الآن  
أي مما تضربه (تنبيهات)  
الأول ذكر في التسميل  
مع هذين الحرفين أن  
الخفة نحو علمت ضربك  
زيدا فالتقدير علمت أن  
قد ضربت زيدا فان  
خفة لأنها واقعة بعد  
علم والموضع غير صالح  
للمصدرية \* الثاني  
ظاهر قوله أن كان أن  
ذلك شرط لازم وقد  
جعله في التسميل غالبا  
وقال في شرحه وليس  
تقديره بأحد الثلاثة  
شرطا في عمله ولكن  
الغالب أن يكون كذلك

والثالث قليل لا إلى ذلك مع كون الثاني أقبس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشهد إلى  
الاقبسية (قوله أي المصدران يعمل الخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه له كره في حيز  
تفسيرها (قوله في موضعين) أي لا في غير ما كالمصدر المؤكد والمبين لا بعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت  
من الأمثلة لأن المنان سمين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو وكرا (قوله بدلان من اللفظ بفعله) اختلف  
فيه قليل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس في الأمر والدعاء والاستغفار فقط وقيل والانشاء نحو حمد الله والوعده نحو  
\* قالت نعم وبلغا بغيره ومنى \* والتوبيخ نحو وفا باني الأهواء والغنى والهو (قوله وجل) أي خائف فهو  
توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف في نصب المصدر في الاستباح أنه مقول به عند سيميويه أي  
الزم ضربا وغيره براه منصوب بابا ضرب اه دما ميني ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلان من اللفظ بفعله إنما يظهر  
على مذهبه غير سيميويه (قوله ويقدر بما الخ) إنما يخص تقديره بما بارادة الحال مع صحة تقديره بما عند ارادة الماضي  
والاستقبال أيضا أشار للدلالة على المضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لا تنافي مع الماضي  
للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع  
اعتراض الدماميني وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل  
يجوز تقديره مع كل من الثلاثة (قوله أن الخفة) قد يقال قول الناظم مع أن يشمله والذي دعاه في التسميل  
لأن الخفة جعله المصدرية قسمة لها على أن تقديره ما سائغ بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا)  
أما أن تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مقول واحد وأما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثاني  
محذوفاً وتقديره حاصل أمثلا أو يقال المصدر المقدر بأن الخفة يسمي المصدر المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله  
والموضع غير صالح للمصدرية) أي لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسمى مصدر مفعوليه اه مم (قوله وقد جعله في  
التسميل غالبا) عبارته فيه والغالب أن لم يكن بدلان من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن الخفة أو المصدرية أو ما  
أختها اه (قوله وليس تقديره الخ) أي بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربت زيدا قائما وإن أكره ذلك  
زيد احسن وكان تعظيم زيد احسنا ولا اعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ في الأصل وإن امتنع  
لعارض وقعه في هذه المواضع التي انتزعت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله  
الدماميني لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلت ما بعد أن لا مفعولة بالخبر ونحوه فحوان لك أن  
لا تجوع فيه أو لا تعمر ومثل أن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذي  
يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع (قوله سمع أذن أخاك يقول  
ذلك) حال كالحال في ضربتي العبد مسميا فالتقدير سمع أذن أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان فصاحب الشأن ضمير  
الفعل المحذوف لا الأخ وان زعمه البعض وإنما لم يكن المصدر هنا مقدر بما أو أن الخفة لا اشتراط أن يسميها  
أو المصدر المقدر به ما شيء ولم يوجد وإنما لم يكن مقدر بأن المصدرية لأن المراد الأخبار بأن سمع أنه قول أخيه  
حاصل وأن مقتضى أنه محصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كما قال البعض وفيه نظر إذ تقدير أن  
والماضي لا يقتضي أن السمع محصل فتدبر (قوله فلا أضربك) لضعفه بالأضمار بزوال حروف الفعل  
فلا يجوز على الأصح مروري بزيد احسن وهو مجزوم مجزوم وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم  
الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكر جاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني لم أر أحدا  
حكى أجازة أعمال اسم الفاعل مضمر يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوي الثالث (قوله فلا  
صغرا يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا بواقفه رويدا زيدا

ومن وقوعه غير مقدر بأحدهما قول العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك \* الثالث لا أعمال المصدر شرط ذكرها في غير هذا الكتاب أحدها  
أن يكون مظهر أو فلا أضربك يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني أعماله في الجور وقياسه في الظرف فأنها أن يكون  
مكررا أو لا يصغر لم يعمل فالثالث أن يكون

غير محدود فلوحد بالتاء يعمل \* وأما قوله بجائي به الجمل الذي هو حازم \* بضربة كفيه الملائمة لنفسه راكب فشاذا \* رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أن يجني (١٨٨) ضرب يك المبرح زيد الان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد

(قوله غير محدود) أي دال على المرة (قوله فلوحد بالتاء) أي تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم لوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله بجائي) أي يجي به أي بالماء والجمل بدفع الجيم وسكون اللام القوي فاعل والحازم الضابط والملاءمة تصور وهو التراب والشاهد في نصبه بئرية ونفس مفعول بجائي نصف الشاعر مسافر معه ماء فتيهم وأحيا بالماء نفس راكب كادعوت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أي لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما يؤثر بعده تمام العمل لضغفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أي بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) أي ما قال بمنزلة نظر إلى حال التصريح بالمصدر لأن المفعول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعده تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قبل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى لأجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله إلى أنه على رجعه لتقدير يوم تبلى السراير وهو لا يرجع للفعل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله أن يكون مفردا) أي لأن تثنيته وجمعه يخرجه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجرعا جماعة مهم ابن عصفور والناظم وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أن يجني زيدا ضرب عمرو ونعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيد اضربا وكان المفعول ظرفا وهو الراجح وبقى منه أيضا ذكره فلا يعمل محذوف على الأصح كما في الجمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفتح بالفاء والعون المفتوحين وأمين الله بالخبر والكرام والفضل والثناء (قوله ولا سم مصدر عمل) أي مضافا أو مجرد الوسم أ كما أفاده سم (قوله في الدلالة على معناه) أي من المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والتكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفاعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر الذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وخزمه ابن عيش وأبو بيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخبر (قوله ماني فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أي ونحو تعليم وتسليما فان التاء عوض عن إحدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض دليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكراه والاستخراج فلم من ذلك أن العوض قد يكون آخر أو قد يكون أولا (قوله على لفظه لفظا وتقديرا) أي من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ماني فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فيها ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فارعوض عن الناقص أو قد يفهم مصدر والافاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال في الجمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشيع ولا يوصد (قوله نحو يسار وجارورة) الأول علم ليس مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباع تعريف المصدر عليهما وهو غلط يتجسس على أن فعلهما فجور وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم معنى الفجور والبر أما إذا كان فعلهما أجرة وبره أي صيره ذا فجور وذا بر (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أي وإن كان ظاهرا طلاقا بين عمله إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قدمه المصدر من كونه يملح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه أن مصابيح رجا لأن ما بعده أن لا يقدر بالحرف المصدرى وإنما مل ويحجب بما تقدم من أن ذلك سئخ في الأصل وإن عرض منه بوقوع المصدر اسم أن أو ما اللفظ المتدبر به لفظ آخر لا يلزم صحة المطلق به كما مر بيانه (قوله وذى

ما يؤم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المجرر المتأخر فلو نعت بعده تمامه لم ينسج والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك \* خامسها أن يكون مفردا وأما قوله قد جربوه فماذا نتجاربهم \* أباقدامه الألف والفتحة فشاذا وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل للشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لأنه أملا ولا المضارع ولا اسم مصدر عمل واسم المصدر هو ما ساءى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلافه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ماني فعله كذا عرفه في التسهيل فخرج نحو قال فانه خال من ألف قائل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق به ماني بعض المواضع نحو قائل قيتلا وضارب ضير بالكنها انقلب ياء لا نكسار ما قبلها ونحو عدة فانه خلا من أو وعد لفظا وتقديرا

ولكن عوض من التاء في المصدران لا اسم مصدر بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضع وضوءا وتكلم كلاما فانها اسم مصدر لا مصدران تلوهما لفظا وتقديرا من بعض ماني فعلهما وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضع وضوءا وتوضع وضوءا

ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمجدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله أظنهم ان مصابكم رجلا \* أهدي السلام تحية طم والإحترار  
بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم (١٨٩) فيه خلاف فغلبه البصريون وأجازوه

المكوفيون والبغداديون  
ومنه قوله أ كثرابعه د  
رد الموت عني \* وبعد  
عطائل المائة الزناعا  
وقوله بعشر تك الكرام  
تعد منهم \* وقوله

قالوا كلاما هنداهي  
مصغية \* يشقى قلبك  
صحح ذلك لو كانا \* وقوله  
لان ثواب الله كل موحد  
\* جنانا من الفردوس  
فيها ينجح \* وقوله

رضي الله تعالى عنها من  
قبلة الرجل زوجته الوضو  
(تنبيهه) اعمال اسم  
المصدر قلبل وقال  
الصيرى اعماله شاذ وقد  
أشار الناظم الى قلته  
بنة كبير عمل (وبعد جرد  
الذي أعينفله \* كل

بنصب أو رفع عمله)  
أعلم أن المصدر المضاف  
خسة أحوال \* الاول  
أن يضاف الى فاعله  
ياتي مفعوله نحو ولولا

دفع الله الناس \* الثاني  
عكسه نحو أعجبني شرب  
العسل زيد ومنه قوله  
قرع القوافيز أفواد  
الاباريق وقوله \* نفى

الدراهم تنقاد الصياريف  
\* وليس مخجـوص  
بالضرورة خلافا لبعضهم  
في الحديث وج البيت  
من استطاع اليه سبيلا

ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبس فيه ابن الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كبن هشام في شرح الشذور أنه  
مصدر لا اسم مصدر بل سياتي في كلامه أيضا في آخر أبيه المصادرات نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة  
اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمجدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى المجدة  
قاله المدرس وسياتي في آخر أبيه المصادرات في الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظنهم) الهزة للسنداء  
مصابكم مصدر ميمي بمعنى أصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام نعمت له وتحية مفعول  
مطلق على حد قد عدت جالوسا وطم خبران (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو  
مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذا نظرنا في الراجحة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه  
الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراده فتدبر (قوله المائة الزناعا) بكسر الراء أى الزائفة من الابل  
(قوله جنانا) مفعول نان اثواب (قوله قليل) نى وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كل بنصب  
أو برفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر لا بالاحالة لا لوجوب ولا بد وجوب التكميل  
بالمصوب في باب ظن اذا لم يدل عليه دليل اظهور استثنائه بقوله قول المصنف في باب ظن  
ولا تحجز هنا بلا دليل \* سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا أو مانعة خلو فتجوز الجمع فقد دخل صورة اضافة المصدر للطرف وتكمله بالرفع والنصب  
معاً (قوله خمسة أحوال) هذه الاحوال التي ذكرها طاهرة في مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنتين  
أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعله ولفاعله وللطرف المتسع فيه وأما مصدر لازم فتجوز  
اضافته لفاعله وللطرف وترك ذلك لعلنا بالمقايسة (قوله قرع القوافيز الخ) صدره \* أننى تلادى وما جمعت  
من نشب \* التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتلبد كسير اللال القديم وضده الطارف والطاريف  
والنش بفتح النون والشين لمحة المال الثابت كالأرد والقوافيز بتأني وزاى مجعمة جمع قافوزة هى  
القدح التي يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهم) صدره

\* تنفى يداها الحصى في كل هاجرة \* الضمير للمناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول  
مطلق والدراهم جمع درهم لغة في الدراهم فالبناء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف باء  
الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى تنقاد وهو مرفوع فاعل نفى (قوله نفى الحديث  
الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعيين من استطاع فيها  
لأنه عليه لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطة أفقمة أى من استطاع منهم وان أورد  
عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ أو أن يكون مبتدأ أخبره محذوف أى فعله أن يحج  
أو شرطية جوابها محذوف أى لم يحج ولما أورد على جمل من استطاع فاعلا لا بد من فساد المنفى لان المعنى  
حينئذ لله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف  
مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطه وأوجب عنه بان الفساد بمعنى على كونه أل  
في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذي كرى لان حج مبتدأ ورتبة المبتدأ منع متعلقاته التقدم فالمعنى حج  
المستطيعين البيت وأوجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغنى والمماني عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم)  
أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعائى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما  
أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل  
قال لدماسينى لئلا يصورة يلزم فيه ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر والافعال  
النافصة لان عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كونه قائم بحذف المرفوع اه

أى رأ أن يحج البيت المستطيع لكنه قليل \* الثالث أن يضاف الى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل دعائى  
\* الرابع عكسه نحو لا يسألم الانسان من دعاء الخير \* الخامس أن يضاف الى الطرف فيرفع وينصب كالنور نحو أعجبني انتظار يوم الجمعة  
زيد عمرا (تنبيهه) قوله كل بنصب الى آخره يعنى ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم



(وجر ما يتبع ماجر) مراعاة اللفظ وهو الاحسن (ومن راعى في الاتباع المحل تحسن) فالمنصف اليه المصدر وان كان فاء لا فمحملة رفع وان كان  
مفعولا محملا نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر وان شئت قلت  
الظريف بالرفع وسنه قوله \* حتى تعبر في الروح وهاجها \* طلب المعقب حقه المعلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله \* السالك  
الشجرة اليقظان سالكها \* شئ الهلوك (١٩٠) عليها الخيل الفضل \* الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت للهلوك على للموضع لانها فاعل

(قوله وجر ما يتبع ماجر) أي جر تابع الجر والذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جوال التابع ما لم يمنع منه مانع  
كافي التسمي قال الدماميني كافي أعجبتني اكرامك وزيد فان جوال التابع يؤدي الى العطف على الضمير المخفوض  
من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناطم لا على مذهبه من جواز العطف  
بلا إعادة الخافض (قوله تحسن) أي فهو يدعى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرائه حسن أو نحو ذلك (قوله  
حتى تعبر الخ) حتى غائبة وتظهر سار في الهاجرة وضمير للهمار الوحشي والروح ما بين الزوال والليل وهاجها  
أنارها أي طلب الماء والضمير لان كانت مراعاة لذلك الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق طاج مضاف  
الى فاعله وهو المعقب يكسر القاف الغريم الطالب من عقب في الامرا اطلبه مجرأ داحته مفعول المصدر  
والمعلوم بالرفع نعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لانت في بيت قبله والثغرة بضم المثناة وسكون  
الذين المجمعة الثانية المخوفة بالنصب على المفعولية لالسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة  
ففيه أيضا لوجهان وشئ الهلوك مفعول مطلق المحذوف أي عني شئ الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض  
ولأن أن تجعل عامله السالك على حدة قد بدت جساوا الهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كلف المرأة الفاجرة  
وجهة عليها التجميع على حال وانما يعمل بفتح الخاء المجمعة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قبض لا كمه وقيل قبض  
قبض والقضيل بضم الفاء والصاد المجمعة اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح  
الهدايات انه التجميع ليس تحتها ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للتجميع فلا يكون فيه شاهدا  
(قوله قد كنت دانت بهما الخ) الضمير للثغرة أي أخذتها في ديني على حسان والبيان بفتح اللام أكثر من  
كسر الماطل (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط  
سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرر وهو مفقود هنا لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً ونصباً  
الا اذا كان محلي بال ارسنونا أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني (قوله فاجاز في العطف  
والبديل الخ) لعل وجه الفرق أن البديل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى  
ما بعدهما (قوله والتأويل) أي يجعل المرفوع فاعلا للمحذوف والمنصوب مفعولا للمحذوف خلاف الظاهر لان  
الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتي مقابله في قوله آخر الباب أما المصدر الآتي  
بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا لا أرى منعاً من تقديم محموله عليه اذا كان  
ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما مارأفة وقال فلما بلغ معه السعي وشك في كلامهم كثير والتأويل  
تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به اه وهما أوله الأيمان جعل الظرف متعلقاً بالمحذوف حال  
من المصدر (قوله باجني) هو ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمم له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله  
وغير الاجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والجور والمتعلقين به ولا يجوز ضرب  
حسن زيدا في الدار ويجوز ضرب زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم  
أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو الخ) أي نظير التقدير الكاش في نحو الخ اذا التقدير كما مروا كانوا  
زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذن المعلوم أن لخالق سواء (قوله على رجهه)  
في الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع الماء  
في الاحليل أو الصلب اه شمني (قوله الفصل باجني بين مصدر ومفعوله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بان

الشئ وتقول عجبت من  
أكل الخبز اللحم فالجر على  
اللفظ والنصب على المحل  
نحو قوله قد كنت دانت  
بها حسانا \* مخافة  
الافلاس والليثا ولو قلت  
واللحم بالرفع جاز على  
معنى من أن أكل الخبز  
واللحم (تنبيه) ظاهر  
كلامه جواز الاتباع على  
المحل في جميع التوابع  
وهو مذهب الكوفيين  
وظائفة من البصريين  
وذهب سيبويه ومن  
وافقه من أهل البصرة  
الى أنه لا يجوز الاتباع  
على المحل وفصل أبو عمرو  
فاجاز في العطف والبديل  
ومنع في التوكيد والنعت  
والظواهر الجواز لورود  
السمع والتأويل خلاف  
الظاهر (خاتمة) قد  
تقدمت الإشارة الى أن  
المصدر المقدر بالحرف  
المصدرى والفعل مع  
مفعوله كالوصول مع  
صلته فلا يقدم ما يتعلق  
به عليه كما لا يقدم شئ من  
الصلة على الموصول ولا  
يفصل بينهما باجني كما  
لا يفصل بين الموصول  
وصلته وأنه ان ورد ما يوهوم

ذلك أول ما يوهوم التقدم قوله وبعض الحكم عند الجاهل \* لانه اذا كان فليست اللام من قوله لانه متعلقة باذعان الفصل  
المذكور بل محذوف قبلها بديل عليه المذكور والتقدير وبعض الحكم عند الجاهل اذعان لانه اذا كان وهذا التقدير نظير ما في نحو وكانوا  
الزاهدين وهما يوهوم الفصل باجني قوله تعالى انه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منهو باجبعه كما زعم الزحشرى والالزم الفصل  
فيه من باجني بين مصدر ومفعوله

والأخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر الموصول ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السراير ومنه أيضا قوله المن للذم بالباطل  
بالعطاء فلا تمن فلتاقي ملاجد ولا مال فاست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالان ليكون التقدير ان بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لقسا  
الاعراب لانه يستلزم المحذوران المذكورين فالخاص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كأنه قيل (١٩١) المن للذم داع المن بالعطاء فان الثاني

بدل من المن الاول فخذ  
وأبقى ما يتعلق به دلالة  
عليه أما المصدر الآخر  
بدلا من اللفظ بفعل  
فلاصح أنه مساو لاسم  
الفاعل في تحمل الضمير  
وجواز تقديم المنصوب  
به والخروج بحرف يتعلق  
به عليه لانه ليس بمنزلة  
موصول ولا مجزولة

الفصل مقترا اذا كان المجرول ظرفا كالآية لانساعهم فيه (قوله والأخبار عن موصول الخ) المراد الأخبار بمعنى  
اللفظ فان المعنى ان يرجعه يوم تبلى السراير يقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن موصول وهو  
المصدر لانه في تاول أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف (قوله يرجعه) بفتح اليا على نسبة المصدر من  
رجع المتعدي كافي قوله تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) عليه لانه فليست الخ  
والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبى والأخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل الضمير)  
أى على القول بان العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر  
(قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جربنا على القول بان العمل للفعل المبدل منه ونياية  
المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بانه المصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول  
مطلق ناب عن الفاعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان  
ضمير باجتهذا معنى أن تضرب

بمنزلة صلته والله أعلم

(اعمال اسم الفاعل)

(كفعله اسم فاعل في

العمل) واسم الفاعل

هو الصفة الدالة على

فاعل جارية في التذكير

والتأنيث على المضارع

من أفعالها المعناه أو معنى

الماضي كذا عرفت في

التسهيل فالصفة جنس

والدالة على فاعل لاخراج

اسم المفعول وما معناه

وجارية في التذكير

والتأنيث على المضارع

من أفعالها لاخراج

الجارية على الماضي نحو

فرح وغير الجارية نحو

كريم وفي التذكير

والتأنيث لاخراج نحو

أهيف فانه لايجرى على

المضارع الا في التذكير

ولمعناه أو معنى الماضي

لاخراج نحو ضمير

الكشع من الصفة

في أعمال اسم الفاعل  
(قوله في العمل) أى عمل التعدي ان كان فعله متعديا وعمل اللازم ان كان فعله لازما وانما قال في العمل مخالفة  
اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمجمله ودخول اللام على مجمله المتأخر بخلاف الفعل فيه ما وفي أنه يصح أن  
يقع هو ومضطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفه فيمتنع تقديم مجمله عليه ونحو هذا ان ضارب زيد ومكرمه وجاء  
رجلان ضارب زيد ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف  
لما فهم من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر به في باب حروف الجر  
(قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أى في مطلق الحركات والسكنات ولو لم يحسب  
الاصل كافي يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أى في حالتهم ما (قوله  
لمعناه) أى مفيدة معنى المضارع من حال أو استقبال ومثلها ما الاستمرار التجدد كما تقدم في باب الاضافة (قوله  
وما معناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الامير أى مضروبه والحاكم على  
هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويل لا فيكون داخل في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون  
العين كفعلة يسكون الحاء أى مضجوع عليه فان فحمت العين كان بمعنى الفاعل كفعلة بفتح الحاء أى ضاحك  
على غيره وكذا همزة لزة قال الكرماني في شرحه على البخاري وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أى على شيء  
من الأفعال (قوله نحو كرم) أى ونحو ضربا وضرب ومضرب (قوله الا في التذكير) أى لان مؤنثه هاء  
(قوله لاخراج نحو ضمير الكشع الخ) أى لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي (قوله من الصفة المشبهة) أى  
الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والافترح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافي بين ما هنا  
من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سياتي في ابنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لان  
ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سياتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضمه) أى مضى  
حدثه بعزل أى في مكان بعزل أى ابعادا المكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضمه متعلق بعزل لانه وان كان  
اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتفي بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلا الى الدار فيطل منع  
البعض تبعه ليس صحة تعلقه بعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك  
ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجدد كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى  
الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهيمن) أى مهيمن بدليل أم وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدرون نصم استفهاما  
نحو ضارب زيد عمر وقوله أم مجزأتهم وعدا وثقت به أو حرف نداء اه وهذا أولى لانه من التكرار

المشبهة ويجعل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللازم (ان كان عن مضمه بعزل) بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل جملا على  
المضارع وهو كذلك (وولى) ما يقرب من الفعلية بان ولى (استفهاما) ملفوظا به نحو ضارب زيد عمر وقوله أم مجزأتهم وعدا وثقت به أو  
مقدرا نحو مهيمن زيد عمر أم مكرمه (أو حرف نداء) نحو يا طاما جلا

والصواب أن النداء ليس من ذلك (١٩٢) والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المتقدر بالتقدير بارحلاط العاجلا (أونفيا) نحو ما

مع التنبيه الآتي قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بان المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أونفيا) أي أداة نفي ولو تأويلها نحو انما قائم الزيدان أي ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أي لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بان كان معنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيد أمس اذ لا يقال أنا ضارب زيد أمس حتى قال بعضهم لا شيء على من قال أنا فاقول زيد أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد آكل طعاما لان الاصل زيد آكل طعاما فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن ابي ازه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أي قد دخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال التي صفة طريقتهان الاولى وهي المشهورة أن يقدّر الفعل الماضي واقعا في زمن التكلم الثانية وهي طريقة الانداسي أن يقدّر التكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكوفة مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عالما وفي كلامهم ما يؤيده (تنبيه) في التكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل ان الواو في وكلمهم حاله اذ يحسن جازي وبنوه يضحك ولا يحسن وأبوه يضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيد أمس) أي لا تنفقاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذ تخلف كلا الشرطين وفي نسخ اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أول لم يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الاول بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه معنى على أن قوله فلا يجوز ضارب زيد أمس تفريع على قوله أول لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الامرياس كذلك لتفطن وبعبارة الجمع ضارب زيد عندنا (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون أل) حال من الماضي أما الماضي المقرون بال فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال السيموطي وهو الاصح امكن بشرط اعتماده على نفي أو اسه تفهيم أو موصوف أو مسند اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المغني ان اشتراط الجمهور والاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجوع الامرين والا فلا اعتماد بشرط عند الجمهور والعمل في المرفوع أيضا كذا قول الدماميني والشهني (قوله وأما المضممر) أي البارز وأما المستتر فرفعه بالاخلاف كما في التصريح (قوله المجرد) أي من أل اما المقرون بها فليس ما ذكر شرطافيه (قوله ولا موصوفا) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيد كراشارح قولين آخرين والصحيح كما في النغني التفصيل (قوله خلافا للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كيت عند يرها لانه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كيت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب في الجمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا للفراء وعبارته وقال الكوفيون الا للفراء ووقفهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبه م أن المعتبر شـ به الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محولا للبالغة اعتبارا بان المعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهم يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يعمنان العمل وما أجيب به من انهما لا يعمدان استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والغمت تحكم محض (قوله يكتفي براءة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه (قوله

ضارب زيد عمرا (أوجا صفة) اما لمذ كور نحو مررت برجل قاتل بيرا ومنه الحال نحو جازي يد را كيا فرسا أو محذوف وسه أي (أو مسندا) لم يمتد أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيد مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بان كان معنى الماضي خلافا للكسائي ولا حجة له في وكلمهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى في يسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلهم ولم يقل وقلمناهم أول لم يعتمد على شيء مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيد أمس (تنبيهان) الاول هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة الى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى أنه لا يرفع الظاهر به قال ابن جني والشاويين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيمويه واختاره ابن عصفور وأما المضممر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المانع وهو بعيد الثاني من شروط اعمال اسم

الفاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهم يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن تفرق الفاعلة ولا حجة له في قول بعضهم أن في مرفعا وسويا فاذر سخا لان في مرفعا طرف يكتفي براءة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر

جاز كما في قوله \* تترق في الابدى كيت عصرها \* حيث رفع عصرها بكيت ولا حجة له أيضا (١٩٣) على اعمال الموصوف في قوله اذا فاند

ترق في الابدى الخ صدره \* فساطع راح في الزجاج مدامة \* الراح والمدامة من أسماء الخمر ووجه تترق في الابدى  
تتلا في الابدى صفة مدامة وكيت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان  
كيت حينئذ خبر مقدم وعصرها مبتدأ مؤخر واليكيت الذي يحاط حجرته سواد قاله المعنى مع زيادة ويلزم  
على جعله كيت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقة بين الصفتين تحكم وترق في بفتح  
التاء متعارف ترق في الشيء أي تلاً لا ولم حذف منه إحدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي  
الاستشهاد ما مر (قوله اذا فاند الخ) فاقد فاعل المحذوف يفسره المذكور أي اذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد خطباء  
بالمدة أي بصفة الخطب أي الكرب فرخين أي ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالانعت ورجعت من الترجيع  
وهو أن يقال عند المصيبة انالله وانا اليه راجعون والخلط المخالط والمزايل المبين (قوله اذ فرخين) عليه للثني  
في قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيت) عليه المحذوف تقديره لا يفاقد لانه الخ قال شيخنا في  
شرح الجامع للعلاوي في باب الصفة المشبهة أن المراد بالجر بيان على الفعل كونه للتحذير والحدوث كالفعل وما  
كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للشبوت فليس جارياً على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجر بيان الموافقة  
في عدة الحروف والسكنات والحركات والامصاص ففيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونه على عدة حروف  
الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها  
بمعنى الشبوت وقول الشارح في التأنيت لبيان الواقع لكونه لا يذ كر اه فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل  
اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيت وما ليس جارياً  
على فعله في التأنيت لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ  
كان عليه أن يجعله نظيراً بان يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقي  
لما يندفع ما في كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض عليه لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيت  
وهو غير متعين لاحتمال أنه عليه لتوله لا يقال الخ أي لان مرضعاً بمعنى النسب أي ذات مرضع كفاقد وحائض  
ومطلق أي ذات فاقد وذات حبض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النسب لما مروى يحتمل أن المراد بعدم  
جريانه على فعله في التأنيت عدم موافقة ما به في حقوق فاء التأنيت لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب  
لا تدخله تاء التأنيت على ما قاله الشاطبي وعليه بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر  
لكثرة ما أنت بالتاء وليس بعلاجي كحائضه وجب له ثم يظهر أن فاقد او مرضعاً يستعملان أيضاً للنسب بل  
للا توافاف بالقدوالارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير  
الجران بالمعنى الذي أراد الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر  
(قوله قبل الصفة) أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيد عاقل وما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في  
المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم مضمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معاً نحو هذا زيد ضارب أي  
ضارب والذي في الجمع أن المخالف في منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف  
التفصيل عن البصريين والقراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض اصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل  
الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت سطلق الوصف فيشمل  
الحال (قوله عرف) أي بقرينة مقابلة أو حالية (قوله أي كوعلى ناطح) بقرينة تمام البيت أعني  
\* فلم يضرها أو هي قرنة الوعل \* وهو ككف وذهب التيس الجبلي (قوله اعماله قد ارتضى) أي من غير  
اشتراط اعتماد كما في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطي في القيسية  
(قوله وليس نصب ما بعده المقرون بال) أي لا بقيد كونه ما ضماً كما يفيد ما بعده فالأقوال الاربعة في مطلق  
اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافاً لما زنى ومن وافقه) أي حيث خصوا النسب بالمضى أخذوا بنظر تقدير  
سيمويه اسم الفاعل المقرون بال بالذي فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سيمويه للذي بمعنى المضارع لشبوت

خطباء فرخين رجعت  
\* ذكرت سليمى في  
الخلط المزايل \* اذ  
فرخين نصب بفعل مضمر  
يفسره فاقد والتقدير  
فقدت فرخين لان فاقد  
ليس جارياً على فعله في  
التأنيت فلا يعمل اذ  
لا يقال هذه امرأة  
مرضع ولدها لانه بمعنى  
النسب قال في شرح  
التسهيل ووافق بعض  
اصحابنا الكسائي في  
اعمال الموصوف قبل  
الصفة لان ضعفه يحصل  
بعمله لا قبلها ونقل غيره  
أن مذهب البصريين  
والقراء هو هذا التفصيل  
وان مذهب الكسائي  
وما في الكوفي من اجازة  
ذلك مطلقاً (وقد يكون)  
اسم الفاعل (نعت  
محذوف عرف \* فيستحق  
العمل الذي وصف) مع  
المنعوت الملقوط به نحو  
مختلف ألوانه أي صنف  
مختلف ألوانه وقوله  
كناطع صخرة وما ليهونها  
\* أي كوعلى ناطح ومنه  
باط العاجبلا أي ياراجبلا  
طالعاً جبلاً (تنبيه)  
الاستفهام المقدراً أيضاً  
كالمفوض نحو مهنين زيد  
عمرام مكرمه أي أمهين  
(وان يكن) اسم الفاعل  
(مسألة آل في المضى \*  
وغيره اعماله قد ارتضى)

خلافاً للاخفش ولا يفعل مضمر خلافاً (١٩٤) اقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك والخاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً

لوقوعه موقعا يجب  
تاويله بالفعل (فقال  
أو مفعول أو مفعول \*  
في كثرة عن فاعل بديل)  
أي كثير ما يحصل اسم  
الفاعل الى هذه الامثلة  
اقصد المبالغة والتكثير  
(فيسحق ما) كان (له  
من عمل) قبل التحويل  
بالشروط المذكورة  
كقوله أأخا الحرب لباسا  
اليها جلها \* وحكي  
سبويه أما لعسل فانا  
شراب وكقول بعض  
العرب انه لمخار بوائكها  
حكاه أيضا سيبويه  
وكقوله \* ضروب بنصل  
السيف سوق سمائها \*  
وكقوله عشية سعدى  
لورأت لراهب \*  
بدوثة تجردونه وجميع  
قلبي دينة واهتاج للشوق  
انها \* على الشوق  
اخوان العزاء هيج  
(وفي فاعل قل ذاو فاعل)  
كقوله فتأتان أمانهما  
فشيبة \* هـ لا وأخرى  
منهما تشبه البدر  
وكقوله \* أتأتى أنهم  
مزقون عرضي \* وقوله  
حذر أُمور الاتضير وآمن  
\* ما ليس مخيبه من  
الاقدار أشده سيبويه  
والقدح فيه من وضع  
الحاسدين ومما استدل  
به سيبويه أيضا على  
اعمال فعل قول لميد  
أو مفعول شئ عضادة

العمل لمجرد افعيل مع ال بالاولى (قوله خلاف للاخفش) أي حيث ذهب الى ما ذكر قال الدماميني واللام  
حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله في كثرة) أي في  
التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما بقي أما فاعل فمحمّل للقلة والكسرة (قوله عن فاعل)  
متعلق ببديل (قوله أي كثير ما يحصل الخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله الهوني وأحسن  
منه أن يقال أخذها من قوله \* وفي فاعل قل ذاو فاعل \* وفي كلامه إشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وان في  
بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لتقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال  
موات ولا تتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها  
ليست بالمبالغة الميمانية (قوله فيسحق ما له من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه  
شاطبي وفي التصريح بعمال امثلة المبالغة قول سيبويه وأصحها وجههم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو  
اسم الفاعل لانها محمولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوزوا الكوفيين اعمال شئ منها المحال فتم الاوزان المضارع ولمعناه  
وجعلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديره عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه وقوله  
ولعنه أي لا فادها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل فعل  
كذا في الجمع وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بان تكون الكسرة المستفاد من فعال مثلا أشد من  
الكسرة المستفاد من فاعل مثلا لم أر في ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى بالمبالغة  
فعال ومنفعال على فاعل وفاعل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أي في اسم الفاعل  
(قوله أأخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام وأراد بجلاها دروعها والاضافة لادنى ملازمة  
(قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقاة الحسنة (قوله بنصل السيف) أي شفرته سوق سمائها الضمير للابل  
والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يملكون ذلك لضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على  
الظرفية منضاف الى الجملة بعده وبدوثة صفة لراهب ودوثة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى  
دوثة الخندل نجر جمع فاجر متداسو غ لا ابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذي  
في شواهد العيني عند بديل دونه وجميع جمع حاج قلى أي أبغض جواب الشرط واهتاج أي تارون نصب اخوان  
العزاء أي الصبر على المفعولية لم يوج قاله العيني وما ذكره من أن تجراو جميعا تاجر وحاج وان تبعه عليه  
البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسمان جمع لان الصحيح أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيج سبالغة  
هاج من هاج المتعدي يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح (قوله وفي فاعل قل ذا) أي  
الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فاعل وفعل المحولين لاني نحو خير وبصير ونحو فرح وأشربها  
وضع من أول الامر على فاعل وفعل ولم يكن محمولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة (تنبيه) في الفارضى ما نصه  
زاد ابن خروف اعمال فاعل كزيد شرب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشرب من المبالغة  
سماعا ومثله كمار وعجاب بمعنى عجيب وقد كرر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لان  
المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك وفي الكشف المبالغة مجاز لان  
الثواب على كثرة من يتوب عليه والجهنم وان الرجحان أباح من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة التثنية والتثنية  
تضمين فمكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانباري ان الرحيم أباح لانه جاء على صيغة الجمع كميمد وذهب  
قطرب الى أنهم ما سواها بحر وفه وقد أشبعه الكلام على الرحمان والرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما  
منها) أي واحدة منها (قوله وآمن ما ليس مخيبه) لعل المعنى وآمن أمنائس مخيبه من الاقدار بل موقع له في  
مصائبها كما هو شأن المفراط (قوله والتدح فيه من وضع الحاسدين) قال العيني زعم أبو يحيى اللاحق أن سيبويه  
سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبتته سيبويه  
في كتابه اه (قوله أو مفعول) بكسر الميم وسكون السين المهمله وفتح الحاء المهمله الحار الوحشى شئ بفتح  
السين المنجمة وكسر النون وبالجم أي منقبض مجمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح العضادة



لاتبني من غير الثلاثي وهو كذلك الاماندر قال في التسهيل وربما بني فمال ومفعال وفعل (١٩٥) وفعل من أؤهل بشير الى قولهم دراك

بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمح بسين مهملة مفتوحة فيم فاء مهملة مفتوحة  
فجم أي أمان طويله لا يظهر ولا يقال للذ كبر سرائه بفتح السين المهملة أي ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع  
ندبة وهي كما في القاموس أثر الجرح الباقي على الخلد قال والجمع ندب وانداب وندوب اه وكلام جمع كلم وهو  
الجرح (قوله لاتبني من غير الثلاثي) لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله الاماندر) منه شبهة  
في البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو المثنى والمجوع) أي من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من  
الشواهد وانما لم يمنع تشبته وجمعه عمله كالمصدر لانه أقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان  
مخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا زمانا كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا  
لزوميه كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مشتق وضعها بزمان وأما قولهم  
اسم الفاعل حقيقة في الحال فعنه كما حققه السيد الصقوي أنه حقيقة في المتلبس بالحدث والفعل ويلزم ذلك  
الحال (قوله واتشأني عرضي الخ) أراد بها حصينا ومرة ابني ضخم كما يشأني وينذران على أنفسهم ما قتله  
اذا القاه بقولان ذلك في الحلاء فاذا القاه أسكاعن ذلك هيمة له وشتم من بابي ضرب ونصر ودعى مفعول  
الناذرين على تقدير مضاف أي سفلت دعي (قوله غفر) بضم الغين المجعولة والفاء جمع غفور وغفر بضم الفاء  
والهاء المجعولة جمع غفور أي غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع غفور أي غير كاذبين والاضافة في ذنبهم لادنى  
ملازمة (قوله من ورق الحن) الورق جمع ورقاء وهي التي يضرب بياض لونها الى سواد والحن بفتح الحاء  
وكسر الميم أصله الحما حذف الميم الأخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للاروى وقيل غير ذلك (قوله من  
حملن به) أي هو من حملت به النساء المعلوم من السياق وان لم يتقدم ذكرهن ضمن حمل معنى علق فعدها  
بالماء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق أطرافه جمع حبائك جمع حببكة والنطاق كما  
في المصباح شبهة ازارتلبسه المرأة وقيل لثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل  
والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعني أن المدح حملت به أمه وهي  
غير مستعدة للوطء بل مكروهة عليه والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكروهة جاء الولد نجسها ومن كلام بعضهم  
اذا أردت أن تعجب المرأة أي تأتي بالولد نجسها فاعضها عند الجماع وكان السرفية أن ذلك يكسر سورة مشهورتها فلا  
يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الخط لآبائه فيكون للولد تمام الرجولة اه دما سيني مع بعض زيادة  
من اعينى (فائدة) يجوز تقديم مفعول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيد اضارب الان جرمضاف أو حرف غير زائد  
فيمتنع نحو هذا زيد غلام قاتل ومررت زيدا يضارب دون اس زيد عمار يضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى  
قوم من المضاف نغمة غير وشل وأول وحق كما مر في باب الاضافة ويجوز تقديم مفعوله على مبتدئه نحو زيد  
هذا يضارب كذا في الجمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أي بالوصف ذي عمل النصب و يؤخذ منه أنه لا يضاف  
للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكي اضافته للخبز في أنا كاش أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخضع) أي بذى  
الاعمال تلوا اخضع من الثاني لدلالة الاول (قوله بالاضافة) أي بسبب العبري على الصحيح (قوله وقد قرئ  
بالوجهين) أي في السبع (قوله وهو انصب ماسوا مقتضى) أي ان لم يكن فاعلا والواجب رفعه كذا يضارب  
زيد أبوه ولم يكن التلويح يجوز الفصل به بين المتضايقين والاجاز خضع ماسوى التلو كذا أعطى درهما زيدا ولم  
ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ماسواه) أي وان لم يكن التلويح مضافا اليه ولهذا مثل  
الشارح باني جاعل في الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى المماضي فلا  
يجعل ويبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفي التصريح  
ما يؤيده (قوله الجبر بالاضافة) أي ان لم يكن فاعلا والواجب رفعه عند الجمع ونحو هذا يضارب أبوه أس فلا  
يجوز ضارب أبوه عندهم وسعد كذا الشارح الخلاف فيميل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أي حيث قال بذى  
الاعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو في قول الشارح يتبين في تلويح العامل  
بقريئة التثنية بغير الامل فالملعنى وأما غير تلويح العامل وحينه فإراد بالاطلاق عدم تقييده بغير التلو بان

وسأر من أدرك وأسار  
اذا أبقى في الكاس بقية  
ومعطاء ومهوان من  
أعطى وأهان وسميع  
ونذير من أسمع وأنذر  
وزهور من أزهر اه  
(وماسوى المفرد) وهو  
المثنى والمجوع (مثله  
جعل) أي جعل  
مثل المفرد (في الحكم  
والشروط حيثما عمل)  
فن أعمال المثنى قوله  
والشأني عرضي ولم  
أشتمهما \* والناذرين  
اذالم القهامدى ومن  
أعمال المجوع قوله  
ثم زادوا أنهم في قوتهم  
غفر ذنبهم غير نغفر وقوله  
أوالف مكة من ورق  
الحن \* وقوله من حملن  
به وهن عواقد \* حبك  
النطاق فشب غير مهبل  
\* ومنه والذاكرين الله  
كثيرا والذاكرات هل هن  
كاشفات ضره (وانصب  
بذى الاعمال تلوا واخضع)  
بالاضافة وقد قرئ  
بالوجهين ان الله بالغ  
أمره هل هن كاشفات  
ضره (وهو انصب ما  
سواه) أي ماسوى التلو  
(مقتضى) نحو وجاعل  
الليل سكتا على تقدير  
حكاية الحال انى جاعل  
في الارض خليفة وهذا  
معطى زيد درهما  
ومعلم بكر عرافة

(تنبيهات) الاول يمين في تلويح العامل الجبر بالاضافة كما أفهمه كلامه وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا ونحو هذا أعطى زيد أس درهما  
وسلم بكر أس خالد فاعلموا والماصب لغير التلو في شاذين المثالين ونحوهما

فهل مضمرة وأجاز السير في النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالاضافة الى الاول شبه المحبوب الالف واللام وبالمنون ويقوى ما ذهب اليه قولهم هو طان زيدا مس قائما فقائما تعين نصبه بظان لان ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعول طان وذلك مجتمع اذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (١٩٦) ظن وأيضا فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل

بكون واحد أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمرة) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قبل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شبهها بمحسوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين في كل أى ومحسوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى وقوله وبالمنون أى من حيث أنه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان بمعنى الماضى لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه وضافته الى ما بعده فشابهة لا تؤثر عمل النصب (قوله أول مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمرة (قوله اذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بان الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمرة وطان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيدا ظننته قائما بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتض له) أى طالب له فى المعنى وضعف بان الاقتضاء لا يكفي الامع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قال سمى ولا تدفعه بانه قائما بكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعول اصاله والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فية عين جره) أى كونه فى محل جر باضافة الوصف اليه وان كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا فى المعنى فالمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف (قوله كالماء من نحو الخ) يفرق بان الماء فى المقس عليه مقصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف فى نحو مكرمك (قوله واجرأ وانصب الخ) أى فى غير نحو الضارب الرجل وزيد فية عين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا ما شئى عليه فى التمهيد ومذهب سيبويه الجواز وأيد بانه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاذ وسخطها وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للمعذادين لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل فى الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته لاحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر القوابيع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر الى أربحيمه (قوله مراعاة لافظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدرى نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابله بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم فانظرو (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرر زى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم المصاعل اعما يعمل النصب حيث كان منونا أو بال أو مضاعفا الى أحد مفعوليه أو مقاعيله فنحو ضارب فى قولك ضارب زيد وعمر ليس طالما بالنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للفظ ولا ان حذف المفرد أقل كلمة من حذف الجملة (قوله قولان) أربحيمه الثانى كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذالم يرد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل الجر وولان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى ضمير ناصب الاعلى قول سيبويه المتقدم (قوله أى وجعل الشمس الخ) انما سكنت عن نصب سكننا العلم من قوله سابقا وأما غير الالف فلا بد من نصبه الخ وولك أن تقول تقدير ناصب سكننا يفتى عن تقدير ناصب ما بعد سكننا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكننا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله وكل ما قرأ الخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول أن النائب عليه المفعول الاول ويرجح الثانى عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب

فيه الجر لان الاضافة الى الاول سمعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة \* الثانى ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر أما المضمرة المتصلة فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه فى محل نصب كالماء من نحو الدرهم زيدا معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الاضافة \* الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائى همسا واه وقيل الاضافة أولى للتحقق (واجوز أرا نصب تابع الذى انخفض) باضافته الوصف المامل اليه (كبتغى جاه ومالا) وما (من نوص) فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة للمحل ومنه قوله \* هل أنت باعت دينار لاحتاجتنا \* او عبد رب أخا عون بن محرقا فبعد نصب عطفها على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول

سيبويه وعلى قوله فهل يتقدر فعل لانه الاصل فى العمل أو وصف منون لاجل المطابقة قولان ولو جرح عبد رب لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين ضمير فعل للمنصوب نحو وجعل الليل سكننا والشمس والقمربحسبانا أى وجعل الشمس والقمر حسبانا (وعلى ما قرأه اسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم نفعول) وهو ما دل على الحديث ومفعوله

(بلا تفاضل) فان كان بال عمل مطاوعا والاشتراط الاعتماد وان كان للعمال أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفاعل صيغ للمفعول في معناه) وعمله فان كان متعديا بالواحد رفعه بالانابة وان كان متعديا لاثنتين أو ثلاثة رفع واحد (١٩٧) بالنيابة ونصب ما سواه فالاول نحو زيد

مضروب أبو زيد مبتدأ  
ومضروب خبره وأبو زيد  
بالنيابة والثاني (كالمعطى  
كفاقا يكتفي) فالمعطى  
مبتدأ وال فيه موصول  
صلته معطى وفيه ضمير  
يعود الى ال مرفوع  
المجمل بالنيابة وهو  
المفعول الاول وكفاقا  
المفعول الثاني ويكتفي  
خبر المبتدأ والثالث  
نحو زيد مع لم أبو عمرا  
قائما فزيد مبتدأ ومعلم  
خبره وأبو مرفوع بالنيابة  
وهو المفعول الاول وعمرا  
المفعول الثاني وقائما  
الثالث (وقد يضاف ذا)  
أي اسم المفعول (الى  
اسم مرفوع) به (معنى)  
بعد تحويل الاسناد  
عنه الى ضمير الموصوف  
ونصبه على التشبيه  
بالمفعول به (كعمود  
المقاصد الورع) أصله  
الورع محمود مقاصده  
بقاصده مرفوع محمود على  
النيابة تقول الى الورع  
محمود المقاصد بالنصب  
على ما ذكر ثم حول الى  
محمود المقاصد بالجر  
(تنبيه) اقتضى كلامه  
شئتين \* الاول انفراد  
اسم المفعول عن اسم  
الفاعل بجواز الاضافة  
الى مرفوعه كما اشار اليه  
بقوله وقد يضاف ذا وفي

على أنه مفعول ثان سقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذيل وقول البعض اسم  
مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق به عطى وأفاد به أنه  
لا يشترط في عمل اسم المفعول أن يزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يقيده قوله وكل الخ فلهس تو كيداله  
كما زعم (قوله والاشتراط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم  
الفاعل والاشتراط ايضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفاعل الخ) لا يظهر كون الفاء تقريرية  
على الكلمة السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه الا أن يقال  
المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى  
ذلك الخ والفاء في قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أي اذا أردت تفصيل حكم اسم  
المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معناه) ليس المراد المعنى المطابق لاختلافهما فيه فان المعنى المطابق لاسم  
المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المستوع للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك  
الحدث بل المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات بقي أن الكلام في العمل لافي المعنى وأجيب بان  
الناظم يجوز بإطلاق السبب وارادة المسبب نصيقي النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه  
بمعناه وعلى هذا قول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التقرير بقوله فان كان  
الخ وحينئذ فإرادتنا من معناه المعنى التضمني للذات بل للتوصل الى ارادة العمل فتدبر (قوله كفاقا) بفتح  
الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما في القاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أي اجزاءه مجرى  
الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذ كرمع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه  
مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الاب أو أباه وهذا قائم الاب أو أباه لانها  
أكثر أول كونها متلازمين فثبت جارا أحدهما جارا الآخر أفاده الشاطبي قال في التصريح اذا جرى اسم المفعول  
بمجرى الصفة المشبهة ورفع السببي كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها الاعلى  
لانيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بان الرفع على  
ما يقتضيه حال اسم المفعول اه وبجواب بان حال اسم المفعول انما يراد به معنى الحدث أما اذا أريد به  
معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان  
نكرة ويجزى بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة (قوله بعد  
تحويل الاسناد عنه الخ) أي لان الوصف عين مرفوعة في المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشئ  
الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى  
ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضله حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجزى بالاضافة فإرأمان  
فجاءوا وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين ذكره المصريح (تنبيه) قال الفارسي تحويل الاسناد  
بجاء أي عقلي لانه أسند الشئ الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة تجعله كله محمودا وكذا يجوز زيد حسن الوجه  
(قوله وفي ذلك) أي فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أي وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل  
أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد  
ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقد ثبتت معناه) أي لاحدونه  
(قوله عموم معاملة الصفة المشبهة) اعترض بان مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كافي  
التوضيح ويمكن أن يجاب بان المراد عموم معاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله  
وساغت اضافته الخ) أي بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أي يقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله  
بشرط أمن اللبس) أي التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يترن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم

ذلك تفصيل وهو انه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقد ثبتت معناه عموم معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد  
قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي والجمهور

على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصار اجاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله  
 ما الراحم القلب ظلاما وان ظلم \* (١٩٨) ولا الكرم غناع وان حوما وان كان متديلا كثيرا لم يحز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا

خلاف الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من متعدي لواحد كما أشار اليه تميمه وصرح به في غير هذا الكتاب وفي متعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدى (خاتمة) لغايجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصل وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول فان حول عن ذلك الى فعل ونحوه مما سمي بيانه لم يحز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه وقد اجاز ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله أعلم (أبنية المصادر) (فعل) بفتح الفاء واسكان السين (قياس مصدر المتعدى \* من ذي ثلاثة) سواء كان مفتوح العين (كرد) (واكل) أو كذا وضرب ضربا أو مكسورها كفهض فها وأمن أسنا وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا مصدره فأنك

الابناء وظالم العبيد حتى أن أبناء راجون وعبيد مطامون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والابن يحزوظا هراطا لانه بل صريح مقابلة بالصفة بعده جواز الاضافة الى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شيخنا والبعث اذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكانها مفهوما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعي اليه فمدير (قوله جاز) لانه يصير بذلك كاللازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يحز الحاقه بالصفة المشبهة) أي بعد المشابهة حيث لا بد من مفعول بالابن يزد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال الهموني يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به الاثبات الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لم يلزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه أي المصنف هذا معطى الاب ومكسورا لاخ وهما ما يتعدى الى اثنين وكذلك علم الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب أننا لانسلم ذلك لان المتعدى الى أكثر من اثنين يعناه للمصنوب فعني العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصر عليه فرفع به عند بناءه للجهول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تناسي العلاج عبارة طامع وغيره تناسي الحدوث فلهذا المراد من العلاج (قوله انما يحوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوبا (قوله لم يحز) أي لكرهه كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أي يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة قوهي يحوز فيه اذ ذلك فقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتي

وأبنية المصادر

(قوله فعل) أي موازن فعل وقوله المعدى أي الفعل المعدى وقوله من ذي ثلاثة أي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن تبعه مضمية أي حال كونه بعض الافعال الثلاثة وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حاله كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض تقلا عن سم يستغنى عنه ما دل على صناعة نحو عبر الرويا اه أي فان مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفي كونه صناعة نظير والمثال الواضح حال حيا كقوله وخاط خياطة وحجم حجمة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أي وسواء كان مفتوح العين منه صحتها كضرب أو معتل الفاء كعد أو العين كباع أو اللام كرمي أو مضاعفا كد أو مهموزا كاكل (قوله أو مكسورها) أي وسواء كان مكسورا صحتها كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كقفي بفتح الفاء وكسر النون أي لم يخباها أو مضاعفا كس أو مهموزا كامن وفي التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضموها فلا يكون الا لازما كما سيأتي (قوله قال ذلك سميويه والاخفش) وذهب القراء الى أنه يحوز القياس عليه وان سمع غيره اه دما ميني وحكي في الجمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثة الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا)

أي تقبسه على هذا الا أنك تقبش مع وجود السماع قال ذلك سميويه والاخفش (تنبيه) اشترط في التمهيل لكون فعل قياسا في مصدره فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالقيم كالثاني الاخيرين ولم يشترط ذلك سميويه والاخفش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا أو ممتلا أو مضاعفا

(كفرح وكجوى وكشال) مصدر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شلت ويستثنى من ذلك ما دل على لونه فان الغالب على مصدره الفعلية نحو معر عفره وشهب وشبهة وكعب كعبه والكعبة لون بين الزرقه والحمره واستثنى في التوضيح ما دل على حرفه أو ولاية قال فقياسه الفعلية ومثله الثاني فقال كولى عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف في فعل (١٩٩) المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية

أى باقسامه الثلاثة كوجع وعور وعصى (قوله وكجوى) هو الحرقه من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلية) أشار بالتعبير بالغالب الى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره (قوله لون بين الزرقه والحمره) فسرهما في القاموس بالقهقهة بضم القاف وهى بياض فيه كدره وبالدهه بضم الدال وهى السواد وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكعبة ونقل البعض عن التصريح أن الكعبة بياض فيه كدره وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب اذ لم يذكر فيه (قوله واستثنى في التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ووصى قال وهذا مقتضى قول سيمويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعلية) أى بكسر الفاء (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لان الكلام في القاصر لا في المتعدى قاله المصريح (قوله ولم يمثل للاول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولايات في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفه أو ولاية فعالة وقوله في فعل أى اللزوم أو المتعدى بدليل تمثيل الجمع بكتب كاتبة وخاط خياطة وتقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عرف القوم مانصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللزوم وقوله كغدا مطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعدد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعلية أو الفعل بالكسر الفاء في الاخيرين كصام صوما وصمما واما قيساما وناح نباحه وقل القبول كغابت الشمس غيبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كروقه باطراد حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعلا) اخذه من قول الناطم \* وشمل سيرا وصوتا لفعل (قوله كبنى) أى اللزوم وهو الذى يعنى استمع لا المتعدى وهو الذى يعنى كره لان الكلام في اللزوم وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال في القاموس أى الشئ باباه وبابيه اباء واباءه بكسرها كرهه اه (قوله وجمع) أى شرد (قوله للذى اقتضى تقليا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعدا ومشى مشى (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أولصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا لفعل يقيدان ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعل فاذ ورد الفعل دال على صوت كان كل منهما مصدر اقياسا له وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب اليه سيمويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخبرا في مصدره بينهما فافيه ما نطق به حاز ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن مم وأقره (قوله وز كم) هو من الافعال الملازمة لتمامه المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعددا لا يصح بناؤه للفعل لان المعنى للمجهول قد يكون سماعا من اللزوم فخرج فيجعل هذا منه أفاده سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللزوم ووجه لوجه بفتح العين مع أنه لم ينطق به جملا على النظائر وايتار الاخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال ز كم كفى وز كه وأز كه فهو مز كرم اه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسر هاو الفخ هنا أنسب بصول (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كافى القاموس (قوله وزملا) أى سار سيرا بلين (قوله قد يجمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمع فيه صرخ صراخا وصراخا وصراخا فالزعم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخذ الصرد) هو طائر ضخم الرأس كافى القاموس وصخذ كالذى قبله وبعده يعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أى من فعل المفتوح

صملا وفتح فمقا ورحل رحلا وذل ذملا (تنبيهان) الاول قد يجمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب فعليا ونعبا وفتح الراعى نعبا ونعاقا وأرت القدرار براوازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل القرس صملا ولا يصح صملا او قد ينفرد فعال نحو يغم الظبي يغما وضم الثعلب ضما كما انفرد الاول في السير الثاني في الداء \* الثاني يستثنى أيضا منه ما دل على حرفه أو ولاية فان الغالب في مصدره فعالة نحو جحر



لجأه وحاطت خطاطه وسفر بهم سفارة وأمرامه وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا  
(كسمل الامر) سهولة وعذب الشيء عذوبة وملح ملحوحة (وزيد جولا) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة (وما أتى) من أبنية مصادر الثلاثي  
(مخالف الماضى بقبابه النقل) (٤٠٠) لا القياس (كسخط ورضا) بضم السين وكسر الراء وخزن وبجذل بضم أولهما قياسا فعول

العين اللازم وحينئذ كان ينبغي اسقاط خط خطاطه لانه متعد واللام في اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى  
فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قد سناه عن الجمع (قوله وسفر) أى  
أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييدا لما قبله لما علمت من أن الغلظة أماره القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أى  
كل منهما مصدر قياسي لفعل مضعوم العين فاذا وردا فذلك أو أحدهما اقصر عليه أولم يردوا أحدهما من آخر  
فيهما ولا بعد في ذلك كما سرفندفع ما لم سم هنا أيضا قال المصريح ولا يكون فعل مضعوم العين الا لازما ولا يتعدى  
الا بضمين أو تحويل (قوله وزيد جولا) أى عظم (قوله الماضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديا  
اولا زما وليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقره من أسئلة كمال مهم تمثيل  
المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه انظر كيف عد هما من اللازم مع أنه يقال مسخطه ورضى به وذلك على  
التوسع بالسقاط الجار والاصل مسخط عليه ورضى عنه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لانتفاء اللازم  
كما أسلفه الشارح (قوله بقبابه النقل) أى طريقه النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمين) ظاهر في غير  
مشى اذ هو محمول على سير فقياسه الفيل فتأمل (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضعوم البناء وهو المستعمل في غير  
كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي وأما مكسور هاء فيستعمل في كبر السن فقط تقول كبر زيد بالنم أى  
ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أى طعن في السن (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة  
أى أو فعولة في كلامه احتياكا كما أفاده شيخنا فوانق كلامه ما قد منه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا وان دفع  
توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله  
أوهو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر من نائب الفاعل فالتقدير  
نائب فاعل (قوله قليلا) أى في قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله ونعالم الخ) أى ومن غير الغالب تحطيا  
وتهمنا ونجربا وتنبأ (قوله ووجوبنا في المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعة أن نحو التغطية أصله التفعيل  
وهذا لا يناسب تقييده أعقاب قوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الاصل  
أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بان يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فأنه لم قال مهم نقلنا  
عن ابن الحاجب الاولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لأنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف  
بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة  
فراى مشددة أى تحرك (قوله من تجلا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله  
تحت قوله الآتى وضم ما يربيع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لم كان أخصر (قوله وغالبا اذا) أى نحو  
اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعال معتل العين نحو اقامة  
والغالب لزوم هذه البناء كما أشار إليه بقوله وغالبا اذا التزم ثم ذكر أن نحو استعاذة بفعل به ما يفعل بنحو اقامه ولم  
يذكر أنه أيضا أشار إليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الإشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما  
لأنه يكون التنبيه على لزوم البناء لغو استعاذة عالما بكمته ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدل في قوله وما يلى الآخر  
الخ كما يشير إليه الشارح (قوله التلازم) أى صحب فاندفع الاعتراض بان اللازم ينال الغلبة وأما الجواب  
الذى نقله شيخنا والبعض عن مهم وأقره فلا يخفى ما فيه على متأمل به (قوله وما يلى الآخر) برفع الآخر على أنه  
فاعل يلى أى والحرف الذى يلىه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليمين أن المدة ألف لا واو ولا ياء  
(قوله الى أن قياس أفعال) أى قياس مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين  
وقوله فتقلب هى أى العين الفاعل كذا في الاصل وانفتاح ما قبله الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية أى

بفتحين وكسحود وسكور  
وركوب بضمين هما  
قياسه فعل بفتح الفاء  
وسكون العين وكوت  
وفوز ومشى بفتح الفاء  
وسكون العين مما قياسه  
فعول بضمين وكعظم  
وكبر مما قياسه فعولة  
وكسح وقبح مما قياسه  
فعالة (تنبيه) ذكر  
الزجاج وابن عصفور أن  
الفعل كالحسن قياس  
في مصدر فعل بضم العين  
كسحس وهو خلاف ما  
قاله سيمويه (وعبر ذى  
ثلاثة مقيس مصدره)  
أى لا بد لكل فعل غير  
ثلاثى من مصدر مقيس  
فقياس فعل بالثلاثى اذا  
كان صحيح اللام التفعيل  
(كقدس التقديس)  
وتحذف ياءه ويعوض  
عنه التاء فيصير وزنه  
تفعلة قليلا في نحو  
تجربة وغالبا فيما لا  
همزة نحو تجزئة  
ووطا ووطئة ونبأ ونبئة  
وجاء أيضا على الاصل  
ووجوبنا في المعتل نحو  
غطه تغطية (وزكه  
تزكية) وهى تنزى دلوها  
تنزبة وأما قوله باتت  
تنزى دلوها تنزاه فضرورة  
وأشار بقوله (وأجلا \*

اجبال من تجل لتجلا واستعاذ استعاذ ثم أقم اقامة وغالبا اذا التلازم وما يلى الآخر من افتتاح مع كسر تلو الثانى لالتقاء  
هما افتتاحا بهم زوصل كاصطفي الى أن قياس أفعال اذا كان صحيح العين الأفعال نحو أجلى اجبالا أو كراما أو أحسن احسانا وان كان  
معتلا كما في ذلك ولكن تعمل حركتها الى الفاء فتقلب ألقام تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما في أقام اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة

والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالبهاذا التاثر وقد تحذف نحو و أقام الصلاة ومنه ما حكاه الاخفش من قولهم أراء وأراء وأجاب اجابا وقياس ما أوله هـ ووصل أن يكسر ثبوته أي ثلثه وأن يمد مفتوحا ما يليه الآخرى (٢٠١) ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله وما يلي

لا لتناظرها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح في أن قلب العين الالف سابق على حذف الالف وهو ما في  
 التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا فحركاته الثاني وأجاب سم بأن هذا الشرط في غير افعال واستفعال  
 مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال في افعال واستفعال العمل على فطهما وصرح كلام ابن الناطم أن  
 حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذف الالف لالتقاء الساكنين  
 ولم يتم كقولهم أن يقال تحركت الواو الخ قلت ما زعمته تكلفا لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا فان الراجح  
 أن المحذوف الزائد هو الالف الثانية لا يكون زائدا وقربه من النظر وعلى قولك أن اغا حذف الالف (قوله وقد  
 تحذف) أي شذوذ كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه أراء) أصله أرا يا علي ووزن أفعال نقلت حركة  
 عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتي في قول  
 الناطم فابدل الهمزة من واو وباء آخر اثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبني على القول  
 بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر  
 في تصرفه وتصريف نحو قامة بل من حيث وجود المعتل والحذف ومطابق القلب واستحقاق التاء فتدبر  
 (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أي ما أوله همزة وصل وقوله مثل العين حال من  
 استعمل (قوله فعل به ما قول الخ) أي من المتقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء بالتحكيح تنبيه على  
 الاصل فنحو استعملوا استعملوا اذا غنيت الهمزة غنما (قوله ويستغنى من المبدوءة همزة الوصل الخ) قد يقال مراد  
 الناطم ما افتتح بهمزة وصل أصله والهمزة فيما ذكر بحتمية تعارض فلا استثناء قاله الدمامسي (قوله أصلهما نظائر  
 ونظير) أي فادغمت التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالسكون (قوله لا يكسر نالته الخ) أي  
 بل يضم ما يليه الآخر فنظر الى الاصل فيقال اطير يطير اطير وايطير يطير اطير كما في التصريح فهو داخل  
 في قوله وضم ما يربيع الخ (قوله ما يربيع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله في أمثال قد تلماها) أي  
 في أمثال مصدر قد تلما أي في الحركات والسكنات وعددا الحروف وان لم يكن من يابه كما يظهر بالنظر في الامثلة  
 وذلك عشرة أبيه ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعلي كتدلى وبقي تفعل كتسكن  
 وتفعل كتجوزب وتفعّل كتعلمن وتفعل كترهوك وتفعل كتعقرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال  
 على معنى الجنس أو من ما يربيع على معنى صحيح الامة أي اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالتاء في نحو تكبر تكبرا  
 وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه إشارة الى ما قاله الشاطبي من أن قول المصنف فعمل  
 تجل أحسن لدخوله تحت الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما يربيع الخ وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله  
 تجل تجل لبيان مصدر تفعل وإنما ذكره تنجيما المعنى أجلا اجال وأجاب سم بأن ذكره هناك من ذكر الخاص  
 قبل العام (قوله أو ملحقا به) أي بفعل (قوله نحو تبطر) من يبطر الدابة علاج داءها بالدواء (قوله وتجلب)  
 أي لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أي لمناسبة الياء  
 (قوله اذا كانت اللام) أي الثانية ياء أي أصلية كما في الترابي أو منقلبة عن واو كما في التسامى ولا حاجة الى هذا  
 الشرط لعل من قوله فان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء (قوله وتسلفني تسلفيا)  
 أي استلني على ظهره واستلقا مطاوع سلقته قال في القاموس سلقته سلقته سلقا بال كسر الهمزة على ظهره (قوله  
 فعلال) أي بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أي بفعل كفعل نحو حوقل وفعل نحو به طرفي مثالي الشارح  
 نشر على ترتيب الالف فعلم مما قررنا أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دحرج دحرجا)  
 نقل في التصريح عن الصيمري وغيره أن دحرجا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبي سرهفاتا أحيست  
 غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقبوس) ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقبوسا

( ۲۶ - صہبان - ثانی )

( ٢٦ - صبان - ثانی ) وقدانی تدانی و تسلی و تسلیا ( فعلال و فعللة لفعلال ) و ما ألقى به فحود حرج و حراجا و در حرجه و حوقله و حوقلة و معنی جو قل کبر و ضعف عن الجماع ( و اجعل مقیسا ) من فعلال و فعللة ( ثانی الا و لا ) و کلاما عند بعضهم مقیس و هو ظاهر کلام التمهیل

(ثانيه) يجوز في المضاعف من فعلا نحو الزلزال والتعلق فتح أوله وكسره ولاس في العربية فعلا بالفتح الافي المضاعف والكسر هو الاصل وانما فتح تشبيها بالانفعال كما جاء في (٢٠٢) التفعال التبيان والتقاء بالكسر والتفعال كاه بالفتح الا هذين على أنهم ما عند سيبويه ايمان

في المضاعف كززال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاقوه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح أوله وكسره) أي وان كان الاكثر كما في التوضيح والداميني أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوساوس أي الموسوس والمصالح بعنى المصالح وفي الاشباه والمظاهر الخفية لا سيوطي نقل عن الناطم أن المطرد في المصدر من فعلا هو الكسر وان الفتح ندر في قوطم وسوس الشيطان وسواسا ووعوغ الكلب ووعواغا وغطط السهم في مروره غطط اذا التوى وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وان تجوز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سماع يرد بان النادر لا يقاس عليه (قوله والتفعال كاه بالفتح) الواو للعال ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل الخفف بحى به كذلك للتكثير وقال الفراء وجهاه من الكوفيين مصدر فعل المضاعف العين ورجحه المصدر غف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضاعف كذلك ولا كونه نظير التفعال باعتماد الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو مما يحى أو قياسى قولان وأما التفعال بالكسر كالتيمان والتقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دما ميني باختصار (قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف فالطرفي حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول وكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض الى التبيان والتقاء ويؤيد الاول السابق بعد (قوله وبالفتح الاسم) أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير بعده خلافه فان التنظير بالفتح مقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أنه اسم للزلزل به فندير (قوله اسم لماوسوس به الشيطان) منافي لما مر عن التوضيح والداميني (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أي المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفاعل والمفاعلة) قال الدمايني والمطر داما عند سيبويه المفاعلة فقد تكرر كون الفاعل ولا يترك كون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلوسا (قوله فيما فاقوه) أي في مصدر الفعل الذي فاقوه ولم يسمه المصنف لندرة فاعل الذي فاقوه بل مطلق الفعل الذي فاقوه بلاء قليل (قوله وشذباومه يوما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أي فليست شاذة وفي بعض النسخ يوما مياومة وعليها فاشذوذ من نصب على يوم فقط والمياومة المهملة بالايام كافي القاموس (قوله وغير مامر) أي غير المصادر التي مرت لافعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بفعوله من المعادلة وهي المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فان أرجع الضمير المستتر للسمع والبارز لغير مامر كان في العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذبا) بالتشديد فيه مامع كسر الكاف في الثاني (قوله فتحالا) بكسر القوقية والحاء المهملة كما قاله الدمايني (قوله واطمان طمأنينة) والقياس اطمئنان لان أصل اطمأنا اطمأن كاستخرج فادغمت احدى النونين في الاخرى قال الدمايني وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضع موضع المصدر لا مصدران (قوله رميا) بكسر الزاء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قبتالا) لا ينافي شذوذه كونه الاصل اذ كثيرا ما يجرى الاصل حتى بعد النطق به شذوذ فان دفعه الى البعض تبعنا شيخنا (قوله يحى المصدر) أي عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر يحى المصدر على مفعول ويؤول ما وهم ذلك (قوله قليلا) أي فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلد وجلودا) في القاموس جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا وجلودا أي قوى (قوله لم يتركوا العظامه الخ) هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخمسا شذوذ ان لم يكن سقط والا صل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أي علم منطقة الفصيح (قوله أي قتالا) فيه أنه لا داعي الى جعل مقاتلا في البيت بمعنى قتال بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر

وضع كل منهما موضع المصدر وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف الى أن الزلزال بالكسر المصدر والفتح الاسم وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح اسم لماوسوس به الشيطان وبالكسر المصدر وأجاز قوم أن يكونا مصدرين (فاعل الفاعل والمفاعلة) نحو وخاصم خصاما ونحاصمة وعاقب عاقبا ومعاقبة لكن عمتنع الفاعل ويعين المفاعلة فيما فاقوه ما نحو ياسر مياسرة ويامن ميامنة وشذباومه يوما لا مياومة (وغير مامر السماع عادله) أي كان له عادلا فلا يقدم عليه الا بسمع نحو كذب كذبا وهي تنزى دلوها تنزيا وأجاب اجابا وتحمّل تحملا واطمان طمأنينة وطمأنا وطمأنا وقهقر قهقرى وقرفص قرفصاء وقاتل قيتالا (تنبيه) يحى المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا نحو جلد جلد ويجلودا وقوله لم يتركوا العظامه \* لما ولا فؤاده معقولا وفي غيره كثير او منه قوله

(قوله)

وعلم بيان المرء عند المجرى \* أي عند التجربة وقوله \* أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا \* أي قتالا وقوله أطولم ان مصابكم رجلا \* أهدي السلام تحية ظلم أي صابكم ورجع جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل

(قوله نحو فلج فالحا) اعلم أن فلج يفتح الفاء واللام يفتح بكسر اللام وضمها فلجاء يفتح الفاء وسكون اللام يأتي بمعنى شق وقسم بالفتح بالكسر وهو مكمل معروف وظاهر ما طلب ويقال أفلج برهانه أي قومه وأظهره وأما فلج يفتح فلجاً كطرب يطرب طرباً فهو ولا تشراج بين الثغابا وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لا ينصب خلط بلغي تنسده منه مسالك الروح كذا في القاموس وغيره ولم أرفقه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقاً فانظر جعله مصدر الفلج بأي معنى لفلج والاقرب أنه لفلج المبني للجهول وقد مثل في المصباح لحج فاعل مصدره بقولهم قم فاعلاً أي قياماً (قوله بالنأي) يفتح النون وسكون الهمزة أي البعد (قوله وفعله لمرة بكسره) مقتضى ما مر في باب أعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو جحد بالتاء لم يعمل أن فعله التي للمرة بكسره من المصادر فكون المجلس مثلاً مصدران أحدهما دل على المرة وهو جلسة والثاني للدلالة له عليه وهو جلوس ولا فرق في بناء فعله بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أو لا كخرجة من خروج كما في الهمع ثم فعله التي للمرة فاعلم أن كونه لمبايدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناطم والشارح لا ما يبدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والحب والنحل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعله لهيئة) أي لهيئة الحديث والحديث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاماً قاله سم وفسر الجار بردي الهيئة بالنوع (قوله محل ماذكر) أي كون فعله بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أي المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالي عن ارادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذي على فعله بالضم كالكثرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعله بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذرية) هي الحدة في الشيء يقال رجل ذرب أي حاد (قوله الابقرينة) أي حاله أو مقابلة فعطف الوصف عليه اعطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله في غير ذي الثلاث بالتاء المرة) أي من غير تغيير صيغة المصدر وانما تلحق التاء من المصادر الاغلب استعمالها إذا كان للفعل مصدران قياساً ما ن أو سمعيان لحقت الاغلب أو قياساً سمعي وسمعي لحقت القياسي قاله الشاطبي وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالاً من التيماسي وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الاغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقربة أو الوصف (قوله وشذفيه هيئة) أي شذفي غير ذي الثلاث بناءً فعله بالكسر للهيئة (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أي غطت رأسها بالخنار (قوله من انتقب) أي غطى وجهه بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعول منه مطلقاً والثاني أن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فتمت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعول منه مطلقاً نحو وعد بعدو وثق بشقي ونحو وهب يهب ووطى يوطى فإن فتمت عين مضارعه فتحاً أصلها نحو و جل يو جل فاكثرا العرب يكسرين مفعول منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طي وأما طي فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق هذا كله في الثلاثي وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بوزن اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأملهم ومما ذكره في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتمت عين مضارعه أي ونقلت فتحها إلى فائه التي هي الواو كودود ووجب فتح عين مفعول منه كالموده ويرده ما في القاموس وغيره من أن الواو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعول) أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعول أي أن كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالموده (قوله ان اعتلت لانه مطلقاً) أي سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو في مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمي ومغزى وموفى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فلاشارة بتعب راد الامل أن أي أنه لا فرق بين ملامه بيا كرمي ومالاه واكغزى ولا بين صحيح الفاء كالمالين

نحو فلج فالحا وقوله  
كفي بالنأي من أسماء  
كاف أي كفاية ونحو  
فأهل كوا بالطاغية أي  
بالطغيان فهل ترى لهم  
من باقية أي بقاء (وفعله)  
بالفتح (لمرة بكسره)  
ومشبه وضربة (وفعله)  
بالكسر (لهيئة بكسره)  
ومشبهية (وضربة  
(تيماسيه) محل ماذكر  
إذا لم يكن المصدر العام  
على فعله بالفتح نحو رجة  
أو فعله بالكسر نحو ذر  
فإن كان كذلك فلا يبدل  
على المرة أو الهيئة إلا  
بقربته أو بوصف نحو  
رجة واحدة وذرية  
عظيمة (في غير ذي  
الثلاث بالتاء المرة) نحو  
انطلق انطلاقة واستخرج  
استخراجاً فإن كان بناء  
مصدره العام على التاء  
دل على المرة منه بالوصف  
كقائمة واحدة واستقامة  
واحدة (وشذفيه هيئة  
كالخمره) من اختمر والعمه  
من نعم والنقبة من انتقب  
(خاتمة) يصاغ من  
الثلاثي مفعول فتفتح  
عينه مراد به المصدر  
أو الزمان أو المكان إن  
اعتلت لانه مطلقاً نحو  
مرمي ومغزى وموفى  
أوصحت

ومعناها كوفي وفي أكثر النسخ ومرفى براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لا ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الأولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتقطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل غياثا (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال نبات في المصدر وأصله نبات بفتح الياء ومبييت في الزمان والمكان وقيل بخبر بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش ومعش ولا محض محاض قال في التسهيل وهو الأولى (قوله وتكسر مطلقا) أي سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طي) وأما طي فيجوز منه مجرى ما فاءه غير واو وفيه فاصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لاه وفاقوه واو) أي ولم تفتح عين مضارعه أصالة فان فتحت كيوم جل فاكثر العرب بكسر عين مفعول منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر وبكسر هاء في غيره كما علمت (قوله وهو مثل) النون المجرى (قوله) وشذ من جميع ذلك أي جميع الأقسام المتقدمة ألفاظا معروفة كرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصي وحى أي أنف وأوى له أي رق ورزاه أي أصابه معصية وحجة وماوية ومرزبة بالكسر فقط في الجميع وفي المكان ماوى الأبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما ماوى غير الأبل فبالفتح على القياس وما شذ من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطاع مرفق ومطاع بالكسر وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وخزر ونبت وسقط وطاع ووطن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه أولم يسجد قال سيويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه وشرق وغرب ومجزر ونبت ومسقط وطاع ومطلنة بالكسر فقط في الجميع وما شذ من الصحيح الذي فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وجمع مجمع ومجدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس وما شذ من الصحيح الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومعفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس وما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحد بفتحها ووضع وقوع موحد وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاءت بثلاث العين مهلك ومهلكة أي مغارة ومقدرة ومأربة أي حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المحجمة واللقاف أي موضع التعود في الشمس ومزعة ولم يجز مفعول بضم العين الالهة ومعون ومكرم ومالك بالهمز أي رسالة وميسر قرئ في الشواذ فنظرة إلى ميسرة بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ والأصل اسبب كثرة سماه أو محلها مثالها السبب الكثرة الولد مجنونة أي سبب الكثرة الجبن عن الحرب وكثرة الجمل والحمل الكثرة ماسدة ومسجمة ومقتاة ومفعاة أي محل لكثرة الاسد والسميع والثقاء والأفعى وقد أوردت مسئلة مفعول برسالة فن أراد اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله في ذلك) أي في صوغ صيغة منه تصليح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الإشارة غير موقوف بذلك لا يهاجمه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعول مع أنه ليس بمراد عنه بقوله فن أراد الخ (قوله كما مر) أي في قوله \* وعلم بان المرء عند المحرب \* وقوله \* أقانل حتى لأرى لي مقاتلا \* على ما فيه وقوله \* أنظوم أن مصابكم رجلا \* (قوله ومنه) أي من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة فمجرها ومرساها بحجة لان الثلاثة كفا في الميضاوى وان قصرها البعض على احتمال الزمان والمكان ومجزى مصدر ومساها ومصحبنا اسم زمان (فائدة) أطر بناء اسم الآلة على مفعول ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كجرح لما يجرح به السويق أي يلبت ومكبحة ومقتاح وشذ عن ذلك كخن ومسعط ومدخن بضم الاو والثالث في الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المخمل كما في القاموس وكشط بثلاث الميم وبوزن كتف وعنق وغفل ٢ وجاء مشط على القياس قال في الجمع وكرات آله تاريت النار أي اضرامها وسرا دما يسر دبه أي يجرز اه وفي القاموس أن الأراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها وأن السرا د النار في الأديم كالسرد اه

ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت في المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طي فيما صحت لاه وفاقوه واو ونحو مورد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذ كرها في التسهيل ويعادل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك فن أراد ذلك بني منه اسم مفعول وجعله بازاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ومنه بسم الله مجرأها ومرساها ومزقناه كل ممزق وقوله الحمد لله مسانا ومصحبنا (قوله وغفل) الذي في القاموس وغفل اه



(أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) (كفاعل صغ اسم فاعل اذا هـ (٢٠٥) من ذى ثلاثة يكون) لازما (كذا)

الوادى بمجتمعتين مفتوح  
العين بمعنى سأل فيقال  
غذا الماء فهو غاذ وذهب  
زيد فهو ذاهب وسلم  
فهو سالم وفره الفرس  
فهو فاره أو متعديا نحو  
ضرب فهو ضارب وركب  
فهو راكب (وهو قليل  
في فعلت) بضم العين  
كظهر فهو ظاهر ونعم  
فهو ناعم وفره فهو فاره  
(و) في (فعل) بكسر  
(غير معدى) نحو سلم  
فهو سالم (بل قياسه) أى  
قياس فاعل اللازم  
المكسور العين (فعل)  
بفتح الفاء وكسر العين  
في الاعراض (وأفعل)  
في الألوان والخلق  
(و) (فعلان) فيما دل على  
الامتلاء وحرارة الباطن  
(نحو أشرب) وبطرو فرح  
(ونحو صديان) وريان  
وعطشان (ونحو  
الاجهر) والاجر وما  
شذبه مريض وكل  
(وفعل) بفتح الفاء  
وسكون العين (أولى  
وفعل بفعل) مضموم  
العين (كالضخم) والشهم  
(والجمل) والظرب  
(والفعل) لهذه الضخم  
وشهم و (جمل) وظرف  
(وأفعل فيه قليل وفعل)  
بفتح العين وفعل

وهو أيضا ككتاب  
أضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل  
منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما عترض به وقوله أى باسماء الفاعلين كظاهر القلب وأسماء  
المفعولين كعمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن  
قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط  
وهو الموافق للمعروف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغا كصوغ فاعل في الهيئة أو حالة كون  
اسم فاعل كفاعل في الهيئة قال في التسهيل وربما استغنى عن فاعل بفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفعل  
نحو أيقع الغلام فهو يافع وأوراق الشجر فهو وارق اه زيادة الامة من الدمايين (قوله من ذى ثلاثة) أى  
من مصدر فعل ذى ثلاثة ليحجر على الصحيح ولما كان هذا باطلا لانه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسور  
اللازم فيوهم كثرة مجي اسم فاعلها على فاعل مع أنها ليس كذلك دفع هذا الابهام بقوله وهو قليل الخ  
(قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة واحترز به من غذى كرضى بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتمل  
ان كان يستفاد من التقيد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض  
البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط في بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) أعلم أنه وقع هنا  
اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادى بالمجتمعتين أى سأل فهو غاذ وذهب زيد فهو  
ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار  
على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبي بالين أى رياه فهو غاذ وضرب الخ كان فيه إشارة إلى أن  
قول المصنف كغذا أمثال صالح للعمل على المتعدي واللازم فيكون رزمان المصنف إلى التعميم وبعض النسخ  
هكذا لازما كغذا الوادى بمجتمعتين مفتوح العين بمعنى سأل فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على  
هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ  
هكذا لازما كغذا الوادى بمجتمعتين مفتوح العين بمعنى سأل فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على  
فيقال غذا طافه بالين فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب البعض على  
هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الاحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمجتمعتين لازما بمعنى كذا أو متعديا  
بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقديم كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتنطق (قوله  
وفره) يقال فره الفرس بفره بضم الفاء فيهم اقراهم وفروهم وفراهم بالتحقيق فهو فاره أى نشط وخف ورجل  
فاره أى حاذق وجارية فراه أى حسناء (قوله وهر) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ (قوله أى قياس فعل) أى  
قياس الوصف من فعل (قوله في الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراضخ  
فيما شرب الجالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقه والمراد به الحال الظاهري في البدن  
كالعور والحو والجر (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشرب وبطرو فرح) بتقوين الثلاثة  
لانها أمثلة للوصف للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشرب والبطر معناه الذي لا يجد النعمة والصدبان  
العطشان والاجر الذي لا يمصرف في الشمس وأعاد نحو قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر لاختلاف  
النوع وصدبان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء واعتراض بان الرى انقضاء حاجة  
الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا الآن يقال المراد بالامتلاء حقيقة  
أو حكما (قوله وما شذبه) أى في فعل المكسور العين اللازم مريض وكل والقياس مريض وكل لانهم آمن  
الاعراض (قوله أولى) أعلم لم يصح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع  
بقياسه ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى أن فعلا لقياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذى كى الفؤاد  
(قوله والفعل جمل) احتراز عن جمل من جلت الشهم بالفتح أى أذنته فجمل هو البناء للجهول أى أذيب

(قوله للبيان) يحتمل

(قوله وأوراق الشجر الخ)

أنها من اضافة المسمى الى الاسم هذا ان أريد بالابنية المواد وأما ان أريد بها الاوزان دون المواد فهي على اللام  
قد سمع مورق في كلام العرب كثيرا وأما وارق فهو من ورق كضرب كجافى القاسوس اه

بأنه فتح وفعال بالضم وقول بضمين وفعل (٢٠٦) بكسر الفاء أو ضمها وفعال وفعل وفعل بكسر تين كحرس فهو أخصر وخطب فهو أخطب

فهو مجحول وجعل لان فيه لانية بمعنى مفعول فامس محاشن فيه قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض ويرد عليه أن كونه فعلا جعل بالضم معلوم من قبله وفعل أولى وفعل بفعل حيث فرض الكلام في فعل بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظفر بف يكون فعلا بضمهم وشهم وظرف بيان للواقع هذا أو يحتمل أن الواو في قوله والفاء فعل الخ استثنائية لاحالية فلا يكون تقييد بل مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه قدبر (قوله بالفتح) أي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قوله وفعل) أي بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعل أي بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرس) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أي خشن وقميلة من النشر على ترتيب الالف (قوله وخطب) بالحاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره والذي في القاموس أنه بالطاء المهمة وأن فعله من باب فرح لاسن باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالحاء المعجم والطاء المهمة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حرة في صفة أو غيره ترهقه خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجده مادة خطب بالحاء والطاء المعجمتين لافي القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح وقوله الى الكدرة أي مائلا الى الكدرة (قوله ونحو غير) بالعين المهمة فالفاء (قوله ونحو غير) بالعين المعجمة قائم (قوله ونحو حصر) بجملات مبنيا للجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضعوم العين باعتبار أصله ولا يراد أصل المبنى للجهول متعدد والمضعوم العين الذي الكلام فيه لازم لما رعن سم أن المبنى للجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذامن وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسر تين وفي القاموس أنه ككتف فاعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها في الباب الا في لان المذكور فيه أحكامها لا يثبتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا الى مرفوعهما أو نصبهما على التشبيه بالفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد (قوله صفات مشبهة) أي ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تنصف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالفعول به أو على التمييز فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطي وغيره أنها اذا قصد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل وفي النصريح عن الشاطبي وغيره أنه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكره فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه أو نصبه على ما ذكره والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الاعل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر الا مع ما يدل على خروجه عن الاصل واستعماله في الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فثبت في الاصل بين الحدوث والثبوت فاكفي في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله اذا دل على الثبوت) أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله ويسوي الفاعل قد يغني فعل) يغني بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل مجاز كما أشار اليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنة) أي موازن المضارع خبر متقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلاواخير) أي ما يتلو الحرف الاخير والمراد الكسر ولو تقدرا كعمل ومختارا سمى فاعل وأما ستن بضم التاء اتباعا فشاذ وقد فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحسن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أي تكلم بما لا يعقل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس ٢ والفتح بالفاء والحاء المهمة أي افتقر وصار مفاسا وأخراشت الابل يحيم فراء فهو زنة فشين معجمة مشددة أي سمعت وشذا يضاحي اسم فاعل أفعـل على فاعل كاورس الشجر اذا خضرو رقة فهو وارس وحاء مورس قلبه لا وأحل البلد اذا فحط فهو واصل (قوله وضم ميم زائد)

انما اجر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو جين فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر أي شجاع ما كرو نحو غير فهو غير أي لم يجرب الامور ونحو وضو فهو وضاء أي وضى ونحو حصرت يعني حصور أي ضاق بحري لم يهاو نحو خشن فهو خشن (تنبيه) جميع هذه الصفات صفات مشبهة الافعال كضارب وقائم فانه اسم فاعل الا اذا أضيف الى مرفوعه وذلك فيما اذا دل على الثبوت كظاها القاب وشاحط الدار أي يمسكها فهو صفة مشبهة أيضا (وبسوي الفاعل قد يغني فعل) أي وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بخبره كشمس واشيب وطيب وعفيف (وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كما واصل مع كسر متلاواخير مطلقا وضم ميم زائد فسدعا) أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الاتيان بميم معجمة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخير مطلقا أي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفعولا كتعلم ٢ (قوله والفتح الخ) هو بالميم لا بالهامة كافي القاموس والصحاح وما

ومنه سرح (وان تفت منه) أي من هذا (ما كان انكسر) وهو مقبل الأخير (صار) (٢٠٧) اسم مفعول كمثل المنتظر) والمسحرج

(وفي اسم مفعول الثلاثي  
اطرده زنة مفعول كات  
من قصد) بقصد فانه  
مقصود ووات من ضرب  
مضروب ومن مرمرور  
به وسنه مبيع ومقول  
ومري الا انها غيرت  
(تنبيه) مراده بالثلاثي  
المتصرف (وناب نقلا  
عنه) أي عن مفعول  
(ذو فعيل) مستويا فيه  
المذكور والمؤنث (نحو  
فتاة أو فتى كحبل) أو  
جرح أو قتييل (تنبيه)  
مراده أنه ينوب عنه  
في الدلالة على معناه فقط  
قال في التسهيل وينوب  
في الدلالة لا العمل عن  
مفعول به فعل كذبح  
وفعل كتنص وفعله  
كغرفه وبكثرة فمفعل  
اه (خاتمة) قال الشارح  
ومجيء فمفعل بمعنى  
مفعول كثير في  
لسان العرب وعلى  
كثرت لم يقس عليه  
باجماع وفي التسهيل  
ليس متيسرا خلافا  
لبعضهم فنص على  
الاختلاف وفي شرحه  
وجعله بعضهم متيسرا  
فما ليس له فمفعل بمعنى  
فاعل نحو قدر ورحم  
لقولهم قدير ورحم  
وانه أعلم

وأما نحو من ين بكسر الميم اتباعا فذا (قوله وان تفت الخ) أي ولو تقديرا كعقل ومختارا سمي مفعول وقد يستغنى  
بمفعول عن مفعول بفخ العين كحزون ومجوم ومن كرم فانه لم يسمع محزون ولا محم ولا من كرم أن أفعال الثلاثة  
سمعت ثلاثية ورابعة يقال حزنه الله وأخرنه وزك وأز كره الله وحم الرجل من الحمي وأحمه الله وحم الشيء وأحم  
قدر فالترامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول اه دما ميني ومن  
هذا القليل مجنون وبه زول وفي موضع آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفخ العين في الثلاثي  
له أيضا ومثله الدما ميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقلوا مرق قال فان قلت فقد قالوا راق العبد قلت اغنا بقولونه بمعنى  
صار رقيقا فليس معنى أرق اه وقد يجي اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه  
كان وعده ما أتيا أي مرضية وآتيا وقيل الأول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الامراي  
فملته (قوله الا انها غيرت) أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيع ومقول ومرسوى فمقلت حر كناية الاول الى  
الساكن قبلها ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين وقيل الضمة كسرة أقسم الياء ونقلت حركة واو الثاني الى  
الساكن قبلها ثم حذف الواو والثانية لالتقاء الساكنين وقيل واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء  
والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء (قوله مراده بالثلاثي) أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما  
مراد من ذي ثلاثة يكون وان تبادل من الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجاء منه نحو عسى  
وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أي لا قيا ساو وهو مصدر بمعنى اسم المفعول  
حال من ذو (قوله أي عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أي  
معل وأعتقد العسل فهو عقم أي معتقد كذا في التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أي صاحب هذا الوزن  
أي موازنه (قوله في الدلالة لا العمل) قال الدما ميني فلا يتعال مرتب برجل ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور  
واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المجموعات حكم الفاعل المعنى للمفعول  
اه كلام ابن عصفور فعليه يصح مرتب برجل قتييل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لا طلاقة القول بان  
الخير المقدر المشتق مفعول للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان وسنابعوه لقائل أن يقول شروط العمل انما  
هي للعمل في المنصوب لاقى المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اه وفي الجمع مانصه ولا  
يجل كعمل اسم المفعول ما جاء به من فعل وفعل وفعل كذبح وقنس وقيل فلا يتعال مرتب برجل كحبل  
عينه ولا قتييل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك واجارته الى نقل صحيح  
عن العرب اه اذا علمت هذين النقطتين علمت أن عزو البعض من العمل في المرفوع الظاهر الى ابن عصفور  
خطأ محض فهو ذب الله من التأهل (قوله فعل) أي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعي وطرح بمعنى  
مفعول (قوله وفعل) أي بفختين كافي الدما ميني كقنس بقاف مفتوحة ونون مفتوحة وصاد مهملة كقاضيه شيخنا  
وغيره أي وكعدد وتقوم البعض أن قوله كتنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وصاد مهملة كقاضيه فقال أي ونقنص  
وعذو خبط وهو تحريف لما مر عن الدما ميني ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله  
وفعله) أي بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضرب ببعي مضروب  
ولا علم بمعنى معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما ليس له فمفعل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه  
في شرح التسهيل الذي نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف  
ماله فمفعل بمعنى فاعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمفني وأما ما ليس له ذلك فمفعل وجرح ورحم لقولهم الخ  
تعليل لمخذوف أي وانما كان الفعلان لها فمفعل بمعنى فاعل لقولهم الخ

وتم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل

(قوله ولقائل) انظر  
على أي شيء يرد وسبق ان  
اسم المفعول ليس له شروط

زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله والمصنف الخ ويلزمه موافقة المصنف لابن عصفور تأويل

فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشموني

صفحة	
٢	لا التي انفي الجنس
١٢	ظن وأخواتها
٢٤	أعلم وأرى
٢٦	الفاعل
٣٧	النائب عن الفاعل
٤٤	اشتغال العامل عن المفعول
٥٦	تعدى الفعل ولزومه
٦٤	التنازع في العمل
٧٢	المفعول المطلق
٨١	المفعول له
٨٣	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
٩٠	المفعول معه
٩٤	الاستثناء
١١٤	الحال
١٣١	التمييز
١٣٧	حروف الجر
١٥٧	الاضافة
١٨٤	المضاف الى ياء المتكلم
١٨٦	اعمال المصدر
١٩١	اعمال اسم الفاعل
١٩٨	أبنية المصادر
٢٠٥	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

وقت